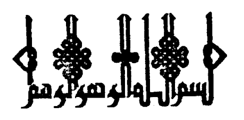
بناء نظرية علم الاجتماع

تأليف
جوناثان تيرنر

ترجمة دكتور
محمد سعيد فرح
استاذ علم الاجتماع
كلية الاداب - جامعة طنطا

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه



"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون"

صدق الله العظيم

(سورة الزمر الآية رقم ٩)

هذا الكتاب ترجم عن الانجليزية لكتاب :
JONATHAN H. TURNER

THE STRUCTURE OF
SOCIOLOGICAL THEORY
THE DORSEY PRESS
London, 1974



مقدمة المترجم

كانت بداية علم الاجتماع في مصر هي البداية نفسها التي بدأ منها علم الاجتماع في أمريكا وغيرها من البلدان. وكانت البداية الصحيحة لنشأة علم الاجتماع في غير بلد النشأة الأولي للعلم ، هي ترجمة أعمال الرواد الفرنسيين من علماء الاجتماع واستيعابها وفهمها فهماً جيداً ، وبعد هذه المرحلة ظهرت مرحلة المسوح والبحوث ثم مرحلة تفسير البيانات وتفنيد أو إثبات آراء الرواد وكانت المرحلة الرابعة صياغة قوانين اجتماعية تنبأ بظهور علم اجتماع أمريكي أصيل.

وابتداء من الخمسينيات بدأ أساتذة علم الاجتماع في مصر ترجمة أعمال رواد علم الاجتماع الفرنسيين مثل أوجست كونت، ودوركيم ، وليفي بيرل، وفوكونيه .ثم ترجمت بعد ذلك إلي العربية مؤلفات علماء الاجتماع الذين عاشوا في الولايات المتحدة الأمريكية وقرأ المصريون والعرب بعض مؤلفات علم الاجتماع المترجمة عن الانجليزية وقد سبق حركة ترجمة الكتب ترجمة موضوعات وقضايا كانت محور اهتمام الاجتماعيين في فرنسا.

ولم يقتصر جهد الترجمة علي انتقاء الاعمال بل كان الجهد واضحاً في دقة ترجمة المفهوم وسلاسة الأسلوب. وللحقيقة أن جهد ترجمة علم الاجتماع لم يقتصر علي المصريين وحدهم إذ ظهرت حركة لترجمة كتب علم الاجتماع في العراق وسوريا ، وترجم أساتذة علم الاجتماع في هذين البلدين بعض أعمال أساتذة علم الاجتماع الكبار .

ولكن سرعان ما اختلطت الأوراق وانطفأ حماس ترجمة الكتب والموضوعات. وبدأت مرحلة جديدة إنحرف فيها علم الاجتماع عن المسار الطبيعي المألوف لتكوين العلم الاجتماعي في البلدان الأخري ، ومن ثم تعثرت محاولات إقامة علم اجتماع وطني أصيل يعبر عن واقعنا ويؤكد

خصوصيتنا رغم تدريس مقررات علم الاجتماع داخل حرم الجامعة ، إذ تحول الجهد عن ترجمة الأعمال المميزة والمشهورة لكبار علماء الاجتماع وعن اجراء المسوح الاجتماعية إلي نقل الفقرات وأحياناً الصفحات من أكثر من كتاب والتوليف بينها. ونشرت كتب يقول أصحابها أنها من ذخائر علم الاجتماع وهي في الحقيقة تعبر عن جهد يسعي إلي التوليف والتوفيق والتلفيق بين فقرات مبعثرة كتبها أكثر من عالم غربي ويجمعها موضوع واحد .

وانحبس جهد المشتغلين بعلم المجتمع داخل قاعات الدرس وتلقين الطلاب تحليلات وتفسيرات علماء الاجتماع الغربيين لظواهر اجتماعية غريبة عنا . وكان المثال في كل الدروس أمام أكثر الطلاب مقتبساً مما يقرأ ويترجم عن علم الاجتماع الغربي . وانعزل الاجتماعيون العرب عن الواقع لأسباب سياسية واقتصادية وأكاديمية .

وكانت الظاهرة اللافتة للإنتباه في عقد التسعينيات جرأة بعض أساتذة كليات الخدمة الاجتماعية علي إدعاء تأليف كتب تحمل عناوين «مقدمة علم الاجتماع» و مناهج البحث الاجتماعي أو كتب تؤلف في موضوعات علم الاجتماع وتلك شجاعة تتجاوز كل الأعراف الأكاديمية ومن ثم افتقدنا الحدود الفاصلة بين الممارسة والعلم ، والنظرية والتجربة والتبست أهداف علم الاجتماع مع أغراض الخدمة الاجتماعية ، والبحث مع التنظير ، وافتقدنا التفسير والتحليل ، وبرزت الدراسات الوصفية الزائفة بدلاً من الدراسات الوصفية المحكمة الضرورية لنمو علم الاجتماع ، ولم نعد نستقرأ النتائج ونعمل أذهاننا من أجل صياغة قوانين تشرح واقعنا وتفسره .

هذه المسافة الشاسعة بين حال علم الاجتماع في مصر في الفترة الحالية ونقطة البداية منذ أربعة عقود أو أكثر والمتابعة القاصرة لوضع علم الاجتماع المعاصر علي المستوي العالمي وعدم القدرة علي اجراء مسوح اجتماعية عن إحوال مجتمعنا تعد كلها عوامل أساسية وراء الأزمة الحالية لعلم الاجتماع في مصر ، واهمال النظرية الاجتماعية كبناء عقلاني يهدف إلي تفسير المجتمع .

إن ترجمة هذا الكتاب دعوة للعودة علي بدأ ، والالتفات إلي أهمية الترجمة لا لنكرر فكرهم أو نقلدهم ولكن لنعرف كيف يفكر الاخرون في

أحوال مجتمعاتهم . تمهيداً لصياغة قضايا اجتماعية تكون نواة علم اجتماع خاص بمجتمعنا في فترة تموج بظواهر اجتماعية جديدة تعيش جنباً إلي جنب مع ظواهر اجتماعية تقليدية ، وانبثاق أنماط سلوكية ظاهرة أو كامنة تعوق من جهود التنمية وبناء مجتمع أفضل يبغي إسعاد مواطنيه .

إن عالم الاجتماع الحقيقي مواطن منتم يحاول أن يصف الواقع الاجتماعي ويفسره . ولن يتمكن من التفسير السليم إلا إذا عرف وتعلم كيف فسر الآخرون الظواهرا لاجتماعية في مجتمعاتهم وعرف كيف تتكون أنماط السلوك وتستمر وتتغير ، وأجاب علي السؤالين الخالدين كيف يتحقق النظام في المجتمع ؟ وكيف يتغير المجتمع ؟.

إن كتاب تيرنر محاولة جادة من منظر كبير يعرض إجابات نظريات علم الاجتماع الأساسية علي هذين السؤالين .

وهذا الكتاب يضم بين دفتيه نظريات علم الاجتماع الأربع الكبري : وينقسم هذا الكتاب إلي أربعة أجزاء . يشرح الجزء الأول النظرية الوظيفية ويعرض الجزء الثاني نظرية الصراع ويسهب الجزء الثالث في شرح نظرية التفاعلية ويشرح الجزء الرابع نظرية التبادل. والجزأين الثالث والرابع يعادلان في حجمهما نصف الكتاب وضعف ماكتب عن الوظيفية أو الصراع .

طبع هذا الكتاب طبعات عديدة . نجد في كل طبعة إضافات أضيفت وفقرات حذفت .

وترجمة هذا الكتاب إلي العربية محاولة متواضعة للتعريف بالنظرية وأهميتها ولإثارة المهتمين بأمور المجتمع للبحث عن إجابة لتساؤل هوبز كيف يتحقق النظام في المجتمع ؟ وقد قام المترجم بإضافة بعض الشروح لبعض المفهومات ، وتلك محاولة متواضعة نرجو أن نسهب فيها ولو شاء الحظ لهذا الكتاب أن يطبع طبعة ثانية .

في النهاية أوجه الشكر إلي كل من ساهم في إسداء المشورة فيما

اعترضني من صعاب وإلي كل من مد إلي يد العون لظهور هذا الكتاب
والله الموفق.

اسكندرية سان استيفانو

سبتمبر ١٩٩٨

الناشر : **منشأة المعارف**
44 ش سعد زغلول - محطة الرمل - ت :4853055-4833303/ف :4833303 الأسكندرية
32 ش الدكتور مصطفى مشرفة ـ سوتير ـ ت : 4843662 الأسكندرية
اسم الكتاب : بناء نظرية علم الاجتماع
اسم المؤلف : محمد سعيد فرح
رقم الايداع : 99/14356
الترقيم الدولى : 977-03-0525-1
الطبعة : الثانية 2000
التجهزات الفنية : سلطان كمبيوتر
الطبع : مطبعة عصام جابر
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

الفصل الأول

التنظير في علم الإجتماع

نظرية علم الاجتماع ومسألة النظام

قال الفيلسوف الاجتماعي توماس هوبز [١] الذي عاش في القرن السابع عشر عبارة نالت شهرة واسعة في ذلك الوقت ألا وهي «إن حالة المجتمع الإنساني الطبيعية هي حالة غير سوية يسود فيها الخوف المستمر والرهبة من أخطار الموت الناشئة عن أعمال العنف، إن حياة الإنسان قصيرة يعاني خلالها الوحدة والفقر والعوز والشر والعنف والوحشة» ويري هوبز أننا لو تركنا بني البشر لأنفسهم. نجدهم يسعون دوما إلي السلطة والمكسب، وأنهم محكومون بدوافع المصلحة الذاتية أساساً وفي ضوء هذا الموقف، وإمكانيته الكامنة في إيجاد عالم اجتماعي تسوده الحروب الدائمة والمنازعات المستمرة، طرح هوبز سؤلاً مؤداه كيف يمكن أن ينشأ ويستمر كل من النظام الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي ؟.

وبينما تقبل قلة من علماء الاجتماع المعاصرين هذه الافتراضات عن الحالة الطبيعية للإنسان، فإنهم يسلمون بأن هوبز قد اقترب كثيراً من المسائل الأساسية التي تواجه التنظير في علم الاجتماع وهي : كيف صار المجتمع ممكناً ؟ ولماذا ؟. ولصياغة تلك المسألة أو صياغة مشكلة النظام، كما اشتهرت وأصبحت معروفة، لم يعد من الضروري أن نعزو سلوك البشر في حالتهم الطبيعية إلي الدوافع ولا أن ننظر إلي النظام الاجتماعي الطبيعي باعتباره حرباً متواصلة بين الإنسان وبني جنسه بل العكس فمن الضروري أن يدفعنا الفضول إلي التساؤل عن كيف تتكون أنماط التنظيم الاجتماعي؟. وكيف تستمر وتبقي ؟ ثم كيف تتغير ؟

ولقد أدي الفضول بشأن «مشكلة النظام الاجتماعي» إلي طرح عدد كبير من الأسئلة النظرية المحددة تدور كلها حول كيف ولماذا تكشف وحدات مثل الجماعات والتجمعات والتنظيمات والنظم والمجتمعات كوحدات متكاملة تكشف - عن أنماط معينة من التنظيمات والعمليات الاجتماعية الداخلية ؟ علي العموم. فإذا تجاهلنا للحظة الفروق بين وحدات التنظيم والعمليات

---

(١) عاش هوبز في الفترة من ١٥٨٨-١٦٧٩

التي درسها المنظرون من أصحاب النماذج المختلفة ، فإننا يمكن أن نعرف نظرية علم الاجتماع أنها محاولة لتفسير تلك العمليات التي تحدث النظام والعمليات التي تؤدي إلي حدوث التفكك أي تفسير العمليات الأساسية التي من خلالها تتكون وتستمر وتتغير وتتفكك الأنماط المختلفة للأبنية الاجتماعية في أشكالها المتباينة. وسواء تركز البحث حول الجماعة الصغيرة التي تسود فيها علاقات المواجهة أو التنظيم الاجتماعي المعقد الكبير الحجم أو الحشود الكبيرة من الناس أو المجتمع كله ، فإن نظرية علم الاجتماع تهتم بالظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلي ظهور وتكوين عمليات معينة وأنماط بنائية محددة .

ومن ثم يتطلب تحليل بناء النظرية الاجتماعية دراسة المنظورات العامة التي تسعي إلي تفسير العمليات المختلفة والمعقدة التي تؤدي إلي قيام النظام وتفككه . ورغم وجود نظريات اجتماعية عديدة ، تتعلق بأنماط خاصة من الأبنية الاجتماعية والعمليات الاجتماعية فإن الفصول اللاحقة سوف تدرس فقط النماذج المشهورة في علم الاجتماع التي تهتم بمسألة قيام النظام . إذ أن النظريات الخاصة المحددة هي إلي حد كبير تنويع لواحد من تلك الاتجاهات العامة ، وهكذا فمن الملائم أن نلقى نظرة شمولية على بنية منظورات النظرية العامة قبل تحليل نظريات علم الاجتماع الخاصة المحددة . ولهذا السبب فستكشف الإجابات الاكثر عمومية عن مشكلة النظام التى أكدها توماس هوبز تأكيداً قويا فى القرن السابع عشر.

ماالنظرية؟

إن الوصول إلى اتفا ق بأن منظورات علم الاجتماع النظرية العامة توجه الاهتمام إلى دراسة مشكلة النظام لايحدد لنا ما المقصود بالنظرية ؟ أو كيف أنها تستطيع أن تقدم لنا إجابة عن هذه المشكلة ويمكننا أن ننظر إلى التنظير على أنه الوسيلة التي يحقق بها النشاط العقلانى - الذى اتفق على تسميته "العلم" - أهدافه الرئيسية الثلاثة وهى:

١-تصنيف وتنظيم الأحداث التى تحدث فى العالم ليمكن لنا أن نجد لها مكانا فى منظور ما؟

٢-تفسير الاسباب التي أدت إلي أحداث وقعت فى الماضى ، وأن نتنبأ متى وأين وكيف ستقع الاحداث مستقبلاً ؟

٣-أن نُقدم معني حدسيا مقبولا لفهم لماذا وكيف تقع الاحداث ؟

وفى سعى النظرية الاجتماعية لإنجاز هذه الاهداف ، ينبغى أن تكشف عن عدة عناصر أساسية أو مجموعة من الوحدات البنائية وهى :

١-المفهومات ؟ ٢-المتغيرات ؟ ٣-القضايا أو الاحكام[1] ؟ ٤- الصيغ أو الأشكال Formats

وعلي الرغم من تعريفات كثيرة متباينة حول ماهية النظرية؟ أو مايجب أن تكون عليه ، فإن كل تلك العناصر الاربعة متواجدة فى كل التعريفات ومن ثم فالخطوة الأولى في تحليل النظرية الاجتماعية تبدأ من فهم المقصود بكل عنصر من هذه العناصر وما يعبر عنه .

المفهومات باعتبارها وحدات بناء أساسية للنظرية :

تُبنى النظرية من المفهومات ، وعلي العموم فالمفهمات تعرف أو تشير إلى الظواهر ، ومن ثم تعزل هذه المفهومات خصائص العالم الذى تدرسه عن العوالم الأخرى والتى تعتبر مهمة فى اللحظة الحاضرة. وعلى سبيل المثال فإن مفهومات الذرة والبروتون والنيوترون كلها مفهومات تشير إلى ظواهر بعيدة عن أغراض التحليل المحددة. وتشمل مفهومات علم الاجتماع الشائعة الجماعة والتنظيم الرسمى والسلطة والتدرج الاجتماعى والتفاعل والمعايير والدور والمركز والتنشئة الاجتماعية . وكل لفظ من هذه الألفاظ يدل على مفهوم يتضمن جوانب من العالم الاجتماعى تعتبر ضرورية لغرض تحليلى محدد ودقيق.

(١) القضية هي مجموعة من الألفاظ مركبة على هيئة خاصة ، القالب اللفظي الذي يصاغ فيه الحكم والحكم هو المعني . وقد استعمل المناطقة القضية والحكم علي سبيل الترادف، راجع ابو العلا عفيفي:المنطق التوجيهي المترجم .

والمفهومات التى تستخدم في بناء نظرية ما، لها خصائص محددة : فهي تسعى لتوصيل ونقل معنى متماثل متفق عليه لكل من يستخدم المفهوم. ولما كانت المفهومات هى الكلمات التى تعبر عن لغة الحياة اليومية فمن الصعب تجنب الكلمات التى لها معان متعددة ومتنوعة . ومن ثم تشير إلى ظواهر متباينة - عند جماعات مختلفة من العلماء ولهذا السبب اتفق على صياغة العديد من مفهومات كل علم باستخدام تعبيرات ومصطلحات خاصة متميزة أو أكثر حيادا خالية من المجازات والإيحاءات أي لغة لالبس فيها مثل رموز الرياضيات . بيد أننا فى علم الاجتماع قد يستحيل علينا التعبير عن المفهومات بمثل هذه اللغة الرمزية الخاصة بالرياضيات ، أو فى شكل مصطلحات خاصة ، بل أحيانا مايكون هذا الأمر غير مرغوب فيه، ومن ثم ينبغى أن تعرف الرموز اللفظية المستخدمة لتوضيح المفهوم تعريفا محدداً دقيقا بقدر الإمكان بحيث يشير إلى الظواهر نفسها عند كل الباحثين . ورغم أنه لايمكن الوصول إلي "اجماع كامل" حول استخدام اللغة والمصطلحات الشائعة المتفق عليها ؛ فإن الأجزاء الأساسية فى بناء النظرية تقوم على مقدمة منطقية مفادها يقول - إن العلماء سوف يبذلون جهدهم لتحديد وتعريف المفهومات تعريفا محكما واضحا . ولو لم يحدث ذلك أو تنازلوا عن هذه المهمة لصعوبتها فهذا يعنى الدعوة إلى الفوضى وإلى صياغة مجموعة من المفهومات الغامضة ، ومن ثم إعاقة تراكم المعرفة النظرية .

ويمكن أن تظهر مفهومات العلم درجات مختلفة من التجريد ، فبعض المفهومات تتعلق بظواهر محسوسة فى أماكن معينة وأزمان محددة؛ وتشير مفهومات أخرى أكثر تجريداً إلى ظواهر لاتتعلق بأوقات مقررة وأماكن محددة . وعلى سبيل المثال وفى سياق أبحاث الجماعات الصغيرة . فقد تشيربعض المفهومات التى تدل على ظواهر محسوسة إلى التفاعلات المستمرة الدائمة بين أفراد معينين، بينما تشير صياغة المفهوم المجرد لتلك الظواهر إلى تلك الخصائص العامة للجماعات التى تسودها علاقات المواجهة ، والتى لاترتبط بتفاعلات أفراد معينين فى وقت محدد ومكان معين . ومن ثم لاترتبط المفهومات المجردة ببيئة محددة ، بينما ترتبط المفهومات التى تدل علي أشياء محسوسة بمكان وزمان يمثلان هذه البيئة.

إن المفهومات المجردة تعد أمراً جوهرياً عند صياغة النظرية ، لأنها تتسامى بأحداث معينة أو مواقف خاصة. وتشير إلى الخصائص العامة لأحداث ومواقف متماثلة. ويمكن توضيح أهمية التجريد من خلال عرض المثال التالي : أن الناس شاهدوا سقوط التفاح من فوق الأشجار طوال قرون بعيدة ، ولكن الفهم الحقيقي لتلك الظاهرة أصبح ميسوراً من خلال مفهوم الجاذبية الأكثر تجريداً والذى أتاح لنا رؤية وإدراك أحداث كثيرة متماثلة ، ومن ثم أمكن إدماجها فى حكم نظرى يفسر بدرجة كبيرة ماهو أبعد من أسباب سقوط التفاح من فوق الاشجار .

ويطرح التجريد المشكلة الآتية وهى :كيف يمكن ربط مفهومات مجردة بعالم الأحداث إليومية المستمرة؟ ورغم أنه من الضرورى أن يتسامى العديد من مفهومات النظرية فوق أزمنة معينة وأماكن مقررة ، فبالمثل فإنه من الضرورى أن تكون هناك إجراءات لجعل تلك المفهومات المجردة على علاقة وثيقة الصلة بالمواقف والأحداث التى تخضع للملاحظة . وعلى كل حال فإن البرهنة على فائدة مفهوم مجرد لاتتأتى إلا إذ اتضحت الارتباطات مع مشكلة تجريبية محددة يواجهها الباحثون، وإلاظلت المفهومات منفصلة ومستقلة عن العمليات الحقيقية التى يفترض أنها تساعد الباحثين على فهمها.ولهذا السبب ينبغى أن تصاحب المفهومات المجردة مجموعة من القضايا التى تعرف بالتعريفات الإجرائية . والتعريفات الاجرائية منظومات من التعليمات تحدد للباحثين كيفية عزل الظواهر المميزة والتي تعرف من خلال مفهومات مجردة في العالم الواقعي. وهكذا ومن خلال هذه الأنواع من التعريفات تحل مسألة كيف ترتبط المفهومات المجردة مع الأحداث التجريبية.

وتحتاج عملية صياغة مفهومات على مستوى عال من التجريد والتي تشمل على معنى واسع من الظواهر التجريبية إلى عدد ضخم من التعريفات الإجرائية . يصف كل تعريف منها إجراءات عزل موقف محدد أو حدث معين يعبر عنه المفهوم . وفى الحقيقة كلما ازداد عدد التعريفات الإجرائية المرتبطة بمفهوم مجرد ازداد عدد الباحثين الذين يستخدمون هذا المفهوم والذين يسعون لفهم فاعلية الأحداث المعقدة في العالم التجريبي وقوتها.

وبايجاز شديد ، فالمفهومات هي وحدات بناء النظرية ومن المهم بمكان عند صياغة النظرية وجود المفهومات المجردة التي لا ترتبط بأوضاع مكان محدد أوزمان معين . بيد أنه من الضروري أن تحدد مثل هذه المفهومات وإجراءات تطبيقها علي أحداث محسوسة في هذا العالم من خلال التعريفات الإجرائية .

المتغيرات باعتبارها نمطا هاما من المفهومات :

يمكن أن نفرق بين نمطين عامين من المفهومات عندما نريد صياغة نظرية ما :

١- تلك المفهومات التي تصف الظواهر وتصنفها .

٢- والمفهومات التي تشير إلى ظواهر تختلف فيما بينها في الدرجة . وتتضمن المفهومات التي تصف الظواهر فحسب تجريدات مستخدمة استخداماً شائعا مثل "كلب" و"قطة" و "جماعة "و" طبقة اجتماعية "و نجم" وهكذا . وعندما نعرض المفهومات وفق هذه الطريقة فلن ولا يكشف مفهوم من هذه المفهومات عن التنوع بين الظواهرالتي تعرفها تلك المفهومات في إطار خصائص مثل الحجم والوزن والكثافة والسرعة والكثافة والتماسك أو أي معيار آخر من المعايير الكثيرة التي تستخدم لتعريف الباحثين بالفروق في الدرجات بين الظواهر . ولهذا السبب فعادة ما تستخدم النظرية العلمية استخداما نموذجيا مفهومات تشير إلى خصائص متغيرة لظواهر مثل " الكلاب " و " القطط " و" الجماعات "و"الطبقات الاجتماعية" "والنجوم" . ويسمح هذا النوع من المفهومات للباحثين أن يفرقوا بين الاحداث المختلفة والمواقف المتباينة بعضها عن بعض في إطار الدرجة التي تكشف عن خاصية هامة مثل الحجم والوزن والنوع والكثافة والتماسك وهكذا . وعلي سبيل المثال فعندما نلاحظ أن تجمعا من الناس يكون ويشكل جماعة ما ، فهذا لا يدل علي نمط الجماعة وطبيعتها ، أو كيف تقارن هذه الجماعه بجماعات أخري في اطار معايير مثل الحجم والتباين والتماسك وهكذا يسعي أن نعرف مفهومات النظرية العلمية الخصائص المتغيرة

للعالم التجريبي الذى تصفه. ومن ثم فلكي تفهم وتفسر الأحداث ويتنبأ بها ، فإن الأمريتطلب من العلماء تصور كيف أن متغيرا ما يخضع للقياس في أحد الظواهر قد يحدث أويؤثر في متغير آخر يمكن قياسه في ظاهرة أو نتيجة أخرى ، بيد أن التحول من المفهمات إلى بناء نظرية تامة كاملة يتطلب ادماج تلك المفهومات في قضايا نظرية .

القضايا النظرية :

تتكون النظريات من مفهومات ترتب وتنظم في مجموعات من القضايا . ويمكن أن تنظم هذه القضايا في مجموعة من الأشكال المختلفة المتعددة . ولكن جوهر النظرية يكمن في إدماج المفهومات إدماجا منظما في مجموعة من القضايا النظرية : النوع الأول ،قضايا الوجود والحياة والنوع الآخر قضايا تتعلق بالعلاقات . وتشير قضايا الوجود إلى زمان ومكان تواجد ظاهرة وأحداث تقع في العالم يعبر عنها مفهوم خاص مميز . وعادة ما تأخذ هذه القضايا الشكل الآتي : في ظل (ظ ١) (أو ظ ٢) (أوظ٣) يتضح المفهوم س ؛ وعلي سبيل المثال إذا تفاعل شخصان أو أكثر سويا (ظ١) وإذا ما تجاورا وجها لوجه (ظ٢) . وإذا ما استطاع كل واحد منهما أن يعرف أنطباعات الآخر (ظ٣) وإذا ما استمر التفاعل لمدة ١٥ دقيقة (ظ٤) ، فإنه يمكن حينئذ أن نقرر وجود جماعة صغيرة يسودها علاقة المواجهة مفهوم س.

وبعض القضايا الوجودية أكثر تعقيدا من القضية السابقة حيث يتوقع زمان ومكان حدوث مفهومين مثل س ، ص وربما يتباين المفهومان سويا بطريقة حاسمة . وعلي سبيل المثال فتحت الظروف ظ١، ظ٢، ظ٣ والتي عرضنا لها من قبل ، وبالإضافة إلى التكليف بمهمة فعل معين (ظ٤) ، ستظهر جماعة صغيرة (س) تكشف عن بنية قيادية متميزة (ص) . والقضية الأخيرة تعكس قضية تتعلق بالعلاقات بين المفهومين س و ص .

وتوضح القضايا التى تتعلق بالعلاقات بصورة هامة من صور النظرية ، إذ من خلال تقرير العلاقات بين المفهومات يصبح التنبؤ والتفسير وفهم

الأحداث في العالم ممكنا . إذ تجمع القضايا التي تتعلق بالعلاقات في المفهومات التي تعرف وتدل علي الخصائص المتغيرة للظواهر ، وتمهد الطريق لتصور كيف يقع متغير ما عقب متغير آخر وبسببه . بينما تعارض بعض القضايا المتعلقة بالعلاقات إظهار أن أحد المتغيرات في ظاهرة ما يسبب التغيرات في ظاهرة أخري . ومن ثم يطلق علي هذه القضايا مفهوم قضايا التداعي بين الظواهر . وتقرر هذه القضايا فقط أن التغيرات التي تطرأ علي الظواهر مترابطة فحسب ولا تشير إلى الارتباطات العلية بينها . وثمة قضايا أخرى تتعلق بالعلاقات ، وهي أساس النظرية وتعرف بالقضايا العلية، وهي مجموعة من الخصائص المميزة المتغيرة يحددها ويعرفها مفهوم واحد ينظر إليه باعتباره سببا في حدوث خصائص متغيرة يدل عليها مفهوم آخر [١] .

ولكن القضايا المتعلقة بالعلاقات سواء أكانت قضايا التداعي أو قضايا العلية فإنها تختلف في درجة تجريد مفهوماتها الأساسية . إذ تبقي بعض تلك المفهومات علي أعلي مستوي من التجريد ، ويشير البعض الآخر إلى ظواهر محددة محسوسة في الزمان والمكان . وعند بناء النظرية عادة ما تشمل القضايا النظرية المجردة بأنماطها المختلفة وأشكالها المتنوعة علي مجموعة من القضايا التي تدل علي أشياء مادية. إن أحد أسباب هذا التباين هو أن أغلب المفهومات النظرية تدل علي تعريفات إجرائية عديدة .وهكذا فعندما تدمج المفهومات المجردة في قضايا نظرية ، فإن التعريفات الإجرائية العديدة تولد قضايا نظرية إجرائية كثيرة. والتي بدورها تولد قضايا محسوسة عديدة ،تعبر عن أحداث خاصة جارية حدثت في أوقات محددة وأماكن معينة . والنتيجة النهائية لهذا التكاثر في القضايا احتواء

---

(١) وعادة ما تأخذ القضايا العلية شكلين : أ- الحتمية ب- الاحتمالية وتتخذ القضايا الحتمية شكل الظروف ١، ٢، ٣، ٤ ، وإذ حدث س حدث ص بالضرورة . وفي علم الاجتماع يمكن صياغة قضايا علية تحليلية قليلة بهذه الطريقة . وعلي العكس تتم صياغتها كقضايا احتمالية في ظروف ١، ٢، ٣، ٤، إذ حدث س يمكن أن يحدث ص بنسبة احتمال ح ، وعلي سبيل المثال لو كلفت جماعة صغيرة يسودها علاقات المواجهة بمهمة فمن المحتمل ظهور بنية قيادية محددة بنسبة ٤٠٪ في كل مرة.

مجموعة القضايا المجردة علي معان عامة تستقرأ من قضايا أقل في رتبة التجريد إذا ما كانت صياغتها محكمة .

وبإيجاز شديد فالمفهومات المفيدة في صياغة النظرية تدمج في قضاياتصف العلاقات بين الظواهر في عالم حقيقي وقد تكون هذه القضايا إما قضايا وجودية وإما قضايا تتعلق بالعلاقات . وكلا النوعين من القضايا ضروري لصياغة النظرية ، ويرجع السبب في كون القضايا المتعلقة بالعلاقات العلية ذات أهمية خاصة في النظرية إلى كونها تشير إلى أن التغير في مفهوم معين قد يفسر التغير في مفهوم آخر .

شكل النظرية :

ويمكن أن تنظم القضايا في عدة أشكال مختلفة . فبينما يمكن إقامة عدة براهين تؤيد أو ترفض أشكالا مختلفة ، فمن الملائم في هذا المجال أن ندعي هنا أن القضايا النظرية ينبغي أن تنظم تنظيما منهجيا فحسب وفق قواعد المنطق التي اختارها المنظر فحسب .

بيد أنه ينبغي أن يتلاءم ويتوافق التنظيم المنهجي للقضايا النظرية مع أهداف العلم التي حددت منذ وقت مبكر وهي :

أ-ينبغي أن يستخدم كل صيغة مفهومات مجردة تسمح بتصنيف الظواهر في العالم .

ب- يجب أن يتضمن كل شكل قضايا وجودية أو قضايا تتعلق بالعلاقات ، وخاصة القضايا العلية التي تساعد علي تحديد اسباب الاحداث .

ج- يجب أن تقدم كل صيغة أساسا للفهم الحدسي لاسباب حدوث أحداث معينة ، ومايترتب علي حدوثها من ظواهر .

إن أصعب مهام صياغة النظرية هو تنظيم القضايا تنظيماً منهجياً . ليتلاءم مع أهداف العلم . وفي علم الاجتماع ثمة قضايا مجردة هامة كثيرة مثلما نجد تعميمات تجريبية قادرة علي التحول إلى قضايا نظرية ، ولكن قد ثبت علي أن تنظيمها في صيغ منطقية دقيقة جدا أمر صعب للغاية

بالنسبة لهذه النقطة ويعد أمر مضيع للوقت وضع قائمة لتحديد أسباب وجود هذه الصعوبات ، وليس من المفيد أن نتهم النظام بالفشل والعجز عن الوصول إلى مستوى الصياغة المنهجية المنظمة بل العكس من ذلك فمن المفيد أكثر ملاحظة كيف يمكن مواجهة تحدى هذه المهمة .وكما ستكشف المنظورات الأساسية فى الفصول التالية سيبذل جهد لتقييم المدى المسموح به فى جعل القضايا النظرية قابلة للدمج فى صيغ أكثر أتباعا للمنهج ، ويعادل ذلك فى الأهمية تقديم اقتراحات حسية تجريبية وعامة عن كيفية صياغة هذه الصيغ المنظمة.

وما لم تنظم القضايا النظرية وتتماسك وفق قواعد المنهج ، فلا يمكن اختبارها بكفاءة عالية وبدون القدرة على إدراك العلاقات المتداخلة بين القضايا سيتحتم اختبار كل قضية على حدة. ولكن عندما تنظم القضايا وتحدد العلاقات الواضحة فيما بينها فإن اختبار عدد قليل من القضايا الأساسية يمكن أن يلقى الضوء على معقولية قبول القضايا الأخرى .

وتخضع صيغ النظرية العلمية للاختبار بقدر ما تصاغ بعض القضايا التى تكون النظرية ليصبح دحضها من خلال البحث التجريبى ممكنا. ومن ثم ينبغى أن تكون الفروض معرضة للخطأ والانتقاد والاختبار إن مايميز العلم عن غيره من أنساق المعرفة هو الاهتمام بتفنيد القضايا الاساسية وإذ ما عجزنا عن تفنيد القضايا التى تعبر عن الظواهر الحقيقية تصبح النظرية مجموعة من الأحكام الذاتية، وليس لها علاقات حقيقية بالظواهر الواقعية إلا فى عقول من صاغوها (١) ومن ثم فلكى تقدم النظرية أساليب لتنظيم وتفسير وفهم الأحداث يجب استبعاد القضايا التى لاتساعد على إنجاز أهداف العلم والاستبعاد المستمر المتوالى للقضايا غير الصحيحة . إن القضايا المتبقية بعد محاولات التفنيد والرفض ستقدم صورة أكثر ملاءمة عن العالم الحقيقى فى الوقت الحالى علي الأقل ، رغم أن تفنيد

---

(١) ثمة قناعة متزايدة بين بعض علماء الاجتماع ، بأن العلم مثله مثل أى نسق فكرى أخر يهدف إلى المحافظة على رؤية ماتجمع حول الواقع الحقيقى بين الأفراد . فالعلم ببساطة يقدم طرق مثيرة للبناء وللمحافظة على رؤية الواقع. بيد أن ثمة رؤى أخرى غير الرؤية العلمية - مساوية في المصداقية لدى مجموعات أخرى من الأفراد ويقول تيرنر ومن الواضح أننا لانتفق مع هذا البرهان (المؤلف)

النظرية قد يسبب وصمة مهنية للمنظر إلا أن ذلك لايمنع كون تفنيد النظرية أمراً جوهرياً أساسياً لصياغة النظرية. ويعد هذا مثبطاً للهمة مما يجعل بعض العلماء يعيشون فى خوف من دحض نظرياتهم وبالنسبة للعملية العلمية النموذجية ، فتفنيد النظرية أمر مطلوب وهو الأمر الصحيح ، كما أكد كارل بوبر:

ينظر عادة إلى تفنيد النظرية بأنه ترسيخ لفشل العالم أو على الاقل إخفاق نظريته . وينبغى أن يؤكد أن هذا خطأ استقرائى ؛ إذ ينبغى أن ينظر إلى كل تفنيد باعتباره نجاحاً كبيرا ، أى باعتباره نجاحا للعالم الذى فند النظرية وللعالم الذى صاغ النظرية التى فندت ، فهو الذى أوحى منذ البداية بكل الأساليب غير المباشرة للتجربة التى فندت النظرية

وحتي القضايا التى تنجو من عملية التفنيد ، وتجلب مكانة مهنية عليا لمن صاغها ، فإنها قضايا لايمكن إثباتها إثباتاً نهائياً ، إذ من المحتمل دائما أن تفند عند خضوعها لأى اختبار تجريبى فى المستقبل . وإذ ماالستمرت القضايا صامدة أمام محاولات التفنيد رغم الاختبارات التجريبية المتوالية فتلك قضايا على مستوى عال من المصداقية ، ومن المحتمل أن تصل إلى مكانة رفيعة في بناء المعرفة النظرية . وفي مجال العلوم الاجتماعية تقدم لنا هذه القضايا ذات المصداقية العالية ، أفضل تصور للظروف التى تظهر فيها وتنبثق من خلالها وتستمر وتتغير وتتفكك أنماط التنظيمات الاجتماعية . وهكذا يمثل اختبار هذه القضايا والعلاقات المتبادلة بينها استراتيجية للإجابة العلمية عن السؤال الخاص عن كيف ولماذا تحدث وتتشكل عمليات بناء النظم ؟ ومن ثم تأخذ الشكل الذى تبدو عليه.

نظرية علم الاجتماع:

إن أحد الأعمال السهلة ولكنها الأكثر عقما فى علم الاجتماع هو أن تلعب لعبة تسمى نقد العلم . وثمة متغير من متغيرات هذه اللعبة ، هو أن تحدد الصور العامة للنظرية العلمية الصائبة كما تم بإيجاز من قبل ، ثم يختبر منظور نظرى خاص محدد من منظورات علم الاجتماع اختباراً نقدياً

والنتيجة الأكيدة دائما هى أننا نجد هذا المنظور - موضوع التساؤل - ناقصا وعاجزاً عجزاً يثير الكآبة ، وهو ما اراده عادة نقاد العلم منذ البداية . وتتطلب هذه اللعبة قدراً قليلا من المهارة ، وتؤدى إلى النتائج نفسها ، ولكنها تستمر كلعبة مفضلة مرغوبة عند علماء الاجتماع.

وينبغي أن يبدأ أى تحليل لنظرية علم الاجتماع بقبول صريح بأن الطريق أمام نظرية علم الاجتماع مازال طويلا وذلك حسب منظور النظرية العلمية المثالية . ولايعنى هذا الاعتراف أن كل النظريات في علم الاجتماع ناقصة وعاجزة ولم تصل بعد إلي مرحلة الكمال ، وفى الواقع فإن بعض المنظورات النظرية المحددة يمكن أن تتحول بسهولة إلى تشكيل نظرية ملائمة . وبالرغم من ذلك فإن هؤلاء الذين يلعبون لعبة "نقد العلم" سيجدون أن اغلب النماذج النظرية العامة التى وجهت التنظير فى علم الاجتماع نحو العمليات التنظيمية ناقصة ودون المستوى المتوقع من النضج

إن أحد المهام الهامة والصحيحة عند تحليل المنظورات النظرية السائدة يدور حول السؤال الآتى : ما الطرق التى تؤدى إلى انحراف هذه المنظورات عن الصياغات العلمية؟ ولكن هذا السؤال الواضح يتعين أن يتبعه مباشرة تساؤلات أخرى أكثر أهمية . فنادراً مايطرح سؤال : ما الذي ينبغى أن يفعل إزاء هذه الانحرافات ؟ وما مدى احتمال إمكانية وقوع أوجه النقص تلك ،؟ وهل يمكن تصحيحها ؟ وما الاتجاه العام للعلاج ؟. ولنفترض أن المنظورات النظرية السائدة حاليا لن تتحول مباشرة إلى نظرية مثالية - وهذا افتراض سليم ؛ فما الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق هذه التحولات من أجل صياغة نظرية علمية فى المدى البعيد؟ وبقدر مايصير هذا السؤال ذا أهمية عند صياغة النظرية فإنه ينبغى أن يتجاوز التحليل النقدى المقارنة الآلية بين منظور نظرى معين ومبادئ النظرية العلمية . ورغم أننا لانستطيع أن نتجاهل هذه المقارنات ، فإن غرضها الجدلى عادة مايعوق طريقة التحليل المنتج لمنظور يتكون من المفهومات المحددة خاصة..

المنظورات النظرية فى علم الاجتماع:

فى الواقع فإن الكثير من الأعمال التى يطلق عليها اسم نظرية علم الاجتماع ما هي إلا مجموعة من الافتراضات الضمنية والمفهومات المعرفة تعريفا غامضا وغير ملائم ،وبعض القضايا الغامضة غير المترابطة منطقيا وأحيانا ماتصاغ الافتراضات صياغة واضحة ، بحيث تستخدم لاستلهام القضايا النظرية المجردة والتى تضم مفهومات محددة تحديداً واضحاً . لكن أغلب نظريات علم الاجتماع تمثل صورة كلامية عن المجتمع ، بدلا من صياغة مجموعة من القضايا محكمة البناء فى صيغة متماسكة منطقيا وهكذا فعدد كبير من الاعمال ممايسمى نظرية ما هو فى الحقيقة إلا منظور عام أو توجه عام يبحث عن الخصائص المختلفة والمتعددة لعملية قيام التنظيم والتى بدورها قد تترجم أخيراً إلى نظرية علمية، صادقة إذ ما سار كل شئ على مايرام.

ويفرض الوجود الواقعى لعدة منظورات كهذه فى علم الاجتماع مشكلات العرض والشرح والتفسير ومما يعقد هذه المشكلات بدورها هو حقيقة أن هذه المنظورات تختلط سويا مما قد يؤدى إلى صعوبة تحليل كل منظور على حدة. والحل الأول لتلك المشكلة هو تحديد عدد المنظورات المتداخلة التى ندرسها تحديداً تعسفيا . وفى الوقت نفسه الادعاء بأنهامنفصلة بعضها عن بعض . ووفقا لهذه الرؤية سندرس فى الأقسام التالية أربعة منظورات أو أربعة اتجاهات أساسية فى علم الاجتماع وهى ١-النظرية الوظيفية ٢-نظرية الصراع ٣-نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية الدور ٤-نظرية التبادل.

ولاتمثل العبارات التى طرحت من قبل حول كلمة "نظرية"اتهاماً ما. ولكنها مع ذلك . تمثل إدراك قصور نظرية علم الاجتماع فى الوقت الحالى وقد اختيرت تلك المنظورات الأربعة لعدة أسباب أهمها:

١-الشعور بأنها أكثر المنظورات عمومية وشهرة فى علم الاجتماع وأنها تمثل ركيزة لمعظم المنظورات فى هذا المجال

٢-إن هده المنظورات هى الأكثر تأثير وانتشاراً وبطبيعة الحال فهى الأكثر عرضة للتحليل والنقد سواء من جانب النقاد الذين يهتمون ببناء النظرية وتفسيرها أو هؤلاء الذين يلعبون لعبة نقد العلم

٢-ولقد أعلن أنصار كل منظور من هذه المنظورات فى أوقات مختلفة أن منظورهم الذى يؤيدونه هو المنظور الوحيد الذى قد يستطيع أن يخرج علم الاجتماع من مأزقه النظرى . من ثم ينبغى أن يدرس كل منظور من هذه المنظورات فى كتاب منفرد فى محاولة لتحديد أهمية بناء النظرية فى علم الاجتماع.

الخاتمة:

الصيغ المفضلة من القضايا النظرية

يمكن أن تنظم القضايا النظرية فى أنماط عديدة من الصيغ . وسندرس فى هذا الجزء صيغتين فقط من هذه الصيغ ، إذ ينظر إليهما باعتبارهما الأفضلين لصياغة نظرية علم الاجتماع . يطلق على الصيغة الأولى البديهيات. والصيغة الأخرى العملية السببية.

وبشكل عام فإن تنظيم القضايا النظرية البديهية يأخذ الشكل الآتى :

أولا : تحتوى القضية على مجموعة من المفهومات تعرّف تعريفات إجرائية . وبعض هذه المفهومات على مستوى رفيع من التجريد والبعض الآخر أكثر ارتباطا بالواقع وتعبيراً عن المدركات الحسية.

ثانيا: ثمة دائما مجموعة من القضايا المتعلقة بالوجود ، تلك التي تصف المواقف التي تدل عليها المفهومات ومجموعة أخرى من القضايا المتعلقة بالعلاقات . وتكون هذه القضايا المتعلقة بالوجود مايطلق عليه عادة شروط النظرية .

ثالثا : إن الأمر الخاص جداً والأكثر تميزاً للتشكيل البديهى . هو صياغة الأحكام المتعلقة بالعلاقات فى نظام هرمى متدرج . وتوضع فى قمة البناء الهرمى البديهيات أو مجموعات الأحكام عالية التجريد والتى تشتق منها كل الأحكام النظرية الأخرى ويطلق على الأحكام الأخرى "قضايا" والتى تشتق اشتقاقا منطقيا من البديهيات الأكثر تجريداً وفق قواعد متباينة . وفى الحقيقة فإن البديهيات مسألة اجتهادية إلى حدما؛ ولكنها تختار عادة وفق المعايير الاتية:

أ-ينبغى أن تنسق البديهيات سويا رغم أنها تفتقد الترابط الداخلي

المنطقي فيما بينها.

ب-ينبغي أن تكون البديهيات على أعلى مستوى من التجريد .

جـ-ينبغي أن تقرر علاقات علية بين مفهومات مجردة .

د-ينبغي أن تكون قضايا العلاقات العلية مثل القانون بمعنى أن يثبت البحث التجريبي القضايا الحسية المشتقة منها.

هـ-ينبغى أن تكون البديهيات مقبولة حدسيا ، بمعنى أن حقيقتها وصدقها يبدوان وكأنهما بديهيان

والنتيجة النهائية للتطابق المحكم مع المبادئ البديهية هى صياغة مجموعة من القضايا تقوم على علاقات متبادلة ، تشتق كل منها من قضية بديهية على الأقل ، وعادة تشتق من قضايا أكثر تجريداً . وثمة مزايا عديدة لهذا الشكل من بناء النظرية :

أولا : يمكن أن تستخدم مفهومات على مستوى عال من التجريد تضم مدى واسعا من الظواهر المترابطة.ولا تخضع هذه المفهومات المجردة للقياس المباشر. إذ أنها ترتبط ارتباطا منطقياً مع قضايا أكثر تحديداً وترتبط بقضايا تخضع للقياس، والتى بدورها بعدما تختبر تجريبيا يمكن أن تخضع للاختبار التجريبى القضايا الأكثر تجريداً والبديهيات بشكل غير مباشر . ومن ثم وبفضل هذا الترابط المنطقى المتبادل للقضايا والبديهيات يصل البحث إلى مستوى عال من الكفاءة والدقة ؛ إذ أن الإخفاق فى تفنيد قضية معينة يعلى من مصداقية القضايا والبديهيات الأخري :

ثانيا : وقد يولد لنا استخدام النسق المنطقى من أجل اشتقاق قضايا من البديهيات المجردة ، قضايا هامة ومثيرة كثيرة توضح علاقات كانت مجهولة وغير متوقعة بين الظواهر الاجتماعية.

وتأخذ العملية العلية لصياغة النظرية شكلا مغايراً بعض الشئ . فأولاً يحتوى هذا الشكل مثله مثل النظرية البديهية على مفهومات مجردة ومفهومات محسوسة؛ تعرّف تعريفات إجرائية مناسبة . ثانياً ؛ إن العملية العلية لصياغة النظرية مثلها مثل النظرية البديهية تكشف عن مجموعة من قضايا الوجود ترسخ الشروط التى تحدد مدى القضايا العلية

ثـالـثـا : وخلافا للنظرية البديهية تقدم العملية العلية مجموعة من القضايا العلية تصف تأثير متغير ما على متغير آخر دون أن تقيم نظاما هرميا صارما من القضايا . وعلي العكس . فإننا نأخذ بعين الاعتبار أن العمليات العلية هى ذات أهمية متساوية ، ورغم أنه من الواضح أن بعض المتغيرات المستقلة تؤثر على بعض المتغيرات التابعة تأثيرا أقوى من غيرها. وهكذا رغم أن بعض الأشكال البديهية تشبه تسلسل القضايا المنبثقة من البديهيات فإن أشكال العملية العلية تشبه رسما بيانيا يرسم التفاعلات بين المتغيرات المختارة.

ويشترك هذان الشكلان فى خاصيتين عامتين تسمحان بمواجهة أهداف العلم التى شرحت من قبل : ١-يستخدم كل شكل مفهومات مجردة تجعل بالإمكان تصنيف وتقسيم الظواهر الاجتماعية إلى فئات . ومن الضروري تصنيف العالم إلى نماذج كي نفهمه ، ويقوم كل شكل من أشكال النظرية بأداء هذا العمل التحليلى الضرورى أداءاً ملائماً .

٢-يفترض كل شكل من أشكال التنظيم علاقات علية بين المتغيرات ومن ثم تتاح الفرصة لتفسير الأحداث الماضية والتنبؤ بالأحداث المقبلة.

ومع ذلك فقد يتيح شكل العملية العلية فهم الأحداث فهما أكثر مما تتيحه البديهيات - وهذا هو الهدف الثالث من أهداف العلم - ورغم أن القضايا البديهية تفسر وتتنبأ بالأحداث من خلال اشتقاقات منطقية فإن السلسلة العلية الدقيقة والداخلة فى هذه الاشتقاقات ليست واضحة تماماً ولكى نفهم العالم يجب تنظيم السلاسل العلية من خلال النظرية سواء أكان تسلسل العلل مباشرة أو غير مباشرة ، أو ثنائى ، أو مضبوطا أو غائياً .

وعادة ما تحول القضايا إلى صيغة عملية علية ومن ثم تقدم لنا معني لفهم الأحداث فى عالم واقعى حقيقى بيد أنه قد يكون هذا التحول صعبا في بعض الأوقات، وهكذا يفترض أن صيغة العملية العلية هي الأرقي .

الجزء الأول

الفصل الثاني : البدايات المبكرة للنظرية الوظيفية
الفصل الثالث : اللزوميات الوظيفية عند تالكوت بارسونز
الفصل الرابع : النزعة البنائية الوظيفية عند روبرت ميرتون

الفصل الثاني

البدايات المبكرة للنظرية الوظيفية

البدايات المبكرة للنظرية الوظيفية

لازالت النظرية الوظيفية رغم أنها أقدم النظريات في علم الاجتماع ، تهيمن علي الفكر الاجتماعي المعاصر . ولقد أثرت النزعة العضوية عند كونت وسبنسر ودوركيم تأثيراً واضحا على الأنثروبولوجين الرواد مثل رادكليف براون ومالينوفسكي والذين ساعدوا بدورهم علي تشكيل الاتجاه الوظيفي المعاصر . ولقد بدت النزعة الوظيفية تاخذ شكلها النهائى بتاثير أعمال الرواد ، وتأكيد ماكس فيبر علي التصنيف الاجتماعي والأنماط المثالية والمعني الذاتي ، والبناء الاجتماعي . مما ساهم علي ظهور علم يهتم بدراسة خصائص الكائن الاجتماعي

المذهب الوظيفي والنزعة العضوية :

لقد أبدى المفكرون الاجتماعيون في القارة الأوربية ارتيابا مستمراً في مذهب المنفعة الاقتصادية عند المفكرين الاقتصاديين البريطانيين الكلاسيكيين . فلم يعد ينظر إلى كافة البشر باعتبارهم مثل رجال الأعمال يتميزون بالعقلانية والحذر والأنانية وكأنهم يعملون في سوق مفتوح حر غير منظم يسوده التنافس . ولم تعد السيطرة غير المرئية للنظام تفسيراً ملائما لكيفية ظهور التنظيم الاجتماعي من خلال التنافس الحر غير المقيد بين الأفراد . ورغم أن المذهب النفعي بقي عقيدة اجتماعية مسيطرة علي المناخ الفكري خلال القرن ١٩، فإن الجيل الأول من علماء الاجتماع الفرنسيين رفض أن يقبل الادعاء القائل إن النظام الاجتماعي يتقدم دائما إلى الأحسن والأفضل تقدماً آلياً ، وأن هذا التقدم يتحقق عندما يشعر الأفراد بحرية التنافس بينهم بلاقيد.

ولقد ساعدت التغيرات الاجتماعية الجذرية التي ترتبت علي التصنيع وكذلك نمو المدن ، وانتشار مظاهر الحياة الحضرية - ساعد كل هذا - علي التحرر من وهم المنفعة في فرنسا، وكانت أعداد المتمردين علي مذهب المنفعة في فرنسا أكثر من أعداد المعارضين لمذهب المنفعة في أوربا. ولقد أظهر المفكرون الاجتماعيون في فرنسا، في بدايات القرن التاسع عشر

اهتماماً أساسيا بمشكلات النظام وكيفية المحافظة علي النظام الاجتماعي . ولقد ظهر هذا الاهتمام نتيجة عدم الاستقرار السياسي في نهاية القرن الثامن عشر، والذي تجلي خلال الثورة الفرنسية في أوضح وأعنف صورة، ورغم إلحاح مشكلة النظام واستمراره علي عقول المفكرين الاجتماعيين فإن كلا منهم صاغ السؤال بطريقة مختلفة . وبدأ الجميع يتساءلون بجدية لماذا يتكون المجتمع ، وكيف يتأتى ذلك؟ وكيف يبقي المجتمع علي حالته :؟ وماالذي يؤدى إلى تماسك المجتمع؟ وماالذي يؤدى إلى تغيره؟

ومهما كان الوضع السياسى في فرنسا أو أي مكان آخر في أوربا ، فإن الإجابة على هذا السؤال الهام حددتها الأحداث والاكتشافات الهامة التي حدثت في علم الاحياء. ولقد غيرت اكتشافات علم الاحياء في القرن ١٩ المناخ الاجتماعى والفكري تغييراً هاماً وجذرياً فى تلك الفترة.. فعلي سبيل المثال تغيرت كل الأساطير الشائعة عن جسم الإنسان ، وأجريت دراسات كثيرة عن طبيعة جسم الإنسان وفق طريقة التصنيف قام بها عالم الاحياء السويدي كارلوس لينايوس . والأمر الأكثر أهمية أن بعض المفهومات - مثل - التطور وبلوغ الذروة والانتخاب الطبيعى والبقاء للأصلح التى بلغت الأوج في نظريات والاس وداروين - قد أثارت حواراً فكريا واجتماعيا عميقا. وفي هذه البيئة الاجتماعية والفكرية ظهر علم الاجتماع كعلم يعكس الوعي الاجتماعى المتزايد بمشكلات المجتمع . ولذا فليس فى الأمر غرابة أن تتأثر المفهومات المرتبطة بالنظام الاجتماعى بعلم الاحياء .

النزعة العضوية عند أوجست كونت ١٧٩٨-١٨٥٧:

ينظر عادة إلى أوجست كونت باعتباره مؤسس علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر . إذ فى الوقت الذي كانت الرؤية الفلسفية عن الإنسان والمجتمع تشغل اهتمامات الرجل العادى والمدرسيين بالمثل ، ظهر أوجست كونت وقدم لنا علم المجتمع ، وصاغ لنا مصطلح علم الاجتماع . ورغم أن كتابات أوجست كونت صارت مهملة ومنسية ومغمورة في عالم النكران ؛ ورغم أن كونت عاش أيامه الأخيرة فى حالة من الإحباط واليأس والمرارة ؛ فإن ما ابدعه فكره من علم اجتماعي أثر تأثيراً عميقاً فى الفكر الاجتماعى من بعده .

والحقيقة أن قلة هي التي تعترف بتأثيره وأهميته في يومنا هذا ، وإليه يرجع الآن الفضل في ظهور النزعة الوظيفية ، تلك النزعة التي دعا لها الكثيرون منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والتي لازالت تسيطر على انجازات علماء الاجتماع ، فهم إما مؤيدون لها أو معارضون ، أو معدلون فى بناء النظرية الوظيفية .

ومن أجل فهم كيف ولماذا يصبح المجتمع ممكنا، طرح أوجست كونت باعتباره مؤسس علم الاجتماع - طريقة جديدة للتحليل يمكن أن نطلق عليها التفسير العضوي للمجتمع ، ورأى كونت المجتمع باعتباره نمطاً يشبه الكائن الحي . ويدرس من خلال بريق مفهومات علم الأحياء عن البناء والوظيفة . ورغم الفروق المعروفة بين الكائنات الحية ، والكائنات الاجتماعية ،إلا أن قبول الاكتشافات التي أنجزت في مجال علم الأحياء والنظريات الهامة التي أبدعها علماء علم الاحياء في القرن التاسع عشر قبولا حماسيا أدى بالمفكرين إلى التقليل من أهمية تلك الفروق.

ومثل كل علماء الاجتماع في فرنسا خلال القرن الماضى ، كان كونت مشغولا بانتشار النظام والتجانس بعد مرحلة الفوضى التى أوجدتها الثورة الفرنسية . ولقد هاجم كونت النزعة الفردية التي نادي بها المذهب النفعي السائد في انجلترا، واعتنق عن إيمان فكر روسو وسان سيمون ومطالبتهما بظهور وتطور الفلسفة الجمعية ، التي تنادي بظهور مبادئ تكوين الاتفاق الجمعي . إلاأن كونت عندما تبنى هذا الفكر وضح أهمية تطبيق مبادئ العلم عند دراسة المجتمع . ولقد شعر أوجست كونت أن التطور الإنسانى في القرن ١٩ ، بلغ مرحلة الوضعية. وتستخدم في هذه المرحلة المعرفة التجريبية عن العالم الاجتماعي من أجل فهم هذا العالم وبناء مجتمع أفضل . وهكذا أصبح كونت أول مؤيد لتطبيق المنهج العلمي عند دراسة المجتمع . ولازالت هذه الاستراتيجية في الدراسة - احتراما لرغبة كونت- يطلق عليها النزعة الوضعية فى العلوم الاجتماعية .

وتمثل لنا حياة كونت العقلية محاولة لإضفاء الشرعية على علم الاجتماع

وقد ذهبت محاولاته في ذلك المجال إلى وضع تصنيف للعلوم[١] تنظم فيه العلوم فى نسق متدرج ويتوج علم الاجتماع ذلك العلم الجديد فوق كل العلوم ويحتل قمة ذلك النسق . وقد أكد هذا النسق أهمية علم الاجتماع . كذلك أكد أوجست كونت أهمية تمييز وفصل علم الاجتماع عن الفلسفة الاجتماعية وإفراده كعلم مستقل. وكانت وسيلته الهامة لإضفاء طابع الشرعية على علم الاجتماع استعارة بعض المفهومات من علم الاحياء ، ويرجع السبب في ذلك إلى انبهار كونت والكثيرين غيره بالنتائج التي حققها علم الاحياء ، وحاول أن يجعل علم الاجتماع على غرار علم الاحياء علماً تجريبياً يمكن أن يفيد الإنسان. وتساعدنا تلك الحقيقة علي تفسير أسباب سيطرة النزعة الوظيفية علي الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع منذ بدايته حتى الأن في العالم الغربي.

ولقد رأى أوجست كونت إن ثمة صلة بين علم الاجتماع وعلم الاحياء تكمن في الاهتمام المشترك بالكائنات العضوية . وقد أدى به هذا الفهم لهذه الصلة بين العلمين إلي تقسيم علم الاجتماع إلى فرعين أساسيين : الإستاتيكا الاجتماعية أو المورفولوجيا الاجتماعية ، والديناميكا الاجتماعية اى التقدم الاجتماعي . والحقيقة أن كونت كان مقتنعاً أن علم الأحياء كان المرشد أو الموجه والممهد لعلم الاجتماع. إلا إن علم الاجتماع سيقدم فى المستقبل المبادئ والمناهج الأساسية التى تفيد الدراسة في علم الاحيا ء. ولذا يتعين على علم الاجتماع أن يعرف مظاهر التماثل والتشابه بين الكائن الفردى محور اهتمام علم الاحياء والكائن الاجتماعي محور اهتمام علم الاجتماع ، وتبعا للنتائج التى توصل إليها علم الأحياء ، يمكن أن نعرف أن البناء يتكون من الخلايا (عناصر) ، وأنسجة وأعضاء : ومثل هذه الاشياء نجدها تكوّن الكائن الاجتماعى .ويمكن أن نسميها بالمسميات نفسها . ولقد قدم لنا أوجست كونت مماثلة واضحة بين أنواع خاصة من الأبنية الاجتماعية ومفهومات علم الاحياء ويقول كونت :

---

(١) يقوم مذهب كونت علي قائمة من المعارف الإنسانية ونظرية عامة للعلوم وصنف هذه المعارف الإنسانية من وجهةنظره الى ست معارف تبدأ من الرياضة والفلك والطبيعة والكيمياء وعلم الأحياء وتنتهي بعلم الاجتماع المترجم

"إننا سندرس الكائن الاجتماعى باعتباره يتكون من الأسر وهى العناصر الحقيقية أو الخلايا ، ثم ندرس بعد ذلك الطبقات أو الطوائف و هى التى تكون النسيج ، وأخيراً ندرس المدن والمجتمعات المحلية وهى الاعضاء الحقيقية"

وهكذا ظهر علم الاجتماع كعلم على يد أوجست كونت ليؤكد على حقيقتين:

الحقيقة الأولى : الاهتمام الوضعى باستخدام المنهج العلمى لجمع الحقائق التجريبية عن العالم الذى نعيش فيه

الحقيقة الثانية : الاهتمام بالمماثلة بين الكائن الفردى والمجتمع ، ووفق منهج كونت لاينظر إلى هذه الأفكار باعتبارها متنافرة ، بل إن المفكرين والعلماء اللاحقين بعد كونت لم يروا فى فكر كونت أى تناقض أو رؤية مخالفة ، وذلك حتى وقت متأخر جداً.

ويرى النقاد المعاصرون لهذه النزعة العضوية التى تغلغلت فى الفكر الاجتماعي العلمي أن الوضعية المحدثة كانت أحد الأسلحة الأساسية فى الهجوم على النزعة الوظيفية المعاصرة ، من أجل تقويضها وإضعاف الثقة فيها . كما يتهم المعاصرون النظرية الوظيفية بأنها لاتجريبية ولاتخضع للاختبار وتخرج علي مطالب النزعة الوضعية . وهكذا يبرز هؤلاء النقاد والشراح التناقض في فكر ومذهب أوجست كونت.

النزعة العضوية عند سبنسر ١٨٢٠-١٩٠٣:

وإذ كان أوجست كونت يعتبر مؤسس علم الاجتماع ، فإن سبنسر قد حمل لواء ذلك العلم طوال النصف الاخير من القرن الماضى . ولقد بدأ سبنسر حياته العلمية والعملية فى انجلترا في ظروف سياسية أكثر استقراراً من الظروف التي عاش فيها كونت وتمتع بشعبية ثقافية كبيرة ، ووجد الدعم والحماية من كبار الرأسماليين بسبب رفضه للنزعة الجمعية عند كونت ، ودفاعه عن أيديولوجية الرأسمالية الصناعية فى نشأتها . إلا أن خلافه الفكرى مع كونت لم يكن كاملا، إذ أكد سبنسر مثل كونت علي النزعة الوضعية و استعار من كونت فكرة المماثلة بين المبادئ الاجتماعية ومبادئ

الإحيائية ، وأن المجتمع يشبه الكائن العضوي . ولقد كشف لنا سبنسر عن نمطين واضحين لفكرة المماثلة مع العلوم الاحيائية .

ويوازي هذان النمطان تمييز كونت بين الاستاتيكا والديناميكا .

النمط الأول للمماثلة وهو عملية التطور من البسيط إلى المركب وتنطبق هذه المماثلة على الأنواع التي تتطور خلال التوافق والكائنات الفردية التى تنمو وتنضج . والنمط الآخر للمماثلة تقتضي المقارنة بين الكائن الفردي والكائن الاجتماعي على النحو التالى:

١-يمكن أن يميز كل من المجتمع والكائنات الحية عن المادة غير العضوية، أى تميز عن المادة التى لا تنشأ عن النمو الطبيعي لأن كل منها ينمو ويتطور.

٢-يعني النمو في الحجم سواء حجم المجتمع أوحجم الكائنات الحية ، زيادة في التعقيد والتباين.

٣-يصاحب التقدم فى البناء تباينا تدريجيا فى الوظيفة.

٤-تتساند أجزاء الكل ، فإذ حدث تغير فى جزء ما ، صاحبه تغير فى الكل

٥-كل جزء من الكل هو مجتمع صغير أو كائن عضوى في حد ذاته .

٦-يمكن أن تدمر كل من الكائنات الحية أو المجتمعات ولكن تبقى الاجزاء لفترة .

إن أهم ما فى هذه المماثلة القضيتان الثانية والثالثة .لأن سبنسر قد وضح وشرح هاتين القضيتين ومن ثم أصبحتا حجر الأساس الذي قامت عليه الوظيفية المحدثة .

وخلافا مع كونت . وقبل أن يُعرف تحليل دوركيم الشهير عن تقسيم العمل ، أكد سبنسر أن التغير في شكل البناء يمثل تغيراً في وظيفة الكائن الحي ، إذ اعترف سبنسر صراحة "أنه لا يحدث تغيراً في البناء دون أن يصاحبه تغيراً في وظيفة "الكائن الاجتماعي".

هكذا يميز بين البناء والوظيفة . وقد ساعد دوركيم على تطوير وابراز

هذه التفرقة بين البناء والوظيفة وقد وضع هذا التمييز بين البناء والوظيفة أساس النزعة الوظيفية باعتبارها اتجاهاً مميزاً في العلوم الاجتماعية. كذلك استعار سبنسر مفهوماً آخر من علم الاحياء، قدمه لعلم الاجتماع هو مفهوم "الحاجات الوظيفية" . ويقول سبنسر في هذا الشأن :

"ليس هناك مفهوم حقيقي عن البناء بلا مفهوم حقيقي عن وظيفته ولكي نفهم كيف ينشأ البناء ويتطور فإن ذلك يتطلب منا فهم الحاجة إلي ظهور هذا البناء في البداية ثم كيف يشبعها فيما بعد." .

ويتعين علي التحليل الاجتماعي العلمي أن يعرف أن حاجات الكائن الاجتماعي هي أمور حاسمة في تحديد أسباب وجود البناء واستمراره . وقد صار مفهوم الحاجة عند سبنسر عقبة هامة تواجه النزعة الوظيفية ، إذ يمكن أن يفهم هذا المفهوم بأنه يتضمن أن الاحداث تسببها الحاجات الاجتماعية التي تواجهها .

ورغم أن سبنسر كان حذراً في البداية في تاكيد أن هذه القضايا هي قضايا تعتمد علي المماثلة فإن أتباعه خلافا له ، انتقلوا من مجرد الاقتصار علي المماثلة إلي رؤية المجتمع باعتباره كائناً حياً حقيقياً لا كونه مثل الكائن الحي العضوي ، ومن ثم رأوا المجتمع أرقي الكائنات . وكان لامفر من هذه النزعة العضوية المتطرفة في ضوء الأوضاع والتيارات السائدة في ذلك الوقت . علي أن ثمة تأثيراً هاماً مماثلاً لسبنسر هو ميله لتجاهل التمييز الذي قام به بين المماثلة والحقيقة .

ورغم أن أغلب اتجاهات المماثلة العضوية المتطرفة قد رُفضت في أواخر القرن التاسع عشر ؛ فإن تصور المجتمع باعتباره كائناً عضوياً طرح ثلاثة فروض كانت البداية في تشكيل النزعة الوظيفية في علم الاجتماع : **أولا :** النظر إلي الحقيقة الاجتماعية باعتبارها نسقاً . **ثانيا :** يمكن أن تفهم عمليات النسق فقط في إطار العلاقات المتبادلة بين أجزائه . **ثالثا :** يرتبط النسق ، مثله مثل الكائن الحي ، بعمليات محددة معينة تعمل علي استمرار تكامله وتحدد حدوده . وتبدو لنا هذه الافتراضات أساسية وضرورية من أجل الفهم العادي لكل من الأبنية والعمليات الاجتماعية ولما كانت فكرة المماثلة العضوية قد أثرت علي الفكر الوظيفي ، فقد تسللت مفهومات كثيرة غير

دقيقة وغير محددة من علم الأحياء إلي علم الاجتماع عندما طور علم الاجتماع المنهج والنظرية . والحقيقة أن كثيراً من الجدل والحوار حول أهمية الوظيفية في القرن الماضي دار حول النزعة العضوية التي لازمت هذا المنظور الفكري .

وقد احتوت النظرية الوظيفية في أكثر أشكالها تطرفاً التصورات الآتية:

١- إن المجتمع كنسق محدود ينظم نفسه بنفسه . وينزع نحو التجانس والتوازن . ٢- ولما كان المجتمع نسقاً ، يحافظ علي استمراره وبقائه مثله مثل الكائن العضوي ، فإن المجتمع لديه حاجات ولزوميات أو مطالب أساسية محددة ينبغي أن تشبع . ليكتب للمجتمع البقاء أو ليحافظ علي تجانسه وليستمر التوازن . ٣- يجب علي عالم الاجتماع أن يركز في تحليله العلمي الاجتماعي لنسق المحافظة علي الذات والحاجات والنسق - يركز - علي وظيفة الأجزاء في إشباع حاجات النسق ومن ثم المحافظة علي التوازن و التجانس . ٤- من الضروري أن توجد داخل الأنساق التي تتصل بالحاجات أنماط معينة من الأبنية تكفل البقاء أو التوازن أو التجانس . كما يمكن أن توجد أبنية عديدة بديلة ضرورية محدودة العدد لإشباع حاجة معينة في النسق ، فثمة مدي محدود من الأبنية الضرورية توجد لتحقيق وإشباع حاجات النسق

وقد استمر طرح هذه الفروض ، واستمرت موضوعاً للحوار الدائر حول النزعة الوظيفية وثارت أسئلة كثيرة فرضت نفسها علي الحوار . وثمة سؤال مطروح يقول إن الكائن العضوي يظهر نزعات نحو التوازن ، ومن ثم يطرح السؤال هل يميل الإنسان إلي تحقيق التوازن ؟ ؛ كما كشف هذا الحوار أن للكائن العضوي مجموعة ثابتة من مطالب وحاجات البقاء ؛ فهل توجد في المجتمعات مجموعة أجزاء مترابطة ينبغي أن تواجه لإشباع حاجات النسق ؟ وهل يمكن التحقق من تلك الفروض في مجتمعات كثيرة ؟ ولقد فرضت هذه الاسئلة نفسها خلال قرن من الزمان ابتداء من دوركيم و مالينوفسكي ورادكليف براون المؤسسين الحقيقيين للوظيفية

النزعة الوظيفية عند أميل دوركيم ١٨٥٨-١٩١٧ :

ليس من المستغرب أن تمتلئ كتابات دوركيم الأولي بالمصطلحات العضوية فهو فرنسي المولد ورث الكثير من الاتجاهات والتقاليد الفرنسية السائدة في الفكر الاجتماعي وخاصة النزعة العضوية عند كونت ورغم أن كتابة "تقسيم العمل" كان نقداً قاسيا لسبنسر فإن الكثير من قضايا دوركيم تأثر بالمناخ الفكري السائد في القرن التاسع عشر والمهتم والمتأثر بعلم الاحياء . وتعكس لنا افتراضات دوركيم الأساسية افتراضات سائدة عند العضويين وهي:

١-نظر إلى المجتمع باعتباره وحدة قائمة بذاتها يمكن تمييزها عن الأجزاء المكونة لها ولايجوز أن تختزل إلي هذه الأجزاء

٢-ورغم أن هذا التأكيد في نفسه لايعكس بالضرورة النزعة العضوية إلا أن دوركيم عندما أعطى أولوية لذلك الكل ، نظر إلى أجزاء النسق باعتبارها تحقق وظائف أساسية ، إذ تشبع حاجات أو مطالب ذلك الكل .

٣-يدعم تصور دوركيم عن الأنساق الاجتماعية في حالتها الطبيعية أو المرضية الاستخدام المتكرر لفكرة الحاجات الوظيفية ، وتدعم هذه القضايا الرأى الذى يقول أن الأنساق الاجتماعية لديها حاجات ينبغى أن تشبع إذ ما أردنا تجنب حالات الانحراف.

٤-عند النظر إلى الأنساق . سواء أكانت فى حالتها العادية أو المرضية مثلما نراه فى حالة الوظائف ، فهناك معنى متضمن آخرهو أن الأنساق لديها نقاط للتوازن تدور حولها الوظائف الطبيعية .

وقد سلم دوركيم بأن كل هذه الآراء كانت واضحة فى صياغات سبنسر ولذا حاول محاولة واضحة وصريحة أن يدرس مجموعة منها. فأولا كان دوركيم واعيا وعيا كاملا بأخطار التحليل الغائى -الذى يعنى بالضرورة أن أى نتيجة مقبلة لحدث ماتعنى وقوع ذلك الحدث أولا ، وهكذا حذر من ضرورة التمييز بين أسباب الظاهرة والغايات التى تحققها.

وقد كتب دوركيم « عندما نأخذ على عاتقنا تفسير ظاهرة اجتماعية ، فلابد أن نبحث بحثا دقيقا عن السبب الواضح الذى ينتجها ونفصله عن الوظيفة التى تؤديها هذه الظاهرة ونحن نستخدم مفهوم الوظيفة ونفصلها ونميزها عن الغرض أو الغاية لأن الظواهر الاجتماعية لاتتكون بسبب النتائج النافعة التى تنتجها هذه الظواهر » .

وهكذا وبالرغم من إعطاء دوركيم الأولوية لتحليل الكل ، ورؤية الأجزاء باعتبارها نتائج لحالات طبيعية معينة ، ومن ثم تشبع متطلبات الأنساق، فإنه وعى وعيا كاملا بالأخطار التى تترتب على التأكيد على أن كل الأنساق لها غرض ، وأن الحاجة إلى استمرار وجود الكل تسبب وجود الأجزاء المكونة له. وقد أدى إصرار دوركيم على دراسة وظيفة جزء ما بالنسبة للكل الاجتماعي إلى وقوعه في متاهات الفكر الغائى . وعلي سبيل المثال فحتي عندما نفرق بين "السبب" و"الوظيفة" في قضيته المنهجية الكبرى، فإنه أتاح الفرصة لتواجد التفسير الغائى غير الشرعى : ويترتب على ذلك أنه لكى نفسر ظاهرة اجتماعية معينة فلا يكفى أن نبين السبب الذى تعتمد عليه الظاهرة ، بل ينبغى أيضا على الأقل فى أغلب الحالات أن نبين وظائف هذه الظاهرة في تدعيم وتوطيد النظام الاجتماعى . والكلمتان "فى توطيد" تفيد أن وجود أجزاء النسق لايمكن أن تفسر إلا من خلال الكل ، أى من خلال النظام الاجتماعى الذى تعمل الأجزاء علي استمراره . ولاشك أن ثمة خطوة قصيرة تنجم عن هذه النظرة الغائية الصرفة : تتكون الظواهر الاجتماعية من أجل إشباع حاجات النظام الاجتماعى ولاينبغى أن تكون هذه الاحكام النظرية غير شرعية . إذ من الممكن تصور أن النسق الاجتماعي يخطط لإشباع حاجات معينة ، أو غايات محددة . ومن ثم يمتلك النسق القدرة على أن يسبب تغيرات فى العناصر الثقافية والظواهر الاجتماعية من أجل إشباع هذه الحاجات أو الغايات . ولكن إذا ماوصف المحلل مثل هذا النسق . فمن الضرورى أن يوضح كيف ينظم هذا النسق وكيف يعمل ليسبب التغيرات فى الظواهر الاجتماعية لإشباع الحاجات وليتلاءم مع الغايات . ويتضح من العبارة السابقة ، أن دوركيم لم يفكر فى مثل هذا النوع من الأنساق عندما صاغ هذا النوع الخاص من التحليل الوظيفى ،إذ لم يكن يريد أن يبرر حجته بشكل غائى

ويبدو أن دوركيم قد اتجه نحو التبرير الغائى فى أعماله الأساسية رغم تحذيراته المتكررة من هذا التفكير وقد بذل دوركيم جهداً مضنيا في عمله الأول الكبير تقسيم العمل من أجل أن يفرق بين السبب (زيادة الكثافة الأخلاقية) والوظيفة (تكامل المجتمع) وبين - كما يشير كوهن- أن الاحكام العلية عادة ماتنصهر في الاحكام الوظيفية ويتحقق هذا البرهان عادة على النحو التالى:

تقود الكثافة الأخلاقية إلى المنافسة التي بدورها تهدد النظام الاجتماعي والذى يؤدي بدوره إلى التخصص في الأعمال ، والاعتماد المتبادل ، وتزايد الاستعدادات لقبول المبادئ الأخلاقية التي تؤكد الالتزام المتبادل . ولايحدث هذا التحول إلى النظام الاجتماعي الجديد بشكل شعوري أو من خلال المعرفة اللاشعورية ، ولكنه يحدث لأن تقسيم العمل ضرورى لاستعادة النظام وتجديده ، والذى قد تدمره المنافسة غير المحدودة. وهذا يترك الانطباع بأن ثمة تهديداً أو حاجة لنظام اجتماعي يؤدي إلي تقسيم العمل ، ويمكن رؤية هذه الحجة باعتبارها غاية غير شرعية ، حيث أن نتيجة تقسيم العمل - النظام الاجتماعى - هى السبب غير الواضح وراء تقسيم العمل وكما أكد دوركيم مراراً فالسبب لم ينفصل عن الوظيفة عند التحليل.

وعلاوة على ذلك، فقد برهن كوهن مرة أخرى على أن تحليل دوركيم لأصول وطبيعة الأديان ينزلق إلى التفكير الغائى : فالمجتمع يقهر أعضاءه ، وفى الوقت نفسه يقدم لهم المصادر الثقافية الضرورية ليجعلهم قادرين على الإبداع ، ولايعى البدائيون وعياً حقيقياً بالقوى الإلزامية الضاغطة ، ولكنهم عاجزون عن تقرير هذا الاعتماد رغم حاجتهم إليه ، ومن ثم يختار البدائيون بعض الموضوعات لتمثل المجتمع واتجاهاتهم الجمعية نحو هذا المجتمع . ومن خلال تمثل النظام الاجتماعى (الاخلاق) ، تصير هذه الرموز مقدسة ، وعندما تصبح هذه الرموز محوراً للنشاط فإنها تثير وتدعم وتصون مشاعر الجماعة ومن ثم تحافظ على التماسك الاجتماعى . وترتكز مثل هذه النظرية على فكرة "الحاجة" عند الناس والتى تعبر عن وعيهم الغامض بالضغوط الاجتماعية المفروضة عليهم ، وافتراض أن هذه الحاجة تحقق نتائج مفيدة عند أداء الوظائف الاجتماعية العادية أى التماسك الاجتماعى . وتظهر الغائية على المستوى الفردى حاجة إلى التعبير بالرموز ، أما إذا لم يقبل هذا الغاية

، فستتيح الحاجة الاجتماعية إلى التماسك ظهور الأديان. وهكذا فإن السبب وراء ظهور الاديان هو النشاط الذى يهدف إلى تلبية حاجات الفرد واحتياجات الجماعة. إذ أن الأوضاع السابقة الأولية أو السلاسل العلية التى برهن عليها بدقة لايفسران ظهور الاديان واستمرارها.

ورغم تحذيرات دوركيم من الوقوع فى شراك الغائية غير الشرعية . فإنه كان على شفا الحفرة التى يرغب فى تجنب الوقوع فيها. ويرجع سبب هذا الفشل إلى افتراضات النزعة العضوية التى أقام عليها دوركيم شكل التحليل الاجتماعى المميز له ؛ ولقد أنقذ دوركيم علم الاجتماع من تأثير علم النفس والأنثربولوجيا فى زمانه . عندما اتخذ موقفا صارما مميزا لعلم الاجتماع إزاء مسألة الخصائص الظاهرة -أى عدم رد الكل إلى أجزائه الفردية . وقد ربط دوركيم المبادئ العضوية مع نظرية علم الاجتماع قرابة ثلاثة أرباع قرن من الزمان من خلال تأكيده على الكل الاجتماعى بافتراضات عضوية حول الوظيفة والمطالب والحاجةوالسوى مقابل المرضى ولقد كان تحليل دوركيم لهذه الموضوعات الاساسية لماحاً وذكياً مما أدى إلى تقبل الأجيال اللاحقة من علماء الاجتماع والأنثربولوجيا لنموذج التحليل الوظيفى قبولا حسنا.

الوظيفية والاتجاه الأنثروبولوجى :

لقد ظهرت النزعة الوظيفية باعتبارها اتجاها فكريا متكاملا في القرن العشرين فى كتابات اثنين من الأنثروبولوجيين، هما مالينوفسكى ورادكليف براون . فقد تأثر كل منهما بالن عة العضوية عند دوركيم ، مثلما تأثرت أفكارهما بدراساتهما الحقلية فى المجتمعات البدائية ، وبالرغم من تماثل الجذور الفكرية لكل منهما ، فتكشف معالجتهما لكثيرمن القضايا ، وقدرتهما على رؤية الأشياء . وأهميتها النسبية عن عدد كبير من القضايا المختلف عليها .

النزعة الوظيفية عند رادكليف براون ١٨٨١-١٩٥٥ :

وبالرغم من أن رادكليف براون تنصل من مصطلح "الوظيفية" الذى كان سائداً في الدراسات الأنثربولوجية وفضل مصطلح "البنيوية" فإن رؤيته للمجتمعات كانت أعمق من رؤية مالينوفسكى، ومن ثم يعتبر رادكليف براون رائداً ومرشداً لجيل كامل من المهتمين بالتحليل الوظيفى فى الأنثربولوجيا . ولقد حاول رادكليف براون أن يبين إمكانية التغلب على بعض المشكلات المتصلة بالمماثلة العضوية، بعدما عرف أن "مفهوم الوظيفة الذى يطبق على المجتمعات الإنسانية يستند على فكرة المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية" ، إذ أن دوركيم قد قام بأول صياغة نظرية لهذا المفهوم الذى طبقه رادكليف براون تطبيقا صارما عند إجراء الدراسة العلمية للمجتمع .

ويرى راد كليف براون أنه بالإمكان تفادى المضامين الغائية في التحليل الوظيفى إذا استخدمنا مصطلح الشروط الضروري للوجود ؛ بدلامن مفهوم حاجات النسق ؛ بعد أن لاحظ أن تعريف دوركيم للوظيفة يهتم بالطريقة التى بها يقوم الجزء بإشباع حاجات النسق ؛ كـذلك بين رادكليف براون أنه لا يمكن افتراض حاجات اجتماعية أو حاجات إنسانية عامة ، بل علي خلاف ذلك فإن طرح السؤال الآتي : ماالظروف الضرورية لاستمراروبقاء بناء ما ، أو ما نسق ما ؟ يبدو سؤالاً تجريبيا ، وتلك قضية يتعين اكتشافها في كل نسق اجتماعي محدد . وعلاوة علي ذلك يترتب علي معرفة تباين الظروف الضرورية لاستمرار الأنساق المختلفة ، تجنب التحليل التأكيد على فكرة أن كل عنصرمن عناصر الثقافة ينبغي أن تكون له وظيفة محددة ، وأن كل من هذه العناصر في الثقافات المختلفة ينبغي أن يؤدي كل واحد منها الوظيفة نفسها .

وبعد ما عرف رادكليف براون أخطار الغائية اللاشرعية ، بين إمكانية قيام التحليل الوظيفي البنائي وفق المفهوم الذى صاغه مستنداً علي الافتراضات الآتية :

١- إن أحد الشروط الضرورية للبقاء في المجتمع هو تحقيق الحد الأدني من تكامل الأجزاء

٢- يشير اصطلاح الوظيفة إلي تلك العمليات التي تحافظ علي ذلك التكامل أو التماسك الضروري

٣- وهكذا تبدو الصورة البنائية في كل مجتمع وكأنها تساهم في بناء واستمرا رالتماسك الضروري . ويتعذر في مثل ذلك المدخل التحليلي اختزال كل من البناء الاجتماعي والشروط الضرورية للبقاء . وفي نهج يماثل نهج دوركيم ، رأي راد كليف براون أن المجتمع حقيقة في حد ذاته ولذاته ، ولهذا السبب انقاد رادكليف براون إلي رؤية العناصر الثقافية مثل قواعد القرابة والطقوس الدينية باعتبارها عناصر يمكن أن تفسر في ضوء البناء الاجتماعي وخاصة حاجته إلي تحقيق التماسك والتكامل [1] .

وهكذا بين رادكليف براون أن التحليل لنسق البدنه تفسر كيف يستطيع أي نسق اجتماعي تفادي الصراع في بعض المجتمعات بتحديد من له حق ملكية الأرض ولاي من جانبي العائلة تنتقل الأرض بالوراثة ، للمحافظة علي الحد الأدني من التماسك والتكامل . ويؤدي هذا التحليل إلي تفسير تكامل النسق الاقتصادي.

ويطرح ذلك الشكل من التحليل عدداً من المشكلات استمرت تلازم المنظرين الوظيفيين . رغم اعتراف رادكليف براون أن الوحدة الوظيفية (تكامل) النسق الاجتماعي هي بطبيعة الحال ، مجرد فرض ؛ فإنه فشل في تحديد المعيار التحليلي الذي يستخدم لقياس كيف أن الوحدة الوظيفية ضرورية لاستمرار النسق كما أنه لم يقل شيئاً في تحديد العمليات الضرورية لاختبار ذلك الفرض . بل أن النقاد قد بينوا أنه لايمكن اختبارمثل هذا الفرض حتي من حيث المبدأ ، مالم توجد معايير تحليلية لتحديد الحد الأدني المطلوب لتحقيق التكامل الوظيفي لبقاء المجتمع، والحد الاقصي لتحقيق التكامل الوظيفي وبناء المجتمع لتحديد المعني المقصود باستمرار المجتمع . ولذا فإن ما حدث من الناحية المثالية هو أن يفترض أن

---

(١) وعلي سبيل المثال فقد افترض راد كليف براون عند تحليل نسق البدنة وجود درجة أدني من التكامل بين مكونات النسق وتحديد العمليات التي ترتبط مع أنساق البدنة تبعاًلنتائجها في المحافظة علي هذا التماسك .

النسق القائم الموجود الذي يواجهه الباحث في فترة معينة من الزمان هو الحد الأدني من التكامل والاستمرار لأنه موجود وجوداً متواصلاً. وهكذا فإن لم يبرهن بدقة وبوقائع محددة كيف تُتيح العناصر الثقافية المختلفة تنشيط حالات كل من حالتي تكامل الكل الاجتماعي أو تفككه ، فإن هذه الاستراتيجية يمكن أن تحول فروض الوحدة الوظيفية إلي مجرد تحصيل حاصل ،فإذ مادرس الباحث نسقاً معيناً ، فإنه ينبغي أن يتحقق فيه الحد الأدني من التكامل ، بمعني أن هذا الجزء من النسق يجب أن ينشط ذلك التكامل ، مثل نسق البدنة . أما أن نكتشف عكس ذلك فأمر عسير ، لأن النسق لكونه نسقاً ، يتكون بالفعل من أجزاء متكاملة . إذ من الممكن لأي عنصر ثقافي مثل البدنة أن يوجد في حالتي التكامل والتفكك في آن واحد ؛ ولقد أنزلق رادكليف براون إلي نمط من التفكير الدائري إذ يتطلب إثبات حقيقة وجود النسق ، النظر إلي أجزائه الموجودة باعتبارها مساهمة في وجود النسق. ويقود افتراض التكامل ثم قياس مدي مساهمة الأجزاء الفردية علي تحقيق تكامل الكل إلي مشكلة أخري من مشكلات التحليل وهي أن تلك الطريقة في التحليل تتضمن أن أسباب وجود بناء معين مثل العشيرة أو البدنة تكمن في حاجات هذا النسق لتحقيق التكامل وبالتالى فقد رجع إلي مبدأ الغائية غير المشروع .

ولقد أنكر رادكليف براون بطبيعة الحال هذه النتائج ، ولقد أدى به وعيه بأخطار الغائية اللاشرعية إلي أن يحذف المعني المتضمن بأن حاجات النسق تؤدي إلي ظهور أجزائه ، إلا أن تأكيداته المتكررة بأن فكرة الوظيفية لا تتطلب التأكيد اليقيني بأن كل شئ في حياة المجتمع يؤدي وظيفة " ينبغي أن تؤدي إلي رفض التفكير الذي يكرر المعني بلا فائدة، أي رفض اللغو. ولكن ما أكده راد كليف براون تحليلياً مثله في ذلك مثل دوركيم فنادراً ما طبقه عملياً عند اجراء دراسة تحليليةحقلية للأنساق الحقيقية ، ولم تكن هذه الزلات من رادكليف براون مقصودة ، إذ يبدو من الصعب تجنبها ، عندما يفترض الباحث مفهومات مثل الحاجات الوظيفية والتكامل الوظيفي، والتوازن ، إذ كلها افتراضات اجرائية .

وهكذا يتبين لنا من عرض أفكار رادكليف براون أنه رغم وعيه وعيا

قوياً بأخطار تغلغل العضوية في علم الأجتماع وخاصة تلك الأفكار التي تتعلق بمشكلة الغائية اللاشرعية والطبيعة الغرضية لأفكار التماسك فإنه انزلق في نمط من التفكير الغرضي المشكوك فيه عندما أغفل أن التكامل ليس إلا فرضا مثمرا يقود الباحث . وانفتح علي مشكلات لا تؤدي إلا إلي تحصيل الحاصل أي اللغو وقد كانت هذه المشكلات متواجدة في تحليـــــل دور كيم ، ورغم محاولة رادكليف براون أن يتجنبها فإن شبحها لازمه أثناء تحليل المادة الإثنوجرافية التي جمعها من الشعوب البدائية التي درسها

النزعة الوظيفية عند مالينوفسكي ١٨٨٤-١٩٤٢ :

كان الكثير من الأحكام النظرية المنطقية عند راد كليف براون مجرد استجابات لتأكيدات مالينوفسكى. أول من طبق مصطلح النزعة الوظيفية علي أشكال التحليل المتأثرة بالنزعة العضوية وبينما كان رادكليف براون حذرا من السقوط بلا قصد في شرك العضوية . فإن مالينوفسكى قد اندفع بلا ترو في ذلك المنزلق وقد قام منظوره الفكري علي التأكيد اليقيني بأن العناصر الثقافية توجد بغية إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية والحاجات الثقافية الأساسية إذ تؤكد الرؤية الوظيفية للثقافة علي المبدأ القائل بأن كل نمط من أنماط الحضارة وكل عادة وكل موضوع مادي وكل فكرة وكل عقيدة إنما تؤدي وظيفة حيوية ،وينجز مهمة محددة ،ويمثل جزءا أساسيا داخل الكل [1] وقد يصبح ذلك الوضع بسهولة غرضيا إذأن الانطباع الذي تركه هذا المبدأ هو أن العناصر الثقافيه توجدها حاجات النسق أو حاجات أعضائه

ومن المحتمل أن تكون أكثر الجوانب تميزا ووضوحا في النزعة الوظيفيةعند مالينوفسكى هو نزعتها الاختزالية .إذ يبدأ منهج التحليل عنده بتأكيد أهمية الحاجات الإنسانية الفردية مثل الطعام والمأوي والإنجاب

---

(١) يري أحمدأبو زيد أن ما يجعل مالينوفسكي من انصار النزعة الوظيفية الكلية الي ابعد الحدود أنه لا يمكن فهم فكرة الوظيفية بعيداً عن غرض أو فائدة أو نشاط موضوع الدراسة راجع أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي الجزء الأول القاهرة الدار القومية للطباعة ١٩٦٥ ص ١٠٢ المترجم

ومن أجل إشباع هذه الحاجات يصبح تنظيم البشر في جماعات ومجتمعات محلية أمرا ضروريا ؛ وهكذا فمن الضروري إبداع الرموز الثقافية لضبط هذا التنظيم من البشر ، ويعقب عملية إبداع أنماط من النظم الاجتماعية والثقافيه ظهور حاجات أخري جديدة ، والتي يتعين أن تشبعها تنظيمات أخري أكثر تعقيداً . و يساعد ذلك النوع من التفكير علي أمكانية رؤية أنماط عديدة من المطالب التي تشكل الثقافة :

١-تلك الأنماط التي تقوم علي حاجات بيولوجية " الأحيائية" .

٢-الحاجات النفسية المكتسبة .

٣-الحاجات المشتقة الضرورية للمحافظة علي الثقافة وأنماط التنظيم الاجتماعي التي تشبع أساسا الحاجات البيولوجية الأساسية و الحاجات النفسية المكتسبة.

وهكذا يترك انطباع بأن الأبنية تظهر استجابة لعدد من أنماط الحاجات المختلفة ، هي الحاجات الأحيائية والحاجات النفسية و الحاجات الثقافية . إن رؤية الثقافة باعتبارها وسيله لاشباع طبقات عديدة من هذه المطالب دفعت مالينوفسكى إلي استخدام برهان عكسي لتفسير وجود واستمرار أي بناء في المجتمع . فإذا لم يشبع هذا البناء الحاجات الثقافية ، فيمكن ان يقال أنه يشبع الحاجات النفسية ، وإذا لم يرتبط بالحاجات الثقافيه والنفسية يمكن أن يقال أنه يواجه الحاجات الأحيائيه ، وربما كانت تلك القدرة علي تغيير مستوي المطالب هو الذي اتاح لمالينوفسكى أن يعلن صراحة وبثقة أن أي عنصر ثقافي ينبغي أن تكون له مهمة لانجازها ... داخل ذلك الكل .

ويمثل لنا مالينوفسكى محاولة لإقامة مستويات مختلفة متقاطعة من الحاجات وأنماط مختلفة من الأبنية تشبع تلك الحاجات . وقد افترض مالينوفسكى مجموعة من الحاجات الاساسية، ثم حدد لنا ردود الافعال الثقافية لاشباع تلك الحاجات . ويوضح لنا الجدولان الآتيان مثالا لما بذله مالينوفسكى من جهد .

بيد أن مالينوفسكى لم يقف عند هذا الحد ، فبمجرد أن تظهر أنساق

شكل رقم ١

-الحاجات والاستجابات الاساسية .

الحاجات الأساسية	الاستجابة الثقافية لهذه الحاجات
الطعام والتغذية	الأبنية المتعلقة بانتاج الطعام
الانجاب والتكاثر	القرابة - المدارس
الراحة الجسدية	المأوى - المنازل
الامان	الاسلحة- التحصينات- الجيوش
الحركة	الانشطة - الرياضة البدنية
الصحة	علم الصحة الوقاية العلاجية الطب الشعبي

شكل رقم ٢

-الحاجات المشتقة والاستجابات .

الحاجات المشتقة	الردود الثقافية للحاجات
الانتاج	النسق الاقتصادي
تنظيم الانشطة الجميعة	التنظيم السياسي
تنظيم الافعال	ابنية الضبط الاجتماعي
انتقال الميراث الثقافي	النسق التعليمي التربوي

إجتماعية وثقافية فإنها تولد حاجاتها المشتقة التي تتطلب بدورها ردود أفعال ثقافية واجتماعية أخرى من أجل اشباع هذه الحاجات ، وهكذا فإن تحليل مالينوفسكى يتضمن من الناحية المثالية مجموعات متبادلة من الحاجات المشتقة والردود الثقافية .

وتظهر لنا هذه السهام المبينة في الشكلين السابقين أن الحاجات تسبب وجود واستمرار الأبنية التي تتكون لاشباع هذه الحاجات . وذلك النوع من التفكير عند مالينوفسكى ليس غائياً فقط، إذ أن العناصر الثقافية تنشأ لاشباع الغاية التى تبغى تحقيقها، بل إن هذا النوع من التفكير أيضاً ليس إلا مجرد تحصيل حاصل أى لغو بمعنى أن أى عنصر ثقافى يوجد بغية

مواجهة واشباع حاجة فى ذلك الكل الثقافى . بينما يوجد الكل الثقافى لإشباع الحاجات النفسية والاحيائية، ويبدو أن ذلك التفكير الدائرى لا مفر منه إذا ما أرتبط التفكير الغائى بافتراضات عكسية، بيد أن الوظيفيين المحدثين لم يتبنوا تلك الغائية العكسية.

مدى تأثير ماكس فيبر على النزعة الوظيفية ١٨٦٤ - ١٩٢٠ :

من الصعب أن يتصدى الباحث لدراسة النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، ويتجاهل الباحث تأثير ماكس فيبر. إذ قدم ماكس فيبر إبتداء من أواخر القرن ١٩ حتى بداية القرن العشرين مدخلاً خاصاً فى التحليل الاجتماعى أثرى علم الاجتماع ، ومازال هذا المدخل يوجه النظرية والبحث فى مجالات كثيرة أساسية فى علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الاقتصادى والطبقات والتنظيم الاجتماعى والبيروقراطية والسلطة والتغير وعلم الاجتماع الدينى.

إلا أن تأثير فيبر كان أقل فى مجال تطور الاتجاهات النظرية العامة ورغم أن تأثير فيبر على بعض الدراسات مثل الاتجاه الفينومينولوچى [(١)] كان واضحاً، فإن تأثيره على النزعة الوظيفية كان أقل وضوحاً. وقد قام عدد كبير من الوظيفيين المعاصرين بجهد فى تعريف فكر فيبر للدارسين فى الولايات المتحدة. ولاريب أن هؤلاء الوظيفيين النظريين قد تأثروا بقوة فكر فيبر وطريقة فهمه لموضوعات علم الاجتماع.

ومن ثم فالسؤال الذى يُطرح وهو مدى تأثير فيبر على ظهور النزعة الوظيفية ؟ثمة مظهران واضحان فى كتابات فيبر كان لهما تأثير عميق على تطور الوظيفية :

---

(١) تشكل فلسفةالفينومينولجيا مع تيار فلسفة الحياة اتجاهين اساسين قطعا الصلة بالفكر الفلسفي السائد في القرن التاسع عشرفي الحضارة الغربية الذي يعترف بالماهيات وامكانية معرفتها . قد اسس ادمند هسرل ١٨٥٩ - ١٩٢٨ هذا المذهب الفينومينولوجي. وقد بدأ هذا التيارفي المانيا أولاً والفينومينولوجيا منهج في المحل الاول ، وهو منهج يهتم بوصف الظاهرة اي ما هو معطي مباشرة ومن هذه الناحية فان الفينومينولوجيا لا تهتم بنتائج منهج العلوم الطبيعية اي أنها تتعارض مع المذهب التجريبي . وصرف النظر عن تقديم نظرية في المعرفة وهذا الاتجاه يتعارض مع الفلسفةالمثالية ، وموضوع الفينومينولوجيا هو الماهية اي المضمون العقلي للظواهر راجع في هذا الشأن ا.م بوشنسكي الفلسفة المعاصرة في اوربا ترجمة عزت قرني عالم المعرفة العدد ١٦٥ص ٢١٩ ، ص ٢٢٠ المترجم

المظهر الأول : رؤيته الحقيقية الأصيلة للفعل الاجتماعي .

المظهر الآخر : استراتيجيته في تحليل الأبنية الاجتماعية .

ولقد أدعى فيبر أن علم الاجتماع ينبغي أن يفهم الظواهر الاجتماعية على مستويين : (أ) مستوى المعنى عند الفاعلين أنفسهم (ب) مستوى الفعل الجمعي بين جماعات الفاعلين. ولقد أثر هذا الإهتمام الثنائي على رؤية فيبر لحقيقة العالم، واستراتيجيته لتحليل صور وأشكال ذلك العالم. فمن نواحي عديدة رأى فيبر أن هناك حقيقتين : الحقيقة الأولى وهي المعنى الذاتي للأفعال ، والحقيقة الثانية وهي ما ينبثق عن الحقيقة الأولى من اضطراد السلوك الجمعي وانتظامه، ولقد انكبت النزعة الوظيفية على تمعن هاتين الحقيقتين، مما ساعد على فرض السؤال الآتي على الفكر الوظيفي. كيف تؤثر الحالات الذاتية للفاعلين على الأنماط الظاهرة المنبثقة من التنظيم الاجتماعي؟ والعكس صحيح .

وكما سيثبت لنا بإيجاز ، اطلق بارسونز على نزعته الوظيفية مصطلح "نظرية" الفعل "وفي وقت مبكر وجه منهجه النظري إلى تحليل العناصر والعمليات الذاتية للفاعلين، ولكن بارسونز والوظيفيين الآخرين شأنهم في ذلك شأن فيبر تحركوا إلى عالم أكبر يهتم بأنماط من الفعل الجمعي المنبثقة عن المعنى الذاتي.

ويمثل التحول من العالم الأصغر إلى العالم الأكبر، جزءاً من استراتيجية التحليل عند فيبر ، وتعد استراتيجية فيبر لبناء الأنماط المثالية قاعدة هامة من قواعد التحليل الأكثر رسوخاً حتى الآن في علم الاجتماع. ويرى فيبر أن النمط المثالي (١) يمثل نسق تصنيف لتحليل الصور الأساسية للظواهر الاجتماعية. ومن ثم فالأنماط المثالية تجريد من الحقيقة التجريبية وهدفها إلقاء الضوء على صور عامة ومحددة لعمليات وأبنية متماثلة. وعلاوة على ذلك يمكن أن تستخدم هذه الأنماط المثالية لإجراء المقارنة والمقابلة بغية إظهار الفروق بين أحداث تجريبية في بيئات مختلفة بتقديم

---

(١) النمط المثالي تشييد عقلاني مجرد يظهر خلال سمة أو أكثر - فالنموذج المثالي فكرة في الذهن تساعد علي تفسير الحقيقة . راجع تيما شيف النظرية الاجتماعية ص ٢٦٦ ترجمة محمد الجوهري وآخرين المترجم.

معيار تحليل عام. إذ أننا لو لاحظنا أشكال الإنحراف عن النمط المثالي في موقفين تجريبيين واقعيين أو أكثر يمكن إجراء المقارنة بين هذين الموقفين، وفهمهما فهما أفضل. وهكذا فإن كل الظواهر التي درسها فيبر تقريباً مثل الدين والتنظيمات والسلطة صاغ لها نمطاً مثالياً ليرى بناء ووظائف هذه الظواهر.

وترتبط إستراتيجية النمط المثالي، بإجراءات تصنيفية لتصنيف الأجناس والأنواع ووصف أبنية وعمليات الأجساد في علم الأحياء. ورغم أن أعمال فيبر تخلو من الخيال العضوي الشامل الذي غلب على أعمال دوركيم والوظيفيين الرواد، فإن إهتمامه بتصنيف الأبنية الاجتماعية المختلفة ينسجم مع التفكير العضوي عند الوظيفيين الأوائل، وهكذا فليس من المستغرب أن يستعير الوظيفيون المعاصرون الرؤية الحقيقية عن العالم التي تضمنتها تصورات عن الوظيفة والبناء، مثلما استعاروا استعمال فيبر للتصنيف عند دراسة الأبنية والعمليات.

ويرى الوظيفيون عامة وبارسونز خاصة أن بناء الأنماط المثالية تبقى له دائماً فاعلية ونشاط مثمر. وقد صنف الوظيفيون العالم الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية تصنيفاً واضحاً من أجل تأكيد أهمية بعض الأبنية والعمليات التي تؤدي إلى المحافظة على النسق الاجتماعي. وقد كشف لنا بارسونز مثلما كشف فيبر - إلى حد كبير من قبل - عن نسق تصنيف للفعل الاجتماعي الفردي، ثم طور ذلك النسق الأساسي للمقولات إلى مجموعة من التصورات التحليلية المعقدة المشكوك فيها، إن ما يهمنا معرفته هو أن هذه الإستراتيجية التي تبدأ من وضع أنساق التصنيف وتنتهي بقضايا عن العلاقات بين الظواهر التي خضعت للتصنيف هي محور الاهتمام الرئيسي للوظيفية المعاصرة. ولا ريب أن التأكيد على أنساق التصنيف هو أحد الطرق الدقيقة التي تبين مدى استمرار تأثير النمط المثالي عند فيبر على النظرية الوظيفية في علم الاجتماع.

انبثاق النزعة الوظيفية
رؤيـة عامـة

إن إمتداد جذور النزعة الوظيفية إلى الإتجاه العضوى الذى ظهر فى بدايات القرن التاسع عشر يجعل منها أقدم منظور فى علم الاجتماع ولا يزال هذا المنظور هو المنظور المهيمن فى وقتنا الحاضر. وقد أثرت النزعة العضوية عند كونت ثم سبنسر من بعده ثم دوركيم تأثيراً واضحاً على علماء الإنثروبولوجيا الوظيفيين الرواد - مالينوفسكى ورادكليف براون - والذين بدورهما بالأشتراك مع طريقة تحليل دوركيم الخالدة ساعدوا على تشكيل المنظورات الوظيفية الحديثة.

ولقد صاغ المنظرون الوظيفيون الرواد مفهومات مثل الحاجات الاجتماعية أو اللزوميات الاجتماعية بسبب تأكيدهم على مساهمة العناصر الاجتماعية الثقافية فى بقاء النسق الكلى الشامل. وصاغ مالينوفسكى نظرية أكثر تطرفاً حيث نظر إلى كل العناصر الثقافية باعتبارها عناصر يشبع كل واحد منها مستوي من المستويات المختلفة للحاجات أو اللزوميات وهى : الحاجات الحيوية والحاجات النفسية والحاجات الاجتماعية الثقافية، إلا أن دوركيم و رادكليف براون كانا أكثر دقة فى أحكامهما وأكثر وعياً بالمشكلات عند صياغة الحاجات الاجتماعية. وقد افترضا افتراضاً غير صريح "لزومية التكامل الاجتماعى" . ولكنهما عرفا أيضاً أن الحاجات إلى التعامل لا تسبب بالضرورة العمليات والأبنية التى تؤدى إلى هذا التكامل. ويرى كل من دوركيم ورادكليف بروان أنه من الأهمية بمكان أن نحلل تحليلاً منفصلاً أسباب ووظائف العناصر الاجتماعية الثقافية، إذ قد لا ترتبط أسباب أى عنصر بوظيفته فى النسق الكلي، بيد أنهما ورغم وعيهما بتلك الحقيقة قد انزلقا سوياً أثناء تحليلهما للظواهر الاجتماعية إلى الخطأ عندما أكدا أن الحاجة إلى التكامل تؤدى إلى وقوع حدث خاص أى أنبثاق نمط معين من نسق القرابة أو تقسيم العمل.

وقد أدى ميل كل من دوركيم ورادكليف بروان نحو العبارات النظرية التى لا تفرق تفرقة واضحة بين السبب والنتيجة إلى ظهور مشكلتين مترابطتين معاً : أولاهما مشكلة اللغو (تحصيل حاصل)، والأخرى مشكلة

الغائية غير الشرعية إن القول بظهور عنصر بنائى مثل تقسيم العمل، سبب للحاجة إلى التكامل الاجتماعى هو تأكيد للغائية، لأن الغائية تقرر التكامل الاجتماعى أو يفترض أنها تسبب الحدث - تقسيم العمل ، والذى يؤدى إلى تحقيق هذا التكامل الاجتماعى. وفى الحقيقة ، فهذا الحكم ليس بالضرورة غير شرعى ، لأن العالم الاجتماعى مملوء بأنساق كلية تكون وتنظم الأبنية والعمليات التى تحافظ على هذه الكليات. بيد أن التأكيد على أن الحاجة إلى التكامل هى سبب تقسيم العمل هو غائية غير شرعية حيث يتطلب الأمر لجعل الغائية شرعية بعض التبريرات وشيئاً من التوفيق للسلسلة العلية للأحداث التى من خلالها تعمل حاجات التكامل على حدوث تقسيم العمل. ودون هذا التبرير يصبح الحكم غامضاً وفارغاً من الناحية النظرية. ويؤدى افتراض "نسق الحاجات" و"اللزوميات "إلى ظهور مشكلات اللغو، إذا لم توضع فى معيار واضح ومستقل لتحديد متى تتحقق متطلبات النسق أو متى لا تتحقق، مما يعنى دوران القضايا النظرية فى حلقة مفرغة : وتعنى أن أنساق البقاء تفى بحاجات البقاء والنسق موضوع الدراسة هو نسق البقاء. والعنصر الثقافى الاجتماعى هو جزء من هذا النسق ومن المحتمل أن يلبى هذا العنصر حاجات النسق وهذه الأحكام صادقة وفقاً للتعريف حيث لا توجد معايير مستقلة لقياس متى تلبى اللزومية، وعما إذا كان عنصر معين يلبى هذه المعايير. إن توسيع مجال تحليل دوركيم بقصد التوضيح دون وجود معايير واضحة لتحديد مكونات التكامل ومستويات التكامل التى تحدد وتعرف نسق البقاء يعنى أن الحكم بأن تقسيم العمل يلبى حاجات النسق من أجل تحقيق التكامل حكم صادق، مادام النسق متواجداً ومن ثم باقياً، وأن تقسيم العمل هو بناء التكامل الأكثر وضوحاً لهذا النسق.

وإذا ما رجعنا إلى الجهود النظرية الذى قدمها الوظيفيون الرواد، فيمكن أن نلخص تراث أعمالهم التحليلية على النحو التالى

١ - ينظر إلى العالم الاجتماعى فى إطار مفهومات النسق إذ يفترض أن الجزء الأغلب من هذه الأنساق لها حاجات ولزوميات يتعين تلبيتها واشباعها لضمان البقاء على قيد الحياة

٢ - مال المفكرون بالرغم من اهتمامهم بالتطور إلى رؤية الأنساق

وحاجاتها ولزومياتها باعتبارها حالات طبيعية أو حالات مرضية شاذة. وهذه الرؤية تتضمن توازن النسق وحالة إتزان عناصر الكائن الحي.

٣ - عندما ننظر للعالم الاجتماعي كنسق ، فإننا نراه يتكون من أجزاء تتبادل التأثير فيها بينها ، ويركز التحليل على هذه الأجزاء المترابطة وعلى كيفية تحقيقها للزوميات الأنساق الكلية، ومن ثم يحافظ على بقاء النسق في حالة طبيعية أو حالة توازن.

٤ - إن الرؤية المستمرة للأجزاء التي تتبادل التأثير فيما بينها في علاقاتها سوياً من أجل الحفاظ على النسق الكلي، تجعل التحليل العلي غامضاً غالباً، وينزلق إلى مزالق اللغو والغائية غير الشرعية.

وقد حاولت اتجاهات وظيفية معاصرة كثيرة ادماج التحليلات التي قدمها رواد الوظيفية، وخاصة مفهوم النسق باعتباره يتكون من أجزاء متساندة متفاعلة . وفي الوقت نفسه فقد حاولت التيارات الحالية المهتمة بالتنظير الوظيفي أن تتصدى لمشكلات التحليل الغائي واللغو والتي فشل كل من دوركيم ورادكليف براون في تجنبها. ولقد قدمت النزعة الوظيفية الحديثة إلى نظرية علم الاجتماع في مراحله الأولى منظوراً تصورياً موحداً متماثلاً من خلال استعارة مفهومات النزعة العضوية في القرن ١٩، ومن خلال محاولة الاستفادة من هذه المفهومات في رؤية أجزاء النسق باعتبارها متضمنة لمعان حول أداء الأنساق الكلية لوظائفها. بيد أن فائدة هذا المنظور صارت موضع شك في العقود الأخيرة، كما سيكشف هذا الكتاب، إذ فجرت هذه التساؤلات مجادلات عقيمة ومتعارضة في علم الاجتماع. ومن الناحية الإيجابية الأكيدة فقد أثار الحوار حول التنظير الوظيفي محاولات لإحياء منظورات تصورية قديمة وتطوير منظورات جديدة باعتبارها بدائل، لما اعتبر قصوراً في النزعة الوظيفية. ودون إحياء هذا الحوار الساخن أحياناً فإن أي كتاب في النظرية الاجتماعية قد يكون ناقصاً، وغير ممتع بالقدر الكافي ما دام يفتقد التباين بين المنظورات، وقد أدى الحوار الساخن بشأن النزعة الوظيفية إلى انقسام الوظيفية إلى مدارس نظرية عديدة، والتي تسمح بتميز عدة منظورات نظرية كبرى عن بعضها البعض رغم تداخلها سوياً. وقد ظهر عالمان كبيران بارزان من علماء علم الاجتماع دافعا عن إمكانية إستخدام فائدة المنظور الوظيفي : العالم الأول بارسونز والعالم الآخر روبرت ميرتون وسنعرض لكل من هذين المفكرين اللذين اهتما بالوظيفية في الفصلين الثالث والرابع.

الفصل الثالث

اللزوميات الوظيفية
عند تالكوت بارسونز
١٩٠٢-١٩٧٩

النزعة الوظيفية عند بارسونز:

نشر بارسونز كتابه الأول بناء الفعل الاجتماعى عام ١٩٣٧ ، ولقد حدد بارسونز فى هذا العمل بأسلوب تقليدى تفصيلى شامل وبلغة تتطلب جهداً لفهمه، نادرا ما نجدها فى كتابات علم الاجتماع - حدد بارسونز فى هذا الكتاب - مواطن القوة والضعف عند المفكرين البارزين فى ثلاثة اتجاهات فكرية أساسية . وهى النفعية والوضعية والمثالية. وقد أشار بارسونز فى هذه الدراسة كيف أن المفهومات والافتراضات الأساسية فى هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن أن يتكون منها قاعدة من الأفكار النظرية أعمق وأكثر ملاءمة من أجل صياغة نظرية علم الاجتماع فى مرحلة لاحقة. وقد ترتب على هذا الجهد تكون رؤية حقيقية عن الظواهر الاجتماعية ، أصبحت فيما بعد موضوع حوار ساخن واستراتيجية مميزة لبناء النظرية.

وعند استعراض مدى مساهمة بارسونز فى إثراء التنظير الاجتماعى ، يلزم دائما أن نعى مدى التداخل بين رؤية بارسونز للحقيقة الأساسية للحياة الاجتماعية والاستراتيجية التى عرضها لتصور هذه الرؤية. وإذا ما طرحنا جانبا ذلك التداخل مؤقتا، فمن الضرورى أن نعرف أن بارسونز قدم نظرية عامة عن الفعل الاجتماعى، ورغم أنه دعم نظرية الفعل باستمرار خلال فترة طويلة فإن هذه النظرية لم تنفصل نظرياً عن الأساس التحليلى الذى أرسى أولا فى كتابه "بناء الفعل الاجتماعى". ولقد تطورت هذه النظرية باستمرار ويعد تطوير هذه النظرية أكثر الصور تميزاً فى أعمال بارسونز. ويتطلب الإدراك الكامل لكيفية كون العمل الفكرى ممكنا فهم التزام بارسونز الصحيح بتصور مميز لصياغة نظرية علم الاجتماع.

استراتيجية بارسونز لاعادة بناء نظرية علم الاجتماع:

قدم لنا بارسونز فى كتابه بناء الفعل الاجتماعى نزعة واقعية تحليلية لبناء نظرية علم الاجتماع. إذ يتعين أن تستفيد النظرية فى علم الاجتماع من عدد محدود من المفهومات الهامة ، التى تدرك إدراكاً ملائما جوانب العالم الخارجي الموضوعى. ولا تطابق هذه المفهومات ظواهر محسوسة ، بل تقترن بعناصر داخل هذه الظواهر، يمكن فصلها باستخدام المنهج التحليلى

عن العناصر الأخرى. وهكذا ينبغي أن تتضمن النظرية أولا وضع مفهومات تستنبط عناصر تحليلية مشتركة تجرد من الحقيقة التجريبية بكل ما تتضمنه من مظاهر التباين والتناقض والتنافر والخلط، أى يتعين أن تتضمن النظرية مفهومات مجردة تستنبط من الواقع. ومن ثم فهذه المفهومات تساعد على عزل الظواهر عن تجسداتها في علاقات معقدة تكون الحقيقة الاجتماعية.

إن الصورة المميزة للنزعة الواقعية التحليلية عند بارسونز، هى إصراره على كيفية استخدام هذه المفهومات المجردة فى التحليل الاجتماعى العلمى ، ولم يعرض لنا بارسونز كيفية الاندماج المباشر لهذه المفهومات فى القضايا النظرية ، إلا أنه على خلاف ذلك ، عرض لطريقة استخدامها فى وضع "نسق من المفهومات العامة". ويستدعى هذا الاستخدام للمفهومات المجردة تنسيق وتنظيم المفهومات فى كل متماسك يعكس الصور الأساسية "للعالم الحقيقى". إن ما يبحث عنه هو ترتيب المفهومات فى أنساق تحليلية تدرك السمات الواضحة البارزة المنظمة للعالم دون أن تغمره التفاصيل التجريبية. ويوضح ذلك التأكيد على أنساق التصنيف مدى تطبيق بارسونز لاستراتيجية النمط المثالى عند فيبر لتحليل السمات الاجتماعية الواضحة البارزة فى هذا العالم. وهكذا كانت رؤية بارسونز، توافق كثيراً رؤية فيبر فى تأكيدهما على أن النظرية ينبغى أن تشبه نظام التصنيف الواضح والمحكم للظواهر الاجتماعية الذى يعكس السمات ذات الشأن فى تنظيم هذه الظواهر الاجتماعية.

بيد أن بارسونز كان يفكر فيما هو أبعد من التصنيف، لأنه نادى بأسبقية وضع أنساق المفهومات أسبقية مطلقة على أنساق القضايا. إذ ينبغى ألا تدمج المفهومات النظرية فى قضايا قبل إثباتها والاتفاق عليها. بل يتعين أن ترتب أولا فى أنساق تحليلية تماثل فى الشكل ذلك التماسك المنظم الموجود فى الواقع، ومن ثم فإذا ما تقبل الباحث هذا الكلام فإنه يمكن استنباط التعريفات الإجرائية ودمج المفهومات فى أحكام نظرية حقيقية.

وهكذا فإنه يمكن البدء فى صياغة نظرية حقيقية دقيقة محكمة بعد أن

ندرك التماسك المنسق بين المفهومات المجردة ، إذ لا تستطيع أية قضية من القضايا المتعلقة بالوجود وقضايا العلية وقضايا التداعي المترابطة أن تدرك واقعية العالم الاجتماعى ، مالم يسبقها تصنيف ذهني للطبيعة المنظمة للعالم. وقد عرض بارسونز استراتيجية خاصة لبناء نظرية فى علم الاجتماع موسعا بذلك الناحية المنهجية عند فيبر. ولن يفهم أن عمل بارسونز اللاحق الأساسى والنظرى له معنى إلا بعد عرض هذه الاستراتيجية. وفى الحقيقة التزم بارسونز بهذه الاستراتيجية من أجل صياغة نظرية اجتماعية فى كل مؤلفاته فى علم الاجتماع. وقد انعكس ذلك على إنتاجه الفكرى ابتداء من بناء الفعل الاجتماعى حتى آخر عمل علمى أنجزه

صورة التنظيم الاجتماعى عند بارسونز:

تؤكد استراتيجية بارسونز لبناء نظرية على وضع موجود وواضح: هو أن العالم الجتماعى يظهر مجموعة من السمات المنظمة ويتعين أن تجذب هذه الصور الانتباه حسب ترتيب مقابل للمفهومات المجردة. ومن حيث الدقة فإن المعانى الحقيقية لهذه الاستراتيجية التى تهدف رؤية العالم كمجموعة أنساق كانت قليلة وضئيلة فى كتابه "بناء الفعل الاجتماعى" أما الأمر الأكثر وضوحا فكان افتراضاته عن الطبيعة الإرادية للعالم الاجتماعى.

وتمثل النظرية الإرادية للفعل عند بارسونز تركيبا يجمع بين مفهومات وافتراضات مفيدة فى النزعة النفعية والنزعة الوضعية والنزعة المثالية. لقد لاحظ بارسونز -عند استعراض فكر الاقتصاديين الكلاسيكيين - مبالغة فى مفهومات وتصورات النزعة النفعية عن الأفراد الفاعلين بلا انضباط وغير المنظمين فى سوق حر تسوده المنافسة الذين يحاولون اختيار أفعالهم عقلانيا مستهدفين تحقيق أقصى ربح أثناء تعاملهم مع الآخرين. وتثير هذه القضية حول طبيعة النظام الاجتماعى عدداً من المشكلات الحاسمة عند بارسونز: وهذه المشكلات هى:

- هل يسلك الناس دائما سلوكاً عقلانيا؟

- هل الناس حقيقة أحرار وغير منضبطين؟
- كيف يتحقق النظام ويصبح ممكنا فى عالم غير منضبط يسوده التنافس؟

ورغم هذه الاستفسارات رأى بارسونز صوراً كثيرة مثمرة فى المذهب النفعى، نخص بالذكر منها ما يتعلق بالأفراد الفاعلين باعتبارهم أشخاصاً يسعون إلى تحقيق الربح وإلى تحقيق أهداف معينة، وتأكيد هذا المذهب النفعى على قدرات البشر على الموازنة بين بدائل من أفعال واتخاذ قرارات بشأن إجراء فعل معين. وقد أدرك بارسونز عندما عرض القضية على هذا الشكل البسيط أن ميراث المذهب النفعى يمكن أن يستثمر ليثرى التنظير الاجتماعى العلمى. وقد رفض بارسونز القضايا المتطرفة للوضعيين المتطرفين الذين مالوا إلى رؤية العالم الاجتماعى فى حدود ملاحظة علاقات السبب والنتيجة فى عالم الظواهر الطبيعية، وعندما أتم بارسونز هذا العمل، شعر أن الوضعيين يهملون الوظائف الرمزية المعقدة للعقل البشرى. وعلاوة على ذلك رأى بارسونز أن الاهتمام بتأكيد العلاقات العلية التى تخضع للملاحظة وكأنه تشجيع سهل على تتابع الاختزال اللامحدود: إذ ترد كل علاقات الجماعات إلى علاقات العلية بين العمليات الفيزيولوجية، وترد هذه العمليات إلى علاقات فيزيائية كيميائية، وهكذا يصير الوضع مجرد ارتباطات بين جزئيات للمادة الفيزيقية. بيد أنه بالرغم من هذا التطرف عند الوضعيين، فإن الوضعية قد أثارت الاهتمام بمتغيرات فيزيقية تظهر فى الحياة الاجتماعية وبينت التأثير الحتمى لهذه المتغيرات الفيزيقية على تنظيمات اجتماعية كثيرة. وأخيراً فعند عرض النزعة المثالية لبيان مدى أهميتها رأى بارسونز أن مفهومات المثاليين عن الأفكار التى تحدد العمليات الفردية والاجتماعية تبدو نافعة، رغم أن هذه الأفكار تبدو منفصلة عن الحياة الاجتماعية المستمرة التى يفترض أنها تضبطها وتنظمها.

ولا يمكن لنا أن نصادر الطابع العلمى فى تحليل بارسونز لهذه الاتجاهات ولكن ماهو أكثر أهمية من التفاصيل التحليلية ربما هو صياغة تصورات تختار وتنتقى من كل اتجاه من هذه الاتجاهات والاستفادة منها فى صياغة النظرية الإرادية عن الفعل. إذ كان هذا العمل هو نقطة البداية عند بارسونز

لصياغة نظريته الوظيفية عن التنظيم الاجتماعى.

وقد تصور بارسونز النزعة الإرادية فى هذه الصياغة المبكرة باعتبارها عمليات ذاتية لاتخاذ القرارات عند الأفراد الفاعلين، لكنه رأى أن هذه القرارات محصلة جزئية لأنواع معينة من القهر سواء أكان القهر وفق معايير معينة أو قهر الموقف ومن ثم يتطلب الفعل الإرادى العناصر الأساسية الآتية:

١- أن الفاعل - حسب تفكير بارسونز - هو الشخص الفرد

٢- يرى أن الفرد الفاعل الأصلى ينشد أهدافا.

٣- يمتلك الفرد الفاعل وسائل يتاح بينها الخيار للوصول إلى الأهداف.

٤- يواجه الفاعل مجموعة أوضاع فى الموقف مثل البيئة البيولوجية والوراثة وأساليب القهر المنبثقة من البيئة والتي تؤثر فى اختيار الهدف والوسائل.

٥- تحكم مجموعة من القيم والمعايير والأفكار الأخرى سلوك الفاعل، بمعنى أن هذه الأفكار تؤثر على كل ما يعتبر هدفا وما يعتبر كذلك وسائل تختار لبلوغ هذا الهدف.

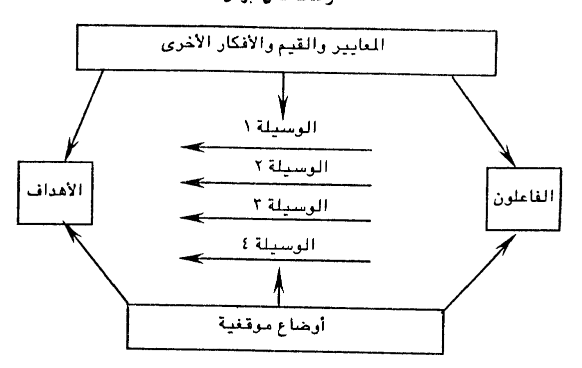
٦- يرتبط الفعل بوجود شخص فاعل يتخذ قرارات ذاتية تتعلق بالوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف. ويقيد القهر والأوضاع التنظيمية هذه الوسائل. ويمثل الجدول الآتى تصور بارسونز للإرادة.

ويطلق على العمليات التى رسمت فى الرسم البيانى "وحدة الفعل"، ويتطلب تتابع الفعل الاجتماعى تتابع وحدات الفعل من فاعل أو أكثر. ويبدو أن بارسونز اختار أن يركز على مثل هذه الوحدات الأساسية للفعل لسببين على الأقل.

١- اعتقد بارسونز أنه من الضرورى أن يوفق بين التيارات المتعارضة فى تاريخ الفكر الاجتماعى، ابتداء من الفلسفة الاجتماعية والاقتصاد الكلاسيكى حتى النظرية الاجتماعية فى بدايتها فيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية الأساسية. وخاصة عندما تحلل إلى مكوناتها

شكل ٢

وحدات الفعل الإرادى



الأولية.

٢- وبعدما بين بارسونز ما ينبغى أن تكون عليه النظرية، فإنه يبدو واضحا أن المهمة التحليلية الأولى التي تؤدى إلى وضع النظرية الاجتماعية هو أن نعزل مفهومات السمات المنظمة للوحدة الأساسية التى تقام عليها أكثر العمليات والأبنية تعقيداً، أى وحدات الفعل.

وبمجرد إنجاز هذه المهام الأساسية تساءل بارسونز: كيف تترابط وحدات الأفعال سويا ، وكيف نتصور هذا الترابط أى كيف يفسر هذا الترابط فى مفهومات. وفى الحقيقة فقد عرف بارسونز قرب نهاية كتابة "بناء الفعل الاجتماعى"، أن أى نسق يتكون من عناصر كثيرة يقصر اهتمامه على خصائص قابلة للتحديد فى وحدة الفعل، سيفشل بالضرورة فى التعامل مع هذه العناصر الأخيرة تعاملا مناسبا ولن يستطيع تحديد المعالم عندما يطبق على الأنساق المركبة.

ولقد حاول بارسونز أن يقدم حلولاً عديدة تفسر هذه الأنساق الأكثر تعقيداً. كما أكد أن مفهوم الفعل يشير مرة أخرى إلى الخصائص العضوية

لأنساق الفعل وتدعيما للاستراتيجية التى بنى عليها نظريته، وهى اكتشاف أنساق مفهومات تعكس الحقيقة ، فمن الواضح أن غرض بارسونز كان وضع منهج نظرى يرتبط ارتباطا وثيقا بمغزى الحقيقة الاجتماعية باعتبارها نسقا.

وبعد نشر كتاب بناء الفعل الاجتماعى بثمان سنوات ، أصبح واضحا عند بارسونز شكل التحليل الذى يسعى إليه ، ويقول بارسونز فى كتابه مقالات فى النظرية الاجتماعية:

"إن بناء الأنساق الاجتماعية لا يمكن أن ينبثق مباشرة من إطار مرجع الموقف عند الفاعل. فالأمر يستلزم تحليلا وظيفيا للعناصر المعقدة التى تترتب على مجموعة من الفاعلين والأمر الأكثر أهمية أن هذا التحليل الوظيفى ينبغى أن يسمح بادراج أفكار عن الحاجات وبعبارة بارسونز وهى "الحاجات الوظيفية للتكامل الاجتماعى والشروط الضرورية لقيام مجموعة من الفاعلين بأداء وظائفهم باعتبارهم وحدة نسق يتكامل تكاملا كافيا من أجل الوجود كما يفرضه الآخرون وتكشف لنا هذه الافتراضات عن وجود تقارب كبير بين بارسونز وسبنسر ودوركيم وراد كليف براون ومالينوفسكى. وكان هذا التقارب بداية تقديم مساهمة لإرساء جذور النزعة الوظيفية.

البدايات الأولى لأنساق الفعل عند بارسونز:

يبدو أن التحول من تحليل الوحدة المميزة للأفعال إلى تحليل أنساق الأفعال قد حدث فى سياق جهود ترمي إلي إيضاح مفهومات مثل:

١- لا تصدر كل وحدة من وحدات الفعل من فراغ اجتماعى.

٢- بل بالأحرى تحدث كل وحدة من وحدات الفعل فى بيئة اجتماعية، يشغل الفاعلون فيها مراكز محددة، ويتفاعلون سويا، ويؤدون سلوك الدور المنظم تنظيما معيارياً.

٣- لا ينفصل الدور عن المركز ولكنهما يرتبطان سويا فى أنماط أنساق مختلفة

٤- ينبغى أن ينظر إلى كل وحدة من وحدات الفعل من منظور أنساق تبادل التفاعل وأن ينظر إلى الفعل باعتباره نمطاً يتكون من كيفية

أداء الفاعلين لأدوارهم.

٥- وأن ينظر إلى أنساق التفاعل التى تتكون من مجموعة من الفاعلين يشغلون مراكز معينة، ويتفاعلون سويا لأداء أدوار تحددها المعايير - ينظر إليها - باعتبارها نسقا اجتماعيا.

بيد أن بناء الفعل يتضمن أكثر من السلوك المنظم معياريا. فأولا يتضمن الفعل إصدار القرارات الفردية سعيا وراء الأهداف. ثانيا تحدد القيم والأفكار الأخرى كيفية إصدار الفاعل للقرار فى سعيه إلى الهدف. ثالثا تقيد أوضاع الموقف - مثل الوراثة وأشكال البيئة الفيزيقية - الفعل.

وقد أدت رؤية بارسونز لعناصر الفعل فى سياق النسق، إلى افتراض نسق جديد يدخل فى تكوين الفعل، هو نسق الشخصية، ويتضمن هذا النسق العلاقات المتداخلة المنظمة بين الحاجات وقدرات الفاعلين لاتخاذ قرار لأداء أدوارهم فى النسق الاجتماعى. وفى تلك المرحلة المبكرة التى ارتبط بها التحول من تحليل أفعال كل وحدة إلى تحليل أنساق الفعل، لم ينظر بارسونز إلى الثقافة أو السمات العضوية للفعل باعتبارها أنساقا. بيد أن الأنماط الثقافية تتشكل بوضوح أثناء التحليل، بمعنى أنه ينظر إليها باعتبارها تحدد كلا من البناء المعيارى للنسق الاجتماعى والحاجات الضرورية وعمليات اتخاذ القرار لنسق الشخصية. ولكن سرعان ما نظر بارسونز إلى الثقافة باعتبارها نسقا عندما حاول تطوير منهج تحليلى يحدد تماسك الحقيقة، ويحلل وحدة الفعل إلى أنساق متميزة منفصلة. وبعد ذلك نظر إلى الصور الفيزيقية للكائنات الحية، مثل الوراثة والعمليات البيولوجية باعتبارها نسقا منفصلا من أنساق الفعل.

وقد عُرف بارسونز باعتباره من أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، وأن اهتمامه النظرى يتضمن تحليل الأنساق الاجتماعية. ولذا ظهر كتابه الثانى "النسق الاجتماعى" بعد ١٤ عاماً من تأليف كتابه بناء الفعل الاجتماعى: وقد حلل بارسونز فى هذا الكتاب تحليلا تفصيليا الفروق بين الشخصية والنسق الاجتماعى والثقافة، ويتعين علينا بالتالى أن نوضح ما جاء فى هذا العمل لأهميته فى التطور اللاحق لنظرية الفعل الاجتماعى.

النسق الاجتماعى عند بارسونز:

- يتضمن تحليل الأنساق الاجتماعية وضع نسق من المفهومات يحدد سمات الأنساق التى تكون المجتمع فى كل مستوياته المختلفة ويشير إلى أساليب الارتباط بين أنساق الشخصية والأنساق الاجتماعية والأنماط الثقافية.

ولم يبذل بارسونز جهداً فى صياغة أفكاره عن المطالب الوظيفية لكل من الثقافة والشخصية والمجتمع، ولتقديم أفكار عن سمات المطالب الوظيفية لكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة للفعل. وتكشف هذه المطالب عن المشكلات الداخلية لعناصر الفعل، وارتباط مكونات الفعل سويا. واقتداء بدوركيم وراد كليف براون رأى بارسونز أن التكامل بين نسقى الفعل - الشخصية والمجتمع- والأنماط الثقافية يعد مطلبا أساسيا للبقاء . ولما كان النسق الاجتماعى هو الموضوع الأساسى عند بارسونز، فإنه اهتم بالتكامل داخل النسق الاجتماعى نفسه وبين النسق الاجتماعى والأنماط الثقافية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى اهتم بالتكامل بين النسق الاجتماعى ونسق الشخصية. ولكى يتحقق هذا التكامل يتعين علينا أن نحقق مطلبين وظيفيين:

المطلب الأول: يتعين على النسق الاجتماعى أن يحقق درجة من الاتساق والانسجام بين الفاعلين المكونين له، والذين يدفعون إلى أداء الفعل حسب مطالب نسق الأدوار.

المطلب الثانى: يتعين على الأنساق الاجتماعية أن تتجنب "الالتزام بالأنماط الثقافية التى تفشل فى تحديد الحد الأدنى من النظام أو التى تفرض مطالب عسيرة على الناس ، مما يولد الانحراف والصراع".

وقد تقدم بارسونز بعد تحديد هذين المطلبين ، خطوة، وحاول اكتشاف منهج تصورى يعكس الارتباط المنظم بين هذه الأنساق الاجتماعية ، رغم أنه تحول بعد ذلك فى مرحلة متأخرة إلى مشكلات التكامل التى يفرضها الاتصال بين الثقافة ونسق الشخصية من جهة والنسق الاجتماعى من جهة أخرى. ومن المفهومات الأساسية الحاسمة فى النسق الاجتماعى مفهوم "تكوين النظام" الذى يشير إلى أنماط مستقرة نسبياً نتيجة تفاعل الفاعلين سويا فى مختلف المراكز. وهذه الأنماط خاضعة للمعايير السائدة، وتنصهر مع الأنماط الثقافية. ويمكن أن يحدث انصهار القيم هذا بطريقتين: الطريقة

الأولى، يمكن أن تعكس المعايير التى تضبط سلوك الأدوار القيم الثقافية العامة والمعتقدات الثقافية. الطريقة الأخرى يمكن أن تتوحد القيم الثقافية وأنماط اجتماعية أخرى بنسق الشخصية ومن ثم، تؤثر على نسق الحاجات الفطرية، هذا النسق الذى يحدد بدوره رغبات الفاعل عند أداء الأدوار فى النسق الاجتماعى.

ونظر بارسونز إلى تكوين النظام باعتباره عملية وبناء. ومن الأهمية أن نبين أنه ناقش عملية التنظيم فى البداية إلا أنه مع ذلك أشار إليها باعتبارها بناء - وتلك حقيقة يهملها النقاد الذين أكدوا أكثر مما ينبغى على أن نظرية الفعل هى نظرية بنائية. وباعتبار التنظيم عملية يمكن لنا أن نصورها على النحو الآتى:

١- يواجه الفاعلون الذين لديهم توجيهات مختلفة مواقف ينبغى أن يتفاعلون داخلها.

٢- إن الطريقة التى توجه الفاعلين هى انعكاس بناء حاجاتهم وللكيفية التى تغير بها بناء الحاجات الفطرية هذه بعد توحدها بالأنماط الثقافية.

٣- وأثناء عمليات التفاعل، تلك العمليات التى تتضمن قبول الأدوار والاتفاق على الدور وتبادل الأدوار، تبرز المعايير عندما يكيف الفاعلون توجهاتهم فيما بينهم.

٤- تظهر هذه المعايير باعتبارها طريقة لتكيف توجهات الفاعلين سويا، ولكن تحددها فى الوقت نفسه الأنماط الثقافية العامة.

٥- تنظم هذه المعايير مواقف التفاعل اللاحقة، وتضفى عليها طابع الاستقرار. وخلال تلك العملية، تتكون أنماط تنظيمية تأخذ طابع الاستقرار والاستمرار وتجدد من طبيعتها بالتغير المستمر.

ويمكن أن يقال عندما ينظم التفاعل أن "النسق الاجتماعى" موجود. ورغم أن بارسونز اهتم هتماماً مثاليا بالمجتمعات كلها، فإن النسق الاجتماعى ليس بالضرورة المجتمع كله، إذ يمكن أن يطلق مفهوم النسق الاجتماعى على أى نمط منظم للتفاعل، سواء أكان هذا النمط صغيراً أم كبيراً. أما عند التركيز على المجتمعات الكلية أو أجزاء صغيرة منها، والتى تتكون من

مجموعات مترابطة متداخلة من الأدوار التنظيمية، فإن بارسونز يشير إلى الأنساق الاجتماعية التي يتكون منها ذلك الكل باعتبارها أنساقا فرعية.

ومن ثم فإن تكوين النظام هو العملية التي تدعم بقاء البناء الاجتماعي وتعمل على استمراره وتحافظ عليه. وتكون المجموعة المنظمة من الأدوار النسق الإجتماعي، وبعبارة أخرى تكون الأنماط المستقرة للتفاعل نسقاً اجتماعيا. أما إذا كان النسق الاجتماعي كبيراً، ويتكون من نظم كثيرة مترابطة، فينظر إلى هذه النظم المترابطة باعتبارها أنساقا فرعية. ويمكن أن يعرف المجتمع الكلي باعتباره نسقا كبيراً يتكون من نظم مترابطة. وفي كل الأوقات ولأغراض التحليل، فمن الضروري أن نتذكر أن النسق الاجتماعي تحدده وتنظمه الأنماط الثقافية وينصهر دوما في أنساق الشخصية.

والتزاماً بتعهده على صياغة مفهومات تعكس خصائص كل أنساق الفعل، صاغ لنا بارسونز مجموعة من المفهومات تعرف بعض الخصائص المتغيرة لهذه الأنساق أطلق عليها متغيرات نمطية . وتسمح هذه المتغيرات النمطية بتصنيف أساليب التوجيه في نسق الشخصية، وأنماط القيم الثقافية، والمطالب المعيارية في الأنساق المعيارية. وقد صاغ بارسونز هذه المتغيرات في ثنائيات خمس وهذه تسمح بتصنيف قرارات الفاعلين وتوجيهات قيم الثقافة والمطالب المعيارية التي تفرض على الأدوار التي يؤديها من يشغل مراكز معينة: المتغيرات النمطية هي:

١- التحيز الوجداني مقابل الحياد الوجداني : يهتم هذا النمط بمقدار العاطفة أو الشخصية الانفعالية الملائمة في موقف التفاعل المحدد. وعما إذا كان التعبير بقدر كبير أم قليل من العواطف.

٢- الانتشار مقابل التحديد : يعرف مسألة ما ينبغي أن يحدث لبلوغ الالتزامات في موقف التفاعل. وهل هذه الالتزامات محدودة في مجال ضيق أم أنها ممتدة ومنتشرة؟

٣- العمومية مقابل الخصوصية أو التجزئية : تشير إلى مشكلة عما إذا كان تقييم الآخرين والحكم عليهم في موقف التفاعل يتطلب استخدام

Ex

معايير مقننة ومتفق عليها، أم يستخدم معايير ذاتية. وهل ينبغي أن يكون التقييم في إطار المعايير الموضوعية والعامة أم في إطار صفات ومقايس خاصة وذاتية؟

٤- الانجاز مقابل الوضع الموروث. ويهتم هذا المتغير بكيفية تقييم التفاعل سواء في إطار الأداء أو الإنجاز أم استناداً على خصائص فطرية أو متوارثة مثل الجنس والعمر والعرق والمركز العائلي. وهل يتعامل الفاعل مع الآخرين استناداً على خصائص الإنجازات أم الصفات المتوارثة التي لا ترتبط بالأداء.

٥- مصالح الذات مقابل مصالح الجماعة: ويعرف هذا المتغير المدى الذي يوجه إليه الفعل. وهل يوجه إلى مصالح الذات والأهداف الفردية والشخصية أو إلى مصالح الجماعة وأهدافها؟ وهل يغلب الفاعل أهدافه الشخصية على أهداف الجماعة أم ينصر الأهداف المرتبطة بذاته على أهداف المجتمع الكبير الذي ينتمي إليه.

إن بعض هذه المفهومات مثل مصالح الذات مقابل مصالح الجماعة قد تخلى عنها منهج الفعل، بينما اكتسبت مفهومات أخرى مثل العمومية أهمية أكبر . بيد أن غرض المتغيرات النمطية بقي كما هو، وهو تصنيف ثنائيات القرارات والمطالب المعيارية وتوجيهات القيم. بيد أن بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي قد مال إلى رؤية هذه المتغيرات النمطية باعتبارها توجيهات للقيم تحدد معايير الأنساق الجتماعية وقرارات نسق الشخصية. وهكذا فإن نمطي النسقين الحقيقيين للفعل : وهما الشخصية والنسق الاجتماعي - يعتبران انعكاساً لأنماط توجيهات القيم السائدة في الثقافة. وهذا التأكيد الضمني على تأثير الأنماط الثقافية على تنظيم وضبط أنساق الفعل الأخرى أصبح أكثر وضوحاً في أعماله الأخيرة.

ويبدو من الواضح لنا في هذا العرض أن بارسونز قد نسج نسقاً تصورياً معقداً يؤكد العملية التنظيمية للتفاعل في أنماط مستقرة أطلق عليها الأنساق الاجتماعية، والتي تُكتشف وتفهم من خلال نسق الشخصية والتي تحددهاالثقافة. ويمكن أن يجسد الشكل العام للمعايير التنظيمية والقرارات التي يتخذها الفاعلون أثناء أداء الأدوار وتوجيهات القيم الثقافية في إطار

مفهومات متغيرات النمط التى تحدد الخصائص المتغيرة فى كل عنصر من عناصر الفعل.

وبعد أن أرسى بارسونز قواعد هذا الأسلوب فى التحليل ، رجع إلى السؤال الخالد عنده والذى طرحه فى كتابه بناء الفعل الاجتماعى والذى وجه كل قضاياه النظرية بعد ذلك : وهو كيف تستمر الأنساق الاجتماعية فى الوجود؟ وإذا ما حددنا هذا السؤال أكثر ، فيمكن صياغته على النحو الآتى. لماذا تستمر أنماط التفاعل التنظيمية؟ وقد أثار هذا السؤال مرة أخرى قضية مطالب أو لزوميات النسق ، إذ أن بارسونز تساءل عن كيفية قيام الأنساق بحل المشكلات التى تعوق تكاملها. وقد أدت إجابة هذا السؤال إلى وضع وصياغة مفهومات جديدة تكشف لنا عن الأساليب التى تتكامل بها أنساق الشخصية والثقافة مع النسق الاجتماعى، ومن ثم قدمت هذه الإجابة تأكيداً بوجود قدر معين من النسق الاجتماعى، ومن ثم قدمت هذه الإجابة تاكيدا بوجود قدر معين من التماسك بين المعايير وحد أدنى لالتزام الفاعلين بالتوافق مع المعايير عند أداء الأدوار . وعندما بدأ فى كشف مفهومات من هذا النوع ، بدأ بارسونز يتجه أكثر فى تحليله ناحية المماثلة ليؤكد توازن نزعات الأنساق الاجتماعية.

ولكن إلى أى درجه يتحقق تكامل أنساق الشخصية مع النسق الاجتماعي، ومن ثم يسمح بالتوازن ؟ وعلى مستوى أكثر تجريداً ، تصور بارسونز أسلوبين يحققان تكامل الشخصية فى النسق الاجتماعى، وهما أسلوب التنشئة الاجتماعية وأسلوب الضبط الاجتماعى. وتتكون أنساق الشخصية من خلال عملية تطبيق هذين الأسلوبين لكى يتحقق التكيف والإنسجام بين أنساق الشخصية وبناء الأنساق الاجتماعية.

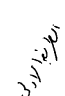


وقد بين بارسونز أساليب التنشئة الأجتماعية فى مصطلحات مجردة ، باعتبارها الوسائل التى من خلالها يتوحد نسق الشخصية مع الأنماط الثقافية - القيم والمعتقدات واللغة وغيرها من الرموز - ومن ثم تحدد وتقيد من بناء حاجات نسق الشخصية . ومن خلال تلك العملية تتولد لدى الأفراد الفاعلين الرغبة فى استثمار الطاقة الدافعية فى أداء الأدوار (ومن ثم يرغبون فى التوافق مع المعايير) ويتعلمون المهارات الخاصة لتنظيم

العلاقات بين الأشخاص والمهارات الأخرى الضرورية لأداء الأدوار. وثمة وظيفة أخرى لأساليب التنشئة الاجتماعية هى تكوين روابط من العلاقات المتبادلة بين الأشخاص وهذه العلاقات مستقرة وتبعث الشعور بالطمأنينة مما يخفف من الوهن والتوتر والقلق والضغوط النفسية المرتبطة باكتساب دوافع عادية ومهارات خاصة.

وتتضمن أساليب الضبط الاجتماعى تلك الطرق المتفق عليها اجتماعيا لاختزال وامتصاص التوتر والانحراف. وثمة أساليب ضبط عديدة ومحددة وتشمل . أ- تكوين النظم والتى تجعل توقعات الأدوار واضحة ومحددة ومحكمة بينما تعزل الأدوار المتناقضة في الزمان والمكان ، ب - الإيماءات والعقوبات والجزاءات المتبادلة بين الأشخاص والتى يستخدمها الفاعلون بحذق لتحقيق الجزاءات من أجل تحقيق التوافق ، حـ - أنشطة الطقوس والتى يعبر الفاعلون من خلال السلوك والأفعال تعبيراً رمزيا عن منابع التوتر والتى قد تكشف عن تفكك وتمزق البناء وهى فى الوقت نفسه تدعم الأنماط الثقافية المهيمنة ، د - أبنية القيم التى تحقق الأمان والاستقرار والتى تؤدى إلى عزل وتمييز نزعات الانحراف المنتشرة فى أماكن معينة وأزمنة محددة عن الأنماط التنظيمية السوية ، هـ - أبنية أعادة التكامل ويلقى على عاتقها عبء مسؤولية التعامل مع رغبات الانحراف وأعادة الأمور إلى الطريق المستقيم ، و - بناء وتكوين النظام التي لها القدرة على استخدام القوة والقهر داخل بعض قطاعات النسق.

ويرى بارسونز أن أساليب التنشئة والضبط الاجتماعى يقدمان حلا لمشكلة من أكثر مشكلات التكامل إلحاحا، وهى مشكلة المطالب التى تواجه الأنساق الاجتماعية. ومشكلة التكامل الكبرى التى تواجه الأنساق الاجتماعية تتعلق بكيفية مساهمة الأنماط الثقافية في بناء النظام الاجتماعى والمحافظة على التوازن. وقد عرض بارسونز مرة أخرى طريقتين يتحقق بهما التكامل والمحافظة على التوازن ولكنه عرضهما على مستوى أكثر تجريداً:



أ- أن بعض مكونات الثقافة مثل اللغة ، تعد مصادر أساسية ضرورية لاتمام التفاعل. ودون هذه المصادر الرمزية يصعب إتمام الاتصال ومن ثم

يتعذر تحقيق التفاعل. وهكذا فعندما تتاح معرفة المصادر العامة لكل الفاعلين تسهل الثقافة حدوث التفاعل. ب - وثمة تأثير متصل ولكنه مميز للثقافة على التفاعل، ويمارس هذا التأثير من خلال جوهر "الأفكار" التى تضمها الأنماط الثقافية (مثل القيم والمعتقدات والإيديولوجيات.. الخ). ويمكن أن تلهم هذه الأفكار الفاعلين بوجهات نظر مشتركة وبالمعانى العامة لوجود الأشخاص أو "بتعريفات مشتركة للموقف حسب عبارة وليم توماس - وتسمح مثل هذه "المعانى العامة" حسب عبارة جورج ميد بتحقيق التفاعل بسلاسة وبلا اضطراب أو ازعاج . ومن الواضح أن بارسونز لم يغفل أن أسلوبى التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى قد يفشلان أحيانا مما يترتب عليه حدوث انحراف وتغير اجتماعى. إن هذه المفهومات التى طورها بارسونز فى كتاب النسق الاجتماعى تدعم التحليل فى اتجاه البحث عن عمليات تحافظ على التكامل. ومن ثم البحث عن عمليات تحافظ على توازن الأنساق الاجتماعية. وتمثل التطورات اللاحقة فى نظرية الفعل محاولة لتوسيع نطاق المنهج التحليلى الأساسى للنسق الاجتماعى الذى يحاول التوافق مع انتقادات النقاد حول تحيز المفهومات المحافظة والجامدة. ولم يصمت نقاد نظرية الفعل. ولكن ظهرت إيضاحات مفيدة للنسق فى العقود الأخيرة لأول عمل وظيفى واضح قدمه بارسونز.

تطور مطالب الأنساق عند بارسونز:

وبعد أن نشر بارسونز كتاب النسق الاجتماعى بفترة قصيرة نشر بالاشتراك مع آخرين كتاب نظرية الفعل فى عام ١٩٥٣ وقد ظهر فى هذا العمل سيطرة مفهومات المطالب الوظيفية على النظرية العامة للفعل كما بين فى كتابه "الاقتصاد والمجتمع" الذى نشر عام ١٩٥٦ أن وظائف الأبنية لمواجهة واشباع مطالب الأنساق قد نظمت على نحو جيد فى نظرية الفعل.

ولقد تصور بارسونز خلال تلك الفترة ، أن أنساق الفعل لديها أربعة مطالب أو أربع عمليات تهدف تحقيق البقاء هى : التوافق ، وإدراك الهدف، والتكامل، والكمون. ويتضمن التوافق مشكلة تحقيق الطمأنينة فى البيئة بتقديم تسهيلات كافية وتوزيع هذه التسهيلات داخل النسق. ويشير إدراك

الهدف إلى مشكلة استقرار وتوطيد الأولويات بين أهداف النسق ، كما أنه من بين أهداف الأنساق تعبئة وتحريك مصادر الأنساق لإدراك هذه الأهداف. ويحدد التكامل مشكلة التوافق والمحافظة على بقاء العلاقات المتداخلة المتطورة داخل وحدات الأنساق. ويتضمن الكمون مشكلتين أساسيتين مترابطتين ، هما مشكلة بقاء الأنماط والسيطرة على منابع التوتر. وتختص المحافظة على بقاء الأنماط بمشكلة كيفية تأكيد أن الفاعلين في النسق الاجتماعي يؤدون الخصائص المناسبة (الدوافع والحاجات ومهارات أداء الأدوار). وتختص السيطرة على منابع التوتر بمشكلة التعامل مع التوترات الداخلية والضغوط التي تفرض على الفاعلين في النسق الاجتماعي.

وتوجد كل هذه المطالب داخل النسق الاجتماعي ، ولكنها تميل إلى أن ينظر إليها من مستوى أدنى من مستوى المشكلة العامة للتكامل. ولكن عند مناقشة التكامل داخل نسق الفعل، أو بين أجزاء أنساق الفعل في النسق الاجتماعي الأكبر، يبدو واضحاً كل من مشكلات الحصول على تسهيلات (التوافق) ، وتخصيص الموارد ، والسعي إلى إدراك الهدف (بلوغ الهدف) والتنشئة الاجتماعية وأساليب الضبط الاجتماعي (الكمون). ولا يعني تطور المطالب الوظيفية الأربعة على هذا النحو في كتابات بارسونز، انحرافاً جذريا عن كتاباته الأولى، ولكنه يوضح بدقة المفهومات المتضمنة في النسق الاجتماعي.

وبعد أن عرض بارسونز لمشكلات التوافق وبلوغ الهدف والتكامل والكمون بين أن هناك تحولا دقيقا من تحليل الأبنية إلى تحليل الوظائف. وينظر إلى الأبنية الآن بوضوح في إطار النتائج الوظيفية لحل المشكلات الأربع، وتحليل العلاقات المتداخلة المتبادلة بين الأبنية المحددة في إطار كيفية تأثير التداخل والتبادل مع المطالب التي يواجهها كل بناء.

شكل (٤)

الرؤية الوظيفية للأنساق الاجتماعية .

إدراك الهدف — التوافق

الشخصية — الكائن الحي

النسق الاجتماعي — الثقافة

التكامل — الكمون

ويبين لنا ذلك الرسم الموضح في الشكل رقم (٤) أن كل نسق أو كل نسيق (١) يمكن أن يقسم إلى أربعة قطاعات ، ويدل كل قطاع على مشكلة البقاء سواء أكانت (التكيف والتوافق أو إدراك الهدف أو التكامل أو الكمون)

وهكذا فعلى كل مجتمع إذن أن يحل مشكلات التكيف وإدراك الهدف والتكامل والكمون وهكذا يتعين على كل نسق فرعى أن يقوم بوظيفته

إن الأهمية التحليلية الحاسمة لهذا المنهج هى التبادل فى أوضاع النسق الأكبر والأنساق الفرعية . إذ من الصعب أن ندرك وظائف أى نسق اجتماعى محدد ، دون أن نختبر التباد ل بين القطاعات الخاصة فيما يتعلق بإدراك الهدف والتكامل والتوافق والكمون وخاصة عندما يتأثر هذا التبادل بالتبادل بين الأنساق الفرعية والأنساق الأخرى فى البيئة . وبالتالى فإن وظائف الأنساق الفرعية تحدد وظيفة النسق الأكبر .

ولا يمكن أن نفهم التبادل الداخلى بين القطاعات فى الموقف [التوافق وبلوغ الهدف والتكامل والكمون] بمعزل عن التباد ل بين الأنساق الجزئية الأخرى والتبادل بين النسق الأكثر شمولا الذى تتفرع منه ولنا أن نقول إن

(١) (النسيق مصغر نسق ويعنى النسق الفرعى)

خطة بارسونز تشبه عملية تخطيط محكمة عندما تصل النقطة التى تحدد التبادل الداخلى الهام بين القطاعات الوظيفية للأنساق الكلية والأنساق الفرعية.

تدرج ضبط المعلومات :

وعند نهاية الخمسينيات ، أثار بارسونز اهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع، بموضوع التبادل بين أنساق الفعل الأساسية: الثقافة والبناء الاجتماعى والشخصية والكائن الحى

ويعنى ذلك الاهتمام العودة إلى تحليل المكونات الأساسية لوحدة الفعل والتي حددها بارسونز فى كتابه بناء الفعل الاجتماعى، إلا أن بارسونز فى هذه المرة يرى أن كل عنصر من عناصر وحدة الفعل ، يكون نسقا اجتماعيا كاملاً مستقلا ، يواجه أربع مشكلات وظيفية عليه أن يحلها هى التوافق وبلوغ الهدف والتكامل والكمون. وعلاوة على ذلك فقد بين أن اتخاذ القرارات الفردية ما زال جزءً من الفعل ويتحقق ذلك عندما تتوافق الشخصيات مع المطالب المعيارية للأدوار والمراكز والنسق الاجتماعى ، كما بين أن التأكيد التحليلى قد تحول إلى الارتباطات بين أنساق الفعل الأربعة أو داخل كل نسق من هذه الأنساق

وعند هذه النقطة بدأ بارسونز فى رؤية نسق اجتماعى كلى للفعل، تقوم الثقافة والبناء الاجتماعى والشخصية والكائن الحى بتشكيل أنساقه الجزئية الأربعة. وينظر إلي كل نسق من هذه الأنساق الجزئية باعتباره نسقا يسعى إلى تحقيق مطلب من المطالب الأربعة لنسق الفعل الكلى [التوافق وإدراك الهدف والتكامل والكمون). وينظر إلى الكائن الحى باعتباره نسقا فرعيا لديه أفضل النتائج لحل مشكلات التوافق ، إذا يتيح هذا النسق تخصيص موارد البيئة لكل الأنساق الفرعية الأخرى التى تكون الفعل. أما بالنسبة للسعى وراء الهدف ونسق اتخاذ القرارات ، فتعتبر الشخصية ذات أهمية أولية لحل مشكلات ادراك الهدف . ولما كان النسق الاجتماعي يتكون من شبكة منظمة لتكامل المراكز مع المعايير يبغى تحقيق التكامل بين أنماط

نسق الثقافة وحاجات أنساق الشخصية . فينظر إليه باعتباره أحد الأنساق الفرعية التكاملية الكبرى التى تكون نسق الفعل العام. ولما كان نسق الثقافة يحتوى على مخزون من المضمون الرمزى للتفاعل، فله أهمية أولية للسيطرة على التوتر الذى يشعر به الفاعلون ولتاكيد أن الموارد الرمزية العادية متاحة من أجل تأكيد بقاء الأنماط التنظيمية (الكمون).

وقد حاول بارسونز أن يوضح العلاقات المتبادلة بين الأنساق الأربعة ، بعدما بين أن كل نسق من أنساق الفعل، باعتباره نسقا فرعيا ضمن نسق أكبر وأشمل للفعل يؤدى وظيفة محددة فى نظام مرتب محدد.

شكل رقم (٥)

سلطة الضبط

الوظيفة	النسق	العلاقات المتداخلة
الكمون	نسق الثقافة	المعلومات التى تتعلق بالضبط الاجتماعى
	الطاقة ↑ الضبط ↓	↑ ↓
التكامل	النسق الاجتماعى	
	الطاقة ↑ الضبط ↓	
إدراك الهدف	نسق الشخصية	
	الطاقة ↑ الضبط ↓	
التوافق	نسق الكائن الحى	اوضاع الطاقة

ويبين الرسم الموضح فى شكل رقم (٥) وظيفة كل نسق من أنساق الفعل. فتوجيهات القيم (الثقافة) تحدد وتقيد مدى الاختلاف بين معايير النسق الاجتماعى ، وينظر إلى هذه المعايير عندما تترجم إلى توقعات للفاعلين الذين يؤدون الأدوار، باعتبارها قيوداً على الدوافع وعمليات اتخاذ القرار فى أنساق الشخصية ، وينظر إلى صور نسق الشخصية باعتبارها عمليات كيميائية حيوية تحدث داخل الكائن الحى وعلى العكس ينظر إلى كل نسق باعتباره نسقا يقدم ويوفر شروط الطاقة الضرورية لأداء الفعل على

مستوى النسق الأكبر. ويعنى هذا أن الكائن الحى يزود نسق الشخصية بالطاقة الضرورية ، بينما يقوم نسق الشخصية بتوفير الطاقة اللازمة للنسق الاجتماعى، كما يوفر تنظيم أنساق الشخصية فى النسق الاجتماعى الشروط الضرورية لنسق الثقافة.

وهكذا فإن العلاقات المتبادلة بين أنساق الفعل ، هى علاقات تؤكد على تبادل المعلومات التي تتعلق بالضبط والطاقة. وتحدد الأنساق التي لديها معلومات أوفر قيمة وفائدة الطاقة على مستوى النسق الأدنى ، مقابل ذلك ، يوفر كل نسق في المستوى الأدنى الشروط والتسهيلات الضرورية لأداء الفعل على مستوى النسق الأعلى. (راجع شكل ٥).

موقف بارسونز من التغير الاجتماعى:

يرى بارسونز أن تبادل الطاقة والمعلومات داخل أنساق الفعل يحقق أمكانية حدوث التغير داخل أنساق الفعل، وقد يكون أحد مصادر التغير الزيادة فى كمية المعلومات والطاقة المتبادلة بين أنساق الفعل ، والتى بدورها تعدل وتغير من نتائج المعلومات والطاقة عند أى شخص. وعلى سبيل المثال بين بارسونز أن الزيادة فى الطاقة، أى الدوافع ، يترتب عليه ضرورة تنظيم أداء الدور ، أو إعادة تنظيم هذه الأدوار داخل النسق المعيارى، وبالتالي إعادة تنظيم نسق القيم الثقافية فى آخر الأمر. وثمة مصدر آخر للتغير ينبثق من عدم توفير المعلومات أو الطاقة توفيراً كافيا، وهذا يؤدى مرة أخرى إلى إعادة التوافق الداخلى والخارجى فى بناء أنساق الفعل. وعلى سبيل المثال ، فصراع القيم (والمترتب على زيادة المعرفة) يؤدى إلى صراع بين المعايير (انحراف عن المعايير) والذى بدوره قد يؤثر على أنساق الشخصية وعلى نسق الكائن الحى ، ومن ثم يرتبط التسلسل المعرفى لأساليب الضبط بمفهومات تشير إلى مصادر الثبات والتغير.

ولإيضاح هذا التأكيد الكبير والجديد على التغير ، اهتم بارسونز بالاستفادة من نظرية الفعل فى تحليل التطور الاجتماعى فى المجتمعات التاريخية. وفى هذا السياق فمن الأهمية أن نبين أن الجزء الأول من كتاب "بناء الفعل الاجتماعى طرح سؤالا بسيطا مؤداه : من الذى يقرأ أعمال سبنسر فى هذه الأيام؟ ثم أجاب بارسونز على سؤاله بتحديد بعض أسباب

رفض نظرية التطور عند سبنسر في عام ١٩٣٧ ، ولكن بعد ٣٥ عاما من الإجابة على هذا السؤال السابق ، أعاد بارسونز دراسة قضايا التطور الاجتماعي - تلك القضايا التي سبق أن رفضها في بداية اهتمامه بدراسات علم الاجتماع.

ولقد جذبت رؤية سبنسر ودوركيم للتطور الاجتماعي اهتمام بارسونز، ولذا اقترح أن عمليات التطور تعرض للعناصر الآتية:

١- تزايد تباين وحدات النسق في أنماط التفاعل الوظيفي.

٢- وضع مبادئ وأساليب جديدة للتكامل في أنساق متباينة.

٣- زيادة قدرة الأنساق المختلفة على البقاء بالنسبة للبيئة .

ويتضمن التطور من خلال منظور الفعل ما يلي:

أ- زيادة التباين بين نسق الشخصية والنسق الاجتماعي ونسق الثقافة والكائنات الحية.

ب- تزايد التباين داخل كل نسق فرعي من أنساق التفاعل.

جـ- تزياد مشكلات التكامل وظهور أبنية تكاملية جديدة.

د- ارتفاع قدرة البقاء عند كل نسق جزئي للفعل، مثلما ترتفع قدرة بقاء النسق الاجتماعي الكلي في بيئته.

ولقد بذل بارسونز جهداً طموحاً عرضه في مجلدين [١] لتحديد معالم كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي ابتداء من الأطوار البدائية ثم العصور الوسطى ثم المجتمعات الحديثة. وعلى خلاف تام وجذري لما أنجزه في كتابه النسق الاجتماعي ، حيث أكد على مشكلة التكامل بين الأنساق الاجتماعية والشخصية . وجه بارسونز الانتباه في نموذجه التطوري إلى التمايز الداخلي والتباين الخارجي لنسق الثقافة والنسق الاجتماعي وإلى مشكلات التكامل الناجمة عن هذا التباين. وفي الحقيقة فكل طور من أطوار التطور يعكس مجموعة جديدة من مشكلات التكامل بين المجتمع والثقافة لأن كل

---

(١) الكتابان هما Societies و The system of ModernSocieties

نسق أصبح أكثر تباينا من الداخل مثلما يتزايد تباين كل نسق عن النسق الاخر. وهكذا لم يهجر بارسونز اهتمامه الأساسى بموضوعات التكامل داخل كل نسق من أنساق الفعل أو تكامل أنساق الفعل وهو الأمر الذى كان واضحا فى أعماله الأولى، ولكن ما طرأ من جديد كان تطبيق التكامل عند تحليل عمليات تاريخية معينة.

ورغم أن بارسونز كان غامضا عند تحديد أسباب التطور، فمن الواضح أنه رأى أن تدرج الضبط السبرناطيقى بوجه التطور، وخاصة الجزء الخاص المتعلق بالمعلومات ومن خلال انشغاله بتوثيق كيفية حل إشكاليات التكامل بين نسق الثقافة والنسق الاجتماعى، والنسقان يتمايزان عن بعضهما البعض فى غمار تطور الأنساق التاريخية، ورأى بارسونز أن تدرج المعلومات أمر حاسم، لأن تنظيم عمليات التباين داخل المجتمع لا بد وأن يصاحبها تشريع مستمد من الأنماط الثقافية (المعلومات). ودون هذا الضبط الناجم عن توفر المعلومات تمتنع الحركة إلى مرحلة التطور التالية

وهكذا يعبر تحليل التغير الاجتماعى عن محاولة لاستخدام أدوات التحليل فى النظرية العامة للفعل. والمهم فى هذا المجهود محاولة بارسونز تقديم عدة قضايا عن تتابع التغير والعمليات التى تسرع أو تعوق من تتابع التغير والتطور. ومن الأهمية بمكان أن الاختبارات الأولية لهذه القضايا تشير فى مجملها أن هذه القضايا لها قدر كبير من المصداقية.

وقد يُدعى بناء على تلك الإنجازات الناجحة التمهيدية، أنه تحقق الدفاع عن استراتيجية تطوير نظرية فى علم الاجتماع، كما شرحت فى البداية فى كتاب "بناء الفعل الاجتماعى" وكما نتذكر فإن بارسونز قد أصر إصراراً عنيداً على أن نظرية علم الاجتماع لابد وأن تطور أنساق مفهومات لتصنيف العالم الاجتماعى، ومن ثم محاولة صياغة مجموعة من القضايا. وربما شعر بارسونز أنه قد جاء الوقت ليستخدم هذه المفهومات لصياغة مجموعة من القضايا وذلك بعد أكثر من ثلاثة عقود من الزمان أنفقها فى شرح واكتشاف نسق من المفهومات ليصف الفعل الاجتماعى.

بيد أن التأكيد المعاصر على التغير الاجتماعى عند بارسونز والقدرة على استخدام نظرية الفعل، لوضع قضايا تخضع للاختبار، أمر لم يسلم من

النقد ولم يرضي نقاد بارسونز والحقيقة أن النزعة الوظيفية قد أثارت الجدل باستمرار . إذ أن كل قضية من قضايا الوظيفيين ، قد وضعت موضع الشك ، وليس من المستغرب في ظل هذه الحملة أن يحيى النقاد من جديد نفس القضايا التحليلية التى أثارها دوركيم و راد كليف براون لتحطيم مشروع بارسونز بصفة خاصة وكل قضايا النزعة الوظيفية بصفة عامة

الانتقادات الأساسية ضد النزعة الوظيفية بارسونز

الانتقادات الموجه إلى صورة المجتمع عند بارسونز

بدأت حملة من الانتقادات توجه إلى بارسونز وتتساءل عما إذا كان نسق المفهومات عند بارسونز يرتبط بأحداث تقع فى العالم الحقيقى لا جدال أن هذا الاتجاه النقدى الموجه إلى بارسونز له أهميته . لأن استراتيجية بارسونز تفترض أنه من الضرورى أن نصيغ نسقا محكما من المفهومات يدرك إدراكاً ملائما السمات الظاهرة للعالم الاجتماعى، ومنه تبرز مجموعة من القضايا المهانية والتحدي الأكبر الذى يواجه استراتيجية وجوهر شكل التنظير الوظيفى عند بارسونز هو التأكيد بأن النسق الكامل الناضج للمفهومات لا يعكس إلا سمات غير ملائمة عن الأنساق الاجتماعية الواقعية

وقد صاغ لنا داريندورف مجموعة من الانتقادات عندما شبه النزعة الوظيفية باليوتوبيا وأكد دار ندورف أن مفهومات بارسونز تشبه كثيراً السمات البارزة فى عالم اليوتوبيا الاجتماعية لأنها تشير إلى عالم (أ) جامد لا يتطور (ب) ويؤكد الاتفاق حول القيم والمعايير فقط (جـ) ويعرض درجة عالية من التكامل بين عناصره (د) ويشير إلى أساليب تحافظ على الوضع الراهن - وبإيجاز فإن صورة المجتمع التي عرضها بارسونز ، هى صورة يوتوبية ، لأنها تستبعد حدوث ظواهر مثل الانحراف والصراع والتغير

ورغم ضعف الدليل على إثبات هذه التأكيدات ، فإنه لأمر طبيعى أن تقلقنا مصادر النقد ولقد تزايدت حملة الاتهامات بعد نشر كتاب النسق

الاجتماعى الذى عرض فيه بارسونز عرضاً واضحا لفكرة تكامل الأنساق الاجتماعية وبطريقة تماثل ما عرضه رادكليف براون ودوركيم من أن التأكيد على الحاجة" أو لزوميات التكامل فى الأنساق الاجتماعية يؤدى فى رأى النقاد إلى اهتمام غير مناسب وغير متوازن بتلك العمليات التى تحدث داخل الأنساق الاجتماعية لتواجه ويشبع هذه الحاجة إلى التكامل . ولقد أكد بارسونز فى كتابه النسق الاجتماعى على اهتمامه بالتكامل عندما افترض لأغراض التحليل "نسقا فى حالة توازن" ومن نقطة البداية هذه يتعين عند التحليل أن نركز على صياغة مفهومات محكمة تسمح بالتكامل والتوازن . وعلى سبيل المثال يصف لنا الحوار المتزايد حول الناحية التنظيمية طبيعة العمليات التى تكون البناء، كما يشير هذا الحوار إشارات ضئيلة نسبياً لمفهومات تعرف المقصود بالتفكك والتغير الذى يطرأ على الأنماط التنظيمية . وقد صاحب ذلك حواراً عن كيفية المحافظة على أنماط التنظيم من خلال أساليب التنشئة والضبط الاجتماعى ويرى النقاد أنه قد بُولغ فى التأكيد على أن عملية التنشئة الاجتماعية تكفل التوحد بالقيم وتخفف التوتر بين الفاعلين، وأن أساليب الضبط الاجتماعى تقلل من فرص احتمال التفكك والانحراف. وقد درست مظاهر الانحراف والتغير كما أكد النقاد باعتبارها رواسب أو كحالة "مرضية" كما تصور دوركيم. ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالانحراف والصراع والتغير حالات مغايرة للطريقة التى ينظر بها للتوازن الاجتماعى لتكون ما أسماه بارسونز "القانون الأول للقصور الذاتى الاجتماعى

ولقد انزعج النقاد من التوسع الذى قام به بارسونز فى المفهومات التى تحدد مطالب أنساق اللزوميات الأربعة - التوافق وإدراك الهدف والتكامل والكمون إذ أصبحنا ننظر منذ الآن إلى عمليات النسق فى إطار نتائجها فى إشباع قائمة طويلة من حاجات النسق . والحقيقة أن النقد كان منصرفا كلية إلى التساؤل عن كيفية تصور وتخيل مفهومات عن مظاهر الانحراف والصراع والتغير فى هذا المناخ الذى تسيطر عليه عملية إشباع الحاجات؟ فهل هذه المظاهر هى حالات مرضية تحدث فى مناسبات نادرة عندما يخفق

فى إشباع حاجات النسق؟ أم أن التغير والصراع والانحراف هى صور ملازمة للأنساق الاجتماعية ، لا تدرك إدراكاً مناسبا بسبب التوسع فى استخدام نسق المفهومات

إن التوسع فى التسلسل الهرمى للمعلومات وتعقدها لتحقيق الضبط بين الأنساق الكلية للفعل واستخدام هذه المعلومات لتحليل التغير الاجتماعى لم يحد من انتقادات النقاد الموجهة إلي بارسونز والوظيفيين لأنهم رأوا أن الصورة النمطية الوحيدة للتغير ، هى التطور التدريجى ، لا الثورة مغفلين صور الانقلابات التى يصاحبها التخريب والعنف التى تحدث داخل الأنساق الاجتماعية. ولقد رأى بارسونز متفقا فى ذلك إلى حد بعيد مع سبنسر ودوركيم أن التغير يتضمن التقدم الذى يصاحبه التباين والتكامل ، إلا أن التقدم الحتمى للتطور الاجتماعى قد يتأخر من وقت لوقت بسبب العجز عن تحقيق التكامل بين الأنساق الاجتماعية والثقافية المتباينة..

ولكن هل هذه المجموعة من الانتقادات ملائمة ولها شرعيتها؟

وقد أدعى بارسونز فى دفاعه ضد هذه الانتقادات أن أغلب المفهومات الأساسية فى نظرية الفعل لا تمنع تحليل الانحراف والصراع والتغير. وفى الحقيقة، يقود مفهوم التنظيم - على نحو منطقى - إلى تحليل حالات أو ظواهر تنجم عن تفاعلات. وقد تكون هذه التفاعلات مضبوطة تأخذ شكل أنماط متكاملة مستقرة أو تأخذ شكل أنماط مختلفة مغايرة تنشأ عن شبكة من التفاعلات المضطربة أى تفتقر إلى طابع الاستقرار. وبالمثل فقد يبدو أن أساليب الضبط الاجتماعى تحذر الشخص من الحالات التى

يعجز فيها الضبط عن ممارسة سلطته . وعلاوة على ذلك فلا يحجب تصور نسق للزوميات تحليل الأحداث التى تؤدى إلى تفكك الأنساق الاجتماعية سواء على مستوى المعنى التحليلى المنطقى أو المستوى التجريبى .

وفى الحقيقة فإن الأفكار المتعلقة بما هو ضرورى لبقاء النسق قد نبهت الباحثين إلى هذه العمليات التى تمنع انحلال وتفكك تلك اللزوميات انحلالا كاملا وبالإضافة إلى ذلك تؤكد الإيضاحات اللاحقة لمخطط الفعل مسئولية تلك المفهومات فى تحليل الانحراف والتمرد والانشقاق عن الجماعة وعدم التكامل والتغير. وعلى سبيل المثال فقد سمحت مفهومات أنساق الفعل الأربعة - الكائن الحى ونسق الشخصية والنسق الاجتماعى ، ونسق الثقافة - باعتبارها تعبر عن تدرج فى معلومات أساليب الضبط، قد سمحت لبارسونز تصور الانحراف (الفشل فى الحصول على معلومات تنظم طاقة نسق الشخصية) والتمرد على القيم وعدم تكامل الأنساق الاجتماعية. (التناقض وعدم ملاءمة المعلومات المتعلقة بالضبط) وتطور المجتمع (تزايد التباين وتكامل أساليب الضبط المعيارية والثقافية).

وهكذا يبدو أن ما أثار الريبة فى عقول النقاد هو أفكار التوازن والثبات والضبط والإجماع والنظام التى سيطرت على أعمال بارسونز * . ويرى هؤلاء النقاد أن بارسونز لم يدّرس دراسة كافية تلك المشكلات التى اعتبروها مشكلات هامة وهى مشكلات التغير والصراع والانحراف. ولكن ثمة عدداً من النقاد على الجانب الآخر، رأوا أن بارسونز قد صاغ مفهومات تفسر هذه الظواهر على أحسن وجه. وينبثق من ذلك الخلاف قضية هامة عما إذا كان بارسونز قد حول التنظير الاجتماعى العلمى إلى يوتوبيا. ومن ثم لا يمكن حله بالجدل حول المعنى العميق المتضمن فى هذا المنظور النظرى، حيث تدرك جماعات متباينة من المنظرين أن النظرية المجردة والمعقدة مثل نظرية بارسونز تحمل معان ضمنية معقدة لا تعرف الصور المختلفة فى المجتمع. وتوحى تلك النتيجة بعدم جدوى مناقشة أفكار ومفهومات بارسونز، إذ إنه قد اختصر الجدل إلى صورة عن المجتمع تعتبر أكثر مماثلة مع الإدراك الخاص للواقع. والطريقة الوحيدة لإنهاء الحوار هى طرح أسئلة نظرية كثيرة مثل :
١- هل تستلهم القضايا المتعلقة بالواقع من خطة تصورية خاصة تحاول

تفنيدها؟ إن البرهان على معانى هذه المفهومات يعنى أن تخلّد القضيه .
رغم أن توجيه القضية إلى دراسة أى أنواع القضايا التى من المحتمل أن
تولدها خطة تحليلية خاصة يعد حلاً نظرياً حاسماً وأكثر أهمية وهكذا
فسواء أكان منهج التحليل عند بارسونز يعرف رؤيه عن العالم محافظة
وثابتة أو رؤية مثالية توصف فى الوقت الحاضر بأنها زائفة، فإن الأسئلة
المفيدة التى تطرح عند صياغة النظرية تدور حول أنواع القضايا التى يمكن
أن تطرحها أفكار بارسونز

الفصل الرابع

النزعة البنائية الوظيفية
عند
روبرت ميرتون

النزعة البنائية الوظيفية عند روبرت ميرتون
نظريات المدى المتوسط

وكما بدأ بارسونز كتاباته فى علم الاجتماع ، مؤمنا بشكل من أشكال المتطلبات الوظيفية، محاولا تطوير النظرية الاجتماعية عامة ، فإن ميرتون انطلق من نقد النزعة الوظيفية عند بارسونز ، ساعيا من وراء ذلك إلى بناء نظرية فى علم الاجتماع. ونجد فى صميم نقد ميرتون لبارسونز اعترافا من ميرتون بأن اهتمام بارسونز باكتشاف نسق شمولى يضم كل المفهومات لم يصل إلى شئ ، بعدما ثبت فشله وعقمه إذا يواجه البحث عن "النسق الكلى للنظرية الاجتماعية" ذلك النسق الذى تجد فيه الملاحظات لكل جانب من جوانب السلوك والتنظيم والتغير مكانها الحتمى والمقدر يواجه نفس التحدي المثير: ويعطى الوعود البراقة والخادعة نفسها، مثل مذاهب فلسفية شمولية كثيرة وافق الجميع أخيراً على إعطائها الإهمال الذى تستحقه.

ويرى ميرتون أن هذه النظريات الشمولية الكبرى ، تعد نظريات غير واضحة ، لافتقادها الأساس النظرى والامبريقى الذى تقوم عليه والضروري لكمالها. وكما أن نظرية اينشتاين لم تظهر إلا بعد أن أرسيت قاعدة من البحوث التراكمية والمستمرة منذ فترة طويلة ، وبعد أن اعتمدت على التراث النظرى ، فعلى النظرية الاجتماعية أن تنتظر حتى يظهر لها اينشتاين علم الاجتماع، بل إنها لم تجد حتى الآن عالم مثل كبلر، ونيوتن ولابلاس وماكسويل وغيرهم.

ويرى ميرتون بعين نقدية أنه فى غياب هذه القاعدة الأساسية التى يقوم عليها العلم ، فإن ما تفرزه النظرية الاجتماعية الحديثة ، يتكون من توجيهات عامة نحو معطيات ومعلومات توحى بأنماط من المتغيرات يأخذها النظريون فى اعتبارهم ، إذ أن النظرية الاجتماعية الحديثة قد تضم قضايا تعبرعن علاقات بين متغيرات معينة محددة صيغت صياغة واضحة يمكن التحقق منها تجريبياً. ويرى ميرتون أن الاستراتيجية التى عرضها عالم اجتماع مثل بارسونز لا توصل إلى" نظرية حقيقية". بل تبدع مذاهب فلسفية بكل ماتحمل من إيحاءات متنوعة وروعة معمارية ، وعقم . بيد أن

تتبع الاستراتيجية العكسية من أجل بناء مجموعات من قضايا مفرطة فى التجريب سوف يثبت بالمثل عقم هذا الاتجاه العكسى ومن ثم اقترح ميرتون أهمية الحاجة إلى نظريات المدى المتوسط فى علم الاجتماع.

وتقدم لنا نظريات المدى المتوسط دلالات وحلولا نظرية ناجحة بدرجة أكبر من النظريات الكبرى لأنها تصاغ من مفهومات على أدنى مستوى من التجريد ، وتكشف عن مفهومات إجرائية محددة تحديداً واضحا، وتكوّن هذه المفهومات أحكاماً وقضايا تعبر عن علاقات بين متغيرات مشتركة لعدد محدود من الظواهر . ورغم أن نظريات المدى المتوسط نظريات مجردة، ترتفع عن مستوي الجزئيات، فإنها ترتبط مع العالم التجريبى وتنبثق منه مما يشجع الباحث على ضرورة توضيح المفهومات وإعادة صياغة التعميمات النظرية وإن لم يتحقق هذا التداخل بين النظرية والبحث التجريبى ستبقى الأنساق النظرية مجرد مجموعات من التصورات الإيحائية ، عاجزة عن التفنيد. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سيبقى البحث التجريبى بحثا غير منظم وغير مترابط قليل النفع فى إثراء المعرفة الاجتماعية العلمية. وهكذا فإن اتباع استراتيجية المدى المتوسط، سيجعل مفهومات وقضايا النظرية الاجتماعية أكثر تنظيما وإحكاماً بقدر ما يجبر البحث التجريبى - والمستند على نظرية واضحة للحصول على رؤية أفضل للواقع الاجتماعى - يجبر- الباحث على توضيح وإعادة صياغة المفهومات وقضايا كل نظرية من نظريات المدى المتوسط صياغة دقيقة.

ويترتب على هذا الوضوح الظاهر فى النظريات التى تدل على مجموعة محددة من الظواهر والتى يدعمها البحث التجريبى اكتشاف أنساق نظرية أكثر شمولا. ويرى ميرتون أنه إذا كان من الضرورى أن نركز الجهود على صياغة عدد محدود من النظريات التى ترفع البحث إلى الأمام وتؤثر فيه ، فإنه يتعين على المنظرين فى علم الاجتماع دمج مجموعة عامة من المفهومات والقضايا المتناسقة الأكثر عمومية فى عدد محدود من النظريات الخاصة.

وينبغى أن تصاغ النظريات الخاصة المحدودة فى علم الاجتماع صياغة دقيقة أملا فى أن تقدم نظريات اجتماعية أكثر شمولا وعمومية. بيد أن

كيفية الصياغة الدقيقة لنظريات المدى المتوسط ليسهل إدماجها فى نظرية أكثر عمومية طرح مشكلة تحليلية صعبة قدّم لها ميرتون الحل فى الحال. إذ يتعين أن تستفيد من أى اتجاه وظيفى عند صياغة نظريات المدى المتوسط. وتأخذ هذه النظريات الوظيفية شكل النموذج الذى يسمح بكل من التحديد الدقيق والمحكم للمفهومات المناسبة وتشجيع المراجعة المنهجية المنظمة وإعادة الصياغة كلما أملت النتائج التجريبية ذلك

إن فهم الأمر على هذا النحو، يجعل من الوظيفية عند ميرتون منهجا لبناء نظريات المدى المتوسط ولبناء أنساق نظرية كبرى، ولتصنيف نظريات المدى المتوسط. لتحل بعد فترة محل النظريات الكبرى وهكذا وبطريقة تتفق مع بارسونز، تمثل الوظيفية عند ميرتون استراتيجية لتركيب المفهومات ولتصنيف العمليات الاجتماعية الهامة وعزلها عن العمليات الاجتماعية غير الضرورية. ولكن على خلاف استراتيجية بارسونز. تتطلب استراتيجية ميرتون صياغة مجموعة من نظريات المدى المتوسط، وعندما يوضع هذا الأساس يتعين أن يستخدم نظام وظيفى لبناء أنساق نظرية أكثر تجريداً

نموذج التحليل الوظيفى عند ميرتون.

ومثل أغلب نقاد التحليل الوظيفى بدأ ميرتون بحثه فى الوظيفية بمراجعة أخطاء الوظيفيين الرواد، وخاصة الأنثروبولوجيين مثل مالينوفسكى وراد كليف براون. ويرجع سبب اهتمام ميرتون بالاتجاه الانثروبولوجى والرد عليه إلى المناخ الفكرى السائد فى أواخر الأربعينيات. فترة ظهور كتابات ميرتون. إذ كان المناخ الفكرى مشبعا بأفكار هذين العالمين وبآثار أفكارهما على دراسات الباحثين فى العلوم الاجتماعية وتضمنت أعمال ميرتون اللاحقة إشارة واضحة إلى فكرته الأصلية بأن الوظيفية المعاصرة تواجه المشكلات نفسها التى عجز الانثروبولوجيون الرواد عن حلها. وبعبارة عامة، رأى ميرتون أن النظرية الوظيفية يمكن أن تتضمن ثلاث مسلمات تثير التساؤل

١- الوحدة الوظيفية للأنساق الاجتماعية

٢- العمومية الوظيفية للعناصر الاجتماعية

٣- العناصر الوظيفية عناصر ضرورية أساسية للأنساق الاجتماعية

أولا: مسلمة الوحدة الوظيفية.

وكما نتذكر فإن راد كليف براون عند اتباعه لفكر دوركيم استبدل "بفرض" دوركيم أن الأنساق الاجتماعية تكشف عن التكامل الاجتماعي فرضا آخر مؤداه "أن الأنساق الاجتماعية تكشف عن مطلب أساسي أو حاجة ضرورية من أجل تحقيق البقاء الاجتماعي. رغم أنه من العسير أن ندعي أن المجتمعات الإنسانية لا تمتلك درجة ما من التكامل الاجتماعي وإلا ما أصبحت هذه المجتمعات أنساقا، فإن ميرتون رأى درجة التكامل في النسق قضية يتعين أن تتحدد تجريبيا. بيد أنه افترض بدهاء وبمهارة أن وجود درجة عالية من الوحدة الوظيفية بالضرورة داخل النسق الاجتماعي يعني أن نعرف ونحدد باستمرار الأهمية النظرية والتجريبية للأسئلة الآتية:

مامستويات التكامل الموجودة في الأنساق المختلفة ؟

وما الأنماط المختلفة للتكامل التي يتعين أن نميزها وندركها؟

وهل درجات التكامل المختلفة دليل على وجود عناصر مختلفة في النسق؟

وكان السؤال الأكثر أهمية هو

ما هي العمليات المختلفة التي تؤدي إلى ظهور مستويات وأشكال وأنماط مختلفة من التكامل في أنواع مختلفة من الأنساق الاجتماعية؟

ويرى ميرتون أن بدء التحليل استناداً على افتراض الوحدة الوظيفية أو تكامل الكل الاجتماعي قد حوّل الانتباه عن هذه الأسئلة وعن النتائج المختلفة والمتباينة لتأثير عنصر ثقافي أو عنصر اجتماعي معين (مثل التقاليد والعقيدة ونمط السلوك والتنظيم) ، على جماعات اجتماعية متباينة وعلى الأفراد أعضاء هذه الجماعات .

وتطرح هذه الدراسة التي تهتم بالوحدة الوظيفية للانساق الكلية المنظمة نقداً ضمنيا لاهتمام بارسونز المبكر بالتكامل الاجتماعي ، وكما

نتذكر فقد افترض بارسونز فى البداية مطلبا واحداً فقط فى المرحلة المبكرة من انشغاله الوظيفى : ألا وهو الحاجة إلى التكامل. ولكنه بعد ذلك توسع فى هذا الافتراض إلى افتراض ثلاثة مطالب وظيفية وهى التوافق ، وإدراك الهدف ، والكمون.

ولكن اهتمام بارسونز الواضح بأعمال دوركيم ورادكليف براون والذى يبدو أنه كان نقطة بداية ظهور النزعة الوظيفية عنده، كان نقطة البدء نفسها التى قادت ميرتون إلى التساؤل عن القيمة المشجعة لأى افتراض قد يحول الاهتمام بعيداً عن الأسئلة النظرية والتجريبية الهامة. وهكذا فبدلا من افتراض الوحدة الوظيفية تحول الاهتمام إلى تأكيد الأنماط والأشكال والمستويات المختلفة والمجالات المتباينة للتكامل الاجتماعى، والنتائج المختلفة المترتبة على وجود عناصر تكون أجزاءً محددة من الأنساق الاجتماعية. ومن هذا المنطلق بدأ ميرتون فى توجيه التحليل الوظيفى بعيداً عن الاهتمام بالأنساق الكلية إلى التأكيد على كيفية نشوء وبقاء وتغير الأنماط المختلفة من التنظيمات الاجتماعية داخل أنساق اجتماعية أكثر شمولا ، ويتحقق ذلك كله - النشوء والبقاء والتغير- من خلال مطالب النسق الكلى والتفاعل المستمر بين العناصر الاجتماعية والثقافية داخل الكليات المنظمة والأنساق الكلية.

ثانيا: قضية العمومية الوظيفية:

وثمة نتيجة ترتبت على التأكيد على الوحدة الوظيفية هى أن بعض الانثروبولوجيين الرواد ، افترضوا أنه فى حالة وجود عنصر اجتماعى داخل نسق يتطور باستمرار، فإنه يتعين حينئذ أن تكون له نتائج إيجابية من أجل تحقيق تكامل النسق الاجتماعى . ويبدو أن هذا الافتراض قد يظهر فى صورة أحكام تحصيل الحاصل على النحو الآتى: فى حالة وجود نسق ما ، فالعنصر جزء من هذا النسق ، وهكذا فالعنصر يؤدى وظيفة إيجابية من أجل بقاء النسق . وقد وسع مالينوفسكى هذا الشكل من التفكير إلى أكثر أشكاله تطرفا إلى حد تأكيد "أن كل عادة . وكل موضوع مادى وكل فكرة ، وكل عقيدة ، تحقق وظيفة حيوية". ويرى ميرتون أن مثل هذا الافتراض ربما

يكون مفهوما فى ضوء حقيقة أن مالينوفسكى استجاب إلى الفكرة التى قدمها الانثروبولوجيون فى بداية هذا القرن بأن العادات الاجتماعية لا يمكن أن تفسر إلا وفق منفعتها الحالية، ولا ينظر إليها إلا باعتبارها "رواسب" لتاريخ ثقافة مضت. وقد بقي تحليل ميرتون لاستجابة مالينوفسكى المفرطة للمدرسة الانثروبولوجية التى لا تؤمن بإعادة "التركيب التاريخى"، وهى مدرسة مشكوك فيها ، يستخدم تحذيراً للمدرسة الوظيفية المعاصرة، التى تسمح بشكل أكثر مهارة لمفهومى "الحاجات" "والمطالب" لكى يجهض إلى حد بعيد أى منهج فى التحليل يسمح فقط بتحليل الوظائف الإيجابية للعناصر التى تشبع تلك الحاجات.

ويرى ميرتون ، إننا إذا ما درسنا بعض الأنساق فى عالم الواقع، فمن الواضح أن تقودنا هذه الدراسة إلى مدى أوسع من الاحتمالات التجريبية. **فأولاً** يمكن أن تؤدى العناصر وظيفة إيجابية فى نسق أو أخر. ولكن من الممكن أن تكون هذه العناصر معوقات [احباطات] وظيفية لعناصر أخرى معينة أو للنسق الكلى. **ثانيا**: تحدد مطالب النسق بعض النتائج سواء أكانت هذه النتائج تؤدى وظيفة معينة ،أو معوقا للوظيفة ، وبالتالى تبدو هذه النتائج واضحة، بينما لاتحدد ولا تعرف بعض النتائج الأخرى. ومن ثم تبدو كامنة. وهكذا على نقيض تأكيدات مالينوفسكى والانثروبولوجيين الآخرين مثل رادكليف براون الذى وقع فى مصيدة المصادرة على المطلوب [تحصيل الحاصل] ، أكد ميرتون أهمية تحليل النتائج أى الوظائف المختلفة للعناصر الاجتماعية والثقافية ، سواء أكانت هذه الوظائف إيجابية أو سلبية، واضحة أو كامنة ، وسواء أكانت هذه الوظائف تتعلق بالأفراد أو الجماعات الجزئية أو البناء الاجتماعى الأكثر شمولا أو الثقافة. وبناء علي ذلك ، يتطلب تحليل النتائج المختلفة "حساب التوازن الكلى لنتائج" العناصر أثناء تفاعلها سويا أو لنتائج تلك العناصر على الأنساق الأكثر شمولا. وقد تصور ميرتون - حسب هذه الطريقة - الفكر الوظيفى المعاصر بديلا عن مغالاة أشكال التحليل الأولى ، لذا ركز التحليل على الأنماط الضرورية لنتائج تفاعل العناصر الاجتماعية والثقافية فيما بينها، وعلى آثار هذه العناصر الثقافية والاجتماعية على البناء الكلى الاجتماعى إذا ما فرضت الوقائع ذلك.

ثالثا: قضية الضرورة:

رأى ميرتون أن تأكيد مالينوفسكى على أن كل عنصر ثقافى "يحقق بعض الوظائف الحيوية وينجز مهمة ما، ويمثل جزءً ضروريا داخل الكل الذى يفسح المجال أمام العناصر الثقافية لإبراز نشاطها"، يعكس - هذا التأكيد - حكما متطرفا يضم مسألتين متداخلتين يمكن التوصل إليهما بالتحليل الوظيفى وهما: (أ) هل تتضمن الأنساق الاجتماعية مطالب أو حاجات وظيفية ينبغى أن تشبع وتلبى؟ (ب) هل هناك أبنية معينة أساسية تعد ضرورية لتحقيق هذه الوظائف؟.

وقد أجاب ميرتون بالإيجاب مؤقتا عن السؤال الأول. ووقف إجابته النهائية على تحقيق شرط هام: وهو أن المطالب الوظيفية ينبغى أن يبرهن عليها تجريبيا داخل أنساق محددة. ومن الممكن أن تؤكد الشروط الضرورية للبقاء" وجود الجماعات الحقيقية أو المجتمعات الكلية، ومن الأهمية النظرية أن نحدد أى الأبنية تحقق نتائج هذه الشروط من خلال عمليات معينة. أما أن نفترض مثل بارسونز وجود نسق ما من المتطلبات العامة - وهى المتطلبات التى انطلق منها بارسونز -، فإن هذا الافتراض يضيف القليل إلى التحليل الوظيفى نظراً لأنه توكيد على أن ثمة بعض وظائف معينة ينبغى أن تواجه وتشبع فى كل الأنساق، ويقود هذا الافتراض الباحثين إلى وصف عمليات تحدث داخل الأنساق الاجتماعية لمواجهة هذه المتطلبات. وقد أكد ميرتون أن مثل هذه الأوصاف يمكن أن تعرف وتتحقق دون استخدام النظريات القديمة المفرطة فى تأكيد متطلبات النسق، وإنه لأمر مرغوب فيه أكثر أن نصف الأنماط الثقافية ثم نحدد نتائجها المختلفة لمواجهة الحاجات الفعالة المميزة للأجزاء المتباينة التى تكون أنساقا تجريبية واقعية.

وكانت إجابة ميرتون على السؤال الثانى حاسمة ومثيرة للإعجاب: فالبرهان التجريبى الذى يقصر التأكيد على أن أبنية معينة فقط هى التى تحقق متطلبات النسق، إنما هو برهان زائف تماما. إذا يكشف دراسة العالم التجريبى كشفا صريحا على وجود بعض الأبنية البديلة لتواجه مواجهة أساسية المتطلبات نفسها فى كل من الأنساق المتماثلة والمتباينة. وتقود هذه الحقيقة ميرتون إلى افتراض أهمية الاهتمام أثناء التحليل الوظيفى بالأنماط المختلفة للخيارات الوظيفية أو المترادفات الوظيفية والبدائل

الوظيفية داخل الأنساق الاجتماعية. وحسب هذه النظرية ، فلن ينظر التحليل الوظيفي إلى العناصر الاجتماعية للنسق الاجتماعي باعتبارها ضرورية ، ومن ثم قد تتجنب مصيدة المصادرة على المطلوب التى تفترض أن العناصر ينبغى لها أن توجد لتأكيد الوجود المستمر للنسق . وعلاوة على ذلك فعند البحث عن البدائل الوظيفية يتعين أن يوجه الاهتمام الوظيفى إلى أسئلة تدور حول عدد ومجال العناصر التى تصلح كبدائل وظيفية. وإذا ما أجيب على هذه الأسئلة إجابة مناسبة ، فإن التحليل يحدد أسباب اختيار عنصر معين من بين مجموعة من البدائل المحتملة. ويقودنا ذ لك إلى إثارة أسئلة عن المحتوى البنائى والحدود البنائية التي قد تحدد مجموعة البدائل ، وتفسر تفوق عنصر ما على عنصر آخر. ويرى ميرتون أن الإجابة على هذه الأسئلة المتداخلة قد يسهل التحليل المنفصل لأسباب ونتائج العناصر البنائية. وعندما يطرح سؤال عن أسباب تفوق بناء ما أو عنصر معين بدلا من بدائل أخرى، فإن المحللين لا ينسون البرهان على العمليات المحددة التى أدت إلى تفوق عنصر ما باعتباره منفصلا عن نتائجه الوظيفية . وحسب هذه الطريقة قد نتجنب الخطر المترتب على افتراض أن العناصر ينبغى أن توجد لمواجهة حاجات النسق.

وإذا ما تراجعنا إلى الوراء إلى انتقادات ميرتون للفكر الانثروبولوجى التقليدى ولأفكار بعض الوظيفيين المعاصرين ، فمن الثابت أن كثيراً من تقييمات ميرتون للافتراضات الثلاثة الوظيفية تتضمن هدم فكر كل من راد كليف براون ومالينوفسكى.

ولقد عرفت الأخطاء التى وقع فيها كل من مالينوفسكى ورادكليف براون معرفة جيدة ابتداء من عام ١٩٤٩ ، بعدما نشر ميرتون دراساته لأول مرة. وعندما حاول ميرتون التقليل من شأن هؤلاء العلماء المتطرفين، صاغ لنا فروضا بديلة، قدمت اهتماماً بالنتائج المتعددة المترتبة على تفاعل العناصر الاجتماعية سويا، والمترتبة على آثار هذه العناصر على الكليات الاجتماعية الأكثر شمولا ، دون أن يقدم افتراضات أولية عن الحاجات والمطالب الوظيفية، وبالأحرى يتعين أن يحدد التحليل الوظيفى (أ) الأنماط الاجتماعية موضع الاهتمام سواء أكانت نسقا كليا أو جزئيا (ب) النماذج المختلفة لنتائج

هذه الأنماط لفهم مطالب البقاء من خلال صيغة تجريبية (جـ) العمليات التى تؤدي إلى وجود بعض الأنماط دون غيرها ، وأثار هذه الأنماط على بعضها البعض، وأثارها على الكليات المنظمة.

وكان هدف ميرتون من هذا النوع من التحليل الوظيفى تقديم "مجموعة أقل من المفهومات" يتعامل معها علماء الاجتماع لكى يحققوا تحليلا وظيفيا مناسبا. ويأمل ميرتون من ذلك التحليل الوظيفى ، أن تسمح هذه الاستراتيجية للتحليل الاجتماعى بتجنب بعض الفروض والافتراضات والادعاءات الخاطئة التى طرحتها المحاولات السابقة التى استخدمت الاستراتيجية الوظيفية. وإذا كان ميرتون قد أكد مطلب النزعة الوظيفية عند بارسونز ، فيبدو أنه أكد على الحاجة إلى شكل بديل للتحليل الوظيفى يهتم اهتماماً أقل بالأنساق الكلية والأحكام المجردة لمطالب النسق ، أى يهتم بدلا عن ذلك بصياغة نظريات المدى لمتوسط، والتى من الضرورى أن تركز الاهتمام على النتائج الثنائية المتبادلة والمتباينة لتفاعل أجزاء نسق معين فيما بينها، أو نتائج هذه الأجزاء إذا ما تفاعلت مع الكليات المنظمة. وإذا كان ثمة شروط ضرورية لبقاء هذه الأجزاء والكليات المنظمة والأنساق الكلية فإننا يجب أن نعين ونحدد هذه الشروط تجريبيا. ومن خلال الفهم الواضح للمطالب الحقيقية للنسق المحسوس ، يمكن أن تقدم "حاجات" الأبنية الاجتماعية مجموعة مفيدة من المعايير تحدد أهمية نتائج أو وظائف العناصر الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإذا كان تحليل نتائج العناصر هو الصورة المميزة للتحليل الوظيفى، فإنه من الضرورى أن نكتشف العمليات السببية التى يفضى إليها عنصر معين والتى تؤثر على العناصر الأخرى أو الأنساق الكلية . ومن أجل تأكيد هذا الشكل من التحليل الوظيفى ذهب ميرتون بعيداً جداً لتحديد ورسم مجموعة من الإجراءات من أجل وضع الخطوط العامة لاتجاهه الخاص فى التحليل.

نموذج إجراء التحليل الوظيفى :

ألح ميرتون بإصرار على أن التحليل الوظيفي يبدأ من الوصف الكلي الواضح لأنشطة الأفراد والجماعات موضوع الدراسة، لكى نتحقق بالتجربة عن الأسباب والنتائج المرتبطة بأبنية خاصة وبعمليات معينة. وعند وصف أنماط التفاعل والأنشطة بين الوحدات موضع الدراسة، يمكن أن نميز تمييزاً واضحا بين العناصر الاجتماعية التى تخضع للتحليل الوظيفي وقد يقدم لنا هذا الوصف الحل لمعرفة كيف تتحقق الوظائف من خلال النشاط النمطى بيد أن ثمة خطوات جديدة ضرورية يتعين السير فيها لكى تصبح هذه الوظائف أكثر وضوحاً

وأول هذه الخطوات تفرض على الباحثين الإشارة إلى الخيارات الأساسية التى تستبعد هيمنة وسيطرة نمط معين. ويقدم مثل هذا الوصف للخيارات المستبعدة مؤشرا يدل على المحتوى البنائى الذى ظهرت من خلاله لأول مرة الأنماط التى تخضع للملاحظة، والتى لازالت باقية حتى الآن، ومن ثم تقدم حلولا أخرى للوظائف أو النتائج التى تترتب على تفاعل عنصر ما مع العناصر الأخرى أو تفاعل هذا العنصر مع الكل المنظم. وتتضمن الخطوة التحليلية الثانية تجاوز مرحلة الوصف الكلى، من أجل تحديد المعنى أو المغزى الفكرى والعاطفى لنشاط أعضاء الجماعة وقد يقدم لنا وصف هذه المعانى مؤشرا ما عن الدوافع التي تكمن وراء أنشطة الأفراد، ومن ثم تلقى بعض الضوء على الوظائف الظاهرة لأى نشاط ويستلزم وصف هذه الأشكال خطوة تحليلية رابعة لتمييز بعض مجموعات من الدوافع التى تدفع إلى توافق أو انحراف الأعضاء المشاركين، ولكن يتعين أن تختلط هذه الدوافع مع الوصف الموضوعى للنمط أو التحديد اللاحق للوظائف التى يؤديها النمط. إلا أن فهم صيغة الدوافع إلى التوافق أو الانحراف بين الفاعلين، يساعد على فهم كيفية تحدي الحاجات النفسية التي يؤديها (أو لا يؤديها) النمط، ويقدم ذلك الفهم حلا جديداً للوظائف الأخرى للنمط موضوع الدراسة.

ولكن التركيز على المعانى والدوافع عند هؤلاء الأعضاء المشتركين فى النشاط يمكن أن يبتعد بالتحليل بعيدا عن النتائج الكامنة وغير المقصودة للنشاط. وهكذا فهناك خطوة تحليلية أخيرة تتضمن وصف كيف أن الأنماط

موضع البحث تكشف عن اضطرادات وانتظامات مجهولة بين المشاركين في الموقف ، والتي يبدو أن لها نتائج على كل من الأفراد المشتركين والأنماط الرئيسية الأخري أو الاضطرادات داخل النسق . وتبعا لهذه الطريقة يتسق التحليل مع الوظائف "الكامنة" لأي عنصر من العناصر.

ويفترض ميرتون أننا إذا اتبعنا كل خطوة من هذه الخطوات ، لأمكن لنا تحديد التوازن الشامل بين نتائج "النمط موضوع الدراسة ، مثلما تحدد بعض الأسباب المستقلة للعنصر . وتؤكد هذه الخطوات أن البحث الوظيفي الملائم سوف ينشأ بوصفه نتيجة لهذه الخطوات ، إذا لا تسبق الفروض المتعلقة بمطالب الوحدة الوظيفية، ولا الافتراضات الخاصة بمطالب البقاء، ولا الخاصة بالاعتقادات عن الأجزاء المستقلة تحليل الأبنية والعمليات الاجتماعية بل على نقيض ذلك ينبغي أن يوجه الاهتمام فقط إلى أنماط النشاط التي تخضع للملاحظة وإلى المحتوى البنائي الذي يظهر فيه النمط الرئيسي ثم يستمر الاهتمام في مواجهة البدائل الممكنة، ومعنى هذه الأنماط عند الفاعلين المشتركين ، ودوافع الأفراد إلى التوافق والانحراف كما يجب أن يوجه الاهتمام إلي المعاني الضمنية لنمط معين يرتبط بحاجات الافراد المجهولة والعناصر الأخري داخل النسق الاجتماعي. وهكذا فإذا ما حققنا هذا النوع من التحليل ، فسوف يتجنب التحليل الوظيفي المشكلات المنطقية والتجريبية التي عانت منها الأشكال الوظيفية السابقة، وبهذه الطريقة يمكن أن تقدم لنا الوظيفية فهما أدق لأسباب ونتائج تفاعل أجزاء النسق فيما بينها والنتائج المترتبة على تفاعل هذه الأجزاء على وحدات النسق الأكبر ، وأسباب ذلك.

مثال نظام التحليل الوظيفي عند ميرتون

"البناء الاجتماعى والانحراف عن المعايير"

من المحتمل أن يكون مقال " البناء الاجتماعى والانحراف عن المعايير"، أكثر مقالات ميرتون انتشاراً بين علماء الاجتماع وبالتالى تأثيرا على دارسى علم الاجتماع. وربما لا يوجد فى هذا القرن مقال نظرى واحد شجع على إجراء المزيد من البحوث ، وقدم الكثير من التفسيرات النظرية مثل هذا المقال. ويرى ميرتون أن مقال "البناء الاجتماعى والانحراف عن المعايير" هو توضيح لمثال الوظيفية ولنظرية المدى المتوسط .

وتهدف نظرية ميرتون فى الانحراف عن المعايير الإجابة على السؤال الآتى: ما أسباب الانحراف وما معدل وشكل الانحراف فى مجتمع ما ؟ وتكشف الطريقة التي صاغ بها ميرتون هذا السؤال مدى الدَّيْن الذى يدين به ميرتون لدوركيم ، الذى أشار إلى هذا السؤال كثيراً عندما درس الانتحار. ويرى ميرتون أن الانحراف هو استجابة أو توافق السكان فى مجتمع ما مع حالة الانحراف عن المعايير ، ويعبر الانحراف عن المعايير عن حالة عدم التكامل داخل الثقافة أو داخل البناء، إذ يعكس حالة عدم التكامل بين الثقافة وعناصر البناء. وهكذا فعندما اقترب ميرتون من مشكلة الانحراف ، أكد على أن الانحراف هو محصلة عدم التكامل ، وأن هذا النمط من الانحراف يرتبط بطبيعة عدم التكامل . ويكمن داخل هذا التأكيد عدة افتراضات وظيفية يتعين اختبارها:

١- تتكون الأنساق الاجتماعية من أجزاء مترابطة

٢- وينبغى أن تعكس هذه الأجزاء درجة ما من التكامل ، وحسب العبارة التى صاغها ميرتون، يظهر درجة من "التعادل" أو التوازن .

٣- ويؤدى عدم التكامل أو عدم التعادل أي حالة عدم التوازن إلى سلوك شاذ غير مألوف.

٤- ويحدد طبيعة ونمط عدم التكامل طبيعة ونمط السلوك الشاذ غير المألوف.

وعندما نتتبع نظام التحليل الوظيفى عند ميرتون ، نجده يسعى إلى وصف الموضوع موضع الاهتمام فى أى دراسة ، ووصف معدل ونمط السلوك

الشاذ وغير المألوف والبيئة البنائية التى يظهر فيها السلوك الشاذ غير المألوف. وفى البداية رفض ميرتون الرأى القائل بأن الانحراف يمثل تعبيرا لعدم السيطرة على الحاجات البيولوجية، وحاول فهم كيف تحدث الحاجات النفسية التى تتأثر بالثقافة الانحراف عند الأفراد. ومن أجل مجاراة الاهتمام بالوظائف والاحباطات الوظيفية والتوازن الكلى للنتائج ، حلل ميرتون تحليلا كاملا نتائج الانحراف فى وحدات اجتماعية مختلفة ابتداء من الكل الاجتماعى ، والجماعات الفرعية التي تظهر فيها معدلات عالية من الانحراف، والأفراد المنحرفين أنفسهم. وبالنسبة للكل الاجتماعى ، فالمعنى المتضمن يعنى أن : الانحراف احباط وظيفى ، رغم أنه يلمح إلى نتائج إيجابية معينة " التجديد" كشكل من أشكال الانحراف. أما بالنسبة للجماعات الفرعية، فيوضح الانحراف عن صورة من صور التكيف، ومن ثم يبدو أن الانحراف يحقق بعض النتائج الإيجابية ليقرر وضع أعضاء هذه الجماعات داخل نسق يفتقد التكامل. أما بالنسبة لحاجات الأفراد فإن الانحراف يحل احباطات كثيرة ، والعديد من مظاهر القلق وصور الصراع بين الدوافع، والنتيجة التى قد تترتب على ذلك هى أن هذا الانحراف قد ينظر إليه باعتباره يؤدى وظيفة.

ويمكن صياغة مقال ميرتون فى كلمات واضحة بسيطة ، ولكن عرض القضية على هذا النحو من التبسيط يفسر تفسيرا خاطئا الكثير من المشكلات الأساسية فى النظرية . ولقد ادعى ميرتون أن أحد النقاط الأساسية لتحقيق التكامل أو التعادل (التوازن) فى الأنساق الاجتماعية تكمن فى تحقيق التكامل بين الأهداف الثقافية والأساليب البنائية لإنجاز هذه الأهداف. ويعنى هذا بوضوح تتبع ميرتون لدوركيم ، عندما ميز الأخير بين نسق الأفكار أو الضمير الجمعى ونسق العلاقات البنائية بين الفاعلين. وقد تصور بارسونز هذا التمييز فى إطار النسق الثقافى والنسق الاجتماعي. وقد أخذ ميرتون بهذا التمييز، كما عرف مثل دوركيم وبارسونز أن مشكلة التكامل الكبرى تنحصر فى التكامل بين الثقافة والبناء . وقد أكد ميرتون أن الأفكار الثقافية تحدد الأهداف أو الغايات التى توجه الفعل. وتتحقق الغايات المطلوبة والأهداف المرغوبة أثناء أداء السلوك

داخل بناء الأدوار والمراكز فى النسق الاجتماعى. ويحدد كل نسق اجتماعى الأساليب والوسائل الشرعية والوسائل التنظيمية التي توجه السلوك لتتبع الغايات . وهكذا تحدد الثقافة الغايات والأهداف داخل كل نسق ثقافى . وتحدد هذه الأهداف والغايات اتجاه الفعل فى المجتمع ، بينما تدبر الأنساق الاجتماعية الوسائل والأساليب لبلوغ هذه الغايات . وتحدد المعايير الثقافية شرعية هذه الوسائل والأساليب.

ويرى ميرتون أن النسق الذى تتكامل فيه الغايات الثقافية والوسائل البنائية هو نسق متعادل متوازن لأن الفاعلين يشتركون سويا فى الأهداف ، التى توحدوا معها، وتكون هذه الأهداف جزءاً من بناء حاجاتهم النفسية ، كما يقبل الجميع الوسائل لتحقيق هذه الغايات باعتبارها وسائل شرعية. و كما لاحظ ميرتون: يستمر التوازن الحقيقي الفعال بين مظهري البناء الاجتماعي بقدر ما تتماثل وتتطابق اشباعات الأفراد الطبيعية مع الضغوط الثقافية أي تتطابق الاشباعات التي تتحقق نتيجة انجاز الاهداف مع الاشباعات التي تبزغ مباشرة عن الأساليب التنظيمية المعترف بها لتحقيق هذه الأهداف

ويحدث عدم التكامل أو عدم التوازن عندما يختل التوازن بين الغايات والوسائل.وبعبارة أخرى ، فعندما يقبل الفاعلون الغايات ويرفضون أو يجهلون أو يعجزون فى الوقت نفسه عن استخدام الوسائل الشرعية ، أو عندما يرفضون أو يجهلون أو يعجزون عن اكتشاف غايات بديلة فى الوقت نفسه، يمكن أن يقال أن ثمة حالة من حالات الانحراف موجودة. وكما هو واضح فإن ميرتون يستخدم مفهوم دوركيم استخداما واسعا، يتجاز " ماوراء الحالة المرضية" ، ولكنه يتفق مع غرض دوكيم عندما يربط حالة افتقاد التنظيم " بالضمير الجمعى ، " ، إذا يرى ميرتون أن الانحراف عن المعايير يوجد عندما لا تقوم الأهداف الثقافية السائدة المسيطرة مع الوسائل المعيارية الشرعية أو أحدهما بتنظيم سلوك الفاعلين داخل النسق الاجتماعى.

ويبدو أن اهتمام ميرتون الخاص قد انصرف إلى :

١- الظروف التى يقبل فيها كل الناس الأهداف الثقافية، أى كيف يتوحد

السكان مع الأهداف الثقافية؟ والتي تصد جزءا من حاجاتهم النفسية الفردية .

٢- الظروف التي لا يتاح فيها لكل أعضاء النسق الاجتماعي فرصا متساوية لاستخدام الوسائل التنظيمية . ويعتبر هذا الموقف انحراف عن المعايير عند بعض قطاعات من السكان، ويحرك الجهود إلى إعادة التوافق ، أو التغلب على التباعد والتنافر بين الوسائل والغايات إن حالة عدم التعادل هذه ، هي التي تحدث الانحراف، وتحدد معدل ونمط الانحراف الذي يعكس درجة عدم التعادل أو الانحراف عن المعايير ، وتكشف عن مركز ووضع السكان الذين تأثروا بحالة عدم التوازن داخل البناء الاجتماعي.

ويمكن لنا صياغة القضية الأولى في نظرية ميرتون على النحو الآتي.

القضية الأولى: كلما ازداد انتشار الأهداف التي تحددها الثقافة بين أعضاء النسق ، وازداد تقبل الناس لها قبولا حسنا، وقلت الفرص المتاحة أمام الأفراد أعضاء النسق للحصول على الوسائل البنائية التي تحددها الثقافة لتحقيق هذه الأهداف ، ازدادت فرص الانحراف عن المعايير وارتفعت معدلات السلوك المنحرف في ذلك النسق.

وتشتمل هذه القضية على الأفكار الأساسية في نظرية ميرتون. وقد أكد ميرتون على أن الأهداف الثقافية ينبغي أن تكون مقبولة ومعروفة على مدى واسع ، كما ينبغي أن يتقبل الأفراد هذه الأهداف تقبلا حسنا ، كما يتكون لديهم معنى نفسي عن هذه الأهداف. ويعني بالوسائل البنائية تلك الأبنية التي ينظر إليها على أنها ملائمة - أو حسب المصطلحات التي صيغت بها القضية ، تلك الوسائل التي "شرعتها الثقافة" لتحقيق الأهداف التي حددتها الثقافة. كما أن إتاحة هذه الوسائل أمام الجميع سوف يحدد مَن من السكان سوف يخضع لضغوط الانحراف عن المعايير. ومن ثم يتعرض للانحراف. وكما تشير تلك القضية ، فإن عدم إتاحة الوسائل أمام الأشخاص داخل النسق للوصول إلى الأهداف التي يتقبلونها قبولا حسناً يؤدي بهؤلاء الأشخاص الذين لا يملكون حرية الوسائل الشرعية إلى موقف يسوده عدم التنظيم أو الانحراف عن المعايير ومن ثم يتزايد معدل الانحراف

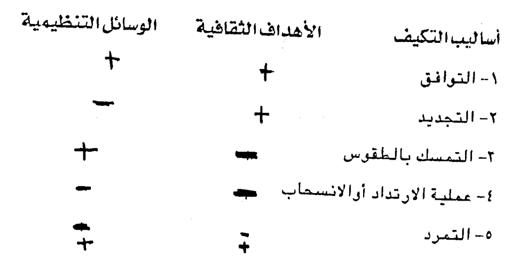
وقد أكد ميرتون أن "أهداف النجاح" يمكن أن تؤدى إلى حالة من عدم التوازن بين الأهداف والوسائل. فالأهداف التى تؤكد الإنجاز فى مجالات خاصة مثل العمل والدخل والتعليم من المحتمل أن تولد ضغوطاً نفسية قوية عند الأفراد تدفعهم إلى التنافس سوياً واستخدام وسائل جديدة تساعدهم على تحقيق أهداف النجاح. وهكذا يمكن أن تدعم قضية ميرتون العامة بحكم جديد آخر:

القضية الثانية: كلما تعددت الأهداف الثقافية داخل نسق ما والتى تحدد وتشرع طريقة النجاح فى مجالات متماثلة وقلت أو تشابهت الوسائل البنائية التى تشرعها الثقافة والتي تتيح لأعضاء النسق فرص تحقيق أهداف تضفى على الساعى إليها صفة النجاح، تزايد احتمال الانحراف عن المعايير وتزايدت معدلات السلوك المنحرف فى ذلك النسق.

وتقرر هاتان القضيتان أسباب السلوك المنحرف، ومن ثم تحول ميرتون إلى تحديد وتعيين أنماط السلوك المحتمل ظهورها فى حالة الانحراف عن المعايير. ولسوء الحظ، وفى تلك المرحلة من مراحل التحليل عند ميرتون احتل تصنيف "الطرق المختلفة للتوافق" مع الانحراف مكان الأسبقية على الأحكام التى تتقصى الظروف التى تؤدى إلى احتمال ظهور نمط من أنماط التوافق أكثر من غيره. وهذا التأكيد على التصنيف - وهو يذكرنا بالنمط المثالى عند فيبر وميل بارسونز إلى الأنماط - يمكن أن يحدد ويؤكد عليه فى ضوء نمط توافقات الفرد مع حالة عدم التوازن أو الانحراف عن المعايير والتي وضحها ميرتون بالتفصيل في الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦)

أساليب التكيف مع الانحراف عن المعايير



أساليب التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل التنظيمية
١- التوافق	+	+
٢- التجديد	+	−
٣- التمسك بالطقوس	−	+
٤- عملية الارتداد أوالانسحاب	−	−
٥- التمرد	±	±

وترمز علامة (+) فى هذا النموذج إلى معنى القبول ، وتدل علامة (−) إلى معنى الرفض، بينما تعنى علامة (±) إلى رفض القيم السائدة والدعوة إلى قيم جيدة تحل محلها فى الوقت نفسه .

وعند دراسة ومناقشة كل شكل من أشكال التكيف ، قدم لنا ميرتون تعريفات محكمة لما يقصد بالتوافق والتجديد والطقوسية والارتداد والتمرد . وقدم لنا أمثلة تثير الفضول إزاء كل طريقة من طرق التكيف ، وفى الوقت نفسه قدم قضايا قليلة عن الأشكال العديدة للانحراف . ويتعين أن يكون واضحا لنا :

أن ثمة قضايا كثيرة عرضها ميرتون فى شكل غامض ، وإذا ما أردنا تغيير النظرية أو إضافة جديد على النظرية ، فلن يتحقق ذلك إلا بتحديد الأوضاع التى يتزايد فيها شكل أو آخر من أشكال التكيف داخل نسق الانحراف عن المعايير.

والطريقة الأولى للتكيف ، لا تعنى الانحراف ، بل على نقيض ذلك تعنى التوافق ، إذا تعنى قبول الفرد للأهداف الثقافية واستخدامه الوسائل الشرعية من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. ويرى أن أسباب التوافق هى ببساطة عكس أسباب الانحراف عن المعايير والانحراف ، وقد حدد هذه العلاقة أثناء عرض القضية الثالثة:

القضيـة الثالثة: كلما انتشرت الأهداف الثقافية التى تحددها الثقافة، وتزايد تقبل الناس لها قبولا حسنا وأتيحت الفرص المتكافئة أمام أفراد النسق لاستخدام الوسائل البنائية التى تشرعها الثقافة لبلوغ تلك الأهداف، قلت فرص الانحراف عن المعايير ، وارتفعت معدلات السلوك المتوافق الذى يدل على تطابق الأهداف مع الوسائل داخل ذلك النسق.

والطريقة الثانية للتكيف هى التجديد ، وتعنى موقفاً يتقبل فيه أعضاء النسق الأهداف الثقافية وفى الوقت نفسه يرفضون الوسائل التنظيمية ولا يستفيدون منها ، ويترتب على ذلك اكتشاف أساليب جديدة لبلوغ أهداف تضفى على الساعى إليها صفة النجاح. وعند تفسير أسباب حدوث التجديد كشف لنا ميرتون عن بعض القضايا الكامنة : **أولا**. ادعى ميرتون أن تجارب عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد ، وخاصة فى محيط الأسرة. تعد تجارب هامة فى تجديد رغباتهم واستجاباتهم لاستخدام الوسائل اللاشرعية وتحمل الأعباء النفسية المترتبة على العدول عن المطالبة بتطبيق الأساليب الشرعية

ثانيـا: وفى تلك المجتمعات التى تؤكد فيها القيم الثقافية على الإنجازات الفردية مقابل الإنجازات الجمعية ، أو انجازات الجماعة ، فثمة ضغوط كثيرة تفرض على الأفراد لتحقيق أهداف النجاح الفردى، حتى ولو تضمن ذلك استخدام أساليب لا شرعية تحبذها الثقافة. ويعنى رفض ذلك وصم الفرد بالفشل الشخصى، وهكذا فإذا ادمجت فى شخصية الفرد مجموعة قليلة من النواهى الداخلية التى تنبذ وتستهجن الأساليب اللاشرعية، وكانت الأهداف التى تضفى على صاحبها صفة النجاح واضحة تماما ، تزايد احتمال التجديد فى وسائل أو أشكال الانحراف.

ثالثـا: ثمة دليل ضمنى يعنى أنه لما كانت ثمة بعض وسائل لاشرعية استخدمها فى الماضى هؤلاء الذين خضعوا لضغوط الانحراف عن المعايير فإن الحاجة إلى الاستفادة منها تتزايد عند الأفراد الذين لديهم الحاجة إلى إحراز النجاح، والذين لديهم الرغبة للاعتداء على الوسائل الشرعية التي تحددها الثقافة. وقد بسطت وعرضت تلك الشروط الكامنة التى تشجع التكيف من

أجل التجديد فى القضية الرابعة:

القضية الرابعة: كلما قلت استفادة الأفراد من الوسائل البنائية التى تشرعها الثقافة ووهنت المحرمات والنواهى الداخلية التى تستهجن الوسائل التى لم تشرعها الثقافة، تزايد الباعث إلى تجديد السلوك عند هؤلاء الناس، ولذا فعندما يعظم من شأن القيم الثقافية التى تمجد الإنجاز الفردى، تزايدت فرص الاستفادة من الوسائل اللاشرعية.

وعرض ميرتون بعد ذلك لنمط "السلوك الذى يتمسك بالطقوس" ، وهى **الطريقة الثالثة لتحقيق التكيف.** ويدل التمسك بالطقوس على موقف يفقد فيه الأفراد رؤية الأهداف الثقافية التى تضفى على صاحبها صفة النجاح. بل هم يجهلونها أو يخافون منها أو يرفضونها، وتصبح الوسائل الشرعية هى المقبولة فقط، وتصبح أهدافاً لتحقيق توافق ينم عن الخضوع لهذه الوسائل. وقد لاحظ ميرتون عند مناقشة نمط السلوك المتعلق بالطقوس ، أن تلك الحالة محصلة حالة القلق التى يعانى منها هؤلاء الذين لديهم درجة ما من الحرية فى استعمال الوسائل فى مواقف المنافسة ، ولكنهم فى الوقت نفسه يعيشون في مناخ ثقافي يمجد الإنجازات الفردية ويحقر من الفشل الشخصى ويعانون من حالة قلق شديد عندما يلجأون إلى استخدام هذه الوسائل فى مجالات تنافس تتطلب الجهد لتحقيق النجاح. بيد أنه يحتمل أن هؤلاء الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً تبيح حرية استخدام الوسائل قد نشئوا وفق أساليب للتنشئة تؤكد على التوافق مع المعايير الثقافية. ويتخلص هؤلا من حالات القلق بالتوافق مع وسائل النجاح ورفض الأهداف التى تضفى على صاحبها صفة النجاح. وقد عرضت هذه الأفكار الغامضة المقبولة عرضا يأخذ طابع التمسك أكثر بالشكل فى القضية الخامسة:

القضية الخامسة: كلما ازدادت الاستفادة من الوسائل البنائية التي تحددها الثقافة لأعضاء المجتمع ، وازدادت حالة القلق التى يعانى منها الأعضاء عند سعيهم لتحقيق أهداف النجاح التى حددتها الثقافة ، تزايد أداء الناس للسلوك الذى يتبع بالطقوس ويتضح هذا عندما تنتشر القيم الثقافية التى تعلى من الإنجاز الفردى وتجد لها قبولاً حسناً عند الناس ، وعندما تكونُ تجارب التنشئة الاجتماعية ارتباطات نفسية قوية مع

الوسائل التى تشرعها الثقافة.

عملية التكيف الرابعة: هى الارتداد والانسحاب من المجتمع، وتعنى رفض كل الوسائل والغايات مع ما يترتب على ذلك من وجود حالة من التبلد الفكرى واللامبالاة داخل النسق الاجتماعى. وقد ادعى ميرتون أن الارتداد أو الانسحاب ينتج عن افتقاد الأهداف أو تقييد حرية استخدام الوسائل المقبولة، ويرتبط ذلك بنواهى ذاتية داخلية قوية تحرم استخدام الوسائل اللاشرعية. وتتفاقم الاحباطات النفسية الكامنة فى ذلك الموقف عندما يتوحد الشخص مع القيم الثقافية التي تفرض وتعلى من الإنجاز الفردى. ويجد الأفراد الذين وقعوا فى شرك هذا الموقف أن الانسحاب من الارتباط مع أحداث تحددها الثقافة، ورفض كل الوسائل سواء الشرعية أو اللاشرعية. هو أفضل حالات التكيف. وقد صيغت هذه القضية فى القضية السادسة.

القضية السادسة: كلما قلت استفادة الأعضاء من الوسائل البنائية التى شرعتها الثقافة، وازدادت النواهى التى تنبعث من الداخل التي تحرم استخدام الوسائل اللاشرعية التى تحددها الثقافة، ازداد بين الناس الباعث إلى السلوك الذى يعبر عن الانسحاب والارتداد عن الجماعة. وعندما تبرز وتسود القيم الثقافية التى تعلى الإنجاز الفردى، تكوّن تجارب التنشئة لدي الأشخاص ارتباطات قوية مع الوسائل الثقافية الشرعية التى تحددها الثقافة.

وكان التمرد هو **القضية الأخيرة للتكيف**. ورأى ميرتون أن التمرد يختلف اختلافاً واضحاً عن حالة الأستياء، لأنه على نقيض الأستياء، إذ في حالة الاستياء يتمسك المواطنون بالأهداف، أما التمرد فيتضمن رفض كل من الوسائل والغايات بالإضافة إلى بذل الجهود والمحاولات من أجل إحلال وسائل وغايات جديدة. ويرى ميرتون أن احتمال ظهور التمرد يتزايد، عندما تتزايد زيادة كبيرة الاحباطات والمحرمات وفرص الفشل فى تحقيق الأهداف من خلال القنوات الشرعية. وحيث توجد جماعات تنظم وتقنن ايديولوجية قادرة على تعبئة مشاعر الناس ضد مظاهر الحرمان السائدة. ويعنى هذا الحوار عن التمرد، أن مظاهر الحرمان لا تحتاج لأن تكون مظاهر مطلقة ومجردة ولكنها مظاهرنسبية. بمعنى أن أهداف النجاح التى تحددها

الثقافة تزيد من حدة الشعور بالإحباطات ومظاهر الحرمان. وقد صاغ ميرتون تلك القضية الأخيرة في القضية السابعة:

القضية السابعة: كلما تزايدت المواقف التي يشعر فيها الأعضاء بالإحباط والحرمان إلى جانب ارتباطهم بوسائل تنظيمية بنائية تحددها الثقافة لتحقيق أهداف تضفي على الساعي إليها طابع النجاح وكلما وجدت الجماعات المتمردة التي تنتقد ايديولوجيا بناء هذا النسق قبولاً لدي هؤلاء الأفراد، تزايد الدافع إلى السلوك المتمرد عند هؤلاء الناس.

ويمكن أن يركز الانتباه على بعض المشكلات في استراتيجية نظام التحليل الوظيفي عند ميرتون. عندما نحاول توضيح نظرية ميرتون في الانحراف عن المعايير. وتستخدم المشكلة الأولى عادة للهجوم على النزعة الوظيفية عند بارسونز: وهي قلة القضايا التي تصور العالم البشرى والتصنيف المفرط لهذا العالم.*

ومن نواح كثيرة، يبدو واضحا تأثير ماكس فيبر على تحليل ميرتون مثلما أثر على بارسونز. وقد نشر ميرتون نموذجاً أو نمطا مثاليا للتكيف - التوافق، والتجديد، والتمسك بالطقوس دون اعتبار للقيم والارتداد أو الانسحاب، والتمرد - يتعلق بمشكلات تكامل الوسائل والغايات. ولكننا إذا ما نقدنا هذه النظرية في ضوء نظرية المدى المتوسط والتي أبدعها ميرتون، فلن نكون مبالغين إذا قلنا إن هذا النقد سيكون قاسيا بل سيؤدى إلى تداعى هذه النظرية للتو. إذ أن نظرية المدى المتوسط، وهى نظرية مفيدة ونافعة في التحليل، تمثل محاولة لإزالة غموض قضايا بارسونز، ولذا يتعين أن تكشف هذه النظرية عن أحكام واضحة تبين التفاوت بين المفهومات. بيد أن ميرتون لم يحقق ذلك أبداً علاوة على ذلك فلم تعرف المفهومات إلا نادراً حسب قواعد التعريف، وكما تختلف المصطلحات المستخدمة في دراسة كل مفهوم دائما من صفحة لصفحة، وهذا يزيد من غموض المفهومات داخل النظرية، وهكذا يمكن أن يُدَّعى أن ميرتون وقع ضحية النزعة القوية التى نقد باسونز بسببها وهى إبداعه نسقا من المقولات يصعب تعريفها.

وبالإضافة إلى فشل ميرتون في اتباع استراتيجية المدى المتوسط للكشف عن مفهومات وقضايا مدى محدود من الظواهر، فإنه وقع عند

تحليله للانحراف عن المعايير ضحية بعض مشكلات التحليل الوظيفي التي رغب في تجنبها، ومن المحتمل أن تكون أكثر المشكلات خطورة هي القبول الضمني لبرهان العمومية الوظيفية في تلك النظرية. فالانحراف وظيفي لجزء من النسق إن لم يكن للكل الاجتماعي ، من ثم سيتأثر بعض الناس أو بعض الأفراد تأثيرا ايجابيا. ويُذكر تحوله المتواصل والثابت من تحليل الكل الاجتماعي إلى تحليل الطبقات الاجتماعية ثم أساليب الأفراد في التكيف بمدخل مالينوفسكي في اكتشاف حاجة على مستوى ما في التنظيم الاجتماعي تفيد بناء ما أو عملية خاصة. وعلاوة علي ذلك وحسب ما يتطلبه نموذج ميرتون في التحليل، فإن التوازن الكلي للوظائف لن تحدده أبدا الوحدات المتباينة للتحليل التي ناقشها ميرتون.

ومع ذلك فإن نظرية ميرتون نظرية توحي بتساؤلات كثيرة ، وإلا ما أثارت الخيال الاجتماعي العلمي بدرجة كبيرة .إن قوة نظرية ميرتون لا تكمن في مصيدة الوظيفية أو في بلاغة نظرية المدى المتوسط ، ولكن تكمن قوتها في مجموعة الصور الأساسية التي تصورها والمشاعر التي تكونت لدى أغلب علماء الاجتماع بأن تلك النظرية تشير إلى مجموعة هامة من العمليات الاجتماعية ... وهنا تكمن عبقرية ميرتون ، التي نفتقدها في ولائه الكلي أو حتي إيمانه الملتزم جزئيا بالوظيفية أو نظرية المدى المتوسط.

استراتيجية التحليل الوظيفي عند ميرتون

لقد احتل ميرتون وضعاً متميزاً في نظرية علم الاجتماع . ولقد قدمت قضاياه العقلانية والصائبة حلولاً ذكية للمشكلات والمناقشات الراكدة في هذا المجال . وعلي سبيل المثال فقد أنزل التزامه بنظرية المدي المتوسط الستار علي الجدل العنيف بين علماء الاجتماع المنظرين والتجريبيين بإعادة تأكيده علي فاعلية النظرية التي يوجهها التجريب ، والبحث الذي يسترشد بالنظرية.

وبالمثل استخدم نموذج ميرتون الوظيفي استخداماً واضحاً لمعالجة مجموعة متزايدة من الانتقادات التي وجهت للنظرية الو ظيفية . وعند

الإشارة إلي المشكلات المنطقية الكامنة في افتراضات وظيفية معينة يعتبر نموذج ميرتون شكلاً بديلاً للتحليل الوظيفي يتجنب هذه المشكلات ويشهد قبول هذا النموذج علي قدرة ميرتون الخارقة علي حل القضايا وبالرغم من عقلانية وذكاء اراء ميرتون فإن هذا النموذج لم يتجنب المشكلات النظرية الكثيرة التي بُنيَ هذا النموذج خصيصاً لحلها

وفي الحقيقة فإن تحليل ميرتون ورغم كل ذكائه وحدسه لا يتوافق مع شروط مخططه الذي وضعه مما أدي بالنقاد إلي التعجب وطرح السؤال التالي لماذا ينزلق التحليل الوظيفي إلي هوه المشكلات القديمة ؟ ورغم العبقرية الكامنة الوظيفية وراء نظرية الانحراف عن المعايير فإن النظرية الوظيفية وبما بها من زخارف كانت غامضة حتي عندما تحولت إلي قضايا واضحة

ويبدو في الظاهر أن نموذج ميرتون ومخططه اللذين اقترحهما يوجهان الباحثين إلي الارتباطات الداخلية والآثار المترتبة علي العلاقات بين الأبنية وتكون القضايا النظرية حول طبيعة الارتباطات الداخلية بين وحدات النسق المتباينة هدفاً من الأهداف الأساسية في نظرية علم الاجتماع ؟ لكن وكما رأينا فيبدو أن افتراضات لزوميات الفرد وحاجات النسق تحول الاهتمام بعيداً عن اثبات الارتباطات العلية المحددة بين ظواهر النسق وكما يوضح تحليل ميرتون فإن نفس الجدل المتقاطع عن علاقات بين متغيرين مثل الجماعة السياسية وحاجات الدولة التي ترتبط بعنصر أخر مثل حاجات المهاجرين الجدد في المدن الكبيرة شيئاً أخر غير القضايا العلية الأكثر دقة التي توضح العلاقات بين الظاهرتين

بيد أن هذا الموقف لم ينشأ آلياً من التحليل الوظيفي حتي ذلك التحليل الذي تبرز فيه مفهومات النسق وحاجات الفرد

وقد توحي الجداول المركبة واستراتيجية صياغة نظرية التصنيف بسؤال نظري أخر جديد مؤداه ماهي الروابط العلية التي تفسر حقيقة العلاقة بين الظواهر في الجداول المركبة ولسوء الحظ فإن ميرتون مثله

مثل بارسونز من قبله لم يخطو الخطوة التالية مما يوحي مرة أخري بأن النزعة الوظيفية تشجع علي التصنيف بدلاً من طرح قضايا.

الجزء الثاني

نظرية الصراع

٥- إسهامات الرواد في دراسة الصراع - التراث

٦- نظرية الصراع الجدلي عند دارندورف

٧- منظور الصراع الوظيفي عند كوزر

٨- محاولة التركيب بين النظريات الجدلية والوظيفية للصراع

الفصل الخامس

اسهامات الرواد في دراسة الصراع

اسهامات الرواد في دراسة الصراع
التـراث

بالرغم من انتشار الأفكار الأساسية لنظرية بارسونز انتشاراً واسعاً أثناء الخمسينيات من هذا القرن، وما لقيته من اهتمام كبير وشعبية رائجة ، فقد وجهت إليها مجموعات من الانتقادات الهامة إذ ظهر واضحاً أن النظرية الوظيفية في علم الاجتماع عامة ، والمتغيرات البارسونية خاصة،

تقلل من قدر طبيعة الصراع فى الواقع الاجتماعى. ولذا أصبح الهجوم على الوظيفية والمتغيرات البارسونية من الطقوس الشعائرية عند علماء الاجتماع المعاصرين الذين ينشدون تحرير النظرية من أخطاء الماضى ، والذين يؤكدون أن نظرية الصراع قادرة على تخليص علم الاجتماع من البلبلة النظرية التى تشوبه.

وكما ادعى لوكوود فإن بارسونز قد اكتشف مفهومات خيالية عن العالم الاجتماعى،وفى دنيا الخيال هذه افترض بارسونز - بهدف التحليل - أن العالم نسق يوجد باستمرار فى حالة توازن. وكما صاغ لوكوود المشكلة فإنه لا مفر من هذا العالم الخيالي عند بارسونز مادام التحليل يؤكد على الأساليب التي تحافظ على النظام الاجتماعى بدلا من الأساليب التى تؤدى إلى حالات الاضطراب والتفكك والتغير. وعلاوة على ذلك فإن افتراض النظام والتوازن يؤدى إلى اعتبار تفسير ظواهر (عدم الاستقرار والاضطراب والتفكك والصراع) الموجودة فى كل زمان ومكان ظواهر انحراف شاذة ومرضية.. وقد أكد لوكوود حقيقة أنه توجد فى كل المجتمعات أساليب تجعل من الصراع أمراً لا مفر منه وظاهرة حتمية وعلى سبيل المثال فإن تفاوت القوة داخل المجتمع يؤكد أن بعض الجماعات قد تستقل عن الجماعات الأخرى ، وتكوّن بؤرة تعد مصدراً للتوتر والصراع في الأنساق الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن ندرة الموارد تؤدى إلى تصاعد المقاومة ضد

النظام الذى يتولى توزيع هذه الموارد ، وأخيراً فثمة حقيقة هى أن الجماعات ذات المصالح المتباينة تتبنى أهدافا متعارضة متضاربة.. ومن ثم يؤدي تنافس هذه الجماعات إلى حتمية انفجار الصراع فى أية لحظة. وقد بين لوكوود أن تباين القوى داخل المجتمع تمثل "أساليب" للتفكك الاجتماعى، وينبغى أن تكون أساليب التفكك الاجتماعى ذات أهمية عند التحليل من أجل فهم الأنساق الاجتماعية، مثلها مثل أساليب بارسونز عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى.

والحقيقة أن رؤية النزعة الوظيفية للواقع الاجتماعى أقرب إلى أن تكون رؤية مثالية منها إلى أى شئ آخر. وهذه المثالية فى موقفها من الإجماع التام والاتفاق الشامل على القيم السائدة والاتفاقات التنظيمية - تشبه كثيراً أساليب بارسونز عن التوازن والاتفاقات التنظيمية داخل النسق الاجتماعى، ومن ثم لا يختلف أحدهما عن الآخر، أى لا تختلف المدرسة الوظيفية عن الرؤية المثالية فى عدم اهتمامهما بالتاريخ. والخلاف حول القيم والصراع داخل النظم والاتفاقات التنظيمية.

وقد ظهرت أهمية دراسة الصراع والتغير مرة أخرى في بداية الستينيات حيث أعلن علماء الاجتماع المهتمون بهذا الاتجاه أن موضوع الصراع هو علم الاجتماع الجديد غير أن الأمر خلاف ذلك. فالصراع موضوع قديم مثل النزعة الوظيفية تمتد جذوره إلى علماء الاجتماع الألمان مثل كارل ماركس وجورج زيمل اللذين عاصرا عن قرب نمو الاتجاهات العضوية، وكما يعكس المذهب الوظيفى شرعية العضوية فإن نظرية الصراع المعاصرة تدين بالكثير لفكر ماركس وزيمل كما يدعى الأمريكان.

كارل ماركس ونظرية الصراع الجدلى ١٨١٨ - ١٨٨٣ :

ولكى نفهم نظرية الصراع عند علماء الاجتماع الأمريكان فهما واضحا يتعين علينا ان نرجع إلى ماركس، الذى بفضله - ثارت ردود أفعال كثيرة فى الفكر الرأسمالى. وقد حدد ماركس صورة للتنظيم الاجتماعى مازالت تؤثر تأثيراً قويا على النظرية الاجتماعية المعاصرة. وكانت فكرة الصراع الاجتماعى بين الطبقات والتغير الاجتماعى وتكوين طبقة البروليتاريا فى

احشاء الرأسمالية. وتدمير النظام الاقتصادى الرأسمالى فى المستقبل واعتبار ظاهرة الملكية الخاصة ظاهرة جديدة من أهم الأفكار التى ثار حولها الجدل والحوار بين علماء الاجتماع سواء بالقبول أو الرفض أو التجاهل عن عمد وقد خلص ماركس من دراسة تطور التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وأساليب الانتقال من اسلوب إنتاج إلى آخر إلى اكتشاف قانون من أهم قوانين العملية الاجتماعية التاريخية وأشملها أى قانون تلازم الإنتاج مع مستوى القوى المنتجة المالكة لأدوات الإنتاج،ويبين هذا القانون الدور المحدد للقوى المنتجة بالنسبة لعلاقات الإنتاج وارتباط علاقات الإنتاج هذه بمستوى تطور القوى المنتجة ولكن بما أن الإنتاج يتطور ويتقدم باستمرار فإن تطور القوى المنتجة سيدخل لا محالة فى تناقض مع العلاقات الإنتاجية التى تشكلت فى مرحلة سابقة من مراحل تطور هذه القوى وسيؤدى هذا التناقض حتما إلي الصدام فى المجتمعات الطبقية ذلك لأن الطبقات المسيطرة ستحاول الإبقاء على العلاقات الإنتاجية القائمة التى تشكل الأساس الاقتصادى الذى تستند عليه سيطرتها السياسية التقليدية

ولقد بدأ ماركس أعماله بافتراض بسيط مؤداه أن **التنظيم الاقتصادى** وخاصة نظام الملكية يؤثر على التنظيمات الاجتماعية الأخرى فى المجتمعات الإنسانية، فالتنظيم الاقتصادى يحدد ويشكل النظم الثقافية والإيديولوجيا. ومن ثم فإن بناء الطبقة/التنظيمات والأنساق ذات الطابع التنظيمى والقيم الثقافية والمعتقدات ونسق الأفكار كلها تعكس فى النهاية الأساس الاقتصادى للمجتمع ومن ثم أردف ماركس **افتراضاً ثان** اخر مؤداه أن ثمة قوى ضرورية تولد الصراع الطبقى **تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادى لأى مجتمع**. وقد نظر ماركس إلى هذا الصراع على أنه أمر جدلى يحدث فى كل العصور ويساير الأسس المتتابعة للتنظيم الاقتصادى ويحمل فى الوقت نفسه بذور تدمير النظام القديم على أيدى الطبقة المالكة للتنظيم الاقتصادى وثمة **افتراض ثالث** مؤداه أن الصراع يتضمن وجود قطبين متعارضين، أولهما الطبقة العاملة المستغلة ، والقطب الآخر الطبقة المالكة لرؤوس الأموال فالطبقة العاملة المستغَلَّة التى تعيش تحت ظروف اقتصادية سيئة عندما يتكون لديها الوعي بمصالحها الحقيقية . فإنها تكوّن تنظيما ثوريا سياسيا ضد الطبقة المسيطرة المالكة لرؤوس الأموال

وقد أثار بعض علماء الاجتماع فى المدرسة الأمريكية مجموعة من الانتقادات التى تصاعدت ضد هذه الافتراضات. والاعتراضات التى وجهت ضد ماركس هى:

١- أن المجتمعات أكبر من مجرد انعكاس لتنظيمات اقتصادية أو أشكال الملكية.

٢- نادراً ما يدور الصراع الاجتماعى داخل المجتمع بين قطبين فقط.

٣- لا ترتبط المصالح دائما داخل المجتمع بطبقة اجتماعية واحدة.

٤- لا تعكس علاقات القوة فى أى مجتمع مباشرة نظام الملكية.

٥- لا يؤدى الصراع دائما إلى التغير الاجتماعى ، كما لا يؤدي التغير الاجتماعى إلى الصراع ، ولا يحدث الصراع والتغير فى صورة جدلية.

وبالإضافة إلي الانتقادات التي تري أن التتابع الكلي للتنبؤات الخاصة التي طرحها ماركس - مثل تحول طبقة البرولتياريا إلي طبقة ثورية أثناء حقبة الرأسمالية المعاصرة وقضايا الانساق الاقتصادية الرأسمالية التي ستظهر في المستقبل وتكوين المجتمع الشيوعي - فكلها قضايا قد تجعل من مبادرة وفكر ماركس موضع شك وتساؤل .

بيد أنه بعد تجريد مبدأ الحتمية الاقتصادية عند ماركس من التفاصيل المفرطة التى ارتبط بها ، تظهر مجموعة من الافتراضات تتحدى تحديا مباشراً الافتراضات التى تعرضها الوظيفية ، تلك المدرسة التى تُستخدم كنقطة انطلاق فكرية بديلة للصراع فى النظرية الاجتماعية المعاصرة.

ومن أهم الافتراضات التى صاغها ماركس فى مبدأ الحتمية الاقتصادية والتى تتحدى الافتراضات الوظيفية هى:

١- أن العلاقات الاجتماعية تكشف عن سمات وصور منظمة داخل الأنساق بالرغم من ارتباطها بالمصالح المتصارعة المتعارضة.

٢- تكشف هذه الحقيقة أن الأنساق الاجتماعية هى التى تفجر الصراع بشكل مستمر.

٣- الصراع صورة لا مفر منها وضرورية داخل الأنساق الاجتماعية .

٤- يتضح هذا الصراع كثيراً من خلال التعارض الثنائى بين المصالح.

٥- يحدث الصراع عادة بسبب سوء توزيع الموارد النادرة ولا سيما سوء توزيع السلطة.

٦- إن الصراع هو المنبع الأول والأكبر للتغير داخل الأنساق.

وبالإضافة إلى هذه الافتراضات التى يسلم بصحتها يبدو لنا أن جوهر وشكل أفكار ماركس قد اثرا تأثيراً معادلا على تكوين ونشأة نظرية الصراع في علم الاجتماع الأمريكي المعاصر، وتأخذ هذه الأفكار عند ماركس شكل افتراض مؤداه أن الصراع أمر حتمى لا مفر منه داخل الأنساق الاجتماعية. ويمكن له أن ينشط تحت ظروف معينة وينظر إلى هذه الظروف باعتبارها تسمح بتحول المصالح الطبقية الكامنة (وتكمن هذه المصالح فى حالة الوعى الزائف) إلى مصالح طبقية واضحة -(الوعى الطبقى)- والتى تؤدى - إذا ما توافرت ظروف أخرى - إلى استقطاب المجتمع إلى طبقتين تثور إحداهما على الأخرى ثورة عارمة دموية. وهكذا يرى ماركس أن ثمة مجموعة من الظروف تلقى بظلها على دور المتغيرات المؤثرة فتعجل أو تؤخر التحول الحتمى لمصالح الطبقات إلى صراع طبقى ثورى.

وبالإضافة إلى الناحية الشكلية لهذا الرأى الماركسي ، فإن لجوهر ومضمون النموذج الماركسى أهمية كبرى فى فهم تطور النظرية الاجتماعية المعاصرة. ومرة أخرى تبدو المساهمة الحقيقية للقضايا التى تكون نظرية ماركس ذات أهمية أكبر لو وضعت فى شكل أكثر تحديداً. ومن ثم يكون من الضرورى أن تفصل وتميز قضايا ماركس عن أفكاره البلاغية والجدلية فيما يتعلق بالطبقة الاجتماعية والثورة. ورغم أن الكثير من الطابع المميز لتحليل ماركس قد يفتقد فى هذا العرض ، فإن ما تدين به النظرية الاجتماعية الحديثة لقضايا وفكر ماركس أمر واضح لا ينكر . وستحدد هذه القضايا فى شكل [٧].

ويستبين لنا من شكل رقم (٧) أن أفكار ماركس عن طبيعة العالم الاجتماعى والارتباطات العلية الأساسية فى هذا العالم ، قد صاغها ماركس فى شكل قضايا تقبل الإثبات أو التفنيد حتى يمكن أن يقال : إن هذه القضايا تبرز مدى مساهمة ماركس في النظرية الاجتماعية الحديثة.

وتوضح **القضية الأولى** منها أن ماركس قد أكد على أن درجة افتقاد العدالة الاجتماعية أى درجة الظلم الاجتماعى فى توزيع الموارد تؤثر علي المجال الذى يظهر فيه صراع المصالح داخل قطاعات النسق الاجتماعى. وتؤكد **القضية الثانية** على بعض الظروف التى توعى أعضاء القطاعات المحرومة أو القطاعات الخاضعة والمقهورة من السكان بمصالحهم الحقيقية الطبيعية المتعارضة مع مصالح هؤلاء الذين يملكون الجزء الأكبر من الموارد المتاحة. وإذا ما وعت قطاعات من الناس بمصالحها الحقيقية فستبدأ مرحلة التساؤل عن شرعية وحق النسق الذى يتولى توزيع الموارد النادرة فى المدى القصير **فالقضية الثانية (أ)** تعالج تمزق الجماعات المحرومة من السكان فى الموقف الاجتماعى ، **والقضية الثانية (ب)** تعالج مقدار الاغتراب الذى يشعر به الناس نتيجة لموقفهم **والقضية الثانية (جـ)** تعالج قدرة أعضاء الجماعات المحرومة على الاتصال سوياً وأخيراً **القضية الثانية (د)** تعالج قدرتهم على تطوير أيديولوجية موحدة تقنن مصالحهم الحقيقية. وينظر ماركس إلى هذه الظروف باعتبارها عوامل تزيد من وعى المقهورين بالمصالح الجمعية وتحد من رغبتهم وترغمهم على قبول حقوق الحكام في الهيمنة على جزء متفاوت من الموارد.

ومن جانب أخر تؤثر الأوضاع البنائية على القوى التى تزيد من الوعى - مثل - تركز الناس في البيئة، وفرص التعليم، ومدى إتاحة حرية الفكر ، وسيطرة الحكم على عمليات التعلم ، وأساليب التنشئة وشبكة الاتصال. وقد افترض ماركس فى **القضية الثالثة** أن زيادة وعى الطبقات المحرومة بمصالحها الحقيقية - وما يترتب على ذلك من التساؤل عن شرعية النسق الذى يتولى توزيع الموارد - يزيد من احتمال وعى الطبقات المحرومة حيث تنظم نفسها تنظيما جمعيا لمعارضة القطاعات المهيمنة فى النسق.

ويرى ماركس أن تكوين هذا التنظيم ممكن فى ظروف معينة هى: كلما اتسعت هوة الخلاف بين الطبقات المهيمنة فى فهم مصالحها الحقيقية ازدادت حدة الحرمان عند المحرومين وذلك عندما يبدأ هؤلاء فى مقارنة أوضاعهم ومواقفهم بمواقف وأوضاع الفئة المتميزة ، وبذلك تتزايد فرص ظهور زعامات سياسية بين فئات المحرومين ، وتتحمل هذه الزعامات المهام

التنظيمية لحشد وتحريك المحرومين والمطحونين والمقهورين وإثارتهم.

وقد أكد ماركس في **القضية الرابعة** على مايلي : أنه إذا ما تقبلت الجماعات المحرومة أيديولوجياً توحد أعضائها، وارتضت زعامة سياسية تخضع لها ، بدأت مصالحها الحقيقية في التبلور وأخذت شكلا واضحا وتبدأ معارضتهم للفئة المسيطرة في التزايد وكلما زاد استقطاب الجماعة المحرومة لأعضاء جدد ، قل احتمال إمكانية المصالحة أوالتوفيق بين المصالح المتضاربة أو امتصاص الشحناء والبغض أو المهادنة إذ يتزايد شعور الطبقات المحرومة بالاغتراب في تلك الفترة بعد ما نظمت نفسها وتوحدت المطالبة بتغيير شامل في نمط توزيع الموارد. **القضية الخامسة** ، تجعل المواجهة العنيفة هي الأسلوب الوحيد للتغلب على المقاومة الحتمية لأعضاء الطبقة المتميزة السائدة. وأخيراً وفي **القضية السادسة** لاحظ ماركس أنه كلما ازدادت حدة الصراع ، ازدادت قوة تغيير أنماط التنظيم في النسق وخاصة نسق توزيع الموارد النادرة.

وبإيجاز فإن نظرية ماركس تتكون من مجموعة افتراضات موجهة نحو الصراع وشكل خاص من التحليل السببي الذي يؤكد أهمية تداخل الظروف التي تؤجل أو تسرع من عمليات الصراع الحتمي الذي لا مفر منه، كما تتكون هذه النظرية من مجموعة قضايا أساسية أخذت شكلا مغايراً تماماً لما كتب في المؤلفات السائدة في علم الاجتماع الأوربي

وتشير مؤلفات علم الاجتماع التي كتبها علماء الاجتماع الأمريكان إلى ماركس باعتباره أحد المفكرين المبدعين ورائد نظرية الصراع الحديثة. ويدعي علماء الاجتماع الأمريكان أن ماركس لم يكن المفكر الوحيد الذي أعطى نظرية الصراع اهتماماً زائداً فهناك مواطنه الألماني جورج زيمل الذي قدم مدخلا آخر مخالفا لتحليل ظواهر الصراع والذي يؤثر على فرع آخر من التنظير الحديث للصراع.

شكل رقم (٧)

أولا: القضايا الأساسية عند ماركس.

أولا: كلما تزايدت حدة الظلم في توزيع الموارد النادرة ، داخل نسق ما ، ازداد صراع المصالح بين القطاعات المهيمنة والخاضعة داخل النسق.

ثانيـــا: كلما ازداد وعى القطاعات الخاضعة بمصالحها الجمعية الحقيقية، ازداد احتمال تساؤلهم عن مدى شرعية بقاء واستمرار النمط السائد الذي يتولى توزيع الموارد النادرة.

أ- كلما أدت التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها الجماعات المهيمنة إلى تفكك العلاقات القائمة بين الطبقات الخاضعة ، ازداد احتمال وعى الفقراء بمصالحهم الحقيقية.

ب- كلما أدت ممارسات القطاعات المهيمنة إلى زيادة حالات الاغتراب بين الخاضعين، ازداد احتمال وعى الخاضعين بمصالحهم الحقيقية الكلية

جـ- كلما ازدادت مشاركة الأفراد المقهورين الخاضعين فى التعبير عما يعانونه من مآس وآلام ازداد احتمال وعى هؤلاء بمطالبهم الجمعية الحقيقية.

١- كلما ازداد تجمع أعضاء الجماعات الخاضعة فى بيئة محددة، ازدادت مظاهر الاتصال والمشاركة فى التعبير عما يعانونه من ظلم.

٢- كلما ازدادت فرص التعليم لأعضاء الجماعة الخاضعة ازداد تنوع أساليب اتصالهم وازداد احتمال توصيل ما يشعرون به من ظلم إلى بعضهم.

د - كلما ازدادت إمكانية الجماعات الخاضعة فى تكوين أيديولوجيات توحد بينهم ، ازداد احتمال وعى هؤلاء بمصالحهم الجمعية الحقيقية.

١- كلما ازدادت القدرة على حشد الزعماء السياسيين ازداد احتمال الوحدة الأيديولوجية.

٢- كلما قلت هيمنة الجماعات المسيطرة على ضبط وتوجيه عمليات التنشئة وشبكات الاتصال فى نسق ما ازداد احتمال الوحدة الأيديولوجية بين المقهورين.

ثالثاً: كلما ازداد وعى أفراد القطاعات الخاضعة فى نسق ما بمصالحها الحقيقية ازداد تساؤلهم عن شرعية توزيع الموارد المتاحة النادرة ، وازداد احتمال تضامنهم واشتراكهم فى صراع مكشوف صريح ضد القطاعات المهيمنة فى نسق ما.

أ- كلما قلت قدرة الجماعات المهيمنة على فهم مصالحهم الحقيقية ازداد احتمال تضامن الجماعات الخاضعة فى الصراعات.

ب- كلما ازداد تحول حرمان الجماعات الخاضعة من المبادئ المطلقة إلى المبادئ النسبية ، ازداد احتمال تضامنهم فى الصراع.

جـ كلما ازدادات قدرة الجماعات الخاضعة على اختيار زعامة سياسية ازداد احتمال تضامنهم فى الصراع.

رابعاً: كلما ازدادات الوحدة الأيديولوجية بين أعضاء الجماعات المقهورة ازداد احتمال ظهور بناء الزعامات السياسية وازدادت فرص استقطاب كل من الجماعات المقهورة والمهيمنة.

خامساً: كلما ازداد استقطاب الجماعات المهيمنة والمقهورة ازداد عنف الصراع.

سادساً: كلما ازداد عنف الصراع ، ازدادت فرص التغير البنائى للنسق وازدادت القدرة على إعادة توزيع الموارد.

جورج زيمل ورؤية النزعة الوظيفية للصراع ١٨٥٨ - ١٩١٤ :

سلم جورج زيمل باكتشاف مجموعة من القضايا النظرية التى تأخذ شكل العمليات الاجتماعية الأساسية، وقد صنف هذا المدخل ضمن علم الاجتماع النظرى.

وفى البداية واعتماداً على ملاحظاته ، حاول زيمل صياغة تجريدات

للخصائص الشكلية لعمليات وأحداث تقع فى بيئات اجتماعية متباينة تباينا كبيراً. وعندما قام بهذه المهمة تطلع إلى اكتشاف أحكام مجردة تصف العمليات الاجتماعية الأساسية التى تقوم عليها أنماط التنظيم الاجتماعى. ولم تكن عبقريته فى هذا الجهد واضحة، مثلما وضحت في مقاله القصير عن الصراع والذى يفسر باعتباره مصدراً من أهم مصادر نظرية الصراع المعاصرة فى علم الاجتماع

وزيمل يشبه ماركس كثيراً فى رؤية الصراع باعتباره ظاهرة لامفر منها وحتمية فى أى مجتمع، ولكنه على خلاف ماركس رأى أن البناء الاجتماعى لا يتكون من طبقة مهيمنة وطبقة خاضعة مسيطر عليها، ولكن المجتمع عند زيمل يتكون من عمليات شتى متداعية مترابطة وغير مترابطة ولا يمكن الفصل بينها فى عالم الواقع ، وإنما يمكن الفصل بينها أثناء التحليل.

"ويمكن أن يكون البناء تكوينا فريداً متميزاً ، كما يمكن أن تكون دوافعه وشكله متسقين اتساقا ذاتيا كليا ، ولكى نستطيع أن نصف ونفهم هذا البناء ينبغى علينا أن نصنّف هذه الأجزاء فى قطبين ، القطب الأول متكامل ، والقطب الآخر متنافر".

والسبب في هذا يكمن فى التأكيد على رؤية زيمل العضوية عن العالم الاجتماعى: عندما يكتشف أن الخصائص الشكلية للعمليات الاجتماعية تأخذ طابع نسق منظم منسق - وقد انبثقت تلك الفكرة بوضوح من المذهب العضوى الذى سيطر على علم الاجتماع فى زمانه. وهذه النزعة العضوية قادت زيمل إلى البحث عن نتائج الصراع خلال الاستمرار الاجتماعى بدلا من التغير الاجتماعى.

«وهكذا فالصراع مفهوم صاغه علماء الاجتماع لحل مشكلة الازدواجية وأنه يمثل طريقة لبلوغ نوع من الوحدة، حتى ولو أدى ذلك إلى سحق أحد الفريقين المتصارعين. وهذه الفكرة تضارع الحقيقة القائلة أن أشد أعراض المرض تمثل جهود الكائن الحى ليخلص نفسه مما تسببه له من أضرار ومتاعب».

وقد افترض زيمل وجود حافز عدوانى فطرى أو حاجة فطرية إلى الكراهية والقتال بين وحدات الكليات العضوية. وهذا الحافز العدوانى نقيض التجانس الكامن فى ذلك الكائن الحى. بيد أن هذه الغريزة تختلط مع غرائز أخرى تدعو إلى الحب والتعاطف، كما أن قوة العلاقات الاجتماعية تحد منها. ومن ثم نظر زيمل إلى الصراع باعتباره صادراً عن الغرائز العدوانية وليس محصلة تعارض المصالح. وقد يؤدى تضارب المصالح إلى إثارة هذه الغرائز العدوانية أو قد يقلل العلاقات المتجانسة أو غرائز الحب من حدتها، ولكن زيمل فى النهاية مازال ينظر إلى البنية الأحيائية الفطرية لأفراد البشر باعتبارها أحد المصادر الكبرى للصراع.

وفى محاولته لتدعيم افتراضاته عن طبيعة الكائن الاجتماعى بأفكار عن غرائز الكراهية والقتال بذل زيمل جهداً كبيراً لتحليل النتائج الإيجابية من أجل المحافظة على الكليات الاجتماعية والوحدات الجزئية. وعلى هذا النحو نظر زيمل إلى الحوافز العدوانية باعتبارها عملية مثل عمليات كثيرة تصون الكل الاجتماعى لا باعتبارها نقيضا للكل الاجتماعى أو ورما خبيثا يصيبه. وهكذا فبينما سلم زيمل بأن المجمع التعاونى الذى يسوده الاتفاق والتكامل والتعاون يتعارض مع سنّة الحياة، فإن تحليله للصراع ما زال متأثراً بالاتجاه الذى يهتم بمعرفة كيف يؤدى الصراع إلى زيادة التماسك والتوحد والتضامن.

ويكشف هذا الجانب من تحليل زيمل للصراع عن صورة للتنظيم الاجتماعى تختلف اختلافاً جذرياً عن صورة الصراع عند ماركس.

١- تحدث العلاقات الاجتماعية فى بيئات منظمة يمكن أن تمثل بكائن عضوى يحدث فيه خليط من عمليات مترابطة وغير مترابطة.

٢- ينظر إلى العمليات الاجتماعية باعتبارها انعكاساً لكل من الحوافز الغريزية للأشخاص والأوامر التى تمليها أنماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية.

٣- ومن ثم فعمليات الصراع صورة حتمية موجودة، توجد فى كل الأوقات داخل الأنساق ولكنها لاتقود بالضرورة إلى تفكك النسق أو

إلى التغير الاجتماعى.

٤-وفي الحقيقة فإن الصراع يعد أحد العمليات الأساسية التى تعمل من أجل المحافظة على الكل الاجتماعى وبعض أجزائه.

وتنعكس هذه الافتراضات على صياغة عدد كبير من القضايا المحددة، التى كشف عنها زيمل كشفا صريحا، نتيجة ما قام به من ملاحظات مباشرة للأحداث التى تقع حوله، ومن قراءاته ومعلوماته عن الوقائع التاريخية للصراع. ونظر زيمل فى هذه القضايا إلى الصراع باعتباره متغيراً يبين الأحوال المختلفة للعنف أو الشدة. ويبدو أن طرفى المتصل المتغير هما التنافس والقتال، ويتضمن التنافس النضال الأكثر انضباطا والمتوازن بين الأطراف المتصارعة للوصول إلى نهاية متفق عليها، أما القتال فيعبر عن أنشطة أقل انضباطا والتى تزداد حدة الصراع حولها بين الأطراف. ورغم أن زيمل لم يوضح توضيحا كافيا شاملا الخصائص المتغيرة للصراع، كذلك لم يستخدم تصنيفه باستمرار فإن تمييزاته أثارت جدلا طويلا بين علماء الاجتماع المعاصرين حول مايدخل ضمن دائرة الصراع. وما لا يعد من مظاهر الصراع. وقد انحرف هذا النقاش عن مقصده، وتحول إلى اعتراضات على المصطلحات، ولكن كان محور الحوار هو القضايا الهامة التى توضح المفهومات التى ينبغى أن تستخدم في عرض قضايا عمليات الصراع، وتلك قضية نظرية عرضها زيمل بوضوح باعتبارها قضية هامة وحاسمة.

وقد أثر إيمان وانبهار زيمل بالنزعة العضوية على رؤيته للصراع باعتباره ظاهرة متغيرة. وخلافا لماركس الذى رأى الصراع حالة تفضى فى النهاية إلى العنف والثورة، وتؤدى إلى التغير البنائى للنسق، انقاد زيمل دائما إلى تحليل الظواهر المتعارضة والأقل عنفا وتوترا وإلى تلك التى تسمح بالتماسك والتكامل والتغير المنظم للنسق، وبتأثير الضغوط الظاهرة للنزعة العضوية أحصى زيمل عددا من القضايا الإيحائية عن حدة الصراع أى عن درجة الفعل المباشر والعنف المباشر بين الأطراف المتصارعة. ومثله فى ذلك مثل ماركس أفان التأثير الكامل لتحليل زيمل على النظرية الاجتماعية المعاصرة يتحدد عندما تصاغ قضاياه فى صورة مجردة وشكلية وليست فى صورة مقاله الاستطرادى. وقد حددت هذه

القضايا فى الشكل رقم (٨).

وقد واجه زيمل فى القضية الأولى مشكلة التورط العاطفى بين الأطراف المتصارعة مفترضا أنه كلما ازداد التورط العاطفى بين كل طرف من أطراف الصراع ازداد احتمال اللجوء إلى العنف. ويبدو أن القضايا الفرعية الثلاث التى تتفرع عن هذه القضية الأساسية التى تهتم بالصراع الشخصى تؤكد أن المثيرات العاطفية التى تنبع من الألفة والبغضاء والحقد تزيد من حدة الصراع وفى القضية الثانية حتى السابعة تحول زيمل إلى تحليل الصراع.

شكل رقم (٨)

القضايا الأساسية للصراع عند زيمل

١- كلما ازداد تورط أطراف الصراع عاطفيا ازدادت حدة الصراع.

أ. كلما ازدادت درجة الألفة بين كل طرف من أطراف الصراع لمواجهة الصراع ازداد التورط العاطفى.

ب. كلما ازدادات درجة الحقد والعداء بين الأطراف لمواجهة الصراع قوي التورط العاطفى.

جـ. كلما ازدادت درجة الحقد القديمة بين الأطراف لمواجهة الصراع ازداد التورط العاطفى.

٢- كلما ازدادت الوحدة الجمعية الداخلية بين الأطراف المتورطة فى الصراع ازدادت حدة الصراع.

٣- كلما ازدادت درجة التماسك بين أعضاء كل طرف من أطراف الصراع ازدادت شدة الصراع.

٤- كلما ازدادت درجة الانسجام فى الماضى بين أعضاء كل طرف من أطراف الصراع ازدادت حدة الصراع

٥- كلما قل سماح وقبول البناء الاجتماعى الأكبر بانعزال أو انقسام الأطراف المتصارعة ازدادت شدة الصراع.

٦- كلما قل قبول الصراع كوسيلة نحو غاية وأصبح غاية فى حد ذاته ازداد ت شدة الصراع.

٧- كلما قويت رؤية المشاركين فى الصراع على أنه صراع يسمو فوق الأغراض والمصالح الفردية ، ازدادت حدة الصراع.

بين الجماعات التى تضم أعدادا كبيرة وقد اقترح زيمل أنه كلما ازداد تحديد وتمييز الجماعات المتصارعة ازداد التماسك الداخلى بين أعضاء الجماعات ، وعلاوة على ذلك كلما تزايد ترجيح الرأى القائل بأن الصراع يتضمن العنف ازداد التجانس بين كل جماعة من الجماعات المتصارعة وكلما قلت إمكانية انعزال أو انقسام الجماعات المتصارعة ازداد قبول كل جماعة للصراع باعتباره غاية أو هدفا في ذاته، وكلما ازداد قبول أعضاء الجماعة بأن الصراع يعلو على مصالحهم الفردية اشتدت حدة الصراع .

وكما يبدو واضحا فإن الكثير من تلك القضايا يتداخل مع قضايا ماركس ، إذ أن كليهما أدرك إدراكا واضحا أن الصراعات التى تتميز بالعنف تؤدى إلى ظهور التنظيم الشامل والموحد لكل جماعة من الجماعات المتصارعة ويربط هذا التنظيم أعضاء كل جماعة برابطة عاطفية ويحدد أهدافها التى تسمو فوق أهداف الأفراد. وعلى خلاف كارل ماركس لم ينظر زيمل إلى حدة الصراعات باعتبارها ضرورة تؤدى إلى إعادة تنظيم النسق الاجتماعى. ورغم أن كلا من ماركس وزيمل طرح السؤال النظرى الآتى:

ما آثار الصراع على الأنساق الاجتماعية والأطراف المتصارعة ؟ ورغم أن كلا العالمين ينظر إلى الصراع باعتباره حدثا يوحد بين أعضاء كل جماعة من الجماعات المتصارعة فى وحدات متماسكة تستقطب الأنصار فإنهما اختلفا عندما أكد زيمل على أن الصراع يؤدى إلى تكامل النسق الأكبر الذى يتفجر فيه الصراع . وهذا الاهتمام بالوظائف التكاملية للصراع الذى يعم على كل الأطراف والبناء الكلى كان لا مفر منه فى ضوء الافتراضات النظرية العضوية التى تشكل أساس صياغة زيمل لقضاياه .

ويبين جدول (٩) أن القضايا الأولى والثانية والثالثة تشير إلى نتائج الصراع على تنظيم الجماعات المتصارعة وإذا ما رجعنا إلى الجدول السابق

(٨) فإنه يرى أن طبيعة تنظيم الجماعة والبيئة البنائية الكبرى التى يحدث فيها الصراع يؤثران على حدة الصراع. وبالعكس، فكما تبرهن قضايا الجدول رقم (٩) فإن زيمل يشير إلى أن شدة الصراع تسبب تغيرات فى تنظيم الجماعات المتصارعة، وهذا يسمح بأنماط مختلفة من التنظيم تحت ظروف مختلفة. وبالمثل يرى زيمل أن هناك عمليات متعددة تتبادل التأثير فيما بينها، فتنظيم الجماعة فى فترة زمنية معينة يحدد مدى وشدة الصراع. هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤثر شدة هذا الصراع على تنظيم الجماعة، والذى بدوره يؤثر على شدة الصراع اللاحق، وهكذا تستمر الدورة حتى تستطيع الأطراف المتصارعة أو طرف ثالث أن يحسم الصراع. وفى مثل هذه العملية الدورية، التى يتبادل فيها التأثير، يرى زيمل أن ارتفاع شدة الصراع قد تؤدي إلى رسم الحدود الواضحة بين الجماعات، وظهور الزعامات الاستبدادية وخاصة عندما تتفكك الجماعة من أساسها، وإلى التماسك الداخلى لكل طرف، وخاصة عندما تكون الجماعة صغيرة أو عندما تكون فى وضع الأقلية أو عندما تنشغل فى الدفاع عن نفسها.

وقد أشار زيمل فى شكل رقم (١٠) إلى بعض وظائف الصراع من أجل تكوين أنماط مختلفة من تكامل النسق تحت ظروف معينة. وقد افترض زيمل فى **القضية الأولى** أن الأنساق الاجتماعية المتباينة التى تقوم على التساند الوظيفي بين الأجزاء تتزايد أشكال الصراع المعتدل ومظاهر الشحناء فيها من أجل تحقيق تكامل النسق (على افتراض منع انفجار الصراعات أو ظهور الفوضى). وقد أكد ودعم زيمل فى **القضية الثانية** القضية الأولى عندما لاحظ أن الصراعات المتكررة التى تقل فيها شدة الصراع، تسمح بامتصاص العداوة والبغضاء عندما يشعر أعضاء الجماعات بالسيطرة على قدرهم، وعندما يتحقق ذلك تدعم الصراعات المتكررة والمعتدلة ومظاهر الشحناء التكامل، إذ تمنع مثل هذه الصراعات تراكم العداوة والإحباط والبغضاء. وقد أشار زيمل فى **القضية الثالثة** إلى أن تكرار الصراعات المتدنية الشدة يمكن أن تؤدى إلى زيادة تكامل النسق حيث تتحول هذه الصراعات إلى صورة تنظيمية وبالتالى منضبطة حسب المعايير. وقد افترض زيمل فى **القضية الرابعة** تزايد التماسك الداخلى بين

الجماعات المتصارعة داخل الأنساق البنائية التى نسمح بتسلسل المكانات ويندر أن يتفجر الصراع داخلها وقد أشارت **القضية الخامسة** إلى احتمال أن تضبط وتنظم المعايير الصراع المعتدل والطويل المدى بين جماعات ذات درجات متباينة من القوة ، على افتراض أن هؤلاء الذين يمسكون بزمام السلطة يجدون الصراع شيئا مزعجاً، وأنهم في حاجة إلى الانضباط بينما يكتشف هؤلاء الذين يفتقدون السلطة أنهم يواجهون صراعا كليا تخريبيا شاملا من الداخل والخارج ، ومن ثم يصبحون في حاجة ماسة إلى التنظيم والانضباط. وينظر فى **القضية السادسة** إلى الصراع الطويل المدى (المزمن) والشديد القوة بأنه قد يؤدى إلى حالة من الائتلاف بين الأطراف المتباينة المشتركة فى الصراع. وهؤلاء الذين قد يتأثرون بالصراع، وهكذا ينظر إلى الصراع باعتباره يحقق أساس التكامل بين الجماعات غير المترابطة. وأخيراً تبين لنا **القضية السابعة** أنه كلما اشتدت حدة الصراع وطالت مدته وعظم خطره ازداد احتمال الائتلاف بين المشتركين فيه .

وإذا ما ألقينا نظرة على القضايا الكبرى عند زيمل ، نجد فيها ثغرات كثيرة واضحة، وإشارات غامضة ، وربما تكون نتائجها غير صائبة وعلاوة على ذلك يبدو أن القضايا الموضحة فى الشكلين (٩) و (١٠) تسهب فى بيان القضايا المرتبطة بالوظائف الإيجابية للصراع فقط، ورغم أن نقيض كل قضية يشير إلى بعض الظروف التى يمزق فيها الصراع الجسم الاجتماعى فيبدو أن زيمل لم يكن مهتما بشرح هذه الظروف، مفضلا بدلا من ذلك تدعيم نزعته العضوية بأحكام وظيفية متحيزة . بيد أنه بالرغم من هذه الصعوبات ، فإن منهج زيمل يعد منهجا مؤثرا فى إيحاءاته ، ليس لأن جوهر كل قضية يلمس عملية اجتماعية هامة تحتاج إلى أن توضح فيما بعد، ولكن لأن شكل التحليل عنده يمثل نموذجا ملائما فى النظرية المعاصرة التى تجرد كل شئ من ملاحظاته، ويقرر أحوالا من المحتمل أن تقع فيها الأحداث.

E ×

شكل رقم (٩)

وظائف الصراع لكل جانب من الأطراف المتصارعة

١- كلما ازداد عنف العداوة بين الجماعات ، وازداد تكرار الصراع بينها ، قل احتمال إزالة الحواجز بينهم.

٢- كلما ازداد الصراع شدة ، وقل تكامل الجماعة ، ازداد تركز الاستبداد داخل كل جماعة متورطة فى الصراع.

٣- كلما ازداد الصراع شدة ازداد التماسك الداخلى بين الجماعات المتصارعة.

أ- كلما ازداد الصراع شدة ، وصغر حجم الجماعات المتصارعة ازداد التماسك الداخلي بين أفراد كل جماعة.

١- كلما ازداد الصراع شدة ، وصغر حجم الجماعات المتصارعة قل التسامح فيما يتعلق بالانحراف أو الانقسام داخل كل جماعة.

ب- كلما ازداد الصراع شدة وازداد تمثيل الجماعة لوضع الأقلية داخل النسق ، ازداد التماسك الداخلى لهذه الجماعة.

جـ كلما ازداد الصراع شدة وازداد ارتباط الجماعة من أجل الدفاع عن الذات ، ازداد التماسك الداخلي.

شكل رقم (١٠)

وظائف الصراع من أجل الكل الاجتماعي:

١- كلما قلت شدة الصراع ، وازداد اعتماد الكل الاجتماعي على التساند الوظيفي، ازداد احتمال أن يحقق الصراع نتائج تكاملية من أجل الكل الاجتماعي.

٢- كلما ازداد تكرار الصراع وقلت شدته كلما خفف أعضاء الجماعات الخاضعة من مشاعر العدوان ، وتكوّن لديهم شعور بالسيطرة على أقدارهم ولذا يحافظون على تكامل النسق.

٣- كلما طالت فترة الصراع وشدته ، وازداد تكراره ، ازداد احتمال إيجاد معايير لضبط الصراع.

٤- كلما ازدادت قوة علاقات العداوة والكراهية بين الجماعات فى المجتمع الطبقى، وقل تكرار حالات الصراع المكشوف بينهم ، ازداد تماسكهم الداخلى وازداد احتمال المحافظة على المسافة الاجتماعية ، ومن ثم المحافظة على التدرج الاجتماعي القائم.

٥- كلما طالت فترة الصراع ، وخفت شدته بين الجماعات ذات المستويات المختلفة للتسلط، ازداد تنظيم علاقات القوة بينهم.

٦- كلما طالت فترة الصراع، وازدادت شدته ، ازداد احتمال تكوين تحالفات بين الجماعات غير المترابطة.

٧- كلما ازداد تهديد الصراع العنيف لجميع الأطراف، ازداد استمرار التحالف بين كل الأطراف المتصارعة.

نشأة نظرية الصراع : رؤية شاملة

ورغم أن كلا من ماركس وزيمل قد درسا الصراع باعتباره خاصية حتمية من خواص كل الأنساق الاجتماعية ، فإن افتراضاتهم الخاصة عن طبيعة المجتمع كانت متباينة تباينا كبيرا. وقد أكد ماركس على طبيعة الصراع الذى يسبب الانشقاقات والخلافات داخل المجتمع ، بينما أكد زيمل على النتائج التكاملية للصراع. وتنعكس أوجه الخلاف بينهما فى أنواع القضايا التى اختار كل منهما أن يوضحها ويطورها . وقد وجه ماركس الاهتمام إلى الأوضاع والظروف التى تعجل بانفجار الصراع العنيف، أما زيمل فقد طرح أسئلة عن الأوضاع التى يمكن أن تؤدى إلى اختلاف شدة الصراع. وعلاوة على ذلك اهتم ماركس اهتماما أساسيا بالأسباب البنائية والاجتماعية التى تسبب الصراع، بينما نزع زيمل إلى تركيز الانتباه على شكل الصراع والنتائج التى تترتب على انفجار الصراع . كما أشار إشارات مبهمة إلى غرائز التقاتل والشجار.

وتكفى هذه الفروق فى التحليل لتوحى بأن آراء كل من ماركس وزيمل تقدم مجموعة كاملة من الأحكام النظرية عن أسباب وشدة وآثار الصراع داخل الأنساق الاجتماعية. ويرى ماركس أنه يتعين البحث عن منابع الصراع من خلال نظام توزيع الموارد وجماعات المصالح الناجمة عن عدم عدالة التوزيع. ويرى كل من ماركس وزيمل أن شدة الصراع تعكس درجة التماسك الداخلى النسبية للجماعات المشتركة فى الصراع. وقد حدد كل من ماركس وزيمل أوضاعا بنائية جديدة داخل النسق الاجتماعى الكلى تؤثر أيضا على شدة الصراع بين الأطراف المتعارضة.

ومما يثير الاهتمام والفضول عند إجراء المقارنات بين ماركس وزيمل هو القضايا المتناقضة التى يمكن الكشف عنها . وعلى سبيل المثال فقد رأى زيمل أنه كلما وضحت أهداف الأطراف المتصارعة ازداد احتمال رؤية الصراع باعتباره مجرد وسيلة لبلوغ الغاية. ويترتب على ذلك أن يتحرك كل طرف من أطراف الصراع للبحث عن تسوية ووسائل بديلة لتجنب التكاليف الباهظة المترتبة على شدة الصراع أو عنفه. ومن ناحية أخرى رأى ماركس عكس ذلك عندما أكد أنه بمجرد أن تعرف طبقة اجتماعية

مصالحها الحقيقية ومن ثم تحدد مفهوما واضحا لأهدافها يتزايد انفجار الصراع الدموى العنيف . وينشأ التباين بين هذه القضايا من الافتراضات المتباينة التى انطلق منها كل من ماركس وزيمل. إذ افترض ماركس أن الصراع الدموى العنيف صورة لا مفر منها وضرورية لظهور الأنساق الاجتماعية وتغيرها ، بينما افترض زيمل أن الصراع ما هو إلا مجرد عملية من العمليات تتباين فى الشدة والنتائج داخل الكل الاجتماعى . وفى هذا المثال قد يكون زيمل أكثر صوابا بمعنى أن القضايا التى طرحها قد تبدو أكثر ملاءمة مع الحقائق التى تحدث فعلاً في مجال علاقات إدارة العمل داخل أنساق الاقتصاد الرأسمالى ، إذ أصبحت التسوية هى النمط السائد متى ما نُظِم العمل لبلوغ أهداف محددة . ومن ناحية أخرى يبدو أن الصراع ينفجر ويقع عندما يفتقد العمل تصورا واضحا عن الأهداف ، ويتكون شعور مبهم بالإحباط . ومن الطبيعى أن يثير هذا الرأى الجدل . وهذا الرأى ليس رأيا أساسيا فى هذا الحوار إذ أن الأمر الهام بالنسبة لفرضنا الحالى هو معرفة أن اختزال قضايا ماركس وزيمل إلى شكلها الأصلى سيؤدى إلى إمكان عقد مقارنة بين التداخلات والفجوات والتناقضات بين هذه القضايا ومن ثم تكسب رؤية حول الاستراتيجية الممكنة لإعادة صياغة هذه القضايا صياغة واقعية.

وإلى حد ما حاولت نظرية الصراع الحديثة أن تجمع الخصائص البارزة فى مخططى كل من ماركس وزيمل ، ولكن عند تحقق هذا العمل فإن المنظرين المعاصرين نزعوا بحماس شديد إلى تأييد افتراضات ماركس وقضاياه أو قضايا زيمل وافتراضاته . وقد أدت هذه الانتقائية إلى نشأة منظورين رئيسيين معاصرين عن الصراع فى نظرية علم الاجتماع يدين كل منهما بطموحاته إما إلى ماركس وإما إلى زيمل وهذان المنظوران هما :

١- نظرية الصراع الجدلي ٢- النظرية الوظيفية فى الصراع وينظر إلى كل منظور من هذين المنظورين باعتباره البديل الحديث عن النظرية الوظيفية فى علم الاجتماع ، ومن ثم يقدم حلا أكثر ملاءمة لمشكلة النظام عند هوبز: كيف ولماذا يصبح المجتمع ممكنا ؟ .

الفصل السادس

نظرية الصراع الجدلي

رالف دارندورف

-١٩٢٩-

نظرية الصراع الجدلي
رالف دارندورف ١٩٢٩

لقد ادعى دارندورف أن نظرية بارسونز والنزعة الوظيفية عامة قدمتا رؤية مفرطة عن المجتمع فى السكون والتكامل والانسجام والإجماع . ورغم أن دارندورف نظر إلى المجتمع باعتباره ذى وجهين : الوجه الأول يعبر عن **الاتفاق والآخر عن الصراع** ، فإنه أكد أن الوقت قد حان لتحليل الوجه القبيح للمجتمع وأن نهجر الصورة المثالية عن المجتمع والتى أوجدتها النزعة الوظيفية ورغبة فى هجر هذه المثالية قدم لنا دارندروف النصيحة الآتية:

"إن الاهتمام بالمستقبل لا يعنى الاهتمام بالمشكلات المحسوسة فقط بل يوجه ذلك الاهتمام إلى مشكلات تقتضى تفسيرات فى إطار مصطلحات مثل التوتر والصراع والتغير والقهر . وهذا الوجه الآخر للمجتمع قد لا يحوز القبول مثل النسق الاجتماعى ، ولكن إذا كان كل ماقدمه علم الاجتماع فى دراساته كلها هروبا سهلا إلى هدوء عالم المثالية فإن ذلك يعد تبديدا لجهودنا" .

ومن ثم فلكى نهرب من عالم اليوتوبيا ، فإن الأمر يتطلب منا أن ندرس الصراع مثلما درسنا الوظيفية. ولا يرى دارندورف الصراع باعتباره الوجه الوحيد للمجتمع بل يراه إضافة ضرورية تصحح الأخطاء القديمة للنظرية الوظيفية. وهذا النموذج الذى انبثق من تلك الدعوة النظرية هو نموذج الصراع الجدلى. ويدعى دارندورف أن ارتباط هذا النموذج بما يحدث في العالم الحقيقى أقوى من ارتباط النزعة الوظيفية. ومن ثم فالصراع هو الطريق الوحيد البعيد عن اليوتوبيا. وكان دارندورف حريصا أثناء تحليله على ذكر عمليات أخرى غير الصراع تظهر واضحة داخل الأنساق الاجتماعية . وأن ظاهرة الصراع التى اقترح دراستها لا تعبر عن قوى الصراع الوحيدة فى كل المجتمعات . ورغم أن دارندورف قال هذا الرأى فإنه بدأ تحليله بمعارضة تلك الخصائص إذ أن هناك إشارة خفية مستمرة متواصلة إلى أن نموذج الصراع المقترح يقدم نظرية شمولية عن المجتمع ، ويقدم أكثر من حل ملائم لشكلة النظام عند هوبز

فكرة النظام الاجتماعي عند دارندورف :

يرى دارندورف أن الناحية التنظيمية تعني تكوين " روابط الزامية متناسقة " تنظم داخلها عملية أداء الأدوار سنطلق عليها دائماً " الرابطة المتناسقة". تعبر عن تنظيم يتكون من ادوار بينها فروق واضحة ، ويتميز هذا التنظيم بعلاقات القوة والسلطة" و مع تبلور مجموعة أدوار تمتلك قوة لإلزام الآخرين بالطاعة عن رضى . ورغم أن دارندورف كان غامضا فى تلك النقطة، فإنه يبدو أن أى وحدة اجتماعية - ابتداء من الجماعة الصغيرة أو التنظيم الرسمي وانتهاء بالمجتمع المحلى أو المجتمع الكبير - يمكن أن تدرس باعتبارها رابطة إلزامية متناسقة لأغراض التحليل إذا ما تكون تنظيم للأدوار يكشف عن مظاهر متباينة للقدرة والقوة. وعلاوة على ذلك فبينما تدل القوة على القهر الذى يمارسه البعض على الآخرين فإن علاقات القوة فى أى "رابطة تنظيمية متناسقة" تنزع إلى أن تصير شرعية. ومن ثم يمكن أن ينظر إليها كعلاقات سلطة حيث ينبغى أن تقبل بعض الأوضاع التى لها حق معترف به أو حق شرعى تبرره المعايير للسيطرة على الآخرين . ومن ثم أدرك دارندورف أن بعض العمليات تحافظ على النظام الاجتماعى وتكوّن علاقات سلطة توجد فى جميع أشكال الروابط المتناسقة التى توجد بين جميع طبقات الأنساق الاجتماعية.

بيد أنه فى الوقت نفسه يرى دارندورف أن **القوة والسلطة هما** وسيلتان نادرتان تتقابل وتتنافس بسببهما الجماعات الفرعية والروابط المنسقة، ومن ثم فهما المنبعان الرئيسيان للصراع والتغير داخل الأنماط التنظيمية. وهذا الصراع فى النهاية انعكاس لتنظيم مجموعة أدوار الأفراد فيما يتعلق بالحصول على السلطة داخل أى رابطة منسقة ، حيث أن المصالح الموضوعية المتأصلة فى أى دور تعتبر دالة مباشرة لما يملكه ذلك الدور من سلطة وقوة تفوق أدوار الآخرين. ورغم أن الأدوار فى أى رابطة متناسقة تطرح وتفرض درجات متفاوتة من السلطة ، فإن أى رابطة متناسقة خاصة يمكن أن تصنف فى إطار مجموعتين أساسيتين من الأدوار، المجموعة الأولى مجموعة الأدوار الحاكمة المسيطرة والمجموعة الأخرى مجموعة الأدوار التابعة المحكومة . ومجموعة الأدوار الحاكمة لديها مصلحة فى المحافظة على

الوضع الراهن أما مجموعة الأدوار التابعة المحكومة فلديها مصلحة فى إعادة توزيع القوة أو السلطة . ويتزايد الوعى بالمصالح المتناقضة فى ظل ظروف معينة ، ويترتب على تزايد الوعى أن تستقطب أى رابطة متناسقة إلى مجموعتين متصارعتين . وتعى كل مجموعة منهما بمصالحها الموضوعية التى ترتبط بالنضال والتقاتل فى سبيل الاستحواذ على السلطة. ويتطلب اخماد هذا النضال أوامتصاص الصراع إعادة توزيع السلطة داخل الرابطة الالزامية المتناسقة. وهكذا يصبح الصراع منبعا للتغير داخل الأنساق الاجتماعية . وتبعا لذلك فإن إعادة توزيع السلطة يعنى إعادة تنظيم مجموعة الأدوار بين الجماعة الحاكمة والجماعة المحكومة والتى تستقطب فى ظروف معينة إلى جماعتين لهما مصالح متعارضة تفجر وتثير صراعا جديداً فى سبيل الاستحواذ على السلطة. ومن ثم يمكن أن نتصور الحقيقة الاجتماعية فى إطار هذه الدورة المتواصلة للصراع فى سبيل السلطة داخل الأنماط المختلفة للروابط التى تكون النسق الاجتماعى. وفى أحيان كثيرة تتداخل مظاهرّ الصراع داخل الجماعات المتناسقة المختلفة فى المجتمع ، وتؤدى إلى صراعات أعنف ، تنتقل إلى قطاعات أكبر فى المجتمع، بينما فى أوقات أخرى وبتأثير ظروف مغايرة تنحصر هذه الصراعات داخل رابطة متناسقة محددة.

وكما حدد دارندورف تحديداً واضحاً ، تمثل تلك الصورة التى طرحها عن التنظيم الاجتماعى تعديلاً وتنقيحاً ومراجعة لصورة الواقع الاجتماعى عند كارل ماركس :

١- يرى كل من ماركس ودارندورف أن النسق الاجتماعى فى حالة صراع مستمر.

٢- يفترض كل من ماركس و دارندورف أن هذا الصراع يتولد من تضارب المصالح المتأصلة بالضرورة فى البناء الاجتماعى.

٣- يرى كل من ماركس و دارندورف أن المصالح المتضاربة مجرد انعكاسات للفروق فى توزيع السلطة بين الجماعات المهيمنة والجماعات الخاضعة.

٤- يري كل من ماركس ودارندروف ان المصالح تميل إلي أن تستقطب جماعتين متصارعتين .

٥- يرى كل من ماركس و دارندورف أن الصراع حالة جدلية. فالقضاء على حالة صراع ما، يُكوّن حالاً جديدة من المصالح المتعارضة، والتى تولد فى ظل ظروف أخرى حالة صراع ثانية وهكذا.

٦- يرى كل من ماركس و دارندورف أن التغير الاجتماعى صورة شاملة تعم كل الأنساق الاجتماعية ونتيجة حتمية لجدليات الصراع الذى يدور داخل أشكال مختلفة من الأنماط التنظيمية.

وقد قادت صورة تكوين النظام هذه ، كعملية جدلية ودورية دارندورف ومن قبله ماركس إلى تحليل علاقات علية أساسية محددة هى :

١- يفترض أن الصراع عملية حتمية تتولد عن قوى متعارضة داخل التنظيمات البنائية الاجتماعية . ٢- تعمل مجموعة من الظروف البنائية المتداخلة أو المتغيرة على تعجيل أو تأجيل هذا الصراع. ٣- يؤدى القضاء على الصراع فى فترة زمانية محددة إلى موقف بنائى جديد والذى تحت ظروف محددة يقود حتما إلى نشوب الصراع بين القوى المتعارضة.

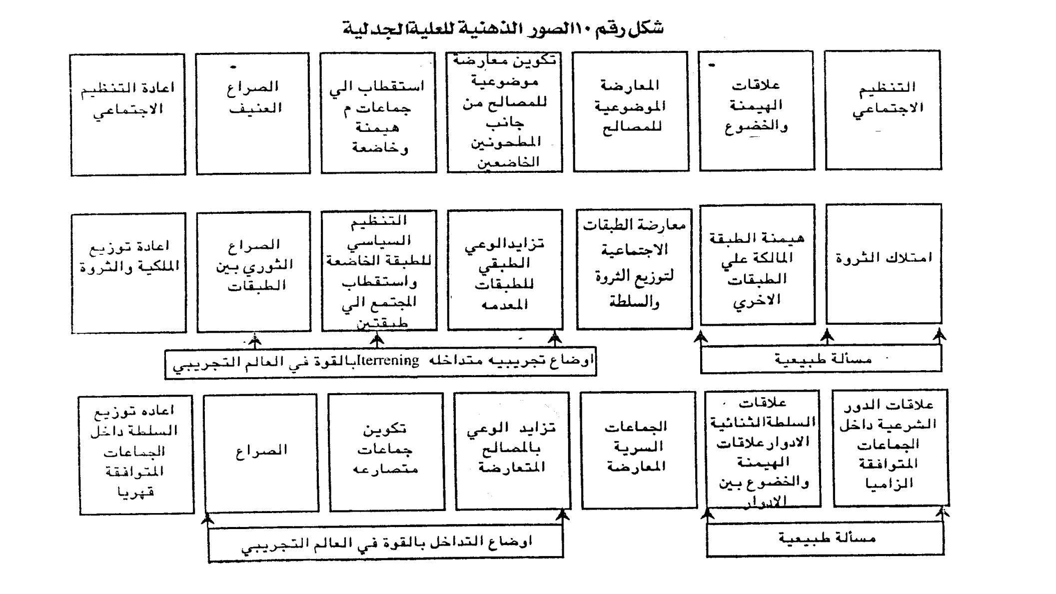
يرى ماركس أن منبع الصراع فى النهاية يكمن وراء القيم الثقافية والاتفاقات والترتيبات التنظيمية التى تمثل صروحاً بناها هؤلاء الذين يمسكون بزمام القوة. وفى الحقيقة فإن ديناميكية المجتمع تكمن فى البناء التحتى للمجتمع الحديث حيث يؤدى التوزيع المتباين للملكية والقوة بالضرورة إلى تتابع الأحداث التى تؤدى فى ظروف معينة إلى الصراع الطبقى الثورى. ورغم أن دارندورف استعار كثيراً من لغة وأفكار ماركس عن القوة والقهر داخل الأنساق الاجتماعية إلا أنه وصل فى الواقع إلى صياغة مصدر مغاير جداً للصراع: وهو علاقات السلطة التنظيمية داخل الروابط المتناسقة. وهذا الوضع يخالف فكر ماركس مخالفة واضحة، إذ نظر ماركس إلى علاقات السلطة باعتبارها مجرد بناء فوقى، تقيمه الطبقة المهيمنة وتقضى عليه في المدى الطويل ديناميكيات الصراع التى تحدث خارج الاتفاقات والترتيبات التنظيمية. ورغم أن دارندورف أعلن أن

الجماعات المهيمنة داخل الروابط المتناسقة تفرض علاقات السلطة وتحاول دائما جعلها واقعية وأشار باستمرار إلى تلك العلاقات باعتبارها أسسا وقواعد واقعية حقيقية تقوم عليها المجتمعات، فإنه رأى أن منبع الصراع يكمن داخل علاقات أدوار السلطة الشرعية داخل الروابط المتناسقة. وهذا الانحراف عن تأكيد ماركس على القوى التنظيمية للأبنية الفرعية أجبر تحليل دارندورف على البحث عن مصدر الصراع فى العلاقات نفسها التى تحقق التكامل ولو لفترة داخل الرابطة المتناسقة. وبهذه المناسبة فالتحول عن تأكيد منبع الصراع ربما يصبح مرغوبا فيه ، ذلك لأن دارندورف أدرك بوضوح أن القوة ليست على الاطلاق انعكاساً لنظام الملكية - وتلك حقيقة أهملها جدل ماركس. ولكن كما سيتضح لنا فإن رؤية القوة باعتبارها السلطة الوحيدة يؤدى إلى مشكلات تحليلية تبدو بسيطة ولكنها فى الواقع خطيرة. ومثال ذلك تلك المشكلات التى تواجه نموذج ماركس.

ورغم تأكيد كل من ماركس و دارندورف على تباين مصادر الصراع فإن نموذج كلا منهما يكشف عن سلسلة من الأحداث العلية المماثلة التى تقود إلى الصراع وإعادة تنظيم البناء الاجتماعى: إذ تؤدى علاقات الهيمنة والخضوع إلى التعارض "الموضوعى" للمصالح ومن ثم وعى الخاضعين بتعارض المصالح المتضمن فى طبيعة ظروف معينة، ويقود هذا الوعى الجديد - فى ظروف أخرى - إلى تكوين التنظيم السياسى، ومن ثم استقطاب الجماعات المستعبدة الخاضعة، وترابطها سويا وتورطها فى صراع ضد الجماعات المهيمنة. ومحصلة هذا الصراع نوع جديد من التنظيم الاجتماعى والذى يؤدى بدوره من خلال علاقات الهيمنة. والاستعباد إلى نشأة مجموعة أخرى من الأحداث تفجر الصراع فى مرحلة تالية ومن ثم تحدث تغييراً فى أنماط التنظيم الاجتماعى.

ولم يحدد ماركس و دارندورف جميع الظروف المتداخلة التى تؤثر فى هذه العمليات إلا ما يتعلق منها بتكوين (١) الوعى بالمصالح المتعارضة عند فئة المستعبدين وتكوين (٢) تنظيم سياسى لهم واستقطابهم في مجموعات متصارعة. وهذه النتائج ترتبط بالصراع . كذلك لم يحددا هذه الظروف المتداخلة التى تولد الأنماط التنظيمية فيها جماعات مهيمنة وجماعات خاضعة ، والظروف التى يمكن من خلالها تحديد الخصائص الأساسية لهــــذه

شكل رقم ١٠ الصور الذهنية للعلية الجدلية



الجماعات باعتبارها ذات مصالح متعارضة غير محددة. . وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الظروف تكمن فى طبيعة التنظيم أو الرابطة المتناسقة ومن ثم لا تحتاج إلى تفسير.

ويبين لنا الشكل رقم ١١ محاولة لتحديد الصورة الذهنية للعلية الجدلية عند كل من ماركس ودارندورف. ونجد فى قمة هذا الشكل المقولات التحليلية عند ماركس، والتى صاغها فى صورة مجردة بينما تبين لنا المجموعتين الأخريتين المقولات التجريبية عند ماركس و دارندورف على التوالى. ولم يسرد المقولات التحليلية فى نموذج دارندورف لأنها تماثل المقولات التحليلية عند ماركس. وكما هو واضح تختلف المقولات التجريبية في منهج دارندورف اختلافا كبيراً عن المقولات التجريبية عند ماركس. ولكن طريقة التحليل متماثلة عند كل منهما، إذ يرى كل منهما أن الظروف التجريبية للتنظيم الاجتماعى وتحول ذلك التنظيم إلى علاقات السيطرة والتبعية، ونشأة المصالح المتعارضة باعتبارها كلها حالات طبيعية وليست مشكلات، ولذا ثمة حاجة إلى تحليل علىّ. ويبدأ التحليل العلىّ عند دارندورف وماركس بإيضاح الظروف التى تؤدى إلى زيادة الوعى الطبقى (ماركس) أو وعى الجماعات بمصالحها الموضوعية (دارندورف). ومن ثم يتحول التحليل إلى دراسة نشأة الطبقة السياسية من أجل ذاتها (ماركس) أو بوصفها جماعة صراع حقيقى (دارندورف). وأخيراً يتركز التأكيد على ظهور الصراع بين الطبقات المستقطبة والسياسية (ماركس) أو الجماعات المتصارعة (دارندورف).

الانتقادات الموجهة إلى نموذج الصراع الجدلى:

مشكلات فى التحليل العلىّ

تعد انتقادات بيتر فينجارت من أهم الانتقادات الصائبة الموجهة إلى التصور العلىّ عند دارندورف. وقد رأى بيتر أن إغفال دارندورف لمفهوم

ماركس عن البناء التحتي للمصالح المتعارضة الذى تقوم عليه الأبنية الثقافية والتنظيمية للطبقات الحاكمة ، يعنى أن دارندورف صادر التحليل العلىٌ الحقيقي للصراع، ومن ثم رفض التحليل السليم الذى يكشف كيف تتغير أنماط التنظيم الاجتماعى. ويثير هذا الانتقاد أسئلة تذكرنا بطريقة عرض دارندورف للنزعة الوظيفية عند بارسونز: كيف ينبثق الصراع بين الأدوار من علاقات السلطة الشرعية ، و داخل الرابطة الالزامية المنسقة؟ وكيف أن مثل هذا البناء الذى يحقق التكامل يفجر الصراع؟ ورغم أن ماركس يرى أن هذين السؤالين يعبران عن مشكلات تجريبية فى الوقت نفسه فإن تحليله العلىٌ لا يثير أية مشكلات تحليلية حيث إن منبع الصراع إنما يكمن فى تعارض المصالح الاقتصادية - ويتميز تمييزاً واضحاً عن الاتفاقات التنظيمية والثقافية التى تحافظ على النظام المؤقت - أى تتميز عن البناء الفوقى الاجتماعى. بيد أن دارندورف قد فشل فى توضيح هذه التفرقة، ومن ثم وقع فى مصيدة التحليل التى وضعها للنظرية الوظيفية: فالتغير الذى يحدث الصراع ينبغى أن ينشأ بصورة غامضة من خلال العلاقات الشرعية للنسق الاجتماعي.

وفى محاولة للهروب من مصيدة التحليل صار التحليل العلىٌ عنده دائما مشوشا يخلط بين الأشياء وثمة طريقة للتحليل العلىٌ استخدمها دارندورف هى تأكيده أن الكثير من الأدوار لها جانب لاتكاملى أيضا، لأنها تمثل المصالح المتعارضة تعارضاً أساسياً بين الذين يؤدونها. وينعكس هذا التعارض بين الأدوار المتعارضة خلال صراع الأدوار ،إذ أنه يختزل نتائج التوتر المصاحب لأداء الأدوار وصراع الأدوار إلى مشكلات تنجم عن المصالح الموضوعية المتعارضة - وفي الحقيقة فهذا تأكيد مشوب بالشك ولا يصدق هذا التحليل إلا بعض الوقت. وعندما وازن دارندورف بين المصالح وتوقعات الأدوار ، فيبدو أنه افترض أن كل الأنماط التنظيمية وكل الروابط المتناسقة يضمان مجموعتين متناقضتين من توقعات الأدوار - الأولى تهدف إلى تحقيق الطاعة والأخرى تبغى التمرد والثورة - كما افترض ضرورة أن "يقرر" الفاعلون أيا من المجوعتين يتبعون. كما افترض أن الفاعلين "يرغبون" فى تحقيق "مصالحهم الموضوعية" ومن ثم يثورون ضد توقعات الأدوار التى تفرضها عليهم الجماعات المهيمنة. ويفرض هذا المسلك علي

نموذج دارندورف اختزال منابع الصراع إلى رغبات وعزائم ومشاعر لدي الشخص أو الجماعة وذلك مطلب اختزالى يرفضه دارندورف ، لكنه مطلب يبدو أن تصوراته العليَّة تمليه عليه.

ويظهر أن كثيراً من المشكلات يمكن التغلب عليها إذ قدم دارندورف مجموعة من القضايا عن الوجود والعلاقات التى تبين الشروط التى فيها تكوّن علاقات الأدوار الشرعية فى الجماعات المتناسقة ازدواجية علاقات السلطة من سيطرة وتبعية. إن افتراض أن هذا الأمر صحيح يعنى تجنب العلاقة العلية الحاسمة فى منهج دارندورف التحليلى. وهذه الأنواع من العلاقات الضرورية - أو كما وصفها دارندورف وهى الظروف التجريبية المتداخلة - تعد جزءاً ضروريا من النموذج ، إذ بغير هذه القضايا تبدو صعوبة تفسير كيفية ظهور أنماط السلطة والقهر والهيمنة التى تقود إلى الصراع . إن افتراض ظهور هذه الأنماط فجأة وافتراض أنها وباء كامن فى البناء الاجتماعى يعنى الابتعاد عن السؤال النظرى الهام عن ما أنماط السلطة؟وأى أنواع من الروابط المتناسقة تؤدى إلى أنماط معينة من التبعية والهيمنة ، وهذا بدوره يقود إلى السؤال عن أنواع المصالح المتعارضة وأنماط الصراع المرتبطة بها. ؟ وهذه هى كل الظواهر التى ينبغى أن تدرك كمفهومات متغيرة. وتدمج فى سلسلة عليَّة عن نموذج الصراع الجدلي. إن هذه المهمة تقتضى تقرير "الظروف التجريبية المتداخلة عند كل نقطة اتصال في جميع المقولات التجريبية عند دارندورف. وبذلك فما يعد أمراً طبيعيا اليوم قد يصبح مستقبلا مشكلة نتيجة ظروف تجريبية لاحقة .

إن البدء بهذه المهمة أمرصعب ، ولكن القيام بها قد يساعد على تجنب بعض الانتقادات الموجهة إلى صورته العلية : (١) لا يحدث الصراع تغيرات فى البناء الاجتماعى فقط. بل إن ما يحدث من تغيرات فى البناء الاجتماعى أيضا يؤدى إلى تفجر الصراع (تحت ظروف تحتاج إلى التحديد.) (٢) لا تقود كل حالات الصراع إلى التغير (تحت ظروف تحتاج إلى التحديد بإسهاب أكثر من تحليل زيمل) (٣) يمكن أن يحول الصراع دون حدوث التغير (تحت ظروف تحتاج إلى ذكرها) وإذا لم تصبح هذه الظروف جزءاً من الصورة العلية، فإن نظرية الصراع تكون قد اقتصرت فقط على ذكر الحقيقة الواضحة بأن التغير يحدث دون أن يجيب على السؤال النظرى لماذا ؟

ومتى؟ وأين يحدث التغير؟.

ورغم غموض التحليل العلى عند دارندورف فإنه يصوغ صياغة منهجية الظروف التجريبية المتداخلة التى تحول جماعات الكلام والرغي إلي جماعات صراع حقيقية ، والظروف المؤثرة فى شدة الصراع (مدى ارتباط أعضاء الجماعة)، وعنف الصراع (درجة الانتظام والاستمرار)، ودرجة ومعدل التغير البنائى الذى يحدثه الصراع. . وقد عرض دارندورف ثلاثة أنماط من الظروف التجريبية المتداخلة.

١- ظروف التنظيم والتى تؤثر على تحول جماعات الكلام الكامنة إلى جماعات صراع فعلى ظاهرة فوق السطح.

٢- ظروف الصراع التي تحدد شكل وحدة الصراع

٣- ظروف التغيرات البنائية التى تؤثر على نوع وسرعة وعمق التغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى.

وهكذا فإن المتغيرات الواضحة المعروفة فى المنهج النظرى هى:

١- درجة تكوين جماعة الصراع ٢- درجة شدة الصراع ٣- درجة عنف الصراع ٤- درجة تغير البناء الاجتماعى ٥- معدل هذا التغير.

ومن الأهمية بمكان أن يحدد للنقاد أن بعض المفهومات مثل الروابط المتسقة والشرعية والسلطة والقهر والهيمنة والخضوع، لا تتميز تمييزاً واضحا باعتبارها متغيرات تتطلب أحكاما عامة عن الظروف التى تؤثر فى تغيرها. وعلاوة على ذلك فإن هذه المفهومات تعرف تعريفاً بسيطا وتترابط سويا في إطار تداخل التعريفات أو تقرر باعتبارها افتراضات عن طبيعة الحقيقة الاجتماعية.

ومن أجل هذه الظواهر التى ينظر إليها باعتبارها متغيرات ، تبدو قضايا دارندورف التى عرضها، شكل رقم ١٢ توضيحا لتلك القضايا التى كشف عنها ماركس.

وتَتْبع هذه القضايا ميراث ماركس النظرى والواقعى ، وتمثل تقدماً ملوحظاً عن القضايا الوظيفية التى تفتقد بشكل ملحوظ القضايا النظرية المترابطة ترابطاً منهجياً وعلاوة على ذلك فقد يمتدح دارندورف لمحاولته الواقعية وضع القضايا فى شكل نظرى مقبول، وتلك مهمة صعبة قلما يقوم

وجهت لهذا المنهج وعلينا أن نلخصها فى هذا المجال باحثين عما توحى به من إضافات جديدة.

ومن أكثر الانتقادات التى وجهت إلى منظور دارندورف وضوحاً انتقاد يؤكد إخفاقه فى رؤية التصورات الأساسية باعتبارها متغيرات. ولقد كانت أكثر هذه المفهومات وضوحاً هى مفهومات السلطة والهيمنة والخضوع والمصلحة. ولما كان الصراع يتغير من خلال علاقات السلطة الشرعية فإنه لأمر مستغرب ألا ينظر إلى هذا المفهوم كمتغير، يتغير على الأقل فى إطار بعض الخصائص ، مثل الشدة والمجال والشرعية. وكان الأحرى بدارندورف أن يحدد المشكلة على النحو الآتى

"لن تبذل أية محاولة فى هذه الدراسة لتطوير نمط عن السلطة ، ولكن يفترض من خلال ذلك أن وجود الهيمنة والخضوع يعد سمة مشتركة فى كل الأنماط الممكنة للسلطة ، وفى الحقيقة كل الأنماط الممكنة للروابط والتنظيمات"

وقد يعطى نمط السلطة بعض المؤشرات عن الحالات المتغيرة للسلطة وما يرتبط بها من مفهومات - وتلك حقيقة يبدو أن دارندورف كان مقتنعا بتجاهلها عندما ادعى ببساطة أن السلطة تتضمن الهيمنة والخضوع حتى أنها قادته إلى الثنائية البنائية الضرورية لصياغة نظريته الجدلية عن صراع المصالح. وقد رفض أن يتأمل فى أنماط السلطة التى تكشف عن الأحوال المتغيرة التى تقود إلى أنماط من التغيرات فى الهيمنة والخضوع والتى بدورها تسبب أنماطاً متغيرة من المصالح المعارضة التى تقود إلى أنماط متغيرة من جماعات الصراع. وهكذا ربط دارندورف من خلال الافتراض والتعريف بين بعض المتغيرات الأساسية التي تؤثر كل منها في الآخر تأثيراً علياً، مثلما ربط بين أكثر المتغيرات وضوحاً فى منهجه : درجة الصراع ودرجة شدة الصراع ودرجة عنف الصراع، ودرجة التغير، ومعدل التغير. وفى الحقيقة فمن المرجح أن هذه الخصائص المتغيرة عن السلطة والهيمنة والمصالح التى أغفلها دارندورف تؤثرا تأثيراً كبيراً على المتغيرات المذكورة صراحة فى المخطط ، وهى" الظروف التجريبية المتداخلة" الخاصة بها والتي اختار دارندورف التأكيد عليها - وعلاوة علي ذلك فكما لاحظنا من قبل فإن مفهومات السلطة والهيمنة والخضوع والمصالح تتطلب ظروفاً تجريبية متداخلة. وهذه الظروف بدورها، تؤثر على ظروف متداخلة

لاحقة لها بنفس الطريقة مثل ظروف التنظيم التى تؤثر بدورها على شدة وعنف الصراع اللاحق.

إن إهمال هذه الأسئلة يؤدى إلى الحط من القيمة التنبؤية لمثال دارندورف، ولكن هذا الإهمال يحدث بدرجة أكبر من ذلك. إذ تعود الكثير من قضايا النموذج إلى مجرد تحصيل حاصل ، حيث يبدو أن جماعات الصراع كما يحددها تعريف الروابط المنسقة إنما هى أبنية تتميز بثنائية السلطة وتتكون من مصالح متعارضة، وتحصيل الحاصل هذا يتزايد قوة عندما يقحم دارندورف فكرة جماعات الكلام (بمعنى أن أعضاء الروابط الضرورية لم يعوا بعد مصالحهم الحقيقية) والتى تحت ظروف التنظيم تقود إلى تكوين جماعات صراع حقيقية ، ولكن هذا التمييز يؤدى إلى تأخير الإجابة على السؤال الخاص عن كيفية ظهور "جماعات الكلام" المتعارضة. والتي يتعين علي دارندورف الاجابة عليها من خلال التعريف وطرح الفروض ، وبدلاً من هذه الاجابة اختار دارندورف الاجابة التالية إن القضية ... التي تتحدث عن ثنائية أوضاع السلطة داخل الروابط المتوافقة الزامياً ، ليست افتراضاً أو فرضاً تجريبياً بل هي قضية تحليلية . وحيث أن القضية التحليلية في هذا السياق تركت غامضة . فيبدو أنها طريقة لتجنب الوصول إلي النتيجة النهائية ومؤداها أن الجزء الأكبر من قضايا دارندورف عن تكوين جماعة الصراع لا تعدو إلا أن تكون إعادة صياغة تعريفاته وافتراضاته عن طبيعة الروابط المتوافقة الزامياً والمجتمع وتوحى هذه الانتقادات بحل واضح مؤداه أن نتصور الروابط المنسقة الضرورية والشرعية والسلطة والهيمنة والخضوع والمصالح باعتبارها ظواهر متغيرة، وعلينا أن نحاول صياغة قضية عن "الظروف التجريبية المتداخلة الطارئة التى تؤثر فى تحول هذه المتغيرات. ويعنى عرض القضايا بهذه الطريقة تقليل الغموض فى الصورة العلية والإقلال من قضايا تحصيل الحاصل. وهذا التعديل يستبعد بعض الفروض الجدلية المشوبة بالريبة والتناقض أولا ، ويثير سؤالا نظريا يدور حول الظروف المتغيرة التى تكون الروابط المنسقة من خلالها علاقات سلطة شرعية التى تولد علاقات واضحة من الهيمنة والخضوع ، تلك العلاقات التى تقود إلى مصالح متعارضة ويصاحب إجابة دارندورف طرح السؤال الآتى:

تحت أى الظروف تتكون جماعات الصراع، وتؤدى إلى التغير، وتفجر الصراع ؟ تلك القضايا الإضافية ونقيضها ، تحقق تقدماً نظريا هاماً عند الإجابة على

السؤال النظرى الأساسى الآتى: كيف ولماذا يصبح المجتمع ممكنا؟

شكل رقم (١٢)

قضايا مخطط دارندورف

أولا: كلما ازداد وعى الجماعات السرية فى الرابطة المتناسقة بالمصالح الموضوعية، وشكل جماعة الصراع، ازداد احتمال انفجار الصراع.

أ- كلما ازدادت إمكانية توافر ظروف التقنية للتنظيم، ازداد احتمال تكوين جماعة الصراع.

١- كلما ازدادت فرصة ظهور القيادة بين أعضاء الجماعة السرية ازداد احتمال توافر ظروف التقنية للتنظيم.

أ- كلما ازدادت إمكانية صياغة نسق أفكار مقننة أو ميثاق شرف ازداد احتمال توافر ظروف التقنية للتنظيم.

ب- كلما ازدادت امكانية توافر الظروف السياسية للتنظيم، ازداد احتمال تكوين جماعة الصراع.

١- كلما ازداد سماح الجماعات المهيمنة بتكوين تنظيم للمصالح المتعارضة ازداد احتمال توافر الظروف السياسية للتظيم.

جـ- كلما ازدادت إمكانية توافر الظروف الاجتماعية للتنظيم، ازداد احتمال تكوين جماعة الصراع.

١- كلما ازدادت فرصة أعضاء الجماعات السرية للاتصال، ازداد احتمال توافر الظروف الاجتماعية للتنظيم.

٢- كلما زاد سماح النظم البنائية مثل (القرابة)، بمزيد من حشد الجماهير، ازداد احتمال توافر الظروف الاجتماعية للتنظيم.

ثانيا: كلما ازداد توافر الظروف التقنية والسياسية والاجتماعية للتنظيم

ازدادت شدة الصراع

ثالثـاً: كلما ازداد توزيع السلطة، وازدادت أنصبة القيادات من الثروة ازدادت شدة الصراع.

رابعاً: كلما قل الحراك بين الجماعات العليا والجماعات التابعة ازدادت شدة الصراع.

خامساً: كلما ساءت ظروف التقنية والظروف السياسية والاجتماعية داخل التنظيم ازداد عنف الصراع.

سادساً: كلما ازداد تحول حرمان الجماعة الخاضعة من توزيع الثروة من المطلق إلى النسبي ازداد عنف الصراع.

سابعاً: كلما قلت قدرة الجماعات المتصارعة على تشكيل وتطوير تنظيمات الانضباط ازداد عنف الصراع.

ثامناً: كلما ازدادت شدة الصراع ازداد التغير البنائي وإعادة التنظيم الشامل.

تاسعاً: كلما ازدادت شدة الصراع ، ازداد معدل التغير البنائي وإعادة التنظيم.

مشكلات منهجية:

كان دارندورف حريصا على أن يقدم تعريفات نظرية للمفهومات الأساسية، وأن يقترح مداخل ويطرح علامات إجرائية عند تطبيق هذه المفهومات في البيئات التجريبية الملموسة ، كما هو واضح في تحليله للصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية . وعلاوة على ذلك فإدماج بعض المفهومات في مجموعة قضايا واضحة يجعل المنهج أكثر قابلية للاختبار وأكثر قابلية للتفنيد.

بيد أن ثمة عدداً من المشكلات المنهجية لا زالت باقية ، إحداها أنها تهتم بالتعريفات العامة المفرطة في البساطة ، ورغم أن هذه التعريفات تصاغ صياغة نظرية ، فإنها فضفاضة عادة حتى أنها يمكن أن تستخدم للدلالة على

الخاص والعام معاً ، لتدل على هذه المجموعة المتباينة من الظواهر التى تجعل من فائدتها المعاصرة لتطوير واختبار هذه النظرية موضع تساؤل، وعلى سبيل المثال ، فالقوة والشرعية ، والسلطة والمصالح ، والهيمنة وحتى الصراع كلها مفهومات تعرف تعريفات فضفاضة ، حتى أنه ثمة حالات وشواهد عن هذه المفهومات نجدها فى أغلب المواقف التى يرغب فيها دارندورف، وتلك الاستراتيجية تؤكد إثبات افتراضات عن طبيعة الحياة الاجتماعية، ولكنها تمنع إجراء البحث التجريبي ، لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات.

وقد أكدت هذه المشكلة فى حوار سابق حيث لوحظ أن دارندورف راغب عن رؤية مفهومات أساسية مثل السلطة والهيمنة باعتبارهما متغيرين. إذ لو أدرك أن هذين مفهومان متغيران لكان من الأسهل على الباحثين معالجتهما بشكل تجريبى، حيث تحدد الأحكام التى تعرف حالتهما كمتغيرين يعبران عن الظواهر التى تعرفها المفهومات تحديداً أكثر دقة. ونادراً ما قام دارندورف بهذا العمل المفيد ، إذ فضل تجنب وضع أنماط للتصنيف حتى عندما تعرف المفهومات كمتغيرات وقد تجنب القضية باستخدام أحكام مثل الأحكام التالية: "تختلف شدة الصراع الطبقى حسب المقياس المتدرج (من صفر إلى ١) . ويقترن بهذا التعريف الشكلى لشدة الصراع تعريف إنفاق الطاقة ودرجة ارتباط أطراف الصراع. ومن ثم لا تعطى هذه التعريفات الباحثين التجريبيين إلا القليل جداً من الدلائل الإجرائية حول كيفية قياس هذا المفهوم. ولو دعمت عدة أمثلة واضحة عن المقياس من صفر إلى ١ هذه المفهومات ، فإن مفهومات وقضايا المخطط ستصبح أكثر قابلية للبحث التجريبى على الأقل. بينما تكشف المفهومات بوضعها الحالى ما انتقده دارندورف مراراً عند بارسونز: إذ رأى أن بارسونز يستخدم المفهومات بطريقة عينية لتفسير ظاهرة بعينها وليس لها ما يؤيدهاعن هذه الظاهرة ويفسر الأحداث القديمة بما يتفق مع المخطط الكلى . ولو أن دارندورف قد اهتم اهتماماً أكثر بتقديم تعريفات إجرائية لاكتسبت المفهومات المدمجة فى قضاياه قوة تنبؤية أولية بالأحداث المقبلة - مما يجعلها عمل نظرى أكثر ثراء.

وثمة مشكلة منهجية أخرى ترتبط بالمخطط تنبع من غلبة اللغو على المنظور النظرى الكلى حتى تبدو قضايا المخطط أنها صادقة وفق التعريف

وليس عن طريق الاشتقاق، ومن ثم فلن تدحض الخطة النظرية بأكملها حتى ولو من حيث المبدأ. ومن ثم فهذا المخطط لا يجدى فى تطوير نظرية علمية، وطالما بقيت علاقات السلطة منقسمة إلى الهيمنة والخضوع مما يقود إلى مصالح متعارضة موضوعية كجزء من تعريف الواقع الاجتماعى ، فمن الصعب علينا أن نعرف كيف يتبع تكوين جماعات الصراع انفجار الصراع إلا كشئ بديهى. وبالرغم من المظهر العلمى للقضايا الخاصة عن الأوضاع التجريبية المتداخلة التى تسبب حدوث مثل هذا الصراع ، كما لوحظ من قبل، فإنه يمكن تجنب خطر هذا اللغو من خلال تصحيح بعض المفهومات الأساسية مثل الشرعية والسلطة والخضوع والهيمنة والمصالح واعتبارها متغيرات وتقديم قائمة تجريبية مؤقتة عن الظروف التجريبية المتداخلة التى تؤثر فى هذه المتغيرات.

وبإيجاز ، فإن مخطط دارندورف يقدم للباحثين التجريبيين عدداً من المشكلات . وهذا الحكم ينطبق على كل المنظورات النظرية فى علم الاجتماع الحديث. ولا يعد هذا الحكم إدانة مميزة تقتصر على دارندورف . ويبدو أنه يمكن أن نقلل من هذه المشكلات المنهجية من خلال إضافة عمل بسيط فى مخطط دارندورف، ومن ثم لو تحققت هذه التصويبات المقترحة فمن المحتمل أن يقدم منظور الصراع الجدلى استراتيجية نافعة من أجل تطوير علم الاجتماع.

من اليوتوبيا وإلى أين؟

وكما أوضحنا فإن دارندورف كان واحداً من أكثر النقاد عداء في موقفه من الوظيفية ووصمها بأنها أيديولوجية يوتوبية، ومن أجل صياغة نظرية اجتماعية تخلو من الأفكار اليوتوبية، شعر دارندورف بضرورة تعريف نظرية الصراع الجدلى، لتصور الطابع الحقيقى للعالم الاجتماعى ، بصورة أفضل ما تعكسه الوظيفية البارسونية، ومن خلال صياغة هذا التعريف، رأى دارندورف أن منظوره واستراتيجيته يقدمان مجموعة من الخطوط النظرية الأساسية أكثر ملاءمة لحل مشكلة النظام عند هوبز ، وللإجابة عن السؤال الخالد: كيف ولماذا يصبح المجتمع ممكنا ؟ وتحت أى الظروف تتكون

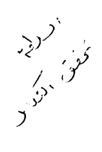
الأنماط المختلفة للتنظيم وتستمر في الوجود أو تتغير.

والغريب في هذا الحل الذي طرحه دارندورف والخاص بمشكلة النظام أنه قدم نظرية يبين فحصها الدقيق أنه يصدق عليها نفس الانتقادات التي وصم بها النزعة الوظيفية البارسونية. وعلى سبيل المثال فقد لاحظ بعض الشراح أن كلا من بارسونز ودارندورف نظرا إلى العامل الاجتماعي - في إطار الأنماط التنظيمية - "الأنساق الاجتماعية" عند بارسونز و"الروابط الإلزامية المتوافقة المتناسقة" عند دارندورف، وأنهما رأيا أن المجتمعات تتكون من أنساق فرعية تتضمن تنظيم الأدوار في إطار حدود القواعد المعيارية الشرعية، ويرى دارندورف أن هذه الأنماط المعيارية تعكس القوى المتباينة داخل النسق، وبالرغم من لغته الخطابية عن الطبيعة القهرية لهذه العلاقات فإن رؤيته للقوة تماثل مماثلة واضحة مفهوم باسونز عن القوة باعتبارها الحق الشرعي لهؤلاء الذين يشغلون مراكز معينة ويؤدون أدواراً محددة ترتبط بهذه المراكز من أجل تنظيم التوقعات المرتبطة بالمراكز والأدوار الأخرى. وعلاوة على ذلك تبين نماذج دارندورف أن الانحراف عن المعايير الراسخة يؤدي إلى أو يدفع بالجماعات المسيطرة إلى استخدام الجزاءات السلبية، وهذا التفسير يقترب من رؤية بارسونز بأن القوة توجد لتصحيح الانحراف الذي يحدث داخل النسق ولتعيد الأمور إلى مسارها الصحيح داخل ذلك النسق.

إن الفرق الواضح بين تأكيدات بارسونز ودارندورف فيما يتعلق بوظائف القوة داخل الأنساق الاجتماعية هو ادعاء دارندورف أن تباين القوة يؤدي إلى التكامل (من خلال علاقات السلطة الشرعية) والتفكك (من خلال المثابرة على فرض المصالح المتعارضة). بيد أن تبريره القائل: إن الصراع يتفجر من خلال السلطة الشرعية لا يختلف عن قولنا: إن المصالح المتعارضة توجد أولا ثم يوجد الصراع بعد ذلك، وهو يرجع انفجار الصراع إلى افتراضات غامضة عن عمليات مثل "الجدلية الداخلية للقوة والسلطة" "والوظيفة التاريخية للسلطة" بدلا من تتبع النتائج العلية المبرهن عليها بحرص. وهكذا يبقى أصل الصراع في نموذج دارندورف مبهما وبلا برهان مثلما حدث عند وصفه عدم ملاءمة اليوتوبيا الوظيفية لأن ظهور ونشوء

نموذج دارندورف يرتكز أساسا على رفض المفهومات المبهمة عن معايير النسق والسلطة الشرعية .

إن مشكلة دارندورف فى تفسيره كيف ولماذا تخرج جماعات الصراع عن طوع بناء السلطة الشرعية ، يعكس افتراضه الكامن عن "المطالب الوظيفية" . وقد افترض دارندورف وبطريقة ثابتة وحازمة أن السلطة مطلب وظيفى لتكامل النسق وأن الصراع الذى يتفجر من خلال علاقات السلطة مطلب وظيفى للتغير الاجتماعى. إن "الهدف والنتيجة" أو "الوظيفة التاريخية للسلطة" يعنى توليد الصراع ومن ثم يفترض ضرورة المحافظة على حيوية الأنساق الاجتماعية. ومن ثم فمن السهل أن يؤكد أن الصراع يتفجر لمواجهة حاجات النسق إلى التغير من خلال فكرة" الحاجة" إلى التغير ، وتلك غائية لا شرعية تقلب أو تشوه افتراض ماركس الغائى بأن دورات التغير الجدلى ضرورية لنشأة المجتمع الشيوعى اليوتوبى .



بيد أن الأمر الأكثر أهمية هو أن عجز دارندورف عن تفسير كيف يتفجر الصراع ؟ وكيف يحدث الصراع ؟ قد نجم من عجزه عن مواجهة مشكلة النظام مواجهة علمية وصريحة. والإجابة عن السؤال الأساسى كيف ولماذا يصبح تنظيم الروابط المتناسقة ممكنا؟ ولتأكيد أن هذه الروابط تنظم فى حدود القوة والسلطة من أجل تحديد مشكلة (كيف ولماذا) ، ومن خلال أى العمليات تظهر الأنماط التنظيمية التى تحدث التكامل أو تفجر الصراع. ويحاول تحليل بارسونز - رغم عدم ملاءمته ، تفسير كيفية تكوين أنماط النظام أو الأنساق الاجتماعية : إذ أن القواعد المعيارية والتوجيهات التى تؤثر على التنظيم اللاحق للسلوك تظهر أثناء محاولة الفاعلين ملاءمة توجيهاتهم وتحافظ الأساليب المختلفة للضبط الاجتماعى وعملية التنشئة الاجتماعية على بقاء هذا التنظيم. وأساليب الضبط الاجتماعى هى الجزاءات الشخصية والنشاط الطقوسي والأبنية التى تؤكد الطمأنينة وتوزيع الأدوار وأحيانا القوة . كما تحافظ أساليب التنشئة الاجتماعية على بقاء النسق المنظم من خلال توحد القيم الملائمة واكتساب المهارات الشخصية الأساسية. ونظرا لالتزام بارسونز بوضع أنساق مفهومات بدلا من صياغة قضايا. فمن الطبيعى جدا أن يقدم عرضا غامضا

عن المتغيرات المشاركة في عملية تكوين النظام ، وهذه المتغيرات هى التى تحث المصالح المتعارضة على تنظيم جماعات الصراع وحدوث التغير . بيد أن بارسونز حاول تصور - بالرغم من ملاءمة تصوره - المتغيرات المتضمنة في كيفية نشأة واستمرار النظام الاجتماعى، والتى فسرها دارندورف تفسيرا خاطئا عندما صاغ مفهوم الروابط المتناسقة ، ولكنه افترض أن الصراع الذى يأخذ شكل دورات تغير ينفجر من خلال العلاقات التنظيمية داخل الروابط المتناسقة ، ورغم تأكيد كل عالم من علماء الاجتماع أنه يبتعد في تفسيره عن عالم اليوتوبيا ، كما فعل دارندورف ، فإن هذا لا يمنع من إثارة السؤال النظرى الأساسى الذى يواجه النظرية الاجتماعية وهو كيف يصير المجتمع ممكنا فى كل أشكاله المختلفة والمتغيرة ؟ .

وبإيجاز فإن انتقادات دارندورف تؤكد أنه قد استخدم كلمات خطابية مثل "القهر " ، "والجدلية" ، "والهيمنة" ، "والاستبعاد" ، " والصراع" لإخفاء رؤيته عن حقيقة المجتمع ، وبذلك يقترب من الصورة اليوتوبية التى وصم بها أعمال بارسونز . فمفهوم "الروابط الإلزامية المتناسقة عند دارندورف يشبه النسق الاجتماعى" لبارسونز . كما يقابل مفهوم الأدوار والسلطة اهتمام بارسونز بالضبط الاجتماعى ، وعندما وصف شكل الصراع ومصدره كان دارندورف غامضا مثلما وصف هو أعمال بارسونز بالغموض . وحتى فى تحليله للتغير الاجتماعى فالصراع يعتبر وسيلة تذكر بما قاله بارسونز عن إشباع الحاجة الوظيفية للتغير . وهذه نتيجة متطرفة تستلخص من حقائق مؤداها أن ثمة تقدم بطئ قد حدث فيما يتعلق بالتخلص من النزعة اليوتوبية.

الفصل السابع

منظور الصراع الوظيفي
عند لويس كوزر
١٩١٣ -

منظور الصراع الوظيفي
عند لويس كوزر

نظرا لتقارب الانتقادات الموجهة ضد النزعة الوظيفية ، واتفاقها على اتهام بارسونز وزملائه اتهامات عنيفة لكونهم ينظرون إلي المجتمع باعتباره نسقا متوازنا ومنظما تنظيما واضحا ، ظهرت مدارس أخري تفسر الصراع كبدائل تكشف عن التباين الكبير بين مدارس علم الاجتماع . ويبدو التباين الكبير في نظريات الصراع واضحا عند مقارنة منظور الصراع الوظيفي عند لويس كوزر بمنظور الصراع الجدلي عند دار ندورف. ورغم أن كوزر قد نقد بإصرار النزعة الوظيفية عند بارسونز لإخفاقه في مواجهة قضية الصراع ، فإنه نقد دارندورف نقدا أشد لأنه لم يؤكد بما فيه الكفاية علي الوظائف الإيجابية للصراع التي تعمل علي المحافظة علي الأنساق الاجتماعية وقد أتاح موقف كوزر من هذين الرأيين الرئيسيين صياغة مخطط نظري يكمل أشكال التنظير في النظرية الوظيفية ونموذج الصراع الجدلي .

وقد هاجم كوزر النزعة الوظيفية في كتابه الأول الهام " وظائف الصراع الاجتماعي " هجوما شديدا. فالصراع لم يأخذ الأهتمام الكافي من الدارسين . ونظروا إليه مثلما ينظر إلي ظواهر تتصل بالانحراف والتمرد باعتبارها حالات مرضية تطرأ علي توازن النسق الاجتماعي . وعند ما اهتم بارسونز بتحديد نسق المفهومات ليعرف كيف تحل عملية تكوين النظام " مشكلة النظام " ، فإنه قلل من شأن عملية الصراع في أعماله التحليلية ، ويبدو أنه نظر إلي الصراع باعتباره مرضا يحتاج إلي "العلاج " وفق " أساليب " يقدمها المجتمع . وانطلاقا من تفسيره هذا للنزعة الوظيفية كان من اليسير التاكيد علي الحاجة إلي إحداث توازن بين الرؤية البارسونية الوظيفية من جهة والتصورات التحليلية الأخري لظواهر الصراع من جهة أخري. ويبدو أن هذا الشكل الجديد من التحليل استمر لمدة تزيد علي عشر سنوات ، إذ بعد مرور ١٠ سنوات علي إثارة هذا الجدل تحرك كوزر لإحياء دعوته الأولي وقال : " إنه قد حان الوقت لتوجيه مزيد من الاهتمام إلي الصراع الاجتماعي"

ورغم أن كوزر قد أكد بإستمرار مثله مثل دار ندورف علي أن النظرية

الوظيفية قد أهملت عادة " أبعاد القوة والمصلحة " ، فإنه لم يقتف أثر ماركس ودارندورف في تأكيدهما علي نتائج الفوضي والتخريب والتفكك تلك النتائج التي ترتبت علي الصراع العنيف . بل علي النقيض من ذلك مال إلي تصحيح النزعة التحليلية المفرطة عند دارندورف بالتأكيد علي الوظائف التكاملية والتوافقية للصراع داخل الأنساق الاجتماعية ؛ وتبعا لذلك كان كوزر قادرا علي تبرير جهوده عند نقده النزعة الوظيفية لتجاهلها الصراع ولنظرية الصراع لتقليلهما من شأن وظائف الصراع . ومن هذا النقد قدم كوزر حلا متميزا فريدا إلي حد ما لمشكلة النظام ، وبطريقة تماثل طريقة جورج زيمل ؛ إذ نظر إلي الصراع الظاهر والمكشوف في ظروف معينة باعتباره عملية تحافظ علي حيوية ومرونة تكوين أنماط النظم داخل التنظيم الاجتماعي .

صورة التنظيم الاجتماعي :

وبقدر ما ينظر إلي دوركيم باعتباره رائدا من رواد الوظيفية فمن الأهمية بمكان أن نعترف بأن كوزر خصص مقالا نقديا موجها لتصور دوركيم للحقيقة الاجتماعية ؛ وأن ندرك أن كوزر نظر إلي دوركيم باعتباره صاحب اتجاه محافظ في دراسة المجتمع ؛ وقد منعه هذا الاتجاه المحافظ من ضرورة معرفة تباين العمليات الاجتماعية والتي يعد الصراع الاجتماعي أكثرها وضوحا . وعلاة علي ذلك فإن النزعة المحافظة عند دور كيم أجبرته علي رؤية الأزمات مثل العنف والتمرد علي أنها ظواهر انحراف وأمراض اجتماعية تهدد التوازن والاستقرار الاجتماعي ؛ بدلا من رؤية تلك الظواهر باعتبارها فرصا ومناسبات لإحداث تغيرات اجتماعية بنائية . ورغم أن الظاهر يبين أن كوزر قد رفض النزعة العضوية في علم الاجتماع الدوركيمي ، فإن أعماله وكتاباته مملوءة بالمماثلة العضوية . فعلي سبيل المثال عندما وصف كوزر وظائف العنف فإنه شبه العنف بالآلام التي يشعر بها جسم الإنسان ، إذ أن كلا منهما قد يستخدم باعتباره علامة خطر تسمح "للجسم الاجتماعي " (المجتمع) أن يعيد التكيف مع نفسه . وتتأكد هذه النزعة العضوية عند كوزر مرة أخري ، عندما حلل وظائف التمرد . إذ رفض كوزر تفسير التمرد

باعتباره حالة من "الوهن الفردي" وافترض أنه يمكن أن يفسر "التمرد تفسيرا أعمق و أشمل ، باعتباره رد فعل لما يبدو أنه مرض في الجسم الاجتماعي" (المجتمع) وهذه الطريقة في القياس لا تقلل من قدرة كوزر علي التحليل ، ولكنها تكشف عن عدم رفضه النزعة العضوية . والأمر الواضح يبين أن كوزر شعر بالحاجة إلي نقد النزعة العضوية عند دوركيم لأنها لا تسمح بتحليل الصراع كعملية تتيح زيادة توافق وتكامل "الجسم الاجتماعي" [المجتمع] .

ورغم أن كوزر رفض الضغوط التحليلية لمبدأ المماثلة عند دور كيم فإنه أمن بالنزعة العضوية عند زيمل ، وبناء علي ذلك فقد ينظر المجتمع إلي الصراع كعملية تؤدي في ظروف معينة وظيفة المحافظة علي الجسم الاجتماعي (المجتمع) ؛ وتزيد من نشاط بعض أجزائه الحيوية . واستنادا علي هذه الفكرة كشف كوزر عن صورة للمجتمع تؤكد علي :

١- قد ينظر إلي المجتمع باعتباره نسقا يتكون من أجزاء مترابطة متباينة .

٢- تكشف الأنساق الاجتماعية عن عدم التوازن والتوترات وصراع المصالح بين الأجزاء المترابطة المختلفة .

٣- تعمل العمليات سواء ما كان منها داخل الأجزاء المكونة للنسق أو بين الأجزاء بعضها البعض في ظروف مختلفة عليا للمحافظة علي تكامل " وتوافق " النسق أو تغيير وزيادة التكامل والتوافق أو الحد منه

٤-يمكن أن ينظر إلي عمليات كثيرة مثل العنف والتفكك والانحراف والصراع علي أساس أنها عمليات تخريب للنسق ، ومن جهة أخري ينظر إليها تحت ظروف مغايرة باعتبارها عمليات تدعم تكامل النسق وتوافقه مع البيئة .

واستنادا إلي هذه الافتراضات قدم كوزر مجموعة مركزة من القضايا المرتبطة بوظائف الصراع داخل الأنساق الاجتماعية ، وبما أن كوزر قدم بعض القضايا عن الظروف التي تؤدي بالصراع إلي تخريب وتفكك الأنساق الاجتماعية ، فإن الحركة الأساسية في تحليله تدور حول تصنيف التسلسل

العلي المتضمن كيفية محافظة الصراع علي تكامل وتوافق النسق ، أو إعادة بنائه ، وكيف يتوافق النسق مع الظروف المتغيرة ، وتكشف هذه الصورة عن تسلسل متسق من الروابط العلية :

(١) اختلال التوازن في تكامل الأجزاء المكونة للكل الاجتماعي يقود إلي (٢) انفجار الأشكال المختلفة للصراع بين الأجزاء المكونة للكل الاجتماعي و الذي بدوره يسبب (٣) إعادة تكامل وقتي للنسق الاجتماعي الكلي الذي يحدث تحت ظروف معينة . (٤) مرونة زائدة في بناء النسق هي بدورها ، ٥-تزيد من قدرة النسق علي حل الا ختلال المقبل في التوازن الذي يحدثه الصراع ، مما يؤدي إلي نسق (٦) يكشف عن مستوي عال من التوافق مع الظروف المتغيرة .

وتمثل الصورة العلية عددا من المشكلات الواضحة والتي تشبة كثيرا اللزوميات الوظيفية عند بارسونز ، أهمها أن عمليات النسق تسهم في تكامل النسق وتوافقه . ويكشف ذلك التأكيد علي الوظائف الإيجابية للصراع عن الفروض الخفية لحاجات النسق التي لا يمكن أن تواجه أو تشبع إلا من خلال وظائف الصراع ، ورغم أن كوزز كان حريصا علي أن يشير في سعيه إلي تصحيح ما يترتب علي إهمال النزعة التحليلية للنتائج الإيجابية للصراع ، فإن قيمة استراتيجية تصحيح عدم التوازن مشكوك فيها ، لأنها تؤدي إلي نفس النوع من التحليلات المغرضة ، وهو ما حاول كوزر تصحيحه . وقد تكون الاستراتيجية الأكثر حكمة ، صياغة قضايا منظمة عن عمليات الصراع في حد ذاتها، لأن ذلك يعد تقدما كبيرا ضد المحاولات السائدة بين المنظرين لتصحيح أوجه الضعف في المناهج التحليلية التي طرحها علماء الاجتماع السابقين .

ورغم أوجه القصور هذه ؛ فإن صورة التنظيم الاجتماعي عند كوزر قد تحولت إلي مجموعة من القضايا الإيحائية عن وظائف الصراع داخل الأنساق الاجتماعية ، ولذا فإن المخطط أخذ شكلا أكثر وضوحا مما لو كان قد قرر كمجموعة من الأفتراضات والصور العلية . ويعادل ذلك في الأهمية أن يصبح المخطط أكثر قابلية للاختبار ، ويتيسر إعادة الصياغة علي أساس النتائج التجريبية .

قضايا حول عمليات الصراع :

وبعد ما استخدم كوزر أسلوب زيمل المثير في التحليل ، وسع من مجال

الرؤية الأولية لزيمل حيث أدمج فيها قضايا من لدي ماركس ، ومصادر مختلفة من التراث المعاصر عن الصراع ، وبينما يكشف هذا المخطط عن عدد كبير من المشكلات التي انبثقت من اهتمامه الأول بوظائف الصراع ، فإن منظور الصراع عند كوزر بقي حتي الآن واحدا من أكثر المداخل شمولا في علم الاجتماع المعاصر . وتكشف هذه الشمولية عن المدي الواسع من الظواهر المتغيرة التي تغطيها القضايا الآتية (١) أسباب الصراع ٢- شدة الصراع وحدته ٣- مدة بقاء الصراع ٤ - وظائف الصراع . ويدمج تحت هذه العناوين مجموعة متغيرات محددة صاغها في قضايا تضم مجموعة من المفهومات المجردة .

إن أحد العوائق أمام أكتشاف فكر وقضايا كوزر عن الصراع هو أنه لم يقدمها في صياغة منطقية نظرية أو صياغة منظمة . وإنما قدمها في عدد من المقالات المدرسية تدور حول بعض الموضوعات الجوهرية وقد وضح ذلك في تحليله لمقال زيمل عن الصراع ورغم أن كل قضية بمفردها قد صاغها كوزر صياغة واضحة ؛ فلقد كان من الضروري أن يفسر العلاقات المتبادلة الدقيقة بين تلك القضايا المختلفة . وهذه الحقيقة تجعل من محاولة العرض المنظم لقضايا كوزر تطبيقا خاصا لا يقتصر علي انتزاع القضايا من سياقها الأساسي بل يتضمن خطر سوء فهم المعني المقصود من قضايا معينة . ولكن يبدو أن عبء العرض المنظم يقع علي عاتق المنظر ؛ وهكذا فإن سوء فهم بعض النقاد الذين يرغبون في كشف العلاقات المتبادلة بين الأحكام النظرية المجردة لقضايا معينة ، ثم يبدأون بعد ذلك في بناء نظرية حقيقية ، ينبغي أن يقبله هؤلاء الذين يفضلون عدم القيام بذلك .

أسباب الصراع:

يبين الشكل رقم ١٢ أن كوزر ينظر إلي أسباب الصراع علي أنها هي نفسها أسباب تكمن في الظروف التي تولد سحب الشرعية من النسق السائد المسئول عن توزيع الثروة وفي تعدد مظاهر الحرمان . وبناء علي ذلك فإن مبدأ سحب الشرعية يتأثر بمتغيرات اجتماعية بنائية مثل القدرة علي التعبير عن الظلم داخل النسق الاجتماعي ، ودرجة تعدد الولاءات داخل هذا

النسق ودرجة الحراك المسموح بها داخل النسق : وبينما تتأثرشدة الحرمان بمضمون التنشئة الاجتماعية وأنواع الضغوط البنائية التي تمارس علي الجماعات المحرومة

ويرجع الفضل إلي كارل ماركس في إثارة هذه القضايا ، حيث يري أن مصدر الصراع يكمن في عدم عدالة توزيع الثروة ، وعدم رضا المحرومين علي هذاالتوزيع وثمة تأكيد أستعير من ماركس مؤداة أن الظروف البنائية تؤثر علي حشد الطاقات العاطفية للجماعات المحرومة ؛ وخاصة عندما تتحرك مظاهر الحرمان من المطلق إلي النسبي . وقد أكد كوزر - في الوقت نفسه متفقا في ذلك مع دارندورف - أهمية الحراك الاجتماعي بين الجماعات المهيمنة والخاضعة في الحد من إمكانية ظهور الصراع . ويضاف إلي ذلك إن ثمة تأكيدا علي المتغيرات النفسية مثل مظاهر شعور الأنا بالحرمان والضغوط المفروضة علي الأنا والتي تتأثر بالقوي البنائية. وهذه بدورها تؤثر علي إمكانية انفجار صراع صريح مكشوف .

ومن تحليل كوزر يتضح لنا أن القضايا المعروضة في هذه المجموعة هي قضايا غامضة وتحتاج إلي تكملة من مصادر أخري . وقد يفهم قصور إهتمام كوزر بأسباب الصراع إلي تبعيته الفكرية لزيمل الذي لم يقل إلا القليل عن هذا الجانب من عملية الصراع بيد أن تأثر كوزر بزيمل مع وعيه بماركس كان من الأسباب التي جعلت تحليله عن شدة الصراع ومدة بقائه ووظائفه تبدو أكثر قوة

جدول رقم (١٢)

أسبـــاب الصـــراع

أولا : كلما زاد تساؤل الجماعات الأكثر حرمانا عن شرعية النظام السائد لتوزيع الموارد النادرة ، ازداد احتمال إثارتهم و تفجيرهم للصراع .

١- كلما تضاءلت قنوات التعبير عن رأي الجماعات المحرومة عن توزيع الموارد النادرة ، ازداد احتمال تساؤلهم عن مدي الشرعية .

أ- إذا قلت التنظيمات الداخلية التي تبدد الطاقات العاطفية لأعضاء الجماعات المحرومة لم يعد أمام الجماعات المحرومة أي بدائل للتعبير عن شكاواهم إلا التساؤل عن شرعية النظام .

ب- كلما إزدادت مظاهر حرمان الأنا بين أعضاء الجماعات المحرومة من التعبير عن الشكوي وإبداء الرأي ؛ ازداد احتمال تساؤلهم عن الشرعية.

٢- كلما ازداد تطلع أعضاء الجماعات المحرومة إلي عضوية الجماعات ذات الحظوة ، وقلت فرص الحراك المسموح بها ؛ ازداد احتمال سحب الشرعية منهم .

ثانيا : كلما ازداد تحول مظاهر حرمان الجماعة من المطلق إلي النسبي كلما ازداد احتمال شروع هذه الجماعات في تفجير الصراع .

١- كلما ضعف تأثير أساليب التنشئة الاجتماعية علي أعضاء الجماعات المحرومة وبالتالي وهنت القيود الداخلية علي الأنا ، ازداد احتمال معاناتهم نسبيا .

٢- كلما قلت الضغوط الخارجية التي تمارس علي أعضاء الجماعات المحرومة ازداداحتمال معاناتهم الحرمان النسبي .

شكل رقم (١٤)

شدة الصراع

أولا : كلمازاد توافر الظروف التي تسبب انفجار الصراع ، زادت شدة الصراع .

ثانيا : كلما تزايد الارتباط العاطفي بين الأعضاء المشاركين في الصراع تزايدت شدة الصراع .

١ - كلما زادت العلاقات الاولية بين أطراف الصراع ، تزايد الارتباط العاطفي بينهم

أ - كلما صغر حجم الجماعات الاولية التي ينشب بينها الصراع ، تزايدت الارتباطات العاطفية داخل كل جماعة .

ب - كلما تزايد استقرار العلاقات الأولية ، قل جمود بناء هذه العلاقات.

جـ - كلما تزايدت العلاقات الاولية بين أطراف الصراع ، قل احتمال التعبير الصريح عن العداوة . ولكن تتزايد هذه الحدة في مواقف الصراع

٢- كلما تزايدت العلاقات الثانوية بين أطراف الصراع زاد تشعب مشاركتهم ، وقل الأرتباط العاطفي بينهم

أ - كلما تزايدت العلاقات الثانوية ، زاد تكرار الصراع وضعف الأرتباط العاطفي

ثالثا : كلما ازداد جمود البناء الاجتماعي وقلت إمكانية تواجد الوسائل التنظيمية التي تمتص الصراع والتوتر ' تزايدت شدة الصراع

١- كلما تزايدت العلاقات الاولية بين الأطراف المتصارعة ، تزايد جمود البناء

أ - كلما قل استقرار العلاقات الاولية ؛ تزايد جمود بناء هذه العلاقات .

٢ - كلما تزايدت العلاقات الثانوية التي تعتمد علي التساند الوظيفي بين الأطراف التي ينشب بينها الصراع ، زادت قدرة الوسائل التنظيمية التي تمتص الصراع والتوتر وضعفت شدة الصراع .

٣- كلما قويت أساليب الضبط داخل النسق ، ازداد البناء جموداً ، وازدادت شدة الصراع

رابعا : كلما تزايد عدد الجماعات المشاركة في صراعات حول مصالحها الحقيقية قلت شدة الصراع

١ - كلما تزايد عدد الجماعات التي تتصارع حول المصالح الحقيقية ازداد احتمال سعيهم إلي حلول توفيقية من بين الوسائل التي تحقق مصالحهم

أ - كلما زادت فروق القوة بين الجماعات المتورطة في الصراع قل احتمال البحث عن وسائل بديلة

ب - كلما ازداد جمود النسق الذي يتفجر داخله الصراع قلت أمكانية توافر الوسائل البديلة

خامسا : كلما تزايد عدد الجماعات التي تتصارع حول قضايا غير حقيقية (مصالح وهمية) تزايدت شدة الصراع

١ كلما ازداد تفجير الصراع حول قضايا وهمية ، ازداد الارتباط العاطفي بين الأطراف المتصارعة وازدادت شدة الصراع

أ إذا كان الصراع القديم بين الجماعات أشد حدة تزايد الارتباط العاطفي في الصراعات اللاحقة

٢ كلما تزايد جمود النسق الذي يتفجر داخله الصراع ، ازداد احتمال تحول الصراع الى صراع يدور حول مصالح وهمية

٣ إذا طال أمد الصراع الحقيقي كثر ظهور عدد كبير من القضايا غير الواقعية

٤ كلما ازداد ظهور جماعات الصراع لتحقيق أهداف الصراع ازدادت عدم واقعية الصراعات اللاحقة

سادسا كلما ازداد تسامي الصراعات فوق المصالح الفردية تزايدت حدة الصراع

١ كلما قويت وحدة الجماعة فكريا تسامت الصراعات فوق المصالح الفردية

أ كلما قويت الوحدة الأيديولوجية ازدادت عمومية أهداف الجماعة وتسامت فوق المصالح الفردية

ب - كلما قويت الوحدة الفكرية بين أعضاء الجماعة ، ازداد الاشتراك في الصراعات بضمير نقي . وتجاوز المشاركون في الصراع المصالح الفردية

سابعا كلماازداد تفجر الصراعات حول القيم والقضايا الأساسية التي هي محور الخلاف داخل الجماعة ، ازدادت حدة الصراع

١ - كلما ازداد جمود البناء الاجتماعي الذي يتفجر داخله الصراع ، ازداد احتمال انفجار الصراع حول القيم والقضايا الأساسية

٢ - كلما ازداد الارتباط العاطفي في المواقف التي يحدث فيها الصراع ؛ ازداد احتمال انفجار الصراع حول القيم والقضايا الأساسية .

شدة الصراع :

تكشف لنا القضايا المبينة في الشكل رقم ١٤ أن كوزر يشير إلي امكانية تفسير شدة علاقات الصراع في نسق ما من خلال العلاقات المتداخلة بين متغيرات مثل : الارتباط العاطفي بين المشاركين ؛ وجمود البناء الاجتماعي ؛ ومدي واقعية الصراع ، وإمكانية حدوث الصراع حول القيم والقضايا الأساسية ، ومدي المظاهر الخارجية التي تتجاوزها المصالح الفردية . وبما أن هذه المتغيرات تبدو مهمة في نظر كوزر فإنه نزع إلي التاكيدعلي أسبقية المتغيرين الأولين ، وهما التاكيد علي وجود البناء الاجتماعي والارتباط العاطفي ؛ مما يبدو معه أنه يحدد ما إذا كان الصراع موضوعياً وحقيقياً ويدور حول القيم القضاياالأساسية أم لا .

ويبدو أن للقضيتين الرابعة والرابعة الفرعية (أ) أهمية خاصة فهما يقفان موقف التناقض ضد رأي ماركس القائل : بأن الوعي بالمصالح الموضوعية يقود حتما إلي الثورة وشدة الصراع . وقد استعار كوزر من زيمل التأكيد بأن الوعي الواضح بالمصالح المتصارعة (الصراع الحقيقي) يقود الأطراف المتصارعة إلي البحث عن حلول توفيقية ووسائل بديلة عن الصراع الصريح سعيا وراء تجنب الخسائر الباهظة المترتبة علي الصراع الحاد القوي أي الثورة . وعلاوة علي ذلك ، وعلي نقيض ماركس يري كوزر أن الأنساق الاجتماعية الجامدة - مثل تلك التي مال ماركس إلي وصفها - تكشف عن إمكانية كبيرة لانفجار الصراع غير الحقيقي (الوهمي) ، إذ تنعدم فرص تحقيق المصالح الحقيقية . غير أن ماركس أدرك إدراكا صائبا احتمال تزايد شدة الصراع في هذه الأنساق الجامدة ؛ رغم احتمال أن يكون هذا الصراع غير حقيقي ومشحونا بالارتباطات العاطفية ومحصلة للأحزان المتراكمة ومرتبطا بمواضع تتجاوز المصالح الذاتية .

وهكذا يبدو أن كورر توحد توحدا قويا برؤيتي زيمل وماركس فيما يتعلق برصد القضايا التي ترفع من شأن المساهمة النظرية الهامة لكل مفكر وطرح جانبا بعض القضايا النظرية الغامضة العقيمة ، ورغم أن كوزر ينظر إلي زيمل باعتباره ملهمه ، فالأمر الواضح الآن أن مخطط كوزر يدين بالكثير لمخطط ماركس ، ويقدم بعض الآراء التجريبية للتوفيق بين تراث كلا من زيمل وماركس

شكل رقم (١٥)

مدة بقاء الصراع

أولا: كلما ضاق مجال أهداف الأطراف المتعارضة المشتركة في الصراع ، طالت فترة الصراع

١ - كلما قلت درجة الارتباط العاطفي ، ودرجة جمود البناء ، وعدم واقعية طابع الصراع ، ازداد احتمال عدم الاتفاق علي الأهداف المتصارع عليها بين الخصوم

ثانيا: كلما قل الاتفاق حول أهداف الصراع بين الأطراف المتصارعة طالت فترة الصراع

١ - كلما قلت واقعية الصراع ازداداحتمال الخلاف حول أهداف الصراع

ثالثا: كلماعجزت الأطراف المتصارعة عن تفسير النقاط الرمزية المعلنة حول النصر أو الهزيمة طالت فترة الصراع

١ - كلما قل الاتفاق بين الأطراف حول الرموز ، ضعفت قدرة كل طرف من أطراف الصراع علي تفسير النقاط الرمزية المعلنة حول النصر أو الهزيمة

أ - كلما ازداد استقطاب الأطراف المتصارعة ، وفرض الصراع عليهم ، قل الاتفاق علي النقاط الرمزية للنصر أو الهزيمة

ب - كلما تضاءل التطرف داخل كل طرف من أطراف الصراع ازداد احتمال الاتفاق حول النقاط الرموية للنصر أو الهزيمة

رابعــا : كلما تزايدت قدرة قادة الأطراف المتصارعة علي إدراك أنه ليس بالأمكان تحقيق الأهداف إلا بتكاليف باهظة لن يعوضها النصر ، قصرت فترة الصراع .

١ - كلما تعادلت موازين القوي بين الجماعتين المتصارعتين ازداد احتمال إدراك القادة للتكاليف الباهظة لتحقيق الأهداف تحقيقا كاملا.

٢ - كلما كانت مؤشرات النصر أو الهزيمة خلال الصراع واضحة وقاطعة، ازداد احتمال إدراك القادة للتكاليف الباهظة لتحقيق الأهداف تحقيقا كاملا.

أ - كلما ازداد الأتفاق حول معاني الهزيمة أو النصر زاد وضوح مؤشرات الهزيمة أو النصر

خامسا : كلما ازدادت قدرة القادة في كل جماعة متصارعة علي أقناع أتباعهم بأنهاء الصراع ، قصرت مدة الصراع .

١ - كلما ازدادت معرفة القاده برموز أتباعهم ، وازداد الأتفاق حول هذه الرموز ؛ ازدادت قدرتهم علي إقناع هؤلاء الأتباع .

٢ - كلما ازداد تركيز السلطة في أيدي قادة أطراف الصراع ؛ ازدادت قدرة القادة علي إقناع الأتباع .

٣ - كلما قلت الأنقسامات الداخلية داخل كل طرف من أطراف الصراع ازدادت قدرة القادة علي أقناع الأتباع .

٤ - كلما ازداد ادعاء القادة بأن بعض المكاسب قد تحققت ازدادت قدرتهم علي إقناع الأتباع .

مدة بقاء الصراع :

لقد ركز كوزر كل اهتمامه في الشكل رقم ١٥ علي مظهر للصراع أغفله ماركس و زيمل ودار ندورف معا . ويري كوزر أن وضوح أهداف الأطراف المتصارعة ، ومدي الأتفاق بينهم حول نقاط النصر أوالهزيمة ، وقدرة القادة علي إدراك تكاليف تحقيق وبلوغ النصر ؛ وإقناع الأتباع بقبول إنهاء

الصراع ، كلها أمور حاسمة في تحديد مدة الصراع. ويكشف كل متغير من هذه المتغيرات عن ارتباطات داخلية معينة وهي بدورها تتأثر بمتغيرات أخري ، مثل الارتباط العاطفي ودرجة واقعية الصراع ؛ ومدى استقطاب الأنصار ، والدرجات الخاصة بالقوة ، ووضوح مؤشرات النصر ، ودرجة تمركز السلطة . ورغم أن العلاقات المتداخلة بين القضايا تكشف عن تداخل كبير وتناقض منطقي بينها ، فإنها تقدم خطوة إيجابية لإعادة صياغة الأحكام النظرية التي تتعلق بمدة الصراع وإنهائه داخل الأنساق الاجتماعية . وقد أعطي علم الاجتماع اهتماما ضئيلا لتحليل متغيرات الزمن مثل مدة الصراع ، ويرجع الفضل في ذلك إلي كوزر عند دمجه لبعض هذه المتغيرات سويا أثناء تحليله للصراع .

وهكذا فقد تجنب كوزر بعض مخاطر التحليل التي تترتب علي التركيز علي وظائف الصراع الاجتماعي ؛ عندما حلل أسباب وشدة ومدة الصراع وتلخيص هذه القضايا يكشف لنا أن كوزر قد أختار أن يركز أساسا علي الوظائف الإيجابية للصراع من أجل الحفاظ علي الأنماط التنظيمية المختلفة لكل من الأنساق الاجتماعية الداخلية والوحدات الجزئية المكونة لهذه الأنساق .

وظائف الصراع :

واقتداء بزيمل أشار كوزر في القضايا المبينة في الشكل رقم ١٦ إلي بعض النتائج التي تعود علي كل طرف من الأطراف المرتبطة بالصراع والمرتبطة بالكل الاجتماعي الذي تفجر داخله الصراع . وتبين المجموعة الأولي من القضايا ، أن الصراع قد يؤدي إلي تدعيم الحواجز بين الجماعات، وتركيز سلطة اتخاذ القرارات ، والوحدة الايديولوجية ، وتزايد قوة أساليب الضبط الاجتماعي كما يتضح لنا في القضايا السابقة ، فهذه الأحداث تقع في ظل ظروف معينة محددة ؛ تتضمن درجة الجمود والتباين والمرونة داخل البناء الاجتماعي ، وشدة الصراع ، ومدي تأثيره علي الأمر داخل الجماعات المختلفة كما تعرفه وتفهمه هذه الزمر . وتبين القضية الأولي في المجموعة الرابعة أن ثمة [illegible] واضحا عن الإحباطات الوظيفية [illegible] التي تترتب

علي الصراع والتي تصيب كل جماعة من جماعاته . وعلاوة علي ذلك فلم يثبت إثباتا مباشرا في هذه القائمة الخاصة أن ذكر عكس هذه القضايا قد يكشف عن الظروف التي قد يؤدي فيها الصراع إلي تفكك الجماعات المتصارعة . وعلي سبيل المثال تبين القضية الثالثة أنه من الصعب إثبات أن التهرؤ يكون هو النتيجة المتوقعة بل والحتمية إذا لم يدرك كل عضو من أعضاء الجماعة أن الصراع يؤثر عليه . وقد يكون هذا التهرؤ هوالنتيجة الوحيدة ، ولكن ثمة قضايا إضافية تبدو ضرورية لإيجاد الظروف التي يتوقع فيها حدوث هذه النتيجة الحتمية . وكان كوزر واعيا بتلك الحقائق ، ولكنه اختار التركيز أساسا علي الوظائف الأيجابية للصراع بدلا من إبراز الظواهر الحيادية للنتائج ، ومن ثم فالنتيجة الحتمية لهذه القضايا تفيد ضمنا رؤية مفرطة عن تكامل العالم الاجتماعي ؛ حتي في مواجهة الصراع المكشوف بين الجماعات مما يعرضها للطعن من النقاد مثل الطعن الذي تعرضت له النزعة الوظيفية عند بارسونز .

وهذا المضمون غير الملائم دعمته جميع القضايا من الخامسة حتي التاسعة حيث يتفجر الصراع داخل أنساق بنائية مفككة ، ونظر إلي الصراع في هذه الحالة باعتباره يقوي ويعزز التكامل والتجديد والإبداع ، وامتصاص العداوة مثلما يقوي من اهتمام الصفوة بعدم التوافق بين الأنساق . وعلاوة علي ذلك وتحت ظروف تكرار الصراع وشدته يعزز الصراع درجات متباينة وأنماط مختلفة من التوازن ، والتنظيم المعياري ، مثلما يدعم أئتلاف الروابط ، وربما يشير عكس بعض القضايا إلي بضعة ظروف تعزز التفكك والانحراف والعداوة بين الجماعات الفرعية فمازالت هذه القضايا تحمل بين طياتها اتجاها يؤكد أكثر مما ينبغي علي تكامل وتوافق النسق .

ويتعين علينا العودة إلي نقطة بسيطة ، ولكنها هامة سبق أن عرضت من قبل، هذه النقطة مؤداها أننا نحرث في الماء إذا ما حاولنا تصحيح النظريات ذات الجانب الواحد بتقديم شكل آخر من التحليل أحادي الجانب ؛ وإذا كان كوزر قد أختار أن يركز علي نتائج صراع الأنساق وأجزائها فإن منظوره النظري قد يكون أكثر صوابا من الاتجاهات ذات الجانب الواحد عند المنظرين من الرواد . والواقع يبين لنا أن كوزر قد وقع في نفس مصيدة التحليل التي وُصم بها بارسونز ؛ لأن التأثير الكامل لقضاياه يكمن في

تصوير عالم يدعم الصراع فيه التنظيم والتكامل فقط . رغم أن هذا التصوير ليس مماثلا "ليوتوبيا بارسونز" ،فربما لا يزيد عنه واقعية .

شكل رقم (١٦)

وظائف الصراع

أولا : كلما ازدادت شدة الصراع ، ازداد وضوح الحدود بين الجماعات المتصارعة .

ثانيا : كلما تزايدت شدة الصراع ، وتزايد تباين تقسيم العمل بين الجماعات المتصارعة ازداد احتمال تمركز بناء أتخاذ القرارات

١ - كلما ازدادت حدة الصراع ، قل التباين داخل البناء ؛ وبالتالي قل استقرار البناء والتماسك الداخلي وتحولت المركزية إلي سلطة مطلقة مستبدة

ثالثا : كلما ازدادت شدة الصراع ، ازداد إدراك تأثيره علي الأجزاء المكونة لكل جماعة وازدادت قدرة الصراع علي تعزيز التماسك البنائي والايديولوجي بين أعضاء جماعات الصراع

رابعا : كلما كانت العلاقات أولية بين أعضاء الجماعات المتصارعة ، وازدادت حدة الصراع ، أدي الصراع إلي إزالة أسباب ومظاهر التفكك والانحراف داخل كل جماعة متصارعة من أجل تحقيق التوافق في المعايير والقيم .

خامسا : كلما تضاءل جمود البناء الاجتماعي ، الذي يتفجر فيه الصراع بين الجماعات ، وازداد تكرار الصراع ، وقلت حدته في الوقت نفسه ، ازداد احتمال تغيير الصراع للنسق بأساليب تعزز التوافق والتكامل.

١ كلما قل جمود النسق ، زادت قدرة الصراع علي تعزيز التجديد والابداع في النسق.

٢ - كلما قل جمود النسق ، قل احتمال أن يصل الصراع إلي مرحلة احلال

العداوة كموضوع بديل وازداد احتمال مواجهة الصراع لمنابع التوتر الحقيقية.

أ - كلما ازداد اعتماد النسق علي التساند الوظيفي ، ازداد تكرار الصراع، وخفت شدته ، وازداد احتمال تخفيف التوتر دون حدوث استقطاب في النسق .

ب - كلما ازداد استقرار العلاقات الأولية في النسق ، وازداد تكرار الصراع حتي ولو خفت شدته ، ازداد احتمال تخفيف التوترات ، دون أن يؤدي ذلك إلي استقطاب في النسق . ولكن ليس إلي الحد الذي يؤدي إلي نسق جديد تسود فيه العلاقات الثانوية .

٣ - كلما قل جمود النسق ، ازداد احتمال إدراك من يمسكون بزمام السلطة للصراع باعتباره من علامات عدم التوافق التي تحتاج إلي المواجهة والتصدي .

سادسا : كلما ازداد تكرار نشوب الصراع، قل احتمال أن يكون انعكاسا لخلافات حول القيم الأساسية ، وازداد احتمال أن يؤدي الصراع وظيفة المحافظة علي التوازن.

١ - كلما ازداد تمسك الجماعات المتصارعة بالقيم الأساسية قل احتمال الدعوة إلي الخلاف علي هذه القيم وازداد احتمال تعزيز تكامل النسق.

٢ - كلما ازداد عجز جماعات الصراع عن تقديم تفسيرات متطرفة عن القيم الأساسية ؛ قل احتمال تشكيل جماعة معارضة للصراع ، وقلت مظاهر التخريب التي يحدثها داخل النسق.

سابعا : كلما ازداد تكرار مظاهر الصراع ، وقلت شدته ، ازداداحتمال السماح للمعايير الأساسية بتنظيم الصراع.

١ - كلما قل جمود النسق ، ازداد تكرار الصراع ، وقلت شدته.

أ - كلما قل جمود النسق ، ازداد احتمال إحياءالمعايير الموجودة.

ب - كلما قل جمود النسق ، ازداد احتمال أن يولد الصراع معايير جديدة.

٢ - كلما ازداد تكرار الصراع ، وقلت شدته ، ازداد احتمال أن تركز

الجماعات جهدها سعيا وراء تعزيز التزام أعضاء كل جماعة بمعايير تحكم الصراعات.

أ - كلما تقاربت القوي بين الجماعات المتصارعة ، ازداد احتمال أن يولد الصراع سلطة مركزية تعزز الالتزام بالمعايير.

ثامنا : كلما قل جمود النسق ، ازداد احتمال أن يؤدي الصراع إلي حالة تسمح بالتوازن وتسلسل السلطة في النسق.

١ - كلما قلت المعرفة بقوة الخصم ، وقلت مؤشرات هذه القوة ازداداحتمال أن يتيح الصراع بين جماعتين متنافستين علي السلطة تعزيز توازن علاقات القوة في النسق.

تاسعا : كلما قل جمود النسق ، كلما ازداد احتمال أن يؤدي الصراع إلي تكوين روابط ائتلاف تزيد من اتحاد وتكامل النسق.

١ - كلما ازداد تهديد بعض الأطراف في النسق نتيجة ائتلاف الأطراف الأخري ، ازداداحتمال تكوين روابط متآلفة .

٢ - كلما قام النسق علي التساند الوظيفي ، ازداداحتمال أن يكون الأئتلاف أداة موقوتة لحسم الصراع.

أ - كلما ازداد كشف النسق لما يحدث فيه من انشقاقات ، ازداداحتمال أن ينشأبين جماعات الائتلاف صراع مصالح ، وازداد احتمال أن يكون أداة مؤقتة .

ب - كلما كانت أغراض تكوين الأئتلاف دفاعية إلي حد بعيد ازداد احتمال أن يكون هذا الأئتلاف أداة مؤقتة.

٣ - كلما كانت علاقات النسق أولية وبنائية ، ازداد احتمال أن يطور الأئتلاف معايير وقيم عامة ؛ تشكل جماعة تكون أكثر دواماً.

أ - كلما ازداد تكون الأئتلاف بين الأفراد وصغرت الوحدات التي تكون هذا الائتلاف ؛ زاد احتمال تحول هذا الأئتلاف إلي جماعة دائمة.

ب - كلما تزايد التفاعل المطلوب بين أعضاء الأئتلاف ، ازداد احتمال تكوين جماعة دائمة .

وأخيراً ينبغي أن يلاحظ أن قضايا كوزر تعوزها الدقة ، فهي قضايا

متداخلة ، وعاجزة عن تحديد الوحدات الاجتماعية - مثل الجماعات والأفراد والتنظيمات والمجتمعات - تحديداً واضحا، كما تكشف عن ثغرات فى تحديد وتعريف المفهومات . كما يصبح تعريف المفهومات أبعد عن الحقيقة ، ويبدو أن بعضها يقترب من أن يكون تحصيل حاصل، ويبدو أن عدم ملاءمة هذه القضايا ينبع من حقيقة أن أى منظر آخر قد يعيد بناء قائمة القضايا ، مما يجعل سوء الفهم أمرا لا مفر منه. بيد أنه دون محاولة القيام بالتقنين على المستوى المجرد فإن خطة كوزر تبدو أقل قوة ، حيث إن هذه القضايا تبدو معزولة وغير مترابطة ، وترتبط بأحداث مترابطة وقتية. وقد يعتقد بأن هذه القضايا والمنظور النظرى الذى يضم هذه القضايا موغلان فى الإيحاء ، ومن المهم أن تبقى القضايا منفصلة وواقعية.

وبإيجاز فبينما تفتقد خطة كوزر إلى الدقة المنطقية لصياغة نظرية كاملة ، فإن ما قدمه كوزر فى دراسة الصراع يعد أكثر المدارس شمولا وإثارة فى علم الاجتماع. وقد كشفت قضايا هذا المخطط عن شموليتها وعدم ملاءمتها فى الوقت نفسه.

استراتيجية لإعادة صياغة فكر كوزر :

وكما أوضحنا من قبل، فإن مدخل كوزر يمثل رؤية تحليلية تؤكد على جانب واحد، إذا ما أخذ به وحده ، فقد يؤدى إلى رؤية مشوهة عن العالم الاجتماعى . ورغم أن كوزر بدأ تحليله باقتدار لبيان حتمية القوة، والقهر والقمع والصراع فإن تحليله سرعان ما تحول إلى نتائج تظهر تكامل وتوافق هذه العمليات. وهذا التأكيد التحليلى يمكن أن يحول "الوظائف التكاملية والتوافقية للصراع إلى "حاجات" "ومطالب" وظيفية قد تستلزم أو تسبب بالضرورة تفجير الصراع. وتلك الغائية متأصلة فى أعمال ماركس الذى نظر إلى الصراع الثورى باعتباره ضروريا لمواجهة الحاجة إلى قيام المجتمع الشيوعى. ولكن يبدو أن كوزر قد أخذ الأفكار المتأثرة بالغائية من النموذج العضوى عند زيمل ، وليس من المنهج الجدلى عند كارل ماركس. وما أن التزم بالبرهنة كيف أن الصراع يسهم داخل النسق الكلى أو الجسم الاجتماعى (المجتمع) ، فإنه مال إلى القول : بأن الجسم الاجتماعى (المجتمع) يفجر الصراع

أحيانا لإشباع حاجاته إلى التكامل. وقد سلم بأن الصراع قد يسبب التغير داخل الأنساق الاجتماعية لكنه يراه أساس عملية حاسمة تعزز التكامل أو التوازن حتى ولو كان "توازنا متحركاً" كما قرر بارسونز.

وقد لاحظ دارندورف فيما يتعلق بالنزعة الوظيفية عند بارسونز:

أن الفرق بين عالم اليوتوبيا والمقبرة ، هو أن بعض الأشياء تحدث أحيانا فى عالم اليوتوبيا، ولكن كل العمليات التى تحدث فى مجتمعات اليوتوبيا تتبع أنماطا متكررة ، وتحدث داخل إطار الكل أو الوحدة الكاملة . إذ أنها لا تمس إطلاقا الحالة الراهنة: بل تؤكدها وتثبتها كذلك ، ولهذا الفرض وحده تسمح اليوتوبيا لهذه العمليات أن تحدث وتعمل على استمرارها.

ولكن قد يكشف نموذج كوزر عن ضعف مماثل ، ومن الممكن أن نلاحظ أن كوزر أكد باستمرار حدود ومدى صواب مخططه الأحادى النظرة ، بيد أنه بإمكان الثقاه من الاجتماعيين أن يتهموا مخطط كوزر مثلما اتهموا مخطط بارسونز بأنه بدأ من نوايا نبيلة ، ولكن أضعفته النزعة العضوية الكامنة فى النهاية.

إن النظرة إلى سجل أعمال كوزر تبين أن ذلك الحكم هو أكثرها ملاءمة ووضوحاً إذ تشير افتراضات كوزر ، وصور العمليات العلية والأحكام والقضايا المجردة إلى أن الصراع يؤدى وظائفه بأساليب إيجابية ، إما بقاء النسق واستمراره وإما تغييره بأسلوب يؤدى إلى زيادة توافقه.

ولتصحيح تلك المسألة يبدو أنه من الضرورى أن ثمة حاجة إلى مراجعة قضايا كوزر عن أسباب الصراع وشدته ومدته. وهذه القضايا تتصدى لأسئلة هامة تواجهها بطريقة حيادية، ولا تحاول أن توازن أو تصحح النظرية القديمة ذات الرؤية الأحادية مع نوع آخر من النظريات ذات الرؤية المتحيزة. وفى الحقيقة فإن تلك النظرية تكشف عن وعى بالمظاهر الأساسية للصراع داخل الأنساق الاجتماعية، وهى تقدم مدخلا نظريا هاما بما تحتاجه من تكملة ودعم وإعادة صياغة. وقد استعار كوزر القضايا الوظيفية من زيمل وكانت هذه الاستعارة مكمن الخطر والخطأ. ومن ثم تبدو الحاجة إلى ضرورة إعادة تفسير أساسي فى الخطة وثمة استراتيجية تصويب تفرض توجيه الأسئلة النظرية الأكثر حياداً وهى ما الظروف التى يمكن أن تؤدي إلى

الصراع ؟ وما طبيعة وما نتائج الصراع؟ وما أنماط الأنساق والنسيقات (الأنساق الجزئية) التى ينفجر داخلها الصراع؟ وهذا الجهد النظري يجعل تقييم عمليات الصراع داخل الأنساق بعيدة عن الأسئلة التقويمية التى تدور حول الوظائف والإحباط الوظيفى . وإذا كانت الأسئلة قد تمثل رؤية أكثر موازنة وملاءمة للحقيقة الاجتماعية.

وخلاصة القول إن افتراض تعريفات عضوية تستند على مفهومات مثل الوظيفة يجعل من الحكمة التوقف عن استخدامها فى علم الاجتماع ، لأنها كلها تؤدى إلى مشكلات منطقية وحقيقية حول التفسير ويبدو أن كوزر كان واعيا إلي حد كبير بهذه المخاطر ، لكنه دعا إلى سوء التفسير بإضافته أفكار مثل "الجسم الاجتماعى" و "وظائف" العمليات المختلفة للصراع والظواهر المترابطة مثل العنف والتفكك . ولو لم يفعل ذلك لكان قد حقق إنجازاً أفضل يهدف إلى تصحيح عدم ملاءمة نظريات الصراع والنظريات الوظيفية فى علم الاجتماع.

وبإيجاز فثمة وعى قليل يتعلق بصياغة منظورات جديدة أكثر صوابا تصحح القصور فى نظرية الصراع الوظيفية ونظرية الصراع الجدلية. ولقد ارتبطت نظرية علم الاجتماع لمدة طويلة بهذا النوع من النشاط ، وثمة خطة أكثر عقلانية ترى أن نبدأ فى التوفيق بين القضايا:

١- تحديد وحدات التحليل تحديدا واضحا (الطبقات والجماعات والتنظيمات والمجتمعات) .

٢- وإن نسد الثغرات بين القضايا.

٣- وأن نوفق بين النتائج المتباعدة وأن نكملها بالتعميم استناداً على نتائج البحوث.

وتقدم هذه الخطة مرحلة أفضل فى تاريخ النظرية ، لتأكيد الظروف التى تظهر فيها الأنماط المختلفة من التنظيمات الاجتماعية ، ثم تستمر وتتغير وتتدهور. ومن خلال ذلك الأسلوب تستطيع نظرية علم الاجتماع أن تقدم حلا عملياً لمشكلة النظام عند هوبز.

الفصل الثامن

نظريات الصراع الجدلي والوظيفي
استراتيجية للتوفيق بينها

نظريات الصراع الجدلى والوظيفى
استراتيجية للتوفيق بينها
المشكلات الحالية إزاء محاولات التوفيق بين النظريات

رغم أن الجذور الفكرية لنظريات الصراع الوظيفية ونظرية الصراع الجدلي تمتد إلى أعمال كل من ماركس وزيمل . فإن كل نظرية منهما قد اتحدت لها رؤية أكثر وضوحا عند النظر إليها باعتبارها بديلا للنزعة الوظيفية عند بارسونز وقد أدى الهجوم المتطرف لنظرى الصراع ضد النزعة الوظيفية ظهور مناخ يسمح بالحوار والجدل استمر قرابة عقدين من الزمان. وكما هى العادة مع هذا الجدل الزمنى فى نظريات علم الاجتماع. فقد استقر هذا الحوار على مجموعة من النتائج غير المناسبة

١-نقد أساسى وإلى حد مما معتدل للمخطط، ٢- نقد مفرط وقاس للمخطط ٣- اقتراح مخططات نظرية بديلة. ٤ هجوم مضاد على مثالب النقد والبديل ٥- محاولات من بعض الحكماء للتوفيق والتركيب بين المخطط موضوع النقد والبدائل المقترحة، ٦- التساؤل عن جدوى كل هذا النشاط لتقديم نظرية فى علم الاجتماع. وقد تكررت هذه النتيجة مرة بعد مرة بين منظرى علم الاجتماع بيد أن أكثر المرات وضوحا في اتباع الخطوات ابتداء من الأولى وحتى السادسة كانت هى حالة الحوار بين منظرى الصراع والوظيفيين. ومن ثم فهذا الموقف له أهمية خاصة فى الحوار الدائر حول نظرية الصراع. كذلك الاهتمام العام لفهم لماذا تكرر وقوع التنظير فى مجال علم الاجتماع فى مأزق هذا الجدل والمحاورات التى تبدو ولا نهاية لها

وقد استخدم كل من النقاد وأنصار التوفيق في هذا الحوار المزمن الآن أسلوبا مشابها لحصر وتصنيف ما يعتبرونه افتراضات النزعة الوظيفية وافتراضات نظرية الصراع وعرضها فى جداول. وقد أخذ هذا التحديد شكل قائمة افتراضات توضع جنبا إلى جنب كما يوضح لنا ذلك المثالين المبينين فى الشكل رقم ١٧

ويرى نقاد النزعة الوظيفية أن الصراع - باعتباره بديلا - أكثر اتساقاً مع الواقع ، رغم أنهم يقترحون عادة حكما عن كيف تشير معتقدات الوظيفية إلى بعض خصائص العالم الاجتماعي. ويدعى أنصار التوفيق أن كل القضايا مفرطة في التطرف ويؤكدون على ذلك بأن كل نظرية تقع من الأخرى على طرفي نقيض ومن ثم يجمعانها معاً في شكل بسيط غير متطرف يقدم صورة أكثر دقة عن الواقع. وبالتالي يسقط أنصار التوفيق نقاط التطرف في القائمتين. ويشيران إلى مجالات التطابق أو التوفيق بين القوائم الأقل تطرفا

ومن أهم المحاولات المؤثرة على التوفيق تلك المحاولة التي قام بها بيير فان دن برة في أوائل عقد الستينيات وقد نشرت استراتيجته بشئ من التفصيل وهو ما اصطلح على تسميته «نموذج التوازن الوظيفي» لتفسير الصراع والخلافات والنزاعات، وفي الوقت نفسه يقلل من شأن نموذج الصراع الجدلي إلى الحد الذي كشف فيه عن أن التغير الاجتماعي يمكن أن يكون داخلي المنشأ وأنه محصلة تناقضات كامنة في الأبنية الاجتماعية. ولقد توصل فان دن بره من خلال التحليل : إلى عدد من النتائج: أولا تكشف الأنساق عن نوع من التساند المتبادل. ولكن قد تتباين درجة هذا التساند ، وقد يتضمن هذا التساند كلا من التوافق المتبادل والتناقض والتعارض. وقد ينجم الصراع من منابع مختلفة بحيث يؤدى إلى كل من التغير والجمود ، وبالعكس يمكن أن يؤدى الإجماع إلى عدم التكامل والصراع. وقد يبرهن على أن معرفة هذه الحقائق قد تؤدي بنظرية علم الاجتماع نحو التركيب أو التوفيق بين الادعاءات المتباعدة لنظرية الصراع والنظرية الوظيفية.

وقد أثار هذا الشكل من التحليل النظرى مشكلات عديدة : أولها: عَرض البراهين في مصطلحات ميتا فيزيقية. مما أدى إلى موقف يحاول فيه الباحث التوفيق بين افتراضات أساسية عن طبيعة الواقع. وهذا الجهد مماثل للتوفيق بين أحكام القيم المعارضة عما هو كائن وما يجب أن يكون في العالم الحقيقي. وحسب هذا النوع من النشاط فسوف يقبل التوفيق هؤلاء الذين يعكسون أحكاما أو افتراضات فان دن برة. ثانيا بقدر ما يبسط التعارض في مفهومات ميتافيزيقية، فلن يوجد حل لهذه المحاورات ومحاولات التوفيق. وهكذا تسترسل كل نظرية في أصرار ميتافيزيقي مضاد والذى بدوره

يقترح على شخص آخر بإصرار آخر معارض وهكذا تتراكم المقالات والأبحاث فى تراث علم الاجتماع. كذلك فإن التركيب والتوفيق بين الافتراضات يعد مدخلا مشكوكا فيه لحل المحاولات النظرية وقد أكد روبن وليماز على أن المناقشات التى تدور حول الإجماع مقابل التوازن أو القهر مقابل التغير هى مناقشات غير مجدية ولكنها الأكثر تعبيراً عن الانساق الاجتماعية إذ أن هذه المناقشات إنما هى نتائج تجريبية فى الواقع فتحت أى الظروف يكون الإجماع أو القهر أو الإذعان أو الانشقاق أو التعاون أو التكامل أو التوازن أو التغير صورة حقيقية للعالم الاجتماعى

ولما كان من الصعب أن تجيب التأكيدات المفترض صحتها على هذه الأسئلة ، فإن الأمر يكون صعبا أن نركب أو نوفق بينها على هذا المستوى إذ أن ادعاءات النظرية الوظيفية وادعاءات نظرية الصراع مثل ادعاءات التوفيق بينها تنزع كلها إلى تجاهل السؤال النظرى الهام والمفيد ومؤداه تحت أى الظروف التجريبية تؤكد وتثبت القضايا التى تستلهم من افتراضات صور النظم الاجتماعية لدي أنصار الوظيفية أو صور التنظيم الاجتماعى لدى أنصار الصراع.

وبإيجاز فإن تراث علم الاجتماع لا يحتاج إلى تركيب جديد أو توفيق آخر بين الافتراضات ولقد حققت هذه الافتراضات غرضها إلى لفت النظر إلى أشياء واضحة فى الظاهر تتضمن معرفة أن الواقع الاجتماعى يكشف عن الصراع مقابل التعاون، والإجماع مقابل الإنشقاق والتوتر مقابل التوازن . والتغير مقابل الثبات، وأكثر من ذلك

وكما أوضحنا فى افتتاحية هذا الكتاب فإن مهمة نظرية علم الاجتماع تنحصر فى اكتشاف الأوضاع والظروف التى تؤدى إلى حدوث أى حالة من هذه الحالات فى العالم الاجتماعى ولقد تأخرت هذه المهمة فى كل المحاورات والمناقشات التى دارت حول الصراع والإجماع والتكامل والتفكك والثبات والتغير وهكذا وهذا الفصل يهدف إلى تحديد استراتيجية بديلة لحل المناقشات النظرية وهى ما نقاط التنافر والتطابق الثابتة فى قضايا المنظورات النظرية الشهيرة فى علم الاجتماع ؟

جدول رقم (١٧)
قائمة الافتراضات التى يثيرها الحوار بين الوظيفية وأنصار الصراع قائمة أنصار التوفيق

نموذج أ	نموذج ب
١- تعد المعايير والقيم عناصر أساسية فى الحياة الاجتماعية.	١- المصالح هى العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية
٢- تتضمن الحياة الاجتماعية مسؤوليات اتباع معتقدات وأفعال معينة.	٢- تتضمن الحياة الاجتماعية القهر والإغراء والاقناع
٣- المجتمعات متماسكة بالضرورة.	٣- الحياة الاجتماعية انقسامية بالضرورة.
٤- تقوم الحياة الاجتماعية على التضامن	٤- تولد الحياة الاجتماعية التعارض والتناقض.
٥- تقوم الحياة الاجتماعية على التبادل والتعاون.	٥- تولد الحياة الاجتماعية الصراع داخل البناء.
٦- تقوم الحياة الاجتماعية على الإجماع.	٦- تولد الحياة الاجتماعية مصالح تتباين فى القطاعات المختلفة.
٧- يعرف المجتمع السلطة الشرعية.	٧- يتضمن التباين الاجتماعى وجود السلطة.
٨- الأنساق الاجتماعية متكاملة.	٨- الأنساق الاجتماعية مفككة ومملوءة بالتناقضات
٩- تنزع الإنساق الاجتماعية إلى الاستمرار والتواصل	٩- تنزع الأنساق الاجتماعية إلى التغير

قائمة دارندورف :

١- يواجه كل مجتمع التغير فى كل لحظة . فالتغير الاجتماعى موجود فى كل مكان وكل زمان	١- كل مجتمع هو صيغة من العناصر المستمرة نسبياً
٢- يعايش كل مجتمع الصراع في أي لحظة ، فالصراع يوجد في كل مكان وكل زمان	٢- كل مجتمع هو صيغة متكاملة من العناصر
٣- يسهم كل عنصر من عناصر المجتمع فى تغييره	٣- يسهم كل عنصر من عناصر المجتمع في أدائه لوظيفته.
٤- يتولى بعض أعضاء المجتمع قهر البعض الآخر.	٤-يقوم كل مجتمع علي أساس الاتفاق بين أعضائه

وفى سياق منظورى الصراع الجدلي والصراع الوظيفى عند كل من دارندورف وكوزر، توحى هذه الاستراتيجية بفائدة اختبار مجموعة القضايا الخاصة بكل منظور. أى ما الذى تكشف عنه مجموعة قضايا كل من دارندورف وكوزر عن الصراع داخل الأنساق الاجتماعية ؟

وعند الإجابة عن هذا السؤال ، فإن الأمر يبدو ثابتا ويقينيا أن إطارى المرجع المتباينين عند كل من دارندورف وكوزر قد أديا إلى أحكام نظرية متباينة فيما يتعلق بعمليات الصراع.

بيد أنه وكما ستظهر المناقشة الحالية، فإن كل مجموعة من القضايا يكمل بعضها البعض فى أوجه الخلاف بينها. وفى الحقيقة فإن بعض أوجه النقص الملموسة فى إحدى المجموعتين ، قد تصوّب بأسانيد من المجموعة الأخرى.

وهذا التدريب يدل على عامل نظرى أقوى مما تدل عليه عملية قائمة الاقتراحات جنبا إلى جنب ، والتى برهن عليها بإسهاب الحوار عديم الجدوى بين منظرى الصراع والوظيفيين. وعلاوة على ذلك ، فإن اختيار المجموعات

المشتركة من قضايا دارندورف وكوزر ثم عقد المقارنات اللاحقة بين مجموعات متجانسة من القضايا من المدارس الوظيفية المختلفة قد يؤكد ظهور التوفيق والتركيب النظرى الحقيقى. رغم أن تلك المهمة الأخيرة للتوفيق بين النظرية الوظيفية ونظرية الصراع خارج موضوع هذا الكتاب، فإن هذا الفصل يهدف إلى عرض استراتيجية لتحقيق هذا الغرض من خلال إبداع مهمة أساسية ضرورية ألا وهى: طرح نقاط الخلاف والاتفاق بين قضايا كل من المدرستين المختلفتين فى نظرية الصراع. وبعد محاولات كثيرة للتوفيق بين قضايا المدارس الفكرية المختلفة فى نطاق الاتجاهات الوظيفية النظرية والاتجاه النظرى للصراع ، فإن محاولات التركيب بين هذين الاتجاهين النظريين الأساسيين الكبيرين ستبرهن برهانا نظريا على أن له دلالة نظرية، ومن ثم يقدم حلا أكثر ملاءمة لمشكلة النظام أى: كيف ولماذا يصير المجتمع ممكنا ؟.

مجموعات القضايا المتمم بعضها لبعض :

يظهر العرض السابق فى الفصلين السادس والسابع فيما يبدو أن القضايا التى طورها كل من دارندورف وكوزر للوهلة الأولى متماثلة بمعنى أنه يمكن أن تحلل هذه القضايا وفق العناوين الآتية: ١- أسباب الصراع ، ٢- شدة الصراع وعنفه ٣- فترة الصراع ٤- نتائج الصراع. وعلاوة على ذلك تكشف بعض المتغيرات الواضحة التى استخدمها كل باحث فى قضاياه عن تداخل كبير ملحوظ. بيد أن هذا التماثل بين المتغيرات يظهر فى مواضع مختلفة فى مجموعات القضايا. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من التماثل فى المتغيرات المستخدمة فى المفهومات فإن كلا من دارندورف وكوزر وجه اهتمامه إلى خصائص متغيرة مختلفة لأسباب الصراع وشدته "وطبيعته ومدته ونتائجه " بحيث أن النتيجة المترتبة على ذلك هى أن مجموعات القضايا التى طرحها كل منهما متباينة. ولكن كما سيبرهن عليها فيما بعد فانها يكمل بعضها البعض.

أسباب الصراع:

يعرض الجدول رقم ١٨ القضايا التى طورها كل دارندورف وكوزر وهى الخاصة بأسباب الصراع. وقد وضعت جنبا إلى جنب كل القضايا التى تشير إلى المتغيرات والظواهر المتماثلة. أما القضايا التى لا تظهر المتغيرات غير المتماثلة فتظهر بمفردها ، ولكن وفق التوالى المنطقى الذى أراده المؤلف. ومن خلال هاتين المجموعتين من القضايا تشير مجموعة القضايا الأولى إلى عدم رضا الجماعات المحرومة عن نتيجة نظام التوزيع السائد للموارد النادرة. ويرى دارندورف أن المشكلة النظرية الكبرى هى تفسير الأوضاع التى تؤدى إلى تكوين الوعى لدى المحرومين فى البداية بمصالحهم الموضوعية. ومن ثم ينظمون أنفسهم ويناضلون من أجل تحقيق هذه المصالح من خلال الصراع. وفى هذه القضايا ، فإن المتغير النفسى الاجتماعى المعترف به هو "الوعى" (القضية الأولى) بالمتغيرات "البنائية" مثل القيادة (القضية الأولى ١- ثم أ) وتقنين الأيديولوجية (القضية الأولى ١-ب) ، وعلاقات السلطة ، وفرص الاتصال، والقدرة على التجنيد، وتؤثر هذه المتغيرات البنائية على هذا الوعى. ومن ناحية أخرى تضفى قضايا كوزر أهمية كبيرة على المتغيرات النفسية الاجتماعية التى تؤثر على مسألة "الشرعية" (مقابل الوعى عند دارندورف). ويترتب على هذا التأكيد مجموعة من المتغيرات البنائية مثل قنوات التعبير عن الشكوى والظلم (القضية الأولى ١) والحراك الاجتماعى والتنشئة والضبط الخارجى والتى تؤثر على المتغيرات النفسية مثل درجة الطاقات العاطفية، ومظاهر حرمان الأنا، وتطلعات الحراك ، والحرمان النسبى. وفى مقابل ذلك تؤثر هذه المتغيرات النفسية على درجة التساؤل عن الشرعية والاحتمال القوى بإثارة الصراع ونشوبه.

وتنشأ رغبة كل من دارندورف وكوزر فى دمج المتغيرات النفسية الاجتماعية فى أنساقهما النظرية الخاصة بهما إلى حد ما من افتراضاتهما المختلفة. إذ يفترض دارندورف أن ثمة تعارضاً متأصلا فى المصالح داخل كل الأنساق الاجتماعية أو الروابط المتوافقة إلزاميا، والتى على المدى الطويل ستولد الصراع بالضرورة. ومن المحتمل أن تشير هذه القضايا التى طورها هذا المنظور إلى أوضاع بنائية وإلى تنشيط الوعى أو الشعور بالتعارض الكامن داخل الروابط المتوافقة إلزامياً والذى يتيح لهذا الوعى

جدول رقم (١٨)

القضايا المرتبطة بأسباب الصراع.

كوزر	دارنـدورف
أولاً: كلما ازداد تساؤل الجماعات المحرومة عن شرعية التوزيع السائد للموارد النادرة ازداد احتمال إثارة الصراع	أولاً: كلما ازداد وعى أعضاء الجماعات المزيفة داخل الروابط المتوافقة إلزاميا بمصالحهم ، وشكلوا جماعة الصراع، ازداد حدوث الصراع.
١- كلما قلت قنوات التعبير لدى الجماعات المحرومة عن الظلم من توزيع الموارد النادرة، تزايد احتمال التساؤل عن الشرعية.	
أ- كلما قلت التنظيمات الداخلية التى تشطر الطاقات العاطفية لأعضاء الجماعات المحرومة، ازداد احتمال تساؤل الجماعات المحرومة عن الشرعية لعدم وجود بدائل للتعبير عن الظلم.	
ب- كلما ازداد حرمان أعضاء الجماعات المحرومة من قنوات التعبير عن الظلم ازداد احتمال تساؤلهم عن الشرعية.	

كوزر	دارندورف
٢- كلما ازداد تطلّع أعضاء الجماعات المحرومة إلى عضوية الجماعات المتسيّدة، وندر الحراك المسموح به ، ازداد احتمال سحب الشرعية.	
	١- كلما ازدادت مواجهة الأوضاع التكنولوجية للتنظيم ازداد احتمال تشكيل جماعات صراع. أ- كلما ازداد تطور الكادر القيادى داخل الجماعة الزائفة ازداد احتمال مواجهة الأوضاع التكنولوجية للتنظيم ب- كلما ازداد ظهور نسق مقنن للأفكار ازداد احتمال مواجهة الأوضاع التكنولوجية للتنظيم. ٢- كلما ازدادت مواجهة أوضاع التنظيم السياسية ازداد احتمال تكوين جماعة صراع.

أ- كلما ازداد سماح الجماعات المسيطرة بتنظيم مصالح متعارضة، ازداد احتمال مواجهة أوضاع التنظيم السياسية.

٢- كلما زادت مواجهة الأوضاع الاجتماعية للتنظيم، ازداد احتمال تكوين جماعة الصراع.

ثانياً: كلما ازداد تغير مظاهر حرمان الجماعة من المطلق إلى النسبى ازداد احتمال إثارة الصراع عند هذه الجماعات.

١- كلما قلت درجة تراكم ضغوط الأنا الداخلية التى تمارسها عملية التنشئة الاجتماعية إزاء أعضاء الجماعات المحرومة، ازداد احتمال معايشة الحرمان النسبى.

٢- كلما قلت درجة الضغوط الخارجية التي تمارس على أعضاء الجماعات المحرومة ازداد احتمال معايشة الحرمان النسبي

أ- كلما ازدادت فرصة أوضاع الجماعات الزائفة للتواصل، ازداد احتمال مواجهة الأوضاع الاجتماعية للتنظيم.

ب - كلما ازداد سماح الاتفاقات البنائية بتجنيد أعضاء جدد، (مثل الأقارب) ازداد احتمال مواجهة الأوضاع الاجتماعية للتنظيم.

أن يتحول إلى قاعدة لتكوين جماعة صراع. وحيث إن الصراع موجود فى كل مكان وزمان وحتى فثمة تساؤلات نظرية عن احتمال نشوب الصراع فى أنماط مختلفة من الروابط التوافقة إلزاميا، تكشف عن أنماط السلطة الشرعية وأنماط المصالح المتعارضة لم تتم الإجابة عنها إجابة حقيقية. وهكذا ولما كان ينظر إلى الصراع باعتباره يعبر عن غضب مكتوم يكمن تحت سطح كل الأبنية، فإن القضايا ستوجه لا محالة إلى اتجاه يبرهن فقط على تلك العمليات المشتركة ويؤثر على تفجير إمكانيات الصراع الكامنة. وعلى خلاف ماسبق عند دارندورف بدأ كوزر بمجموعة من الافتراضات والصور الذهنية الأقل تطرفا عن حتمية الصراع . وقد قاد هذا الوضع بتحليل كورز إلي طرح عدد من الأسئلة حول أنماط الأبنية التي تكشف عن نماذج أنماط الشرعية التي تولد إمكانية الصراع . وقد تطلب هذا من كوزر تعريف تلك الظروف البنائية الاجتماعية بقدر ما تؤثر علي المتغيرات النفسية التي قد تفسر إنهيار الشرعية ومن ثم تحرك الطاقات العاطفية لدي القائمين بالنضال من أجل إندلاع الصراع. (فعندما لا يفترض أن الصراع سيتفجر آليأ ويكون تفجيره كمحصلة لتناقضات كامنة داخلية) . ويصبح من الضروري تطوير قضايا تدمج المتغيرات النفسية التي تتضمن أولاً سحب الشرعية ثم الرغبة في إثارة الصراع .

وكما تحاول صيغة الجدول رقم ١٨ أن تبين ، فإن الفجوات الواضحة بين قضايا كوزر وقضايا داندورف توحى باهتمامات للتركيب ومن ثم تصاغ مجموعة القضايا النظرية صياغة أكثر دقة. ومثل هذا التركيب قد يصحح من أحادية كل منظور كما يسمح له بأن يستجيب لبعض الانتقادات الموجهة ضده. وعلاوة على ذلك، فإنه لما كانت عملية التركيب تتحقق على مستوى القضايا بدلا من تحققها على مستوى الفروض ، فإنها لن ترد عملية بناء النظرية إلى جدل عقيم لا طائل منه حول كيف يظهر العالم الحقيقي الإجماع أو الصراع أو التوازن أو التغير.

وكما أوضحنا فى الفصل السابع فإنه يمكن أن يوجه النقد إلى خطة دارندورف لعدم تحديدها كيفية اندلاع الصراع من خلال علاقات الدور الشرعية (أى علاقات السلطة) داخل الروابط المتوافقة إلزاميا، والتى تحافظ

على النظام وقد تساءلت الانتقادات كيف أن علاقات السلطة الشرعية تعد فى وقت ما مصدرا للنظام والاستقرار، وفى وقت آخر منبعا للصراع؟ وقد أشارت قضايا كوزر إلى عدد قليل من الأوضاع والظروف تعد مصدراً لدوافع الصراع وإثارته كبديل للخضوع المستمر، عندما يتساءل الخاضعون عن شرعية مجموعة العلاقات فى الروابط المتوافقة إلزاميا أو عن شرعية بعض الأنماط الأخرى للتنظيم الاجتماعى. وقد افترض دارندورف بأن الوعى بالمصالح المتعارضة والتنظيم السياسى هما سببان للصراع. إلا أن قضايا كوزر تشير إلى حقيقة أن هذا الوعى ليس هو التفسير الوحيد لذلك، إذ ثمة أوضاع بنائية أخرى حاسمة فى تعبئة الفاعلين بقدر كاف وتكوين الرغبة لديهم للتغلب على الأنماط الاجتماعية السائدة ومن ثم الاشتراك فى الصراع. ويبدو أن دارندورف حول بصراحة هذه الحالات النفسية إلى قضية عن شدة الصراع. ولكن فى الواقع كان يجب عليه أن ينظر إلى هذه القضايا باعتبارها أسبابا للصراع. إذ يتضمن الصراع داخل النسق التغلب على الجمود والقصور الذاتى من خلال تحريك الطاقات العاطفية للعلاقات الاجتماعية السابقة. وهكذا يقدم تحليل كوزر "توازنا" لقائمة دارندورف بينما يحاول فى الوقت نفسه الإجابة على السؤال كيف يمكن أن تكون علاقات الدور الشرعية مصدراً للنظام والصراع؟.

وعلى العكس من ذلك فإن مجموعة دارندورف يمكن أن تعادل الرؤية المتحيزة الأحادية الجانب وتواجه أوجه النقص في الأحكام النظرية عند كوزر ومن بين الانتقادات التى وجهها دارندورف وغيره إلى كوزر هى عجز خطته عن تفسير الأوضاع التى ينظم خلالها أطراف الصراع الذين يشككون فى الأنماط السائدة أنفسهم. ومن ثم تنظم الجماعة نفسها لتبدأ مرحلة صراعات مدمرة تخرب وتهدم الأنساق الاجتماعية إذ سرعان ما يعاد تنظيم الأنساق الاجتماعية . وعندما أعاد دارندورف تفسير التراث الماركسى فإنه قدم جانبا من التصويب الضرورى، إذ قرر فى قضاياه التى طرحها عن أوضاع التقنية والظروف السياسية والاجتماعية بعض المعلومات الكافية عن سحب الشرعية وزيادة الشعور بالحرمان وكيف أن ذلك يؤدى إلى تنظيم قدرة الجماعات من أجل إثارة أشكال متباينة من الصراع. وكما هو الوضع الآن فإن قضايا كوزر تقدم رؤى قليلة إزاء أسباب الصراع المنظم والسائد

إذ طور مجموعة من القضايا حول تأثير هذا الصراع على تنظيم الجماعة أثناء مناقشته لشدة الصراع ومدته ونتائجه ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة إلى توجيه سؤال نظرى عن كيف ينبثق هذا التنظيم . وكيف يكون شكله الحالى أثناء مناقشة أسباب الصراع .

وقد طرحت مجموعة دارندورف بعض الأحكام الضرورية عن كيف أن الصراع داخل النظام الاجتماعى الشرعى (الجماعة المتوافقة توافقا الزاميا) قد تقتضى أكثر من الانفجار العاطفى التلقائى بين القطاعات المحرومة والمتمردة .

شدة الصراع وعنفه :

كان دارندورف حريصا على التمييز بين متغيرات الشدة ومتغيرات العنف. وتشير شدة الصراع إلى درجة الارتباط العاطفى والطاقة التى يبذلها أطراف الصراع. بينما يتعلق عنف الصراع بدرجة الروح القتالية بين أطراف الصراع. وقد قام كوزر بهذه التفرقة ضمنيا رغم أنه قرظ دارندورف لتفرقته الصريحة بين المتغيرين إذ لاحظ "أن هذه الفروق التحليلية ستدخل دون شك فى أى إطار نظرى عن النظرية العامة عن الصراع الطبقى والتى ستصاغ فى المستقبل".

وقد وضعت القضايا التى طورها كل من كوزر ودارندورف فيما يتعلق بهذه الخصائص المتغيرة عن الصراع وضعت جنبا إلى جنب في الجدول رقم ١٩ وكما هو واضح فإن القضايا التى تعرف الشدة والعنف واضحة جدا في مجموعة دارندورف بينما يتطلب الأمر فى نموذج كوزر إلى تحديد الفروق بين الشدة والعنف . ورغم أن كوزر قد كتب عددا من المقالات حول العنف فإنه كان ينزع إلى اتباع خطى زيمل وخلط بين العنف والشدة فى أن واحد دون إجراء تفرقة بينهما كما فعل دارندورف .

وقد أشار دارندورف فى القضايا الثلاثة الأولى فى الجدول رقم ١٩ إلى بعض الظروف التى من المحتمل أن يشتد خلالها الصراع ويتزايد كتورط المشاركين فى الصراع وتزايد نشاطهم . كما يرى أنه كلما انضبطت ظروف

التنظيم (راجع الجدول رقم ١٨) ازداد ارتباط أسباب توزيع الموارد النادرة ببعضها البعض وقل الحراك بين الجماعات المهيمنة والخاضعة ، ازدادت شدة الصراع . وبالمثل أدرك كوزر أنه كلما ازداد التمسك بتلك الأوضاع التى تسبب الصراع ازدادت شدة الصراع .

وعلى خلاف دارندورف حاول كوزر أن يشير إلى بعض الظروف الأخرى- بالإضافة إلى أوضاع التنظيم عند دارندورف- والتى تزيد من عاطفة الارتباط بين المشاركين . ومن ثم تزيد من شدة الصراع. ويمكن أن نجد أوضاع التقنية عند دارندورف فى قضية كوزر الثالثة، وخاصة القضية الفرعية الأولى من القضية الأولى ثم القضية الثانية فى الجدول رقم ١٨ تلك القضايا التى تبين أسباب الصراع . ولكن دارندورف أكد أيضا أن المتغيرات التى تدل على الوحدة الأيديولوجية تؤثر على شدة الصراع كما يكشف عن ذلك ماقررته القضية الأولى فى الجدول رقم ١٩ من أن ظروف التقنية فى التنظيم تزيد من شدة الصراع . ولا يوجد مثيل مباشر فى مجموعة كوزر يماثل قضية دارندورف الثانية التى تعلى من شأن توزيع الموارد . بيد أن قضايا كوزرحول ضعف أثر العلاقات الثانوية على شدة الصراع يبدو أنها تحدد بعض الأوضاع البنائية التى من خلالها تقل فرص المكافآت، ومن ثم توحى قضايا كوزر بضرورة وجود مجموعات من القضايا الإضافية لزيادة الاستفادة من قضايا دارندورف. ونجد المقابل لقضية دارندورف الثالثة حول تأثير الحراك على شدة الصراع فى مجموعة كوزر فى الجدول رقم ١٨ الذى يعرض أسباب الصراع. إذ رأى كوزر أثناء تحليله المتغيرات النفسية التى تحدد الرغبة فى إثارة الصراع ، الحراك باعتباره متغيراً أساسياً. وبالمثل رأى دارندورف الحراك باعتباره مولدا للارتباط العاطفى ولكن المدهش أنه أخفق إخفاقا غريبا فى إدراك الحراك والارتباط العاطفي باعتبار أن كلا منهما يمثل سببا كامنا وراء الصراع.

وتفترض كل قضية من قضايا دارندورف حول شدة الصراع حتى ولو كملت ودعمت بمجموعة كوزر مشكلة تحليلية أثيرت من قبل وهى: لماذا لم ينظر إلى شدة الارتباط العاطفى والأوضاع البنائية التى تسبب هذا الارتباط على أنهما سببان للصراع؟ ويبدو أن ثمة تفرقة تعسفية بين

ظروف التقنية والسياسية والاجتماعية للتنظيم والظروف التى تفجر شده الصراع والمبينة فى القضايا الثلاث الأوائل فى الجدول رقم ١٩ وفى الحقيقة فإنه يمكن القول أن أوضاع التنظيم عند دارندورف ستحقق كما فعل كورر تأثيرا ضعيفا خارج نطاق الوجود السابق للأوضاع والتى تولد شدة العاطفة والأكثر من هذا. فثمة عملية تغذية دورية متبادلة معقدة بين الارتباط العاطفى وأوضاع التنظيم: والمستوى الأول للشدة يجعل الفاعلين أكثر إذعانا للتنظيم داخل الجماعات المتصارعة والذى يؤثر بدوره - بأساليب غير محددة - فى المستويات اللاحقة للشدة. وهكذا فى تتابع زمني يحتاج إلى توضيح

شكل رقم (١٩)

شدة الصراع وعنفه

كوزر	دارندورف
أولا: كلما ازداد تحقق الظروف التى تفجر الصراع، ازدادت شدة الصراع	**أولا :** كلما ازداد الالتزام بمواجهة أوضاع التنظيم التقنية والسياسية والاجتماعية ازدادت شدة الصراع
ثانيا: كلما ازداد الارتباط العاطفى بين أطراف الصراع ازدادت شدته ١- كلما ازدادت العلاقات الأولية بين أطراف الصراع ازداد الارتباط العاطفى بينهم. أ- كلما صغر حجم الجماعة الأولية التي ينفجر داخلها الصراع ازداد الارتباط العاطفى بينهم. ب - كلما ازدادت العلاقات الأولية بين الأطراف قل احتمال التعبير عن العداوة ولكن تزداد شدة التعبير فى موقف الصراع	**ثانيا :** كلما تم الربط بين توزيع السلطة والعوائد والمكافآت الأخرى ازدادت شدة الصراع.

٢- كلما ازدادت العلاقات الثانوية بين أطراف الصراع ازداد انقسام مشاركتهم وقل الارتباط العاطفي.

أ- كلما قلت العلاقات الثانوية كلما ازداد تواتر الصراع وقل الارتباط العاطفي.

ب - كلما كبر ت الجماعة الثانوية ازداد تواتر الصراع وقل الارتباط العاطفي.

ثالثاً: كلما تحولت الصراعات إلى أشياء محددة سلفا وتتخطي مصالح الذات ازدادت شدة الصراع.

ثالثاً: كلما قل الحراك بين الجماعات المسيطرة والجماعات الخاضعة ازدادت شدة الصراع.

١- كلما ازداد توحد الجماعة مع أيديولوجية معينة ازداد تسامى الصراعات فوق المصالح الذاتية.

أ- كلما ازداد توحد الجماعة مع ايديولوجية معينة وتوحدت أهدافها العامة كلما ازداد التسامي فوق مصالح الذات .

ب - كلما ازداد توحد الجماعة مع ايديولوجية واحدة ، كلما ازداد

الالتزام الواعى الكامل الواضح بالاشتراك في الصراع، وتسامى فوق المصالح الذاتية.

درجة العنف

رابعاً: كلما ازداد ارتباط الجماعات بصراعات تدور حول مصالح موضوعية واقعية قلت شدة الصراع.

رابعاً: كلما قل الالتزام بظروف التقنية والسياسية والاجتماعية للتنظيم ازداد عنف الصراع.

١- كلما ازداد ارتباط الجماعات بصراعات تدور حول مصالح واقعية موضوعية ازداد احتمال سعيهم للوصول إلي تسويات تتعلق بوسائل تحقيق مصالحهم.

ب- كلما ازداد جمود النسق الذي يحدث داخله الصراع قلت الفرص التي تتيح ظهور الوسائل البديلة.

أ- كلما ازداد تباين القوة بين الجماعات المتصارعة ، قل احتمال السعي للوصول إلي أهداف بديلة.

خامسا: كلما ازداد صراع الجماعات حول قضايا غير واقعية (مصالح زائفة) ازدادت شدة الصراع.

١- كلما ازداد نشوب الصراع حول قضايا غير واقعية وازداد الارتباط العاطفى بين أطراف الصراع ازدادت شدة الصراع.

أ- كلما كانت الصراعات السابقة بين الجماعات شديدة ، ازداد الارتباط العاطفى فى الصراعات اللاحقة.

٢- كلما ازداد جمود النسق الذى يتفجر داخله الصراع، ازداد احتمال كون الصراع غير واقعي.

٣- كلما ازداد استمرار الصراع الواقعي، ،ازداد ظهور القضايا غير الواقعية

٤- كلما ازداد تكوين جماعات متصارعة حول أهداف الصراع، ازداد عدم واقعية الصراعات اللاحقة

خامسا: كلما ازداد تحول مظاهر حرمان الجماعة الخاضعة فيما يتعلق بتوزيع المكافآت - من المطلق إلى النسبى ازداد عنف الصراع.

سادساً: كلما ازداد جمود البناء الاجتماعي، قل احتمال امتصاص الوسائل التنظيمية المتاحة للصراعات والتوترات وازدادت شدة الصراع.

١- كلما ازدادت العلاقات الأولية بين الأطراف التى يدور بينها الصراع، ازداد جمود البناء.

أ- كلما قل استقرار العلاقات الأولية ازداد جمود بناء تلك العلاقات.

ب- كلما ازداد استقرار العلاقات الأولية كلما قل جمود تلك العلاقات.

٢- كلما ازدادت العلاقات الثانوية القائمة على الاعتماد الوظيفى بين أطراف الصراع، ازداد احتمال وجود الوسائل التنظيمية التى تمتص الصراعات والتوترات وقلت شدة الصراع.

٣- كلما قويت أساليب الضبط داخل النسق، ازداد جمود البناء وازدادت شدة الصراع.

سابعاً: كلما ازداد نشوب الصراع داخل الجماعة حول قيم وقضايا أساسية ازدادت شدة الصراع

١- كلما ازداد جمود البناء الذى يتنجر داخله الصراع ازداد احتمال نشوب الصراع حول قيم أساسية.

٢- كلما ازداد الارتباط العاطفى في الموقف الذى يتفجر فيه الصراع، ازداد احتمال انفجار الصراع حول قيم وقضايا أساسية

سادساً: كلما تضاءلت قدرة جماعات الصراع على الوصول إلى اتفاقات منظمة ازداد عنف الصراع.

ويبدو أن نموذج دارندورف يقلل من شأن هذا النوع من التغدية المرتجعة المتبادلة لانتشار جدلية الصراع عنده انتشاراً آليا ، بينما تشير تداخل المتغيرات البنائية والنفسية عند كوزر أثناء تحليله مظاهر الصراع في الجداول رقم ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ إلى فهم أكثر لعملية التغدية المرتجعة الدورية باعتبارها عملية تكشف عن الصراع وتوضحه

ولكى نحسن من مخطط دارندورف فإنه يكون ضروريا أن نربط قضاياه حول فرض المكافأة والحراك (القضيتان ١ ، ٢ فى الجدول رقم ١٨) مع قضايا كوزر (المبينة فى الجدول رقم ١٧) تلك التى تدور حول الأوضاع التى تؤثر فى تساؤل الفاعلين عن شرعية نسق توزيع الموارد السائد. ووفق هذه الطريقة فالقضية الأولى فى خطة دارندورف (الجدول رقم ١٨) وهى التى تدور حول الوعى بعدم العدالة يمكن وضعها فى مقابل الأوضاع التى تثير العواطف والأوضاع التى تحشد وتعبئ الفاعلين عاطفيا وتنظمهم داخل جماعات الصراع. وهكذا قد تساعد قضايا كوزر المبينة فى الجدول رقم ١٨ حول أنماط الجماعات المنظمة التى تسمو فيها العواطف - قد تساعد - فى تفسير درجة الشدة المستمرة للصراع وفى الوقت نفسه تقابل أوضاع التنظيم الأولية عند دارندورف. والتزام هذه الاستراتيجية يبين أن بعض قضايا نظرية الصراع قد تشير إلى مجموعة قليلة من ١- الأوضاع البنائية التى تقود إلى إثارة الفاعلين عاطفيا ضد شعورهم بالظلم الناجم عن عدم عدالة توزيع الموارد. ٢- أوضاع التنظيم التى توجه هذه الإثارة العاطفية داخل جماعات متصارعة ٣- التفاعل بين تنظيم الجماعة والارتباط العاطفى اللاحق

وقد ينتج إعادة تنظيم هذا المخطط تفسيراً أكثر ملاءمة للأوضاع التى من المحتمل أن يأخذ الصراع خلالها شكل العنف ويبدو ذلك فى كل من القضايا الرابعة والخامسة والسادسة فى الجدول رقم ١٨ وقد أشار دارندورف فى القضية الرابعة أنه كلما اردادت الشدة (أى اردادت الإثارة العاطفية) وقل عدد القنوات التى توجه العاطفة وتحصرها داخل جماعات منظمة، ارداد عنف الصراع ويدل تحليل كوزر للصراع الواقعى وغير الواقعى فى القضيتين الثالثة والرابعة فى الجدول رقم ٨ على الظاهره

نفسها. ولكن مثلما هو الحال مع قضاياه الأخرى فتلك القضية تحدد بعض الأوضاع التي تبين أن حصر العاطفة في جماعة منظمة قد يكشف عن أن توجيه العواطف أمر غير مجدٍ ، ومن ثم يزداد الارتباط العاطفي وبالتالي يزداد عنف الصراع عندما ينفجر، ومرة ثانية وعلى خلاف دارندورف فيبدو أن كوزر ضبط التفاعل بين المتغيرات النفسية والبنائية في كل مراحل عمليات الصراع. وكما أن الأوضاع البنائية تثير العواطف التي يمكن توجيهها وتنظيمها في أوضاع بنائية جديدة داخل جماعات الصراع، والتي بدورها في ظل أوضاع بنائية أخرى تقلل أو تزيد من شدة الصراع ، فإن مستوى معينا من الشدة وتكوين جماعة الصراع يتفاعلان مع الأوضاع الجديدة ومن ثم يؤثران على درجة عنف الصراع. (راجع القضايا الرابعة والخامسة والسادسة في الجدول رقم ١٨). ولما كانت بعض هذه الأوضاع تتضمن المتغيرات نفسها باعتبارها تؤدي إلى الانسحاب الأساسي للشرعية وإثارة العواطف والتنظيم داخل جماعات الصراع ، وزيادة الارتباط العاطفي، فإن مجموعة كوزر تشير إلى نتائج التفاعل المتغيرة بين المتغيرات النفسية والمتغيرات البنائية في مراحل أو مواضع مختلفة أثناء عملية الصراع.

بيد أن دارندورف في القضية الخامسة في الجدول رقم ١٨ يقدم متغيراً نفسيا هاما أهمله كوزر ألا وهو الحرمان النسبي ، ورغم أن كوزر قدم هذا المتغير ضمن أسباب الصراع في الجدول رقم ١٨ ، فإن إدماج دارندورف لهذا المتغير في النموذج سد ثغرة كانت واضحة في قضايا كوزر، ورغم أن الحرمان النسبي يعتبر قوة أساسية ضمن أسباب الصراع فإن الحرمان النسبي يتفاعل مع الأوضاع البنائية الأخرى ليؤثر على مستوى عنف وقوة الصراع (القضية الرابعة عند دارندورف مقابل القضيتين الرابعة والخامسة عند كوزر).

وتبين القضية السادسة عند كوزر و دارندورف في الجدول رقم ١٨ أن كليهما عرف أن مدى قدرة النسق على تشكيل جماعات الصراع ستؤثر على عنفه، ولكن قضية كوزر تشير إلى بعض الأوضاع التي تؤثر على قدرة النسق أن ينظم ويضبط ويعدل علاقات الخصومة والعداء وفق المعايير.

وأخيراً فقد عرفت مجموعة قضايا كورر أن القيم والقضايا موضع الحلاف التى تمزق الأطراف المتصارعة ستؤثر على مستوى العنف (القضية السابعه فى الجدول رقم ١٩) بينما تجاهل دارندورف هذا المتغير على ما يبدو لأنه افترض أن الصراع يعكس "النضال من أجل الحصول على " السلطة ، وأن أيّا من القضايا الأخري لا تمثل إلا مجرد بناء فوقى يخفى المنابع الحقيقية للصراع. ولكن يبدو أنه من المحتمل أن نمط البناء الفوقى الرمرى الذى يستخدم لحشد أطراف الصراع أو تهدئتهم قد يؤثر تاثيراً كبيراً على عنف الصراع. ورغم أن دارندورف قد عرف ضمنيا هذا المتغير أثناء مناقشته كيف يزيد انعدام ظروف التقنية داخل التنظيم من احتمال عنف الصراع (القضية الرابعة جدول رقم ١٨) ويبدو أن إدماجه لهذا المتغير أمر ضرورى وحتمى فى المخطط ، وهكذا تقدم قضية كورر السابعة إضافة ودعما مطلوبا لمجموعة قضايا دارندورف.

فترة الصراع:

وكما هو واضح وضوحا مباشراً فى الجدول رقم ٢٠ فإن دارندورف لم يقدم أية قضية فى قائمته الأساسية تبين فترة الصراع. ويمثل إغفال هذه الفترة نُقطة ضعف أساسية فى القائمة ، إذ أن فترة الصراع قد يكون لها آثار متبادلة واضحة على المتغيرات العلية التى تؤثر على ظهور الصراعات اللاحقة مثلما تؤثر على مستوى شدة وعنف مثل هده الصراعات. وعلى خلاف دارندورف، قدم كوزر قائمة من القضايا ذات الأهمية ، حيث يرى أن وضوح الأهداف لدى أطراف الصراع ، ودرجة الاتفاق بينهم حول معانى النصر أو الهزيمة، وقدرة القادة على إدراك تكاليف النصر وإقناع أتباعهم الراغبين فى إنهاء الصراع ، كلها أمور حاسمة فى تحديد مدة الصراع. ويتأثر كل متغير من هذه المتغيرات بدوره بالمتغيرات الأخرى . مثل الارتباط العاطفى (أولا القضية الأولى) ودرجة واقعية الصراع (ثانيا القضية الثانية) ومدى الاستقطاب (ثالثا القضية الأولى) ودرجات القوة (ثالثا القضية الفرعية الأولى) ووضوح مؤشرات النصر (رابعا القضية الثانية) ودرجة المركزية (خامسا القضية الثانية)

نتائج الصراع :

يعرض لنا الجدول رقم ٢١ القضايا التى تتعلق بنتائج الصراع عند كل من كوزر ودارندورف . ويرى دارندورف مثله مثل ماركس أن التغير الاجتماعى هو الناتج الوحيد للصراع وأن مقدار ومعدل هذا التغير ظواهر متغيرة . ومن جهة أخرى فقد أدرك كوزر الظواهر المضادة فقط.

واتباعا لخطى زيمل حدد كوزر فى هذه القضايا أن الصراع يحقق وظائف التكامل والتوافق لدى كل طرف من أطراف الصراع والنسق الكلى والذى يدور داخله الصراع (من القضية الخامسة حتى القضية التاسعة) ، وفى القضايا الأربع الأولى قد يؤدى الصراع إلى دعم الحدود بين الجماعات ، ومركزية اتخاذ القرار ، والتماسك الأيديولوجى والضبط الاجتماعى المتزايد، ولا تحدث هذه الأمور إلا فى ظروف معينة تتضمن درجة الجمود والتباين داخل البناء الاجتماعى وشدة الصراع والمدى الذى يدرك فيه أن الصراع يؤثر فى كل وظائف الجماعة.

وتكشف قائمة كل من كوزر و دارندورف على أن ثمة عددا من الافتراضات الأساسية : فالصراع ضرورة وظيفية سواء من أجل تحقيق توافق النسق عند كوزرأو تغير النسق عند دارندورف. وهذه المعانى الإلزامية الأساسية أمر حتمى نتيجة الرؤية الأحادية المفرطة والخاصة بكل قائمة. ورغم أن اختلاف القائمتين يوحي بدرجة عالية من التكامل بينهما وأن كلا منهما تتمم الأخرى، فإن قائمة دارندورف ناقصة للغاية لكنها تقدم قائمة من قضايا يمكن أن تعادل قضايا كوزر . ولكى نحقق هذا التعادل فإنه يتعين أن تتسع قائمة دارندورف لتتضمن مجموعات من القضايا الإضافية مثل ١- وقد تشير مجموعة من هذه القضايا على وجه الدقة إلى كيف أن نمط البناء الذى يتفجر داخله الصراع يؤثر على نتائج كل من شدة الصراع وعنفه . ورغم أن قضايا كوزر أحادية الجانب بشكل متطرف وتؤكد تأكيداً أساسيا على الوظائف الإيجابية للصراع ، فثمة محاولة لتوثيق كيف يؤثر البناء الذى ينفجر داخله الصراع على درجات وأنماط مختلفة من التكامل والتوافق ٢- وثمة مجموعة أخرى من القضايا تهتم بالتغذية المرتجعة لانفجار الصراع الواقعى وتشكيل جماعة الصراع (أو تفككها). ويبدو أن

دارندورف قد اقتنع بتجاهل حقيقة أن الصراع الحقيقى نفسه يعد حالة أخرى أو تنظيما آخر يؤثر على مجرى تفاعلات العداوات اللاحقة. وبطبيعة الحال فهذه الرؤية تعود إلى إسهامات زيمل الهامة والتى قبلها كوزر قبولا حسنا وأدمجها فى منظومته ولو بطريقة أحادية.

وهكذا توحى قضايا كوزر ببعض الأفكار التى يجب أن تتم من خلالها مراجعة قضايا دارندورف. وبالعكس فإن اهتمام دارندورف بالتغير الاجتماعى يوضح بشكل درامى مفهوم كوزر الوظيفى الواضح عن الواقع نظراً لأن الصراع يعمل على دعم التكامل أو التوافق ، ولكى نصحح هذا الانحراف فإن قائمة كوزر تحتاج إلى بعض القضايا الإضافية التى يوحى بها مخطط دارندورف : وتشير المجموعة الأكثر أهمية من هذه القضايا إلى التأثير المتغير لشدة أو عنف الصراع على كل طرف من أطرافه وعلى النسق الكلى الذى ينفجر داخله الصراع. وقد تجيب هذه القضايا على سؤال: كيف تتفاعل الأشكال المختلفة للصراع مع البيئات البنائية المختلفة لتسمح بعمليات التكامل والتوافق والتغير وإعادة التنظيم والتفكك لدى أطراف الصراع والنسق الذى ينفجر داخله الصراع ؟ . وفى الحقيقة فإنه ينبغى أن يهجر متغير مثل التوافق حيث أنه يجعل حالة الانضباط التى ينبغى أن يكون عليها النسق داخل بيئته ، حكما قيميا لا مفر منه . وبدلا من ذلك فكلا القائمتين تهجر بعض افتراضاتها اللزومية عن وظائف الصراع (سواء كانت التغير أم الثبات) وببساطة تركز على نتائج الصراع على النسق الكلى وأجزائه المختلفة . ومن ثم وبهذه الطريقة يمكن أن تدمج نتائج تفاعل المتغيرات العديدة الداخلة فى توليد النتائج المختلفة إدماجا سهلا فى مجموعة متوازنة من القضايا النظرية.

جدول رقم (١٠)

فترة الصراع

دارندورف	كوزر
	أولا: كلما تضاءل تحديد أهداف الأطراف المتعارضة طالت فترة الصراع
	١- كلما قل الارتباط العاطفي وجمود البناء وعدم واقعية طبيعة الصراع، ازداد احتمال تحديد أهداف الأطراف المتورطة في الصراع.
	ثانيا: كلما قل الاتفاق حول أهداف الصراع بين الأطراف المتصارعة، طالت فترة الصراع.
	١- كلما قلت واقعية الصراع، ازداد احتمال الخلاف حول أهداف الصراع.
	ثالثا: كلما تضاءلت قدرة أطراف الصراع في تفسير الأهداف الرمزية للنصر أو الهزيمة عند الخصوم طالت فترة الصراع.
	١- كلما قل الاتفاق حول الرموز بين أطراف الصراع، قلت قدرة كل طرف على تفسير الأهداف الرمزية للنصر أو الهزيمة عند الخصوم.
	أ- كلما ازداد استقطاب أطراف الصراع وقدم كل منهم الصراع على كل شئ، تضاءلت فرص الاتفاق حول الأهداف الرمزية للنصر أو الهزيمة.
	ب- كلما قلت الاتجاهات المتطرفة داخل كل طرف من أطراف الصراع، ازداد احتمال الاتفاق حول الأهداف الرمرية للنصر أو الهريمه

رابعـا: كلما ازداد إدراك قادة الأطراف المتصارعة أن الإدراك الكامل للأهداف ممكن فقط على حساب تكاليف أكثر من تكاليف النصر قلت فترة الصراع.

١- كلما ازداد التكافؤ القوى بين الأطراف المتصارعة ازداد احتمال إدراك القادة ارتفاع تكلفة تحقيق الأهداف كلها.

٢- كلما ازداد وضوح مؤشرات الهزيمة أو النصر أثناء الصراع، ازداد احتمال إدراك القادة بارتفاع تكلفة تحقيق الأهداف كاملة

أ- كلما ازداد الاتفاق حول رموز الهزيمة أو النصر ازداد وضوح مؤشرات الهزيمة أو النصر

خامسا: كلما ازدادت قدرة قادة كل طرف من أطراف الصراع على إقناع اتباعهم بإنهاء الصراع قلت فترة الصراع.

١- كلما ازدادت معرفة القادة برموز اتباعهم وازداد الاتفاق حول تلك الرموز ازدادت القدرة على إقناع الأتباع.

٢- كلما ازدادت المركزية بين أطراف الصراع ازدادت قدرة القادة على إقناع الأتباع.

٣- كلما قلت الانقسامات الداخلية بين أطراف الصراع ازدادت قدرة القادة على إقناع الأتباع.

٤- كلما كثر ادعاء القادة بأن بعض المكاسب قد تحققت ازدادت قدرتهم على إقناع الأتباع

جدول رقم (٢١)

نتائج الصراع

كوزر	دارندروف
أولا: كلما ازدادات شدة الصراع ازداد وضوح معالم وحدود كل طرف من أطراف الصراع	**أولا:** كلما ازدادت شدة الصراع، ازداد حدوث التغيرات البنائية وإعادة التنظيم.
ثانيا: كلما ازدادت شدة الصراع ، وازداد تمايز تقسيم العمل بين كل طرف من أطراف الصراع ازداد احتمال مركزية اتخاذ القرار لدى كل طرف	**ثانيا:** كلما ازداد عنف الصراع ، ازدادت معلات التغيرات البنائية وإعادة التنظيم.
ثالثا: كلما ازدادت شدة الصراع وازداد إدراك تأثيره على كل القطاعات فى كل جماعة ، ازداد سماح الصراع بالتماسك البنائى والأيد يولوجى ين أعضاء كل طرف من أطرافه.	١- كلما ازدادت شدة الصراع وقل استقرار البناء وضعف التماسك الداخلى ، ازداد تمركز الطغيان.
رابعا: كلما ازدادت العلاقات الأولية بين أعضاء جماعات الصراع ،وازدادت شدة الصراع ازداد توجه الصراع نحو قمع الانشقاقات والانحرافات داخل كل جماعة والضغط من أجل تحقيق التوافق مع المعايير والتغير.	
١- كلما أدى الصراع بين الجماعات إلى التوافق بالقوة داخل الجماعة ، ازداد تراكم العداوات وازداد احتمال نشوب صراع داخل الجماعة نفسها على المدى البعيد.	
خامسا: كلما قل جمود البناء الاجتماعى	

الذى ينفجر داخله الصراع بين الجماعات

- وازداد تكرار الصراع الخفيف والذي يأخذ صورة الشحناء والبغضاء ، ازداد احتمال أن يغير الصراع النسق بأساليب تسمح بالتوافق والتكامل.

١- كلما قل جمود النسق الاجتماعى ، ازداد احتمال سماح الصراع بالتجديد والابتكار داخل النسق.

٢- كلما قل جمود النسق قل احتمال أن يتضمن الصراع إزاحة كل العداوات وتحويلها إلى موضوعات بديلة جديدة وازداد احتمال مواجهة الصراع لمصادر حقيقية للتوتر.

٣- كلما ازداد احتمال اعتماد النسق على التساند الوظيفى ، ازداد تكرار الصراع وضعفت شدته، وازداد احتمال امتصاص التوترات دون حدوث عملية استقطاب داخل النسق.

ب - كلما ازداد استقرار العلاقات الأولية داخل النسق ، وازداد تكرار الصراع وقلت شدته ، ازداد احتمال امتصاص التوترات دون استقطاب داخل النسق ، ولكن ليس إلى درجة قيام نسق يعتمد على علاقات ثانوية.

٢- كلما قل جمود النسق ازداد احتمال إدراك هؤلاء الذين يمسكون بالقوة أن الصراع علامة من علامات

عدم التوافق مما يتعين أن يوجه إليها الاهتمام.

سادساً: كلما ازداد تكرار حدوث الصراع. قل احتمال أن يعكس الصراع الخلاف حول القيم الأساسية وازداد دوره الوظيفي في المحافظة على التوازن.

١- كلما ازدادت دعوة الجماعة المتصارعة للقيم الأساسية للنسق، قل احتمال أن يؤدي الصراع إلى خلافات حول هذه القيم وازداد احتمال أن يؤدي إلى تكامل النسق

٢- كلما قلت دعوة جماعات الصراع للتفسيرات المتطرفة للقيم الأساسية، قل احتمال تشكيل جماعة صراع مضادة، وقل تخريب الصراع للنسق

سابعاً: كلما ازداد تكرار الصراعات، وضعفت شدتها، ازداد احتمال السماح بتنظيم الصراع تنظيما معياريا.

١- كلما قل جمود النسق، ازداد تكرار الصراع وضعفت شدته.

أ- كلما قل جمود النسق ازداد احتمال إحياء الصراع للمعايير الموجودة.

ب - كلما قل جمود النسق ازداد احتمال توليد الصراع لمعايير جديدة.

٢- كلما ازدادت الصراعات، وضعفت شدتها ازداد احتمال تمركز الجماعات

سعيا وراء السماح بتوافق أعضاء الجماعات مع المعايير التى تحكم الصراع.

أ- كلما ازداد التوازن فى القوى بين الجماعات المتصارعة ، ازداد احتمال توليد الصراع للمركزية التى تسمح بالتوافق مع المعايير.

ثامنا: كلما قل جمود النسق ، ازداد احتمال أن يولد الصراع التوازن ، وأن يحدد التدرج الهرمى للقوة داخل النسق.

١- كلما قلت المعرفة بقوة الخصم ، وقلت المؤشرات التى تشير إلى هذه القوة ، ازداد احتمال سماح الصراع بين الجماعتين المتصارعتين والمتنازعتين على السلطة لتحقيق توازن فى علاقات السلطة داخل النسق.

تاسعا: كلما قل جمود النسق ازداد احتمال أن يؤدى الصراع إلى تكوين تحالفات تزيد من التماسك وتكامل النسق..

١- كلما ازداد تهديد الأطراف الأخرى المتحالفة ، ازداد احتمال تكوين تحالفات

٢- كلما ازداد اعتماد النسق على التساند الوظيفى ، ازداد احتمال تحول التحالفات إلى تحالفات نفعية ولكنها أقل استمرارية

أ- كلما ازداد كشف النسق عن انشقاقات

أ- كلما ازداد كشف النسق عن انشقاقات متعارضة ، ازداد احتمال نشوب صراعات داخل الجماعات المتحالفة ، وازداد احتمال أن يكون التحالف نفعيا.

ب - كلما ازداد تشكيل التحالفات لأغراض دفاعية بحتة ، ازداد احتمال أن يكون التحالف نفعيا.

٢- كلما ازداد بناء العلاقات الأولية إحكاما داخل النسق، ازداد احتمال أن تتطور التحالفات من أجل تكوين معايير وقيم عامة مشتركة ، وأن تتشكل كذلك جماعة تكون أكثر ثباتا واستمراراً.

أ- كلما تكونت التحالفات من الأفراد بشكل أكثر (أو أكثر عمومية) كلما صغرت وحدات التحالف وازداد احتمال أن تتطور هذه التحالفات إلى جماعة دائمة.

ب - كلما ازداد التفاعل المطلوب بين أطراف التحالف ازداد احتمال أن يشكل التحالف جماعة دائمة.

لتركيب بين القضايا وجهة نظر أخيرة

ـ يمثل هذا الفصل المختصر تمرينا على ما يصفه بعض النقاد المغالين فى أحكامهم بأنه عملية خلط متعمد لبعض القضايا المتباعدة الخاصة وهكذا يزعم أولئك النقاد أن الجداول الأربعة التى عرضت فى هذا الفصل تنزع إلى تخليص القضايا من سياقها التحليلى والموضوعى وتختزل بناء النظرية إلى مجرد بناء لغز يتكون من قضايا متناثرة وستفتقد هذه المخططات لا محالة إلى استمرارية النظرية الحقيقية إذ كيف تستطيع القضايا التى صاغها بعض المفكرين أن تنشق عن السياق العام وتتلاءم سويا من أجل تكوين نسق نظرى متماسك يحث على محاولات البحث التجريبى ؟ وتقدم مجموعة من الاجابات عما أثاره هؤلاء النقاد الذين أرهقهم التدريب المبين فى الجداول الأربعة

أولا: لقد عجز التنظير فى علم الاجتماع لفترة زمنية عن صياغة منظورات من المفهومات التى كانت تبدو مزيجا من الافتراضات المحددة وغير المحددة أو مزيجاً من القضايا الواضحة أو الضمنية وعادة ما تبنى هذه المنظورات فى عزلة نسبية عن بعضها البعض أو قد تكون هذه القضايا رد فعل زائد على افتراضات تقوم عليها منظورات غير مقبولة. وعادة (مثل الوظيفية) ورغم أن كل مخطط يشيد بهذه الطريقة وفى نفس الوقت يكشف عن الاستمرار المنشود وتماسك النظرية الناضجة ، غير أن المحطة النهائية هى وقوف المنظورات النظرية فى علم الاجتماع مواقف متناقضة لبعضها البعض فى النهاية، باعتبار أن المؤيدين لها ينتظمون فى مدارس فكرية خاصة تقف موقف الخصومة من المخالفين لها. وهكذا فاعتماداً على القوة النفسية لمريدى كل مدرسة فقد انقسم المفكرون فى صراعات حتى أنهم لا يتورطون فى الهجوم ضد المنظورات الأخري فى محاولة منهم إما لعرض مزايا منظورهم وإما لتوضيح مخططهم الخاص توضيحا صريحا دون الوعى الكافى بالمساهمة التى تستطيع أن تقدمها المنظورات الأخرى

وهذا الموقف يساعد الكتاب أو المنظرين على تقسيم موضوعها الى أربعة مدارس أو أربعة منظورات كبرى هى منظورات الوظيفية والصراع والتفاعلية والتبادلية ثم مناقشة مخططات المفكرين الكبار الذين أسهموا فى إثراء كل منظور

ثانيا: وكما أكدنا من قبل ، فعندما بذلت محاولات أزالة كل هذه الحواجز الاعتباطية، وحاول التوفيقيون أن يوفقوا بين افتراضات - بدلا من القضايا- منظورين أو أكثر والتى تكشف لمن يحاول أن يركب بين هذه القضايا عن تطابق فيما بينها أكثر مما يدركه أنصار كل منظور ، ويمكن أن يعد مثل هذا النشاط نافعا إذا ما تلته مهمة أكثر صعوبة وهي : التركيب بين الأحكام النظرية الواقعية التى توحى بها الافتراضات الخاصة بكل منظور من المنظورات التى يوفق بينها ، ودون هذا النوع الأخير من النشاط فإنه يمكن للمرءأن يتساءل : ما الفائدة التى نجنيها من التركيب والتوفيق بين الافتراضات عند بناء النظرية؟ إذ أن الأحكام القيمية عما هو حقيقى فى الواقع فى العالم الاجتماعى قد يثبت أو يدحض إذا ما صيغ فى قضايا قابلة للاختبار وعند بناء النظرية فإنه يكون من المفيد - عادة - فهم افتراضات النظرية. ولكن الذى يدخل فى الحسبان حقيقة هو القضايا التى يخضعها كل منظر للاختبار وفى الحقيقة فإن القضايا التى تخضع للاختبار هي تلك التى تميز العلم عن القضايا الفلسفية الميتافيزيقية ، ولسوء الحظ فإن أكثر ما يظن أنه من التركيب النظرى فى علم الاجتماع يشبه التوفيق بين الافتراضات الفلسفية عن طبيعة الحقيقة بدلا من أن يكون مجموعة من الأحكام التى تخضع للاختبار لتثبت أو تفند مثل هذه الفروض.

وثمة استراتيجية واضحة لبناء النظرية عرضت فى هذا الفصل رغم بساطة العرض فى الجداول الأربعة: فثمة محاولة لتجريد القضايا التى طرحها المفكرون وبدأ المرحلة الصعبة بالتركيب بين هذه القضايا (أ) مع بعضها البعض (ب) ومع المنظورات النظرية الأخرى والأهم من ذلك (جـ) مع كل برهان تجريبى متاح. ولذا يكون هذا الفصل قد أدى المهمة الأولى لتلك الاستراتيجية وهى محاولة التوفيق بين الأحكام النظرية المجردة لاتجاه نظرى معين، وبين دعم الاهتمام بالمنظورات النظرية الأخرى وأى برهان تجريبى موجود. وربما كانت المهمة الأخيرة لاستحضار البرهان التجريبى أكثر صعوبة من ممارسة التمرين الذى عرض فى الجداول الأربعة ، ولكن يمكن أن تستمر بكفاءة أكثر عندما تصوغ وتنظم الأحكام النظرية المجردة فى صيغ نظرية حتى ولو حددت فى صيغة فجة ومؤقتة ، وبهذه الطريقة تستطيع النظرية أن تعطي البحث شكله ومضمونه فى أن واحد ويُجْبَر على تنقيح

ومراجعة النظرية. أما بالنسبة لهؤلاء النقاد الذين يرغبون فى تجنب بناء صيغ من الأحكام النظرية فإنه يمكن أن تتوصل إلى نتيجة مؤداها أن اهتمامهم بالفلسفة الاجتماعية كان أكثر من اهتمامهم بالعلم. أما هؤلاء النقاد الذين يشيرون إلى جهود هذا الفصل باعتبارها جهداً ذات غرض خاص ، فإننا نفترض أنهم لا يهتمون ببناء صيغ نظرية ، ولكنهم يهتمون بمنظورات مترابطة تأخذ فيها الافتراضات والقضايا شكلا ضمنيا ومن ثم لا تخضع للاختبار وبالنسبة لهؤلاء النقاد الدين يشيرون إلى الفقر الظاهر فى فكر دارندورف وكوزر ، الذي كشفت عنه الجداول الأربعة فى الفصل الثامن ، فإنه يمكن أن يبرهن على أن المحاولات الأولية لبناء النظرية كانت متواضعة إذا ما قوبلت بالمخطط الميتافيزيقى ويرجع الفضل إلى كوزر و دارندورف فى النهاية فى كونهما اختارا وضع أطروحاتهما فى شكل قضايا ومن ثم عرضا للمخطط الخاص بكل منهما لنوع من الاختبار يبشر بوجود مرحلة تنظير حقيقية فى علم الاجتماع تبشر بحل مشكلاته وعندما ينظر إلى جهود كل من كوزر و دارندورف فى هذا الفصل يتضح أنهما قدما مساهمة هامة من أجل بناء النظرية ومن ثم بينا بما فعلاه قدرة علم الاجتماع على إيجاد حل علمى لفرض هوبز عن النظام

الجزء الثالث

الفصل التاسع

بزوغ النزعة التفاعلية

بـزوغ النزعـة التفاعليـة

تهتم معظم القضايا الأساسية المثيرة للجدل في النظرية الاجتماعية بالعلاقة بين المجتمع والفرد ؛ وبأي الطرق يعكس أحدهما الآخر ؟ ؛ وكيف يشكل المجتمع الأفراد ؟ وكيف يكوّن الأفراد المجتمع ويحافظون عليه ويغيرونه ؟ وبأي الطرق يعبر كل من المجتمع وشخصيات الأفراد عن الظواهر المترابطة والمنفصلة بعضها عن بعض والتي تنبثق نتيجة تفاعل الأفراد في الوقت نفسه ؟.

وقد تحول اهتمام النظرية الاجتماعية إلي تلك القضايا في نهاية القرن التاسع عشر . مع ظهور الدراسات التحليلية العظمي لماركس ودوركيم وسبنسر وغيرهم من العلماء الأوربيين الآخرين ، ومما قوي من تلك النزعة الاهتمام بعمليات محددة ربطت الأفراد فيما بينهم مثلما ربطتهم بالمجتمع ، وقد تحول الاهتمام إلي دراسة عمليات التفاعل الاجتماعي ، وما ترتب علي ذلك من نتائج تؤثر علي الفرد والمجتمع بدلاً من التركيز علي الأبنية والعمليات الكبري مثل التطور والصراع الطبقي وطبيعة المجتمع .



وربما يعد جورج زيمل أول علماء الاجتماع الأوربيين الذين بدأوا دراسة التفاعل أو "التطبع الاجتماعي" كما يطلق عليه. ومن ثم أخرج زيمل دراسة التفاعل من نطاق القضايا المسلم بها إلي مستوي الدراسة العلمية . ويري زيمل والجيل الأول من رواد علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأبنية الاجتماعية والعمليات الكبري التي درستها النظرية الوظيفية وبعض النظريات المهتمة بالصراع مثل الطبقة والدولة والأسرة والدين والتطور - هي انعكاسات للتفاعلات المحددة بين الناس . ورغم أن هذه التفاعلات قد أدت إلي ظهور ظواهر اجتماعية واضحة ، فإنه يمكن الوصول إلي فهم عميق لهذه الظواهر الأخيرة عن طريق فهم عمليات التفاعل الأساسية التي أدت إلي ظهور تلك الظواهر . ومن ثم ساعدت علي استمرارها في الوجود . ورغم أن زيمل أنجز العديد من الرؤى الصائبة التي تتعلق بأشكال التفاعل ، فإن المفهومات التي تقود منظور التفاعل المعاصر وتوجهه تمت صياغتها في أمريكا ، وألقت مزيداً من الضوء علي القضيتين

الأساسيتين فى هذ المنظور ؛ من أجل إثبات كيف يشكل التفاعل بين الأفراد البناء الاجتماعي ؟ وكيف تصوغ الأبنية الاجتماعية باعتبارها شبكة من التفاعل الأفراد وتشكلهم .؟

١ ٢ ٣

العقل والذات والمجتمع :

ولقد برزت أسماء وليم جيمس وتشارلز كولي وجيمس بارك بالدوين وجون ديوى باعتبارها أسماء مؤثرة في تطور النزعة التفاعلية، بيد أنه ومهما كانت المساهمات الفردية لكل مفكر من هؤلاء الآن ، فإن جورج ميد وحده هو الذي جمع المفهومات المشتركة بينهم في منظور نظري متكامل . يربط بين ظهور العقل الإنساني والذات الاجتماعية وبناء المجتمع وبين عملية التفاعل الاجتماعي .

ويبدو أن ميد بدأ منظوره بالتركيب بين المفهومات الثلاثة بافتراضين أساسيين : الفرض الأول : أجبر الضعف البيولوجي للكائنات الإنسانية علي التفاعل سوياً في سياق الجماعة ليحققوا البقاء علي قيد الحياة . والفرض الآخر : يحافظ البشر علي استمرار تلك الأفعال التي تسهل التفاهم والتعاون ومن ثم بقائهم . وبناء علي هذين الفرضين استطاع ميد إعادة تنظيم مفهومات العلماء الآخرين بحيث تدل علي الكيفية التي منها ينبثق العقل والذات الاجتماعية والمجتمع ، وكيف يستمر وتدعم كل منها أثناء التفاعل الاجتماعي .

العقل :

يري ميد أن السمة المميزة للعقل الإنساني هي قدرته علي ١- استخدام الرموز ليميز الموضوعات في البيئة ٢- التدريب علي تكرار مجموعة أساليب فعل بديلة في الخيال تجاه هذه الموضوعات ٣- رفض أساليب العمل غير الملائمة ، ومن ثم اختيار الفعل الواضح الصحيح . وقد أطلق ميد علي عملية استخدام اللغة أو الرموز عملية الممارسة الإبداعية في الخيال . ومن ثم يكشف طرح مفهومه للعقل باعتباره عملية لا باعتباره بناء . وعلاوة علي

ذلك . وكما يظهر بوضوح لنا في الصفحات القادمة ، يري ميد أن وجود واستمرار المجتمع أو العمل الجمعي أو التعاون يعتمد علي قدرة الكائنات الإنسانية علي تبادل ممارسة تخيل أساليب الفعل تجاه بعضهم البعض ، ومن ثم انتقاء أنماط السلوك التي تسهل التعاون والتكيف .

ومن ثم لا يركز ميد علي عقول تلك الكائنات الإنسانية الناضجة ، وإنما يحلل كيفية تطور وانبثاق تلك القدرة عند الكائنات الإنسانية . وما لم تتطور عقول الأطفال الرضع فلن يوجد المجتمع ولن تتكون الذات . ويري ميد أن العقل ينبثق من عمليات إختيارية إنتقائية ، حيث تضيق المجموعة الواسعة الأساسية من الإيماءات الأولية العشوائية التي تصدر عن الطفل الرضيع ، لأن بعض الإيماءات تولّد ردود فعل ملائمة من أولئك الذين يعتمد عليهم الطفل في بقائه علي الحياة . ويمكن أن يتحقق هذا الانتقاء للإيماءات المقبولة التي تؤدي إلي التوافق إما من خلال تجربة المحاولة والخطأ ، وإما من خلال التمثل الواعي للذات من قبل أولئك الذين ينبغي أن يتعامل معهم الطفل . وأخيرا تأخذ الإيماءات من خلال إحدي هاتين العمليتين معان عامة عند الطفل ، وعند هؤلاء الذين يتعامل معهم في بيئته. ومن خلال هذا التطور تدل تلك الإيماءات علي الموضوعات نفسها ، وتنقل مفاهيم وأحكاماً ضمنية مماثلة إلي جميع الأطراف المشاركة في التفاعل وعندما تأخذ الإيماءات شكل معان عامة مشتركة يطلق عليها ميد الإيماءات الشائعة المقبولة ، وقد زادت هذه الإيماءات المقبولة الشائعة بين الأفراد من عدم كفاءة التفاعل بين الأفراد ،إذ تتيح هذه الإيماءات مجالاً للاتصال أكثر قدرة وأكثر تحديداً لتوصيل الرغبات والمطالب وكذلك تفسح الطريق لمجالات العمل المنشودة - ومن ثم من قدرة الكائنات الإنسانية علي التوافق .

وتمثل القدرة علي استخدام وتفسير إيماءات شائعة ذات معان عامة خطوة هامة في تطور العقل والذات والمجتمع . وتكشف الكائنات الإنسانية القدرة علي أداء أدوار الغير ، من خلال إدراك وتفسير الإيماءات ، إذ يصبح بوسع الكائنات الإنسانية إفتراض رؤية (الأحكام والميول والحاجات والإرادات ونزعات العقل) هؤلاء الذين ينبغي أن يتعاون معهم من أجل البقاء. ومن خلال قراءة ثم تفسير الإيماءات الشائعة المقبولة تفسيراً مدعماً يستطيع

الأفراد القيام بالتدريب علي تخيل بدائل الأفعال التي تسهل توافقهم سوياً . وهكذا فعندما يمكن ان يضع الفرد نفسه مكان الآخرين، أو يلعب دور الآخر - حسب مفهوم ميد فإن تجربة تخيل أداء الفعل تأخذ مستوي جديداً من الكفاءة والفعالية حيث يمكن للفاعلين تحسين نتائج سلوكهم عند الآخرين ؛ ومن ثم يتزايد احتمال التفاعل الجمعي ومن ثم يري ميد أن الكائن الحي قد اكتسب العقل عندما يطور قدرته علي :

١- فهم الإيماءات الشائعة المقبولة ؛ ٢- استخدام هذه الإيماءات لاكتساب أدوار الغير ٣- والتدريب علي تخيل مجموعة من الأفعال البديلة.

الذات :

ولما كانت الكائنات الإنسانية تستطيع أن تُعَرِّف الفاعلين الآخرين في البيئة تعريفاً رمزياً ، فإنهم يستطيعون أن يمثلوا أنفسهم تمثيلاً رمزياً باعتبارهم موضوعاً . ويمكن أن يُسهل تفسير وتأويل الإيماءات الأداء خلال التفاعل والتعاون الإنساني ، وكما يعمل أيضاً كأساس لقياس وتقييم الذات . وتعتمد قدرة الإنسان علي أن يضع صوراً بوصفها موضوعاً للتقييم في مواقف التفاعل إعتماداً كلياً علي عمليات العقل .

ويري ميد أنه كلما نضج الأفراد اتخذت صور الذات المؤقتة التي تتكون من خلال التفاعل مع الغير في مواقف التفاعل شكلا أكثر تحديداً ، ومن ثم يصير مفهوم الذات أكثر إستقرارا وأكثر وعياً باعتباره موضوعاً محدداً . ويري ميد أن انبثاق مفهوم الذات يجعل الأفراد أكثر إتساقاً لأنه يتحقق من خلال مجموعة الاتجاهات والأحكام أو المعاني المستقرة والمتماسكة حول ذات المرء باعتبارها نمطاً محددا للشخص

وقد اختار ميد أن يركز الانتباه علي أطوار ثلاثة لنمو الذات . ويدل كل طور علي التغير الذي يطرأ علي أنواع صور الذات الانتقالية التي يكونها الشخص عند اكتساب الأدوار كما أن كل طور يعني تزايد تبلور وتحديد مفهوم الذات الأكثر استقرارا ويطلق ميد مصطلح طور اللعب علي الطور الأول لاكتساب الأدوار حيث تنبثق صور الذات . وفي طور اللعب يستطيع الأطفال افتراض رؤية عدد محدد من الأشخاص الآخرين ربما يكون في



البداية شخصاً أو شخصين وفي الطور الثاني وبتأثير نضج الجسد ، وممارسة اكتساب الأدوار يصبح الكائن الحي الناضج قادراً علي لعب أدوار أشخاص آخرين كثيرين يساهمون معه في نشاط منظم .

وقد أطلق ميد علي هذا الطور مصطلح «اللعبة» ، لأنه يميز قدرة الأفراد علي صياغة صور عديدة للذات وعلي التعاون مع جماعة من الأفراد يشاركون في نشاط تعاوني منظم ، (وقد أعطي ميد مثلاً علي هذه الصور من مباراة كرة السلة حيث يفترض أن يلعب كل فرد من الأفراد الدور الذي يقوم الآخرون به في الفريق من أجل المشاركة الفعالة لكسب المباراة)

٣ - وتتحقق المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الذات عندما يستطيع الفرد أن يأخذ - دور الآخرين الذين يتوحدون بقيم مشتركة أو مجموعة الاتجاهات الاجتماعية التي يمكنها أن تزيد من طبيعة الموافقة علي استجابات الآخرين الذين يتعين أن يتفاعل معهم ويتوحدون مع الاتجاهات المشتركة الواضحة داخل المجتمع الأكبر . ويري ميد أن الأفراد في هذا الطور قادرون علي تصور منظور كلي للمجتمع أو المعتقدات و القيم العامة والمعايير في مجالات التفاعل المختلفة للفرد . وهذا يعني أن الكائنات الإنسانية يمكنها ١- أن تزيد من طبيعة ومقدار موافقتها علي استجاباتها للأفراد الذين يتعين التفاعل معهم ٢- وتوسيع مجال صور الذات التقويمية إنطلاقاً من توقعات الآخرين المحددين إلي مجال توقعات المجتمع الأكبر . وهكذا فإن القدرة المتزايدة دوماً علي أخذ الأدوار وتوسيع مفهوم الغير هو ما يحدد مراحل نمو الذات

المجتمع

يري ميد أن المجتمع أو النظم . كما يعبر عنه دائماً ، يمثل التفاعلات المنظمة والنمطية بين أفراد مختلفين . ويستند تنظيم التفاعلات علي العقل ولا يستطيع الأفراد تنسيق أنشطتهم بغير قدرة العقل علي لعب الأدوار وتكرار التدريب التخيلي علي الأفعال المتبادلة للأنشطة . ويؤكد ميد

«إن التأثير المباشر لأخذ الأدوار ولعبها يكمن في مدي السيطرة التي

يفرضها الفرد على استجابته الخاصة . ويمكن أن تتحقق السيطرة على سلوك الفرد في عملية التفاعل أثناء أداء الفرد نفسه لهذا السلوك إذا استطاع أن يلعب دور الآخر ويؤدي هذا الضبط لاستجابة الفرد نفسه خلال لعب أدوار الآخرين إلى تقييم هذا النوع من الاتصال من وجهة نظر تنظيم السلوك داخل الجماعة» .

ويعتمد المجتمع أيضاً على قدرات الذات ، خاصة عملية تقويم المرء لنفسه من خلال الاتجاهات والقيم العامة التى يتوحد الآخرون بها ، ودون القدرة على رؤية وتقييم الذات كموضوع ضمن هذه المجموعة من الاتجاهات و التصرفات ، فإن الضبط الاجتماعي قد يعتمد فقط على تقييمات الذات المنبثقة من لعب الأدوار من خلال التفاعل مع الآخرين الحاضرين حضوراً مباشراً والمعروفين ، ومن ثم يصير التنسيق بين الأنشطة المختلفة المتنوعة داخل الجماعات الكبيرة أمراً بالغ الصعوبة .

ورغم أن ميد اهتم اهتماماً حيوياً بكيفية قيام المجتمع ونظمه واستمراره من خلال قدرات العقل والذات ، فإن هذه المفهومات تسمح له أن ينظر إلى المجتمع في حالة مستمرة من المرونة والصيرورة والتدفق وإمكانية التغير وتكشف ظاهرة اكتساب الأدوار وممارسة التخيل باعتبارهما عمليتين مستمرتين بين المشاركين في أي موقف من مواقف التفاعل - وتكشفان عن - الإمكانيات التي تضفيانها على الأفراد لتحقيق توافق استجاباتهم وإعادة التوافق. وعلاوة على ذلك فإن الذات كموضوع في عملية التفاعل يقلل من حقيقة أن محصلة التفاعل تتأثر بالأساليب التي تغير بها مفهومات الذات الفهم الأولي للإيماءات وعملية تخيل مجموعة بدائل السلوك وهكذا يؤكد هذا المنظور أن المجتمع والأنماط الأخري للتنظيم الاجتماعي يستمران وينتشران ويتغيران من خلال قدرات العقل على التوافق والتأثير المباشر للذات .

«وهكذا فنظم المجتمع هي أشكال منظمة من الجماعات أو النشاط الاجتماعي وهي أشكال بلغت من التنظيم حداً يُمكّن أعضاء المجتمع أن يسلكوا سلوكا ملائما إجتماعيا عندما يوضع في الاعتبار اتجاهات الآخرين نحو هذه الأنشطة ، مع ذلك فليس ثمة ضرورة أو حتمية حتي لمجرد

التساؤل لماذا ينبغي أن تكون هذه الأنظمة مستبدة جائرة ومحافظة وجامدة أو لماذا لا تكون عكس ذلك مثلما هناك أنظمة عديدة مرنة وتقدمية تدعم الفردية بدلاً من أن تقمعها.

وفي هذه العبارة يكمن حل لغز كراهية ميد العنيفة لأنماط التنظيم الجامدة فهو يري أن المجتمع ظاهرة بنائية تنبثق من التفاعلات التي يتحقق خلالها التفاعل بين الأفراد ومن ثم يمكن أن يتغير المجتمع ويعاد بناؤه من خلال العمليات التي حددتها مفهومات العقل والذات بيد أن ميد يبدو غالباً قد خطا خطوة أبعد للتأكيد علي أن التغير ممكن فقط ولكن لا يمكن التنبؤ به غالبا حتي من جانب هؤلاء الذين يحثون علي حدوث التغير في السلوك وقد صاغ ميد مفهومين جديدين لتفسير عدم تحديد السلوك وهما الأنا الفطرية التي تتميز بالفردية (I) والأنا الاجتماعية (Me) ويري ميد أن الأنا الفطرية (I) تشير إلي النزعات الغرائزية الدافعية للأفراد، بينما تمثل الأنا الاجتماعية صورة الذات في السلوك بعد أداء الذات له، ومن خلال هذين المفهومين أكد ميد أن سلوك الأنا الفطرية أو السلوك الغرائزي لا يمكن التنبؤ به، لأن الفرد لا يمكن أن يعرف إلا من خلال التجربة (الأنا الاجتماعية) وماحدث فعلا، وما يترتب علي ذلك من نتائج تؤثر علي الأنا الفطرية أثناء التفاعل

بإيجاز يمثل المجتمع عند ميد تلك الأنماط البنائية للنشاط المنسق التي يستمر وتتغير من خلال التفاعل الرمزي بين الفاعلين وخلالهم ومن ثم يتحقق استمرار المجتمع وتغيره من خلال عمليات العقل والذات وبينما يعتقد ميد أن معظم التفاعلات التي تؤدي إلي التغير والإستقرار علي حد سواء في الجماعات يمكن التنبؤ بها فما تزال ثمة امكانية قائمة لحدوث أفعال تلقائية لا يمكن التنبؤ بها يمكنها أن تغير أنماط التفاعل الموجودة فعلاً

وقد أثر هذا التراث من هذه المفهومات تأثيراً قوياً علي جيل من علماء الاجتماع في أمريكا ظهروا بعد نشر محاضرات ميد بعد وفاته في عام ١٩٣٤ بيد أنه ابتداء من تلك الفترة اتضح أنهم فشلوا في التصدي لبعض القضايا النظرية الهامة رغم ما توحي به مفهومات ميد

وأهم هذه القضايا هو غموض هذه المفهومات وعجزها عن تعريف طبيعة التنظيم الاجتماعي أو المجتمع وتحديد النقاط الهامة المحددة الدقيقة التي تربط بين المجتمع والفرد . ورأي ميد أن المجتمع نشاط منظم يضبط ويعدل وينظم من خلال الآخرين الذين يتوحدون بقيم واتجاهات عامة ويتعاونون ويتوافقون مع بعضهم البعض . وينظر إلي هذا التعاون والتوافق كشئ ممكن يكفله الأفراد ويحافظون عليه بفضل قدرات العقل والذات . ورغم أن العقل والذات ينبثقان من أنماط التنظيم الاجتماعي السائدة ، فإن ميد يري أن بقاء وتغير مثل هذا التنظيم الاجتماعي هو إنعكاس لعمليات "العقل" و"الذات" .

ومع أن هذه العمليات والمفهومات المترابطة في مخطط ميد تشير إلي التفاعل المتبادل بين المجتمع والفرد ، ورغم أن العقل و الذات مفهومان يحددان عمليات حاسمة يقوم عليها هذا الاعتماد المتبادل ، فإن هذه المفهومات لا تتيح الفرصة لإجراء تحليل يكشف عن المتغيرات في أنماط التظيم الاجتماعي وتحليل الأساليب المختلفة التي يُدمج بها الأفراد في هذه الأنماط . وتقدم ملاحظة أن المجتمع نشاط متسق ، وأن هذا النشاط يستمر ويتغير من خلال عمليات لعب الأدوار واكتسابها وعمليات تقييم الذات عند الأفراد – ويقدم – مجموعة من المفهومات الفضفاضة غير الدقيقة عن الروابط بين الأفراد وا لمجتمع . وفي الحقيقة فإن صورة المجتمع لا تشير إلي كيف يتحقق التفاعل المتبادل بين الأنماط المتغيرة للتظيم الاجتماعي والخصائص المتغيرة للذات والعقل . وهكذا يبدو في النهاية أن مفهومات ميد تؤكد أن المجتمع يشكل العقل والذات ؛ وأن العقل والذات يؤثران علي المجتمع ، وهذه ملاحظة بسيطة ولكنها كانت ضرورية أساسية في ذلك الوقت ؛ ولكن تبين بعد ذلك أنها تحتاج إلي مراجعة وتعديل جديدين .

ولم تبدأ المهمة الصعبة لإضفاء مزيد من التفاصيل علي هذه القائمة من المفهومات إلا منذ أربعة عقود من الزمان عندما بدأ الباحثون وا لمنظرون في مراجعة الطبيعة الغامضة و العامة والمنتشرة لمنظومة المفهومات عند ميد ، وقد أدت الجهود الأولية لتوثيق الارتباط الأساسي بين الفرد والمجتمع بشكل أكثر دقة وأقل لغواً إلي محاولات صياغة مجموعة من المفهومات يمكن أن تكشف عن الوحدات الأساسية التي يتكون منها المجتمع . ومن ثم فإن هذه المنظومة تتيح وضع مفهومات تصيغ العلاقة بين الفرد والمجتمع بشكل

ملاءم وقد أدرك العلماء أنه يمكن بهذه الطريقة تصور الروابط بين المجتمع والفرد علي نحو أكثر ملائمة .

الدور والمركز والمجتمع والفرد :

وكان يعقوب مورينو واحداً مّن أوائل الذين طوروا مفهوم الدور بتأثير مفهوم ميد عن لعب الدور ونتائج دراساته الخاصة التي أجراها في أوروبا. وقد بدأ مورينو في كتابه لمن البقاء ؟ وفي أبحاث أخري كثيرة نشرت في المجلات العلمية في أمريكا . - بدأ مورينو - يري المجتمع والتنظيم الاجتماعي كشبكة من الأدوار التي تحدد السلوك وتوجهه . وقد ميز مورينو في أعماله المبكرة الأولي بين الأنماط المختلفة للأدوار أ) الأدوار المرتبطة بالحاجات النفسية والجسمية والتي يرتبط بها السلوك مع الحاجات البيولوجية الأساسية التي تحددها وتشكلها الثقافة ، حيث يؤدي الدور أداء لاشعورياً بالضرورة ؛ ب) الأدوار النفسية المثيرة للانفعالات والعواطف حيث يسلك الأفراد حسب التوقعات المحددة في بيئة إجتماعية معينة ، جـ) الأدوار الاجتماعية حيث يتوافق الأفراد مع التوقعات الأكثر عمومية لمختلف الفئات الاجتماعية الشائعة (وعلي سبيل المثال العامل والأب والأم) .

وبالرغم من الإيحاءات التى توحي بها الأنماط المختلفة للأدوار ، فإن أهميتها لاتنبع من مضمونها الحقيقي الواقعي بل من مقصدها : أي تصور منظومة من المفهومات عن الأبنية الاجتماعية باعتبارها شبكات منظمة من التوقعات التي تتطلب أنماطاً مختلفة من تفاعلات الأدوار ، التي يقوم بها الأفراد . ومن ثم يتجاوز التحليل غموض منظومة ميد عن المفهومات التي تري المجتمع كنشاط متسق ينظمه الغير ، إلي مفهوم أكثر تحديداً عن التنظيم الاجتماعي باعتباره أنماطاً متباينة من تفاعلات الأدوار المتداخلة التي تنظمها أنماطاً متباينة من التوقعات .

وبإيجاز فبعد أن نشر مورينو كتابه لمن البقاء ؟ بفترة قصيرة طور عالم الأنثربولوجيا رالف لينتون مفهومه عن التنظيم الاجتماعي وانغماس الفرد في هذا التنظيم عندما ميز تمييزاً دقيقاً بين مفهومات الدور والمركز والأفراد

«يصبح المركز مميزا عن الفرد الذى قد يشغله. فالمركز ببساطة مجموعة من الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الفرد الذي قد يشغل المركز . ويمثل الدور الجانب الحركي للمركز ، ويشغل الفرد مركزاً إجتماعياً محدداً له علاقة بمراكز أخري وعندما يلتزم بالحقوق والواجبات التي تكون المركز فإنه يؤدي دوراً ما»

وتحتوي هذه الفقرة علي عدد من المفهومات المميزة الدقيقة الهامة ، إذ يدرك البناء الاجتماعي علي أنه يكشف عن عناصر تحليلية عديدة مميزة وهي ١- شبكة من الأوضاع ٢- نسق متصل مناظر من التوقعات ٣- أنماط من السلوك تتفق مع توقعات شبكة خاصة محددة من الأوضاع المترابطة وقد تبدو تلك التحديدات بديهية وعادية لكنها في الواقع مهدت الطريق لتوضيح الكثير من مفهومات النزعة التفاعلية

١- تتيح تحديدات لنتون وضع منظومة مفهومات عن المجتمع باستخدام مجموعة متغيرات واضحة طبيعة ونوع العلاقات المتداخلة بين الأوضاع و أنماط التوقعات التي تلازم تلك التوقعات

٢- يمكن تحليل المتغيرات الناتجة عن مفهومي ميد اللذين أطلق عليهما العقل والذات لتمييزهما عن كل من البناء الاجتماعي (الأوضاع والتوقعات) والسلوك (أداء الدور)

٣- عندما نفرق في الذهن علي مستوي المفهومات بين عمليات اكتساب الدور والتدريب علي تخيل البناء الاجتماعي والسلوك ، فإن نقاط الاتصال المفصلي بين المجتمع والفرد تصبح أكثر وضوحاً ، إذ أن اكتساب الدور يشمل تأويلات وتفسيرات خفية عن التوقعات المرتبطة بشبكة المراكز ، وتدل الأدوار علي تفاعل هذه التوقعات التي تحققها الذات .

وقد قدم كل من مورينو ولنتون رؤية لمنظومة من المفهومات عن طبيعة النظم الاجتماعية التي تكمل ما توحي به مفهومات ميد ، ومنذ أن قدم مورينو ولنتون هذه المنظومة أصبح ممكناً أن نفهم فهماً دقيقاً طبيعة العلاقات المتداخلة بين العقل والذات والمجتمع

إطلالة سريعة علي النزعة التفاعلية الحديثة:

إستناداً علي تراث جورج ميد ، صاغ لنا المعاصرون إتجاهاً نظرياً عاماً يمكن أن نطلق عليه التفاعلية الرمزية . ويركز هذا المنظور الذي سنناقشه فيما بعد علي الكيفية التي تمهد بها العمليات الرمزية التي يقوم بها الأفراد لفهم الأدوار ، والتدريب علي التخيل وتقييم الذات علي التوافق سوياً : وكيف تمهد هذه العمليات الطريق لفهم كيف يتكون البناء الاجتماعي ،؟ وكيف يبقي وكيف يستمر ؟ وكيف يتغير ؟ ورغم قبول أهمية تحليل تلك العمليات الأساسية فثمة اتجاه نظري أكثر حداثة يؤكد علي رؤية البناء الاجتماعي من خلال مفهومات لينتون ومورينو

ولنا أن نطلق علي هذا المنظور نظرية الدور ، ورغم أن هذا المنظور لم يقنن ولم يتحدد بوضوح ، مثل التفاعلية الرمزية ، فإنه يمكننا أن نقول أن نظرية الدور تعطي اهتماماً أساسياً بتحليل ديناميكية شبكة المركز والتوقعات المرتبطة بها بوصفها تحدد العمليات الرمزية الداخلية عند الأفراد . ومن ثم أداء الأدوار في آخر الأمر .

وقد يبدو لأول وهلة أن التفرقة بين التفاعلية الرمزية ونظرية الدور تفرقة تعسفية ، وأن كل منظور منهما يعتمد إعتماداً قوياً علي فكر ميد ، ومن ثم فكلا المنظورين يهتم بالعلاقة بين الفرد والمجتمع بيد أنه وكما سيتضح فيما بعد في الفصلين التاليين فإن المنظورين مختلفين إختلافاً بيّناً . فالفرضيات والمفهومات التي يطرحها كل منظور حول المجتمع مختلفة إلي درجة أن كل منظور يتبني إستراتيجية مغايرة من أجل بناء وصياغة القضايا النظرية وإجراء البحوث .

الفصل العاشر

نظرية الدور

البحث عن مفهومات متفق عليها

نظرية الدور
البحث عن مفهومات متفق عليها

يقوم منظروالدور باقتباس فقرة شهيرة من مسرحية شكسبير كما تحب (المشهد السابع ، الفصل الثاني) يقول فيها :

« ما الدنيا إلا مسرح كبير

وما كل الرجال والنساء إلا ممثلون

إذ لهم مداخلهم ومخارجهم

فالرجل الواحد يلعب أدوارا عديدة في وقت واحد »

فثمة مماثلة بين الفاعلين في المجتمع والممثلين علي خشبة المسرح . ولما كان الممثلون يؤدون أدواراً محدودة ويشغلون مراكز واضحة علي خشبة المسرح ، كذلك الفاعلون في المجتمع يؤدون أدواراً محددة . ويشغلون مراكز واضحة، وإذا كان مطلوباً من الممثلين إحترام النص المكتوب وعدم الخروج عليه فإنه ينبغي علي الفاعلين عند أداء سلوكهم إتباع المعايير . ويجب علي الفاعلين الالتزام بأوامر الذين يمسكون بزمام القوة والسلطة . والذين يضفي عليهم قدر من الأهمية ؛ ولما كان يتعين علي الممثلين التفاعل والاستجابة مع أداء الممثلين الآخرين علي خشبة المسرح . فالأمر يتطلب من أعضاء المجتمع أن يكيفوا استجاباتهم مع بعضهم البعض . وكما يستجيب الممثلون مع المشاهدين فإن الفاعلين يلعبون أدوار المشاهدين الآخرين أو الآخرين الذين توحدوا بالقيم والاتجاهات العامة، وكما يضفي الملثون ذو المواهب والقدرات المتنوعة علي كل دور يلعبونه تفسيراتهم الخاصة بهم ، فإن كل فاعل من الفاعلين له طريقته الخاصة في التفاعل نتيجة ما لديهم من تصورات عقلية متباينة عن الذات ومهارات علي أداء الدور.

وبالرغم من بساطة المشابهة ، فإن هذه المشابهة ملائمة وسهلة وصحيحة وكما سيكشف هذا الفصل ، فسنتبين أن المنظور النظري للدور يدعم بقوة فقرة شكسبير وينبغي أن يلاحظ منذ البداية بالرغم من أن تحليل الدور

في علم الاجتماع عمل منتشر وعام ، وأبعد من أن يكون منظوراً نظرياً مترابطاً موحداً واضحاً ومتفقاً عليه . وفي الحقيقة إن المهمة الأساسية لمراجعة الأعمال النظرية والأساسية في نظرية الدور تتطلب تركيباً بين الاتجاهات النظرية.

الصور الذهنية في المجتمع والفرد :

تقدم لنا فقرة شكسبير صورة شعرية عما يفترضه منظروا نظرية الدور عن العالم الاجتماعى .فنجد مفهوم خشبة المسرح يتضمن افتراضات عن طبيعة التنظيم الاجتماعى . ويدل مفهوم الممثلين علي افتراضات ضمنية عن طبيعة الفرد . ويدل مشهد الرجال والنساء كمجرد ممثلين لديهم مداخلهم ومخارجهم علي مجموعة افتراضات عن علاقة الأفراد مع أنماط التنظيم الاجتماعى .

طبيعة التنظيم الاجتماعى :

يري منظرو الدور أن العالم الاجتماعى شبكة من الأوضاع أو المراكز المتداخلة والتي يؤدي الأفراد داخلها أدواراً متعددة ويمكن أن نميز لكل وضع مثلما تحدد لدي الجماعات والطبقات والأوضاع المتباينة أنواعاً متنوعة من التوقعات تحدد كيف يؤدي الفاعلون سلوكهم بطريقة مميزة. وهكذا يتكون التنظيم الاجتماعى من أنواع متعددة من شبكات المراكز والتوقعات .

وتحلل المراكز عادة باستخدام مفهومات توضح كيف تتداخل هذه المراكز سوياً لتشكل أنماطاً مختلفة من الوحدات الاجتماعية . وتصنف شبكات المراكز إلي أشكال في إطار مجموعة متغيرات مثل الحجم ودرجة التباين ، ومدي تداخل وتعقد العلاقات المتبادلة ، وتتراوح هذه الأشكال ابتداء من أنماط الجماعات المتنوعة وانتهاء بالأشكال الكبري للتنظيم الجمعي . ورغم أن بعض أشكال التحليل تهتم بالخصائص الرسمية لهذه المراكز ، فمن النادر أن تحلل شبكة المراكز بعيداً عن أنماط التوقعات الملازمة والمصاحبة لها. ومن أسباب هذا الارتباط الوثيق بين الشكل والمضمون أن أنماط

التوقعات التي تصنف وتنمط شبكة الأوضاع تمثل خاصية من خصائصها المحددة والمعروفة. ويفترض عادة أن السلوك الذي يؤديه الفاعلون يمثل وظيفة شاملة لبناء الأوضاع في ذاتها وأنواع التوقعات التي تلازم تلك الأوضاع .

ويتباين مدي التوقعات الذي تحدده مفهومات نظرية للدور تبايناً كبيراً. وإذا ما تتبعنا التشبيه المسرحي للعب فيبدو أن ثمة ٣ فئات عامة للتوقعات ترمز إلي رؤية نظرية الدور للعالم أ) التوقعات حسب النص ، ب) التوقعات من الممثلين الأخرين ، جـ) التوقعات من المشاهدين

التوقعات حسب النص:

ينبغي أن يقرأ جانب كبير من الواقع الاجتماعى مثلما يقرأ النص ، إذ تحدد المعايير داخل أوضاع كثيرة كيف ينبغي أن يؤدي الفرد سلوكه وتختلف الدرجة التي تنظم بها المعايير السلوك في حالات متباينة ، ومن ثم فإن إحدي المشكلات النظرية التي ينبغي أن تحللها نظرية الدور هي تحديد الظروف التي تختلف فيها المعايير في إطار متغيرات مثل المجال والقوة والفاعلية والوضوح و التحديد وحدة الصراع بين هذه المعايير

التوقعات من الممثلين الآخرين :

تركز نظرية الدور علي البناء المعياري للسلوك والعلاقات الاجتماعية والمطالب التي تصدر عن «الممثلين الآخرين» في موقف التفاعل . وتكوّن هذه المطالب التي تفسر من خلال اكتساب الدور من إيماءات الآخرين واحداً من أهم القوي التي تشكل السلوك الإنساني.

التوقعات من المشاهدين :

وثمة مصدر أخر للتوقعات يصدر من المشاهدين من الأفراد الذين يشغلون مراكز متعددة . وقد يكون هؤلاء المشاهدون حقيقيين أو متخيلين ،

وهم يكونون جماعة حقيقية أو فئة اجتماعية ، يرتبط هؤلاء الأفراد بعضويتها أو يرغبون في أن يكونوا أعضاء فيها . ومن الضروري أن تستخدم تلك التوقعات التي تنسب إلي الأفراد المشاهدين لتوجيه السلوك. وهكذا يؤلف المشاهدون إطار مرجع أو جماعة مرجع تحدد سلوك الفاعلين الذين يشغلون مراكز مختلفة.

وبإيجاز . تفترض نظرية الدور أن العالم الاجتماعى يتكون من إطار توقعات ينبثق من مصادر مختلفة سواء أكان هذا المصدر هو النص أو الممثلين الآخرين أو المشاهدين . وهكذا فإن أنماط التوقعات التي تضفي علي مركز معين أو شبكة الأوضاع تعد مشكلة من المشكلات التجريبية الهامة التي تنبثق من هذا الأفتراض.

ورغم أن نظرية الدور تفترض ضمناً أن صورة العالم الاجتماعى الكلي تتكون في إطار مراكز وتوقعات متعددة أشبه بألوان الطيف ، فمن النادر أن ندرس مثل هذا العالم الكلي . وفي الحقيقة فإن تحليل الدور يركز عادة علي شبكات المراكز المحدودة مثل الجماعات والتنظيمات الصغيرة وأنماط التوقعات الثابتة في هذه الوحدات الاجتماعية الصغيرة ؛ ويمكن أن ينظر إلي هذا التأكيد باعتباره يمثل استراتيجية للتحليل تهدف مواجهة شبكة المراكز وتوقعات المجتمع أو بعض الوحدات الاجتماعية الكبري المعقدة تعقيداً غريباً ومزهلاً لا يصدق. بيد أن ثمة افتراض غامض ضمني يكمن في هذا التحديد لمجال البحث ، ويعني هذا الافتراض الغامض أن ثمة أنواعاً أساسية محددة من التنظيمات والجماعات الصغيرة تكّون النظام الاجتماعى . أما الظواهر التحليلية الكبري مثل الطبقات الاجتماعية والدول القومية والعلاقات بينها فأقل أهمية ، إذ أن ثمة افتراض مؤداه أن هذه الظواهر يمكن أن تفهم في إطار الجماعات وا لتنظيمات الأساسية المكونة لها.

وهذا التأكيد علي أن الأبنية الصغيرة في المجتمع أمر ضروري يحقق في ضوء حقيقة أن نظرية الدور تحاول تفسير أنماط أداءات الأفراد للدور. وفي المقابل فرغم أنه ينظر إلي أنماط التنظيمات الاجتماعية علي المستوي الكبير باعتبارها تقدم الكثير عن النظام المرتبط بتلك الأداءات . فإنه

لايمكن تصور المجتمع مستقلاً عن أفراده الذين يشغلون مراكز محددة ويؤدون أدوارهم

طبيعة الفرد :

تصور نظرية الدور الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً معينة ويؤدون أدواراً محددة أنهم يكشفون عن سمتين متداخلتين : (أ) الخصائص المرتبطة بالذات ؛ (ب) مهارات وقدرات لعب الدور . ورغم أن مفهومات نظرية الدور المرتبطة بالذات متباينة فإن هذه المفهومات تميل إلي أن تتجمع حول نظام للتحليل يهتم بتأثير مفهومات الذات علي الأنماط المختلفة للتوقعات التي توجه السلوك المرتبط بمراكز معينة . وتُعرف مهارات أداء الدور قدرات الأفراد علي إدراك الأنماط المختلفة للتوقعات ومن ثم ومن خلال درجات مختلفة من الكفاءة وبطرق متباينة تحدد كيفية أداء الدور يتم اتباع مجموعة منتقاة من التوقعات . وتدرك هاتان الخاصيتان - الذات ومهارات أداء الدور - باعتبارهما خاصيتين علي مستوي عال من التداخل ، حيث تحقق مفهومات الذات إدراك التوقعات والطريقة التي تتفاعل بها الأدوار ، بينما تحدد مهارات لعب الدور أنواع صور الذات - وحسب مفهوم ميد - التي تنبثق من مواقف التفاعل والتي تشترك في بناء مفهوم ثابت عن الذات .

ويتطابق هذا التصور عن الفرد مع وصف ميد لكل من الذات والعقل . إذ يري ميد والمنظرون المعاصرون المهتمون بالدور أن القدرة علي اكتساب الدور وتحقيق صور الذات من خلال تصور مفهوم واضح وثابت عن الذات هو ما يميز الكائن الإنساني . ورغم ما يقدمه هذا التصور عن الذات وقدرات لعب الدور من إمكانية رؤية تفسيرات مميزة للتوقعات ولتحليل الأشكال التلقائية للعب الدور ، فإن مجموعة الافتراضات المعارضة تعرف وتفيد أكثر نظرية الدور وتثريها . بمعني أن الاهتمام ينصرف إلي الطريقة التي يتوافق بها الأفراد مع المتوقع منهم نتيجة شغلهم مركز معين . وينظر عادة إلي شكل ودرجة التوافق باعتبارها محصلة عمليات داخلية متعددة تؤثر علي الأفراد . واعتماداً علي موقف التفاعل تدرك هذه العمليات الداخلية في إطار مجموعات متغيرات مثل:

١) الدرجة التى تتوحد بها التوقعات باعتبارها جزءاً من بناء حاجات الفرد.

٢) المدى الذى يدرك به الأفراد ارتباط مجوعة خاصة من التوقعات بالجزاءات الإيجابية والسلبية ٣) والدرجة التي تستخدم بها التوقعات باعتبارها مقياساً لتقييم الذات ، (٤) والمدي الذي تعبر فيه التوقعات إما عن تفسيرات الاستجابات الو اقعية للآخرين وإما عن مجرد توقع إستجاباتهم المكنة فحسب . وهكذا يعتمد ارتباط تلك العمليات الداخلية التي تعمل في موقف تفاعل خاص علي طبيعة المراكز والتوقعات المصاحبة . ورغم أن عمليات التفاعل المعقدة يمكن أن تدرك من خلال مجموعة من الأحكام النظرية ،فإن هذه العمليات بقيت واحدة من الأهداف الرئيسية لنظرية الدور .

ومن خلال هذا الفهم يفترض أن الفرد شخص منجز عملي يحاول أن يتوافق مع مجموعة من التوقعات الموجودة سلفاً في البناء الاجتماعى ، وليس شخصاً مباشرا للأعمال مبدعاً للدور يحاول أن يعدل أو يغير البناء الاجتماعى من خلال مجموعة استجابات متنوعة ومميزة . وتتطابق هذه الافتراضات الضمنية عن طبيعة الفرد مع اهتمامات ميد بتوافق وتكيف الكائن الحي مع المجتمع . ولكن هذا التوافق يقلل بوضوح من النتائج الإبداعية للعقل والذات من أجل بناء المجتمع أو إعادة بناء هذا المجتمع . وهكذا تنحو نظرية الدور نحو الاستفادة ولو بجزء ضئيل من تراث ميد . ورغم أن هذا الميل نحو الاستفادة من ميد يؤكد درجة ما من الافتراضات أحادية الجانب فإن هذا الميل يفهم في ضوء إهتمام المشتغلين بالدور في تصنيف أنماط معينة من العلاقات الديناميكية بين المجتمع و الفرد .

العلاقة الواضحة بين الفرد والمجتمع :

يحدد مفهوم الدور نقطة الارتباط و الإنفصال بين المجتمع والفرد. ويتضمن هذا المفهوم مجموعة أفراد يشغلون مراكز معينة ويستخدمون الذات وقدرات أداء الدور للتوافق مع أنماط مختلفة من التوقعات . ورغم الاتفاق حول تلك الصورة العامة للدور فإن المفهومات السائدة المتداولة تخالف ذلك الاتفاق ، ووفقاً لمكونات الدور التي يؤكد عليها فثمة ٣ مفهومات

أساسية واضحة يصح الرجوع إلي أي واحد منها

الأدوار المفروضة الملزمة يصاحب إضفاء التأكيد علي توقعات الأفراد الذين يشغلون مراكز معينة ، إفتراض مؤداه أن العالم الاجتماعى يتكون من مجموعة قواعد ملزمة واضحة نسبياً . ومن ثم ينظر إلي ذات الفرد ومهارات لعب الدور باعتبارهما يعملان معاً لمواجهة تلك القواعد الملزمة ، وينجم عن ذلك التأكيد علي التحليل الذي يتجه إلي درجة التوافق مع متطلبات مركز معين

الأدوار الذاتية . ولما كانت الذات مثل المنشور في علم الطبيعة توصل كل التوقعات ، فإن هذه التوقعات تخضع لتفسيرات الأفراد الذين يشغلون المراكز . وعندما تؤكد المفهومات علي إدراكات وتفسيرات التوقعات ، فإن العالم الاجتماعى يدرك باعتباره مكوناً من إطار المقاييس الذاتية للأفراد في مواقف التفاعل ، وهكذا يزداد تأكيد المفهومات علي أسلوب العلاقات المتداخلة بين الأشخاص الذين يفسرون التوقعات ثم يتوافقون معها .

أداء الدور . وفي التحليل النهائي يكشف لنا السلوك عن التوقعات والمقاييس الذاتية التي يقيس بها الأفراد هذه التوقعات . وعندما تعطي الأولوية للتصورات المتعلقة بالسلوك الظاهر يدرك العالم الاجتماعى باعتباره شبكة من أنماط السلوك المتداخلة ، وكلما ازداد التأكيد النظري علي أداءسلوك الدور الظاهر قل الاهتمام في الوقت نفسه بتحليل التوقعات أو تفسيرات الأفراد لهذه التوقعات

ومن الواضح أننا لو نظرنا إلي كل مفهوم من هذه المفهومات الثلاثة كل علي حدة فسيبدوأنها غير ملائمة . وفي الحقيقة يتضمن السلوك الإنساني الظاهر مقياساً ذاتياً للأنماط المتنوعة للتوقعات . وفي الواقع فعند مراجعة ما كتب من دراسات نظرية عن نظرية الدور ، أو نشر من نتائج البحوث التجريبية . يتضح أن الجهود النظرية تهتم عادة بالعلاقات العلية المعقدة بين هذه العناصر ، رغم أن المكونات الذاتية أو الملزمة أو المقررة للدور قد تلقي بعض الاهتمام .وربما تصف نظرية الدور أكثر من أي منظور نظري أخر صور العلية بدلاً من وصف مجموعة من الروابط العلية الواضحة . وينشأ أحد أسباب هذا الغموض من حقيقة أن نظرية الدور تتضمن عدداً

واسعاً كبيراً من المنظورات الخاصة في مجالات حقيقية متعددة . وبالرغم من هذا التصنيف يميل منظور الدور إلي تطوير مفهومات تعرف عمليات التفاعل المحددة الواضحة دون الكشف عن الأساليب الدقيقة التي تربط هذه المفهومات ترابطاً علياً

وكلما أمكن استحضار الصور الذهنية العلية لنظرية الدور إلي بؤرة الاهتمام . فسيبدو أن هذه الصور الذهنية تؤكد علي التأثيرات الحتمية للبناء الاجتماعى علي التفاعل بيد أنه نادراً ما تدخل وحدات أكثر شمولية في الثقافة والبناء في هذا التحليل العلي وبالأحري ينصرف الاهتمام إلي تأثير معايير معينة والآخرين وجماعات المرجع المرتبطة مع مجموعات خاصة من أوضاع المراكز علي (أ) تفسيرات وتقييمات الذات ، (ب) وقدرات لعب الدور (جـ) وسلوك الدور الظاهر ورغم أن ثمة تبايناً كبيراً وواضحاً بين مؤلفات نظرية الدور فإنه ينظر إلي تفسيرات وتقييمات الذات باعتبارها تؤثر تأثيراً حتمياً علي قدرات لعب الدور . وتحدد قدرات لعب الدور السلوك الظاهر للدور وبالرغم من حقيقة أن الاهتمام الخاص بالأدوار الملزمة أو الأدوار الذاتية أو الأدوار المقننة سوف يؤثر علي أى بؤرة علية يتم التأكيد عليها ، فلا زالت الصورة الذهنية العلية ترسم هذا التوالي الموضح في الجزء الأعلي من الشكل رقم ٢٢

وكما يكشف الجزء الأوسط من الشكل رقم ٢٢ فإن الصور الذهنية العلية المحددة أكثر تعقيداً من الصورة العامة التي تحتل قمة الشكل ، إذ بينما ينظر إلي التوقعات باعتبارها حتمية فإن منظري الدور قد أكدوا باستمرار الطبيعة التبادلية للعمليات العلية . أي ينظر إلي مراحل معينة في التتابع العلي باعتبارها عملية تغذية مرتجعة ، تؤثر علي العلاقات العلية اللاحقة بين وحدات التحليل في الجزء الأوسط من الشكل رقم ٢٢ . ورغم وجود عدد كبير من الارتباطات المتبادلة المنطقية بين هذه الوحدات. وقد أكدت نظرية الدور علي عدد قليل من هذه الارتباطات العلية كما يحدد ذلك السهام . وعلاوة علي ذلك لا تظهر بعض الارتباطات العلية بين الوحدات إلا وفق تصور نظري للتوقعات والمتغيرات الذاتية ومهارات لعب الدور والسلوك الظاهر لبعض وحدات التحليل . كما يوضح ذلك الجزء الأخير في

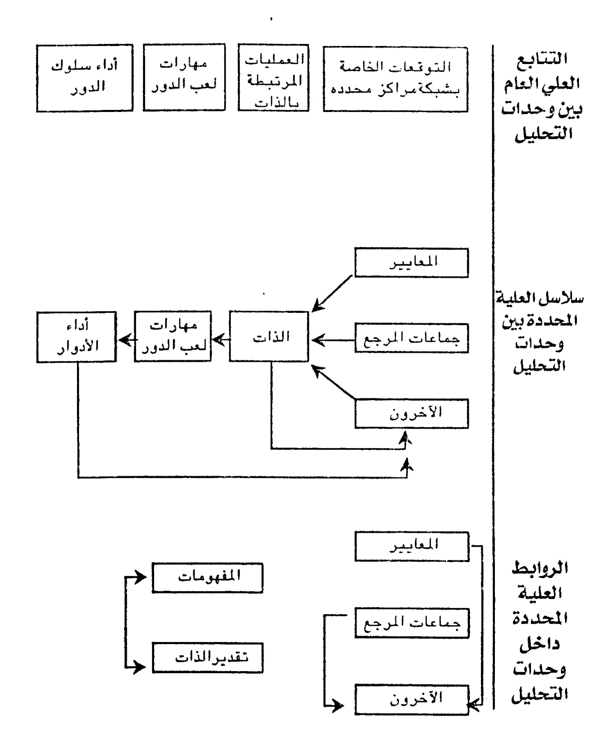
الجدول رقم ٢٢

وفيما يتعلق بالعلاقات والارتباطات المتبادلة بين التوقعات وا لذات ومهارات لعب الدور والسلوك الظاهر ، فيبدو أن نظرية الدور تهتم اهتماما أساسياً بتصور كيف ترتبط تفسيرات وتقييمات الذات بالأنماط المختلفة من التوقعات التي تنبثق من مصادر مختلفة من المعايير والآخرين وجماعات المرجع ومن ثم تُحدد هذه التفسيرات والتقنيات مهارات لعب الدور بطريقة تدل علي وضوح الطريقة المحددة لأداء الدور وعادة تحلل هذه الطريقة درجة توافق أداء الدور مع التوقعات بيد أنه من خلال كل مرحلة في هذا التتابع تتأكد بعض عمليات التغذية المرتجعة بحيث تعتبر درجة أهمية تأثير المعايير أو الآخرين أو جماعات المرجع ضرورية وحاسمة فى استمرار تأثير تصورات الأفراد عن الذات علي التوقعات التي تستحوذ علي الاهتمام الأكبر ويركز التأكيد في شبكة العلاقات العلية هذه علي درجة كمون الذات في جماعات معينة ، ودرجة الألفة مع أخرين معينين ، ودرجة الالتزام أو التوحد مع معايير معينة وثمة عملية تغذية مرتجعة هامة أخري نالت قدراً من الاهتمام هي تأثير السلوك الظاهر في فترة معينة من الزمان علي توقعات الآخرين باعتبارهم يشكلون مفهوم الذات عند الفرد ، وسلوك الدور اللاحق في فترة أخري من الزمان وفي هذا السياق نشير إلي أن الدراسات المهتمة بتنشئة الطفل وتنشئة الشخص البالغ وانبثاق الذات قد نالت قدراً كبيراً من الاهتمام مثلها مثل الدراسات التي اهتمت بتحليل انبثاق السلوك المنحرف

وبالنظر إلي الارتباطات المتبادلة الداخلية بين وحدات التحليل للتتابع العليٌ الكلي تظهر الأسهم في الجزء الثالث من الشكل رقم ٢٢ التأكيد

النظري السائد في الكتابات الحالية وفيما يتعلق بالعلاقات المتداخلة بين أنماط التوقعات ينصرف اهتمام التحليل إلي كيفية تشخيص الآخرين المحددين لمعايير الجماعة ومعايير جماعة المرجع وبإيجاز ينظر إلي هؤلاء الآخرين المهمين باعتبارهم يرتبطون ارتباطاً حتمياً بتفسيرات الذات وتقييمات الفرد بمعايير الجماعة أو بمعايير جماعات المرجع وفيما يتعلق

شكل رقم (٢٢)
الصور الذهنية العلية لنظرية الدور



بالعلاقات بين مكونات الذات ، فيبدو أن التحليل قد اتبع خطي وليم جيمس

عندما ركز علي الارتباطات بين تقدير الذات ومفهوم الذوات الأخري عند الفرد . وبدوره ينظر إلي التفاعل بين تقدير الذات ومكونات الذوات الأخري باعتباره محصلة ردود أفعال أخرين متعددين يؤثرون علي الصور الذهنية لذات الفرد . وأخيراً تتفاعل كل هذه المكونات بأساليب معقدة لتشكل السلوك الظاهر الذي يؤديه الفرد .

وهكذا فإن إلقاء نظرة أخري علي الشكل رقم ٢٢ ، توضح أنه من بين العلاقات المترابطة الداخلية العلية الممكنة الكثيرة نجد فئة قليلة من هذه العلاقات قد وضع لها تصور نظري واضح في كتابات نظرية الدور . ورغم وجود دراسات تهتم بالشبكات العلية المكنة ، فثمة اهتمام نظري قليل بالارتباطات التالية : أ- الارتباطات بين البناء الاجتماعى والثقافي الأكبر وأنماط محددة من أنماط التفاعل . ب- الارتباطات بين السلوك المرتبط بأداء الدور ونتائجها علي قدرات لعب الدور . جـ- الارتباطات بين هذه القدرات علي لعب الدور والذات . د- الارتباطات بين الأدوار المقننة المؤداة وتقديرات الذات التي تظهر بصرف النظر عن الدور المكتسب من الآخرين أو جماعات معينة . وبالأحري . فالاهتمام قد انصرف إلي العلاقات بين الذات والتوقعات كما يؤثران ويتأثران بأداء الدور .

مشكلات تعترض بناء نظرية الدور:

صياغة القضايا

وفيما يتعلق بصياغة القضايا ، تقدم مفهومات نظرية الدور وسيلة لتصنيف التوقعات والذات وقدرات لعب الدور وأداء الدور والعلاقات بين هذه الوحدات التحليلية ويقتصر استخدام المفهومات أساساً علي تصنيف الظواهر المختلفة . سواء أعطي الاهتمام إلي أشكال شبكات المراكز أو أنماط ومصادر التوقعات أو علاقات الذات مع توقعات الدور أو أدائه . ورغم أن مفهومات النظرية العلمية ينبغي أن تكون قادرة علي تصنيف الأحداث ، فإنه يتعين أيضاً إدماج هذه المفهومات في أحكام مترابطة وعلّية . وحتي الآن فقد حققت نظرية الدور تقدماً ضئيلاً في هذا الإتجاه ، مع ما يترتب علي ذلك من صعوبة التمييز بين أحكام تقترب صياغتها في الشكل التالي وبتأثير

الظرف١ ، والظرف ٢ ، والظرف ٣ إلي الظرف ع فإن س تسبب التغير في ص .

وسيواجه مُنَظِّرو الدور في المستقبل مشكلات نظرية عديدة صعبة عندما يشرعون في مهمة بناء مجموعات مترابطة من القضايا ، **أولاً** : فمن الضروري أن نملأ الثغرات بين التصورات الذهنية العليَّة عندهم ، فاستمرار التأكيد علي بعض الروابط العليَّة علي حساب تجاهل البعض الآخر يشجع علي ظهور مجموعة ناقصة وغير دقيقة من الأحكام النظرية . والمهم في هذا السياق هو تطوير قضايا تحدد الروابط بين المفهومات التي تعرف المتغيرات الاجتماعية و الثقافية تعريفاً أكثر شمولاً ، والمفهومات التي تشير إلي متغيرات تفاعل محدود.

ثانياً : ويتعين إعادة صياغة القضايا الحالية المتواجدة في تراث نظرية الدور لكي تبدو الأحكام الشرطية أكثر وضوحاً عند حدوث بعض عمليات معينة وعلي سبيل المثال تأخذ القضايا في نظرية سلوك جماعة المرجع شكل التأكيد علي استخدام جماعة معينة كإطار مرجع عند ظهور ما يلي :

أ- إحتمال الارتباط مع أعضاء جماعة المرجع . ب - وجود عدم الرضا عن عضوية الجماعة البديلة . جـ - إحتمال الحصول علي مكافآت ممكنة من الجماعة . د إمكانية إدراك معايير الجماعة؛ هـ - إمكانية إدراك و جود آخرين مهمين في الجماعة . ورغم أن هذه القضايا إفتراضية . فإنها تقدم معلومات قليلة عن أشكال الاتصال ، ومستويات عدم الرضا ؛ وأنماط المكافآت و التكاليف ومعايير الجماعة و أنماط الآخرين المهمين، وتستخدم هذه المعلومات شروطاً لإطار المرجع . وعلاوة علي ذلك فثمة متغيرات ملائمة كثيرة لا تتضمنها هذه القضايا . وعلي سبيل المثال فليس من الضروري لتحسين نظرية سلوك جماعة المرجع أن ندمج قضايا داخل النظرية حول شدة ارتباط الذات ، والقدرة علي القيام بأداء أدوار داخل الجماعة ؛ وطبيعة معايير الجماعة وانسجامها مع المظاهر الأخري لمفهوم ذات الفرد.

وتلك هي المشكلات التي لابد أن يواجهها كل منظور نظري يحاول ربط البناء الاجتماعي ومتغيرات شخصية الفرد سوياً . وعند النظر إلي بعض المتغيرات النفسية مثل مفهوم الذات وتقدير الذات وقدرات لعب الدور

باعتبارها متغيرات تتفاعل مع متغيرات ثقافية وبنائية مثل المركز والمعايير وجماعة المرجع والآخرين ، فستصبح مجموعة الأحكام النظرية التي تنجم عن ذلك مركبة . ولا ينبغي علي هذه المجموعة من الأحكام النظرية التعمق في الأصول الداخلية الذاتية للأفراد فقط ولكن عليها أيضاً أن تخترق عدة مستويات من الظواهر المنبثقة علي المستوي الأدني - علي الأقل وهي الفرد وموقف التفاعل المباشر و البيئات الثقافية الأكثر شمولاً والتي يتحقق خلالها التفاعل .

نتائج تتعلق بالمنهج:

وتنشأ الاستفادة الممكنة من نظرية الدور نتيجة اهتمامها بالعلاقات المعقدة المتداخلة بين التوقعات التي تنشأ داخل البناء الاجتماعي ، وتتحقق هذه التوقعات من خلال الذات وقدرات الفاعلين علي لعب أدوار ترتبط بمراكز معينة ، وأداء السلوك المرتبط بالدور وا لناتج عن هذه التوقعات . ولا يشكل قياس أداء الدور عائقاً منهجياً ، لأنه أكثر الظواهر التي لاحظها ودرسها منظور الدور . بيد أنه بقدر ما يعد السلوك الظاهر إنعكاساً لتأثير التوقعات والمتغيرات المرتبطة بالذات ، فستظهر مشكلات منهجية عديدة. ويطرح تعقد العلاقات المتداخلة بين سلوك الدور من جهة والذات والتوقعات من جهة أخري ، وصعوبة إكتشاف مؤشرات تدل علي هذه العلاقات المتداخلة ؛ مجموعة من المشكلات المنهجية تصعب من صياغة مجموعة من القضايا النظرية عن العلاقة بين المجتمع والفرد .

وحيث أن أحد الروابط المفترضة بين المجتمع والفرد يدور حول التوقعات التي تواجه الأفراد . فالأمر الضروري من الناحية النظرية هو إمكانية قياس الأنماط المختلفة للتوقعات والأساليب التي تؤثر بها التوقعات علي الأفراد . وبالتالي نظراً لصعوبة قياس هذه المفهومات يمكن التساؤل عن فائدة منظور الدور في بناء نظرية علم الإجتماع .

ومن طرق البحث التي استخدمت في قياس التوقعات أن تستنبط من السلوك الذي يخضع للملاحظة أنواعاً من التوقعات وجهت هذا السلوك تدريجياً وأظهرته للعيان . إن أكثر المشكلات وضوحاً وأكثرها أهمية والتي

تواجه هذه الطريقة فى البحث هي أن التوقعات تُعْرف فقط بعد معرفة مظاهر السلوك الذي يفترض أن هذه التوقعات تحددها. ومن ثم فإن استنباط مفهوم التوقعات من السلوك ليست له إلا فائدة نظرية قليلة، حيث إنه لايمكن قياس التوقعات مستقلة عن السلوك . ومن ثم لا يمكن التنبؤ بسلوك الدور من خلال مضمون التوقعات وعلاقاتها مع الذات . وتتضمن طريقة البحث البديلة ما يلي :

أ- تراكم الروايات الشفوية للأفراد قبل توالي تفاعل معين ؛ ب - إستنباط أنماط التوقعات التي توجه السلوك ؛ جـ- التنبؤ بكيفية ظهور سلوك الدور في إطار هذه التوقعات . ولهذه الطريقة في البحث قدرة خاصة علي تحقيق التنبؤ عن تأثير التوقعات ، ولكن هذا الطريق يعاني من حقيقة أن التوقعات لا تقاس بعيداً عن الفرد الذي توجهه هذه التوقعات ، مثله في ذلك مثل استنباطات كثيرة مستمدة من أداء الدور . والنتيجة النهائية لهذه المشكلات المنهجية هي أن التوقعات تمثل استنباطات تحليلية يصعب التفرقة بينها وبين السلوك الذي يفترض أن توجهه التوقعات سواء أكان هذا السلوك الروايات الشفوية أو أداء الدور .

وثمة بديل آخر لهذه المشكلة المنهجية هوأن يتحول الباحثون إلي مشاركين نشطين في البيئة الاجتماعية ، وأن يستنتجوا من هذه المشاركة بعض المعاني الحدسية عن أنواع التوقعات التي تعمل وتؤثر في الفاعلين . ومن هذا المعني الحدسي يفترض تكوين تمثلات نظرية صورية كثيرة عن الأنماط المختلفة للتوقعات و تأثيرها المتباين علي الذوات والسلوك. إن العائق الأساسي أمام هذا المدخل هو عدم تماثل المعني الحدسي عند الباحثين كل علي حدة مع ما يترتب علي ذلك من أن بناء التوقعات الذي يلاحظه الباحثون المختلفون في الموقف الواحد يمكن أن يكون محصلة عملية تفاوض بقدر ما يحاول الباحثون تحقيق الاتفاق الشامل عما يقصد بدقة من هذا لبناء . بيد أنه وبقدر ما يحقق هذا المفهوم التفاوضي قيمة تنبؤية ، فإنه يمثل مؤشراً لبناء التوقعات الذي ينبثق انبثاقاً مستقلاً عن القضايا لشفوية وسلوك هؤلاء الذين يفترض أن بناء التوقعات يوجه سلوكهم .

وبإيجاز فإن دراسة التوقعات مهمة صعبة . ولما كان معظم نماذج لنظرية الاجتماعية تفترض وجود بناء للتوقعات . فإنه لأمر مهم عرض هذه

المشكلات المنهجية لأنها تؤثر تأثيراً عميقاً علي صياغة النظرية وأهم هذه التأثيرات يتعلق بإمكانية بناء نظرية تستخدم مفهومات لا تخضع للقياس . إن الدراسة التي تهتم بقياس سلوك الدور أو الأحكام الشفوية ثم إستدلال وجود التوقعات يجعل بعض القضايا مجرد لغو ، إذ أن التباين في الظواهر المستنبطة من هذ السلوك يفسر التباين في السلوك نفسه

إن استخدام أساليب المشاركة أو طريقة الملاحظة يتخطي هذه المشكلة، ولكنه يطرح إشكالية معقدة أخري : كيف يكرر الباحثون المختلفون بعضهم البعض ، ومن ثم يدحضون نتائج إكتشافات بعضهم البعض . وإذا كان مفهوم بناء التوقعات محصلة تفاوض فستتطلب البحوث التي ستجري في فترة لاحقة عن الظواهر نفسها والتي يجريها باحثون مختلفون إعادة التفاوض . وعندما لا تعرف ولا تصنف بدقة معايير طبيعة الظواهر التي تدمج في أحكام نظرية باستخدام مصطلحات يمكن التحقق منها ومتفق عليها، ولكن تعرف وتصنف في أحكام تنجم عن التفاوض ، فإن القضايا والأحكام تصبح غير قابلة للدحض حتي ولو من حيث المبدأ . وباعتبار أن هذه الاحكام محصلة تفاوض فإنها تحقق فائدة قليلة لصياغة بناء المعرفة العلمية . وأخيراً فإن خطورة تلك المشكلات ترجع إلي ادوات القياس الذاتية ، إذ يري البعض أنها مشكلات أساسية . بينما يري البعض أنها تنشأ من عدم دقة أدوات البحث السائدة.

وسواء نظر إلي المشكلات الناجمة عن صياغة التوقعات صياغة نظرية علي أنها مشكلات أساسية أو مشكلات تقنية ، فإن هذه المشكلات ترتبط بمشكلات منهجية خاصة تتعلق بقياس المتغيرات المرتبطة بالذات .

إذ ثمة تساؤل حول إمكانية إستنتاج مؤشرات إجرائية عن مفهومات الذات وتقدير الذات ومقاييس نفسية داخلية عن الموقف . ولقد استخدمت كل من الروايات الشفوية وأساليب الملاحظة لاختبار أبعاد التفاعل ، ورغم قصورها من ناحية التقنية ، حيث يلقي الشك ظلاله علي مدي دقتها ، فإنها لا تثير المشكلات نفسها الأساسية التي تثيرها التوقعات . إذ يبدو أنها تخضع للقياس من حيث المبدأ . ولا تتفجر هذه المشكلات إلا عندما تجري محاولات لربط المتغيرات المرتبطة بالذات مع التوقعات التي يفترض أن لها وجوداً مستقلاً يوجه تكوين العمليات المرتبطة بالذات ، ومن ثم تنشيطها

ورغم أن الوجود المستقل للمعايير والآخرين وجماعات المرجع و غيرها مقبول حدسياً ، فلا زالت كيفية تصور هذه الظواهر وقياسها قياساً مستقلاً عن العمليات المرتبطة بالذات التي يفترض أنها تحيط بها مشكلة أساسية في نظرية الدور ومن غير المحتمل ألا تحل هذه المشكلة في المستقبل القريب ومن ثم يستمر طرح السؤال عن مدي جدوي نظرية الدور.

معان ضمنية أساسية في نظرية الدور:

تتركز الانتقادات الأساسية الموجهة إلي منظور نظرية الدور حول الرؤية البنائية الظاهرة والمحددة للسلوك الإنساني ، وبالتالي حول التنظيم الاجتماعى الذي تشير إليه نظرية الدور ورغم أنه يمكننا القول أن نظرية الدور السائدة في الفترة الحالية متعددة الأشكال ، بحيث أنها قد لا تتعرض لمثل هذه الإنتقادات ، فإن مخططاتها النظرية المشهورة ومناهجها النظرية الذائعة الصيت وكذلك دراساتها التجريبية ذات الآثار التراكمية تكشف عن بناء من المفهومات المحكمات عن الحقيقة الاجتماعية. وتفترض نظرية الدور أن العالم الاجتماعى يُبني في حدود شبكات المراكز ومجموعات مناظرة من التوقعات يؤدي من خلالها الأفراد بذواتهم وقدراتهم المتعددة المختلفة الأدوار المطلوبة منهم ورغم حقيقة أن التوقعات تباشر من خلال الذات وقدرات لعب الدور (الأدوار الذاتية) فإن الحركة التحليلية الأساسية هي كيف يتوافق ويتكيف الأفراد مع مطالب النص ، ومع غيرهم من الممثلين الفاعلين الآخرين ، ومع مشاهدي التمثيلية ولا ريب أن أفعالاً إجتماعية كثيرة تبني بهذه الطريقة ولكن التأثير الضمني للمفهومات يقود التحليل إلي صياغة افتراضات عن بناء ونظام العالم الاجتماعى

ويبدو أن هذا المفهوم البنائي عن الحقيقة يتعادل مع المفهومات الكثيرة في نظرية الدور الواضحة الجلية عن صراعات الدور (الصراعات بين التوقعات) ، وتوتر الأدوار (استحالة مواجهة كل الأدوار) ، وانحراف عن المعايير (إفتقاد التوقعات الواضحة) . ولكن ينظر باستمرار إلي التوتر والصراع وانحراف المعايير باعتبارها مواقف انحراف تمثل إستثناءات في بناء النظام الاجتماعى السوي . ومن ثم فالمهم تحديد هذه المفهومات وإدماجها في الأحكام النظرية السائدة وبهذه الطريقة تستخدم هذه المفهومات

لتحديد الظروف التي يتضاءل فيها دور البناء الاجتماعي في تحديد العالم الاجتماعي.

وتساهم الصورة الذهنية العلية لنظرية الدور بجهد في تكوين رؤية بنائية واضحة صريحة عن الحقيقة الاجتماعية ، يؤكد لنا الشكل رقم ٢٢ أن الحركة العليّة لنظرية الدور تظهر من خلال التوقعات التي تحدد أداء الدور عندما يباشر من خلال الذوات وقدرات لعب الدور ورغم أن ثمة اهتماما قد أعطي إلي نتائج التغذية المرتجعة لأداء الدور علي التوقعات فإن هذا التحليل يهتم عادة بكيفية تغيير سلوك الأفراد لردود أفعال الآخرين بطريقة تدعم أو تغير مفهومات الذات

إن ما يتم تجاهله هو التأثيرات الحتمية لأداء الدور علي التغيرات والتبدلات التي تطرأ علي البناء الاجتماعي . ولقد أدي تركيز نظرية الدور علي تأثير التغيرات التي تحدث في السلوك علي تصورات الذات إلي التقليل من أهمية أن السلوك يمكنه أن يغير بالقوة من معالم تنظيم شبكة المراكز و المعايير و جماعات المرجع وإستجابات الآخرين مثلما يغير من المعالم الأخري للبناء الاجتماعي . وحتي تؤكد الصور العلية لنظرية الدور النتائج المترتبة علي تمثل أفعال الدور ليس فقط بالنسبة إلي المتغيرات المرتبطة بالذات ولكن أيضاً بالنسبة للمتغيرات البنائية الاجتماعية فستستمر نظرية الدور في تصور أن بناء التوقعات يحدد العالم الاجتماعي إلي حد بعيد .

وتقدم بعض المشكلات المنطقية المترتبة علي تحليل الدور نظرياً هذا المفهوم عن العالم الاجتماعي . إن غموض الكيفية التي يؤثر بها البناء الاجتماعي وتحت أي الظروف يتم هذا التأثير علي الذات وعلي أداء الدور لا يترك تحليل الدور إلا للبرهان الضعيف بأن المجتمع يشكل سلوك الفرد وإذا كانت الافتراضات النظرية للدور تحمل أهمية نظرية، فمن الضروري أن تحدد متي وأين وكيف ومن خلال أي العمليات يشكل ويحدث سلوك الدور. وفي الحقيقة فثمة معني ضمني للزوميات نظرية الدور في غياب الدقة النظرية ألا وهو أن حاجات البناء الاجتماعي وحاجات الفرد تتطلب ضرورة تحديد السلوك وتتأكد هذه الطبيعة التصنيفية للمفهومات النظرية للدور من خلال هذه اللزومية . وعندما نرمز ونشير إلي أنماط العلاقات المتبادلة بين المجتمع والذات والسلوك دون الإشارة إلي الظروف التي من المحتمل أن توجد فيها هذه العلاقات فسيبدو أن هذه المفهومات

تعرف العمليات التي تحدث دون الإشارة إلي متي وأين وكيف تحدث هذه العمليات .

وأخيراً فثمة مشكلة منهجية أخيرة تتعلق بكيفية قياس التوقعات بعيداً عن العمليات الفردية التي يفترض أنها تحددها مما يجعل الأمر غامضاً إلي حد بعيد إذ كيف وبأي طريقة تؤثر أساليب البناء الاجتماعى علي سلوك الفرد . ومرة ثانية فإن العجز عن قياس هذه الشبكة العلية الأساسية يترك لدي منظر الدور إصراراً مملاً ومحملاً بالمعاني الضمنية اللزومية، بأن المجتمع يشكل ويوجه سلوك الفرد.

ويمكن التغلب علي كثير من هذه المشكلات الأساسية بإدخال تعديل طفيف علي تحليل الدور . إن إدراك أن الكثير من أنماط السلوك لا يحدده المشاهدون أو النص ، ولكن يحدده توافق الممثلين سوياً في غياب القوي الأخري ، قد يؤدي إلي مشكلة نظرية متوازنة أكثر وهي : تحت أي الظروف يتشكل السلوك الإنساني من خلال أنماط التوقعات. وفي الوقت الحاضر يسمح الولع بتصنيف أنماط جماعات المرجع والمعايير الأخرى والعلاقات الوظيفية بين هؤلاء والفرد لمنظري الدور تجنب السؤال عن هذه الإشكالية النظرية .

وفيما يتعلق بالصورة الذهنية العلية فإنه ينبغي أن تعطي عمليات التغذية المرتجعة العلية اهتماماً أكثر لكي تعكس التبادل بين شبكة المراكز والتوقعات والذات وقدرات الدور وسلوكه في قضايا نظرية.. بالإضافة إلي تجدد الاهتمام بدمج مفهومات التصنيف في قضايا نظرية فسيتم حل العديد من المشكلات النظرية المنطقية التي تساهم في حل المشكلات الأساسية لنظرية الدور. إذ سيحل محل القضايا اللزومية الخفية أحكام أكثر دقة عن متي يمكن أن تحدث الأحداث ومتي لاتحدث ؟ ويصعب التغلب علي المشكلات المنهجية لنظرية الدور بسهولة وسيستمر التأثير علي تحليل الدور. إذ أن إدخال هذه التغيرات المقترحة علي الافتراضات والصور العلية وأشكال القضايا النظرية سيؤدي إلي تقليل دور سلبيات المنهج في تكوين رؤية بنائية واضحة عن العالم الاجتماعى .

اعادة توجيه نظرية الدور وجهة جديدة

بعض الملاحظات الأخيرة.

ولما كان مفهوم الدور يمثل نقطة تمفصل بين الفرد والمجتمع ، فستصبح دراسته ضرورية للفهم النظري لأسباب إنبثاق وإستمرار وتفكك الأنماط المختلفة من التنظيم الاجتماعى وفي الوقت الحالي ، لايعطي تمركز الحركة الرئيسي لإستراتيجية نظرية الدور حول كيف تحدد البيئات الاجتماعية المختلفة مظاهر التباين المتعددة في السلوك الفردي . إلا إهتماماً قليلاً نسبياً لعرفة كيف يؤثر هذا السلوك الناتج عن الذات وقدرات لعب الدور علي تلك البيئات الاجتماعية . مثله مثل أنماط عامة عديدة للتنظيم الاجتماعى

ورغم أن تلك الرؤية قدمت فهما مهما عن عمليات الفرد ، وعمليات الجماعة . فما زال علي نظرية الدور إكتشاف فائدة مفهوماتها لفهم الأبنية الاجتماعية الكبري والعمليات الكبري

وحتي يتجدد هذا الجهد التحليلي فمن الصعب أن نحدد مكانة منظور الدور في نظرية علم الإجتماع فمن الواضح أن تحليل الدور يحقق فوائد عديدة لدراسة التنظيمات والجماعات والسلوك الفردي ولكن في أي موضع تنقطع الفائدة النظرية لمفهومات منظور الدور وصياغة هذه المفهومات في قضايا النظرية وبالطبع لا يفترض منظرو الدور أن المفهومات التي تظهر من خلال منظورهم يمكن أن تطبق تطبيقاً نظرياً علي مدي واسع بيد أنه وبإستثناء طريقة شديدة السطحية فإن منظري الدور لايدمجون هذه المفهومات في قضايا قد تفسر تباين أنماط التنظيم الاجتماعى وبالأحري فإن نظرية الدور تكتفي بالتأكيد علي أن مفهومات نظرية الدور أساسية في تطوير نظرية علم الإجتماع . لأن الأنماط الاجتماعية المعقدة تبني في النهاية من أنماط سلوك الأدوار المحددة للأفراد . وقد رات لعب الأدوار المختلفة ويؤثر هذا التأكيد تأثيراً ضعيفاً علي تطوير القضايا النوعية التي توضح رؤية نظرية الدور

ولكي نحقق الإمكانية الكاملة لنظرية الدور فالأمر يستلزم بالضرورة تغيراً كاملاً في الإستراتيجية **أولها :** إنه لأمر حاسم أن تبدأ نظرية الدور

تطوير قضايا تستخدم مجموعة مفهومات التصنيف التي تتزايد تزايداً سريعاً . إن الإستمرار في تزايد أنساق المفهومات بدلاً من تطوير أنساق القضايا سيمنع نظرية الدور من تحقيق إمكانياتها الكاملة في تطوير نظرية علم الإجتماع . **ثانيا:** يتعين أن تبدأ هذه القضايا من دراسة أثر العمليات المرتبطة وقدرات لعب الدور على السلوك ، وأثار هذا السلوك المقيد على تباين أنماط التنظيم الاجتماعى . **ثالثا** : يجب أن يؤدي هذا النمط الأخير من القضايا إلى كشف قدرة مفهومات نظرية الدور على توفير التنبؤ بالأحداث الاجتماعية في المستويات المختلفة للتنظيم الاجتماعى وفهمها ، ومتى اتضح عدم جدوى نظرية الدور إزاء ظواهر اجتماعية معينة ناشئة كنتيجة طبيعية فإن قصور نظرية الدور ستبدو أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن . وبإيجاز. فإنه يتعين أن توجه نظرية الدور إستراتيجيتها إلى إظهار هذا القصور .

الفصل الحادي عشر

التفاعلية الرمزية

التفاعلية الرمزية

ولقد استعارت نظرية الدور -بانتقاء - كثيرا من ميراث جورج ميد الخصيب ، ثم أخذت فى إثراء ذلك الميراث بمفهومات استعارتها من الاتجاهات النظرية والأبحاث الأخرى ومن ثم حادت بعيداً عن تحليل ميد ففى الوقت الذى تبلور فيه منظورالدور ظهر منظور آخر بديل يدين لميد عرف باسم التفاعلية الرمزية . ورغم أن ثمة تداخلا كبيرا بين مفهومات نظرية الدور ونظرية التفاعلية الرمزية ولكن هناك تباينا كبيرا فى نواح عديدة

الصور الرمزية للمجتمع والفرد :

تتضح الفروق بين نظرية الدور ونظرية التفاعلية الرمزية عندما ننظر إلى التفاعل الإنسانى باعتباره متغيراً يقع على امتداد متصل. عند أحد طرفى هذا المتصل ينظر إلى الأفراد باعتبارهم ممثلين يؤدون أدواراً على المسرح"، وعلى الطرف الآخر ينظر إلى اللاعبين "الممثلين"باعتبارهم مشاركين فى "لعبة" ما . وعندما ينظر إلى الفعل الإنسانى باعتباره حدثا يحدث على المسرح فمن المحتمل أن ينظر إلى التفاعل على أساس أنه عمل على درجة عالية من التنظيم الذى يسهم فى تنظيمه كل من النص والمخرج والممثلين والمشاهدين. ولكن عندما ينظر إلى التفاعل على أنه لعبة ، فمن المحتمل أن ينظر إليه على أنه عمل غير منظم كذلك. ويتأثر بالمدى الواسع من الوسائل المتاحة لدى المشاركين. وهكذا، على خلاف لنظرية الدور التى ترى فى التفاعل الإنسانى عملا تنظمه التوقعات ، تميل التفاعلية الرمزية إلى تصور التفاعل الإنسانى والمجتمع فى إطار استراتيجية توافق وإعادة توافق اللاعبين أثناء اللعب. وحيث إن لكل لعبة قواعدها المنظمة، يركز أنصار التفاعلية على الاهتمام بكيفية تفاعل اللاعبين وفق أساليب تؤدى إلى تكون واستمرار وتغير قواعد للعب معتمدين فى ذلك كله على سير التفاعل . وقد ترجمت هذه الرؤية الاستراتيجية للتفاعل الإنسانى إلى عدد من الافتراضات عن : ١- طبيعة التفاعل ، ٢ - طبيعة التنظيم الاجتماعى ٣- طبيعة الفرد.

طبيعة التفاعل :

تؤكد التفاعلية الرمزية على عملية لعب الدور عندما يتبادل الناس فيما بينهم الإيماءات والإشارات ثم يفسرونها. واستناداً إلى المعلومات التى يحصلون عليها أثناء تفسير تلك الإيماءات يستطيع الفاعلون أن يتدربوا على نحو مقنع على أداء مجموعات متعددة من الأنشطة المختلفة، وعلى أساس ذلك يسلكون سلوكا جديداً يتضمن النشاط التعاونى المنظم، بيد أن هذا الوصف يمثل الخطوط العريضة لعمليات رمزية معقدة ترشد وتوجه التفاعل ، كما يتصور ذلك فى الوقت الحاضر . فالتفاعل الرمزى يتضمن عدداً من العمليات المحددة:

١- وبالإضافة إلى رؤية الفاعلين بعضهم البعض باعتبارهم موضوعات فى موقف التفاعل يختار الفاعلون موضوعات إضافية جديدة ويحددونها تحديدا رمزيا فى أى موقف تفاعل. ومن أمثلة هذه الموضوعات أ- **الذات** : وهى أحد أهم هذه الموضوعات ، إذ قد تمثل الذات التصورات الذهنية المؤقتة التى يستخلصها الفاعل من تفسير إيماءات الآخرين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تدل الذات على تصورات المرء - الأكثر ثباتا - عن نفسه باعتباره موضوعاً يقدمه الفاعل ويدمجه أثناء التفاعل. ب- ومن الموضوعات الهامة الأخرى الأنماط المختلفة من أبنية التوقعات، وعلى سبيل المثال **المعايير والقيم** التى يمكن أن توجد لتوجه التفاعل. جـ- إن قدرة الكائن الإنسانى على **صياغة الرموز** تمكنه أن يقحم أي موضوع آخر أثناء التفاعل ، سواء كان هذا الموضوع شخصا أخر أو مجموعة من المعايير أو بعداً من أبعاد الذات .

٢- يصدر الفاعلون أحكاماً مختلفة على أداء السلوك والموضوعات فى مواقف التفاعل. وهكذا فلكى نفهم إمكانيات أداء سلوك جماعات الأفراد، فمن الضرورى أن نفهم عالم الموضوعات الذى يُحدده الأفردا تحديداً رمزيا.

٣- يصل كل فاعل إلى تعريف للموقف من خلال مجموعة خاصة من الموضوعات والأحكام المتعلقة بأداء السلوك. ويستخدم مثل هذا التعريف كإطار عام للمرجع تقاس خلاله نتائج مجموعات معينة من السلوك ، ويطلق على تلك العملية اسم التخطيط .

٤- يتضمن اختيار نوع خاص من السلوك عمليات رمزية معقدة. ويحقق الفاعلون على الأقل أ- مطالب الآخرين الحاضرة ، ب- تصورات الذات التى تنبثق من اكتساب الدور وفهمه أثناء التفاعل مع الآخر الحاضر والمتواجد فى الموقف ، والآخر الغائب عنه. حـ - التوقعات المعيارية التى يدركون وجودها فى الموقف، د - الأحكام الخاصة بالقدرة على أداء السلوك تجاه أى موضوعات إضافية قد يدمجونها إدماجاً رمزيا أثناء التفاعل.

٥- وما أن يسلك المرء السلوك المطلوب حتى يجد نفسه فى حاجة ماسة إلى إعادة تعريف الموقف ، وربما إعادة تخطيط السلوك عندما يؤول ردود أفعال الآخرين وعندما يدمج موضوعات جديدة فى الموقف وينبذ الموضوعات القديمة.

وهكذا فالتفاعلية الرمزية إذ تؤكد على عمليات التفسير والفهم والتقييم والتعريف والتخطيط فإنها توجه الاهتمام إلى التأثير الحاسم والمقرر للتفاعل على كل من الفرد والمجتمع. ومن ثم فبدلا من أن تكون الطبيعة الرمزية للتفاعل مجرد وسيلة تشكل من خلالها الأبنية الثقافية والاجتماعية والنفسية التى يتضمنها السلوك مسبقا، فإن الطبيعة الرمزية للتفاعل تؤكد على تغيير وتحوير الأبنية الاجتماعية والنفسية والثقافية من خلال تغير تعريفات البشر وأنماط سلوكهم.

طبيعة التنظيم الاجتماعى :

يكشف اهتمام منظرى التفاعلية الرمزية بأولوية عملية التفاعل فى الأهمية عن افتراضات عديدة عن طبيعة التنظيم الاجتماعى:

١- بما أن السلوك يعتبر انعكاسا لعمليات التفسير والتقييم والتعريف والتخطيط، لدى الأفراد فى بيئات تفاعل متباينة ، فإن التنظيم الاجتماعى يمثل مواءمة نشطة للسلوك بين من يتفاعلون سويا. وهكذا ينبغى أين ينظر إلى التنظيم الاجتماعى باعتباره عملية أكثر مما ينظر إليه باعتباره بناء.

٢- وبما أن البناء الاجتماعى ظاهرة تنبثق من تفاعل الأفراد فإنه لا يمكن اختزاله إلى أفعال الأفراد التى تكوّن هذه الظاهرة ، فمن الصعب أن نفهم

أنماط التنظيم الاجتماعى دون أن نعى أن أنماط التنظيم الاجتماعى تمثل تشابك مظاهر السلوك المنفصلة بين الأفراد.

٣- ورغم أن الكثير من مظاهر التفاعل متكررة وتنظمها توقعات واضحة وتقوم على تعريفات عامة شائعة عن الموقف ، فإن الطبيعة الرمزية تكشف عن إمكانية إقحام موضوعات جديدة ، أو تغير موضوعات قديمة أو هجرها فى الموقف ، مع ما يترتب على ذلك من إعادة تفسير وتقييم وتعريف وتنظيم السلوك باستمرار. وهكذا ينبغى أن ينظر إلى البناء الاجتماعى على أنه يحمل فى طياته أمكانية التعديل والتغير.

٤- وهكذا تمثل أنماط التنظيم الاجتماعى ظواهر تنبثق عن الأفراد، يمكن أن تكون موضوعات تعرف المواقف عند الفاعلين ، بيد أن العمليات الرمزية التى تظهر وتؤكد هذه الأنماط يمكن أن تعمل أيضا على تغييرها وتعديلها.

طبيعة الفرد :

يطرح مفهوم التنظيم الاجتماعى افتراضات عديدة عن طبيعة الأفراد : منها ١- إن للبشر قدرة على أن ينظروا إلى أنفسهم كموضوعات كما أن لهم القدرة على إقحام أى موضوع فى موقف التفاعل. ٢- ومن ثم فالفاعلون لا يدفعهم ولا تحركهم قوى نفسية واجتماعية وإنما هم مبدعون نشطون للعالم الذى يستجيبون إليه. ٣- وهكذا يمكن أن نفهم التفاعل وأنماط التنظيم الاجتماعى الواضحة بالتركيز على قدرة الأفراد على إبداع رموز تعبر عن عالم الموضوعات الذى يستجيبون إليه. وتكشف تلك الفروض وطبيعة التفاعل والمجتمع والفرد عن صورة للتنظيم الاجتماعى تتمركز حول العمليات التى بها يتلائم الأفراد مع أفعالهم خلال المعاملات الرمزية المعقدة. ورغم أن التنظيم الاجتماعى يمثل ظاهرة واضحة تنبثق عن الأفراد، لكنه فى نفس الوقت يمثل موضوعا من موضوعات أى موقف من مواقف التفاعل ، وأن العمليات التى يقوم بها الأفراد من تفسير وتقييم وتعريف وتنظيم وتخطيط تكشف عن اعتماد البناء الاجتماعى على العمليات الرمزية للفاعلين ، وعلى قدرة الأفراد على إعادة بناء تلك الأبنية. وهكذا تضفى

التفاعلية الرمزية تأكيداً أكبر على عمليات محددة يستطيع الأفراد المتفاعلون الذين لديهم القدرة على أن يشيدوا بيئات من الرموز، أن يبدعوا بواسطة هذه الرموز أنماطاً للتنظيم الاجتماعى يحافظون على بقائها واستمرارها .

مشكلات توجه صياغة نظرية التفاعلية الرمزية

صياغة أحكام علية :

يرى أنصار التفاعل الرمزى المعاصرون أن ميراث ميد يتحدى جدوى المنظورات النظرية التى تقلل من أهمية العمليات الرمزية الداخلية للفاعلين الذين يحاولون ملاءمة وتكيف سلوكهم الخاص داخل نمط منظم. فالتنظيم الاجتماعى ليس محصلة قوى النسق وحاجات مجتمعية وأساليب بنائية وإنما هو محصلة التفسيرات والتقييمات والتعريفات والتخطيطات المتبادلة بين الفاعلين. وهكذا لا يمكن أن ينظر إلى العمليات الرمزية للأفراد على أنها بيئة حيادية تعمل خلالها القوى الاجتماعية ، بل يجب أن ينظر إلى تلك العمليات باعتبارها عمليات تشكل طرق تكوين وتغيير الأساليب الاجتماعية التى تتكون من خلالها الأنماط الاجتماعية وتعمل وتستمر وتتغير.

وبالمثل تتساءل التفاعلية الرمزية عن فائدة المنظورات النظرية التى ترى السلوك مجرد تحرر الميول الكامنة داخل بناء الشخصية. وبالمثل فإن الشخصية الإنسانية ينبغى أن ينظر إليها باعتبارها عملية متطورة باستمرار وليست بناءاً جامدا ينبثق منه السلوك آليا. مثلها فى ذلك مثل أنماط التنظيم الاجتماعى التى توجد دائما فى حالة مستمرة من المرونة الممكنة أثناء عمليات التفسير والتقييم والتعريف والتخطيط . ولما كان البشر قادرين على صياغة دلالات وإشارات رمزية متغيرة ومتباينة فإنهم قادرون كذلك على تغيير وتعديل سلوكهم ، ومن ثم فالسلوك ليس انطلاقا وتحرراً عفويا بقدر ماهو محدد ومقيد من قبل الفاعلين الذين يصدرون إشارات متتابعة لأنفسهم.

وثمة فكرة أساسية نبعت من التصورات العلية التى تطرحها التفاعلية الرمزية مؤداها التأكيد على كيف تشكل عملية التفاعل الطريقة التى تنظم بها الشخصية والسلوك والمجتمع. وسواء أكان الاهتمام ينصب على تكوين مفهومات الذات أو توحد القيم الثقافية أو تكوين الشخصية المنحرفة ، أو عملية الضبط الاجتماعى أو تشكيل الجماعة أو الحركة الاجتماعية أو نمط السلوك الجمعى أو أى اهتمامات أخرى أساسية ، فثمة دور محدد حاسم لعملية التفاعل الرمزى. وهكذا يعكس بناء الشخصية أو ظهور أنماط سلوك معينة أو وجود أنماط معينة من التنظيم الاجتماعى - يعكس - عمليات التفاعل الرمزى الجارية بين الأفراد.

بيد أنه ينظر إلى التفاعل الرمزى من جهة ، والشخصية والمتغيرات السلوكية والاجتماعية من جهة أخرى باعتبارها علاقة متبادلة، وينظر إلى الأبنية الاجتماعية والتوقعات التى تجسدها هذه الأبنية باعتبارها موضوعات ينبغى أن تفسر ثم تستخدم فى تعريف الموقف وتخطيط السلوك المناظر الذى يعمل فى النهاية على تشكيل الأبنية الاجتماعية ، ومن الناحية النموذجية ، فالسلوك الظاهر فى لحظة معينة يمكن أن يفضى إلى تكوين "صور الذوات" التى تصلح كموضوعات يستفيد منها الأفراد فى التخطيط الرمزى لأفعال تأتى تالية فى وقت آخر ، بينما ينظر إلى سمات الشخصية الموجودة ، مثل مفهومات الذات، وتقدير الذات ، والحاجات المتوحد بها باعتبارها وسيطا فى كل طور من الأطوار المتتابعة لتفسير الحركات والإيماءات وتقييم صور الذات وتعريف الموقف وتنظيم أشكال السلوك المختلفة.

إن رؤية التفاعل الرمزى بين الأفراد باعتباره يشكل ويتشكل خلال الشخصية والسلوك والتنظيم الاجتماعى يجعل التصور العلىٌ أكثر تعقيداً، ومن ثم يصعب تحديد أى متغير من المتغيرات يسبب التغير الذى يحدث فى المتغيرات الأخرى مثل التفاعل الرمزى أو الشخصية أو البناء الاجتماعى أو السلوك. ومن السهل أن نلاحظ أن المتغيرات تتبادل التأثير فيما بينها، ولكن ثمة مسألة أخرى هى أنه ينبغى علينا أن نوضح الظروف التى يكون فيها متغير ما سببا فى تغير آخر والعكس صحيح. وفى الوقت الحاضر

تصدر كثير من الكتابات التى تعرف متغيرعمليات التأثير المتبادل بين متغيرات التفاعل الرمزى أو الشخصية أو السلوك أو البناء الاجتماعى، دون تحديد الطبيعة الصارمة المحددة لهذا التبادل . وسواء درس الباحث تفاعلات المنحرفين والآخرين أو هيئات التنشئة والصغار، أو الجماعات الاجتماعية المختلفة وأعضائها ، أو السلوك الجمعى والمشاركون فيه من الأفراد، فإن التصورات العلية لتحليل التفاعل الرمزى تشير إلى عمليات التبادل والتغذية المرتدة دون الإشارة إلى الأساليب المحددة والظروف التى يمكن من خلالها أن تؤثر منتجات التفاعل الرمزى فى لحظة معينة تأثيراً متبادلا على مجرى التفاعل اللاحق. وحتى يتم هذا النوع من التحديد فإن نظرة التفاعلية الرمزية فى طبيعة العلية المتبادلة بين التفاعل ومنتجاته، وهى الشخصية والسلوك والأبنية الاجتماعية تظل نظرة افتراضية على أحسن الأحوال، ولكنها سوف تستمر فى إحباط أية محاولات لصياغة أحكام علية.

وبإيجاز فإن هذا الغموض هو ما يعوق التفاعل الرمزى من تقديم رؤية أوسع عن الظروف التى تظهر فيها أنماط التنظيم الاجتماعى، وتستمر وتتغير وتتفكك . إن التأكيد على أن المجتمع هو مجرد تفاعل رمزى كما ادعى البعض لن يحل هذه المشكلات كما أن التأكيد على أهمية عمليات التفسير وتقييم الذات والتعريف والتخطيط لن يحدد الظروف التى من خلالها يرتبط التنظيم الاجتماعى ارتباطاً علّيا مع تلك العمليات الرمزية.

بعض المعانى المنهجية :

لقد طرحت الافتراضات الخاصة بالتفاعلية الرمزية وتصوراتها العِلّية منهجا محدداً يوجه البحث الاجتماعى العلمى. وبما أن الحياة الاجتماعية فى النهاية محصلة تنتج من أنشطة التقييم والتعريف والتفسير والتنظيم التى يقوم بها الأفراد الذين يحاولون أن يكون سلوكهم متقارباً أو متماثلاً ، فإن دراسة مثل هذه الحياة الاجتماعية ينبغى أن تحاول فهم العمليات الرمزية للفاعلين من الأفراد. واستناداً إلى تلك المقدمة المنهجية فقد وجه منظرو التفاعلية مثل بلومر مجموعة من الانتقادات ضد النظرية

الاجتماعية والبحث الاجتماعى . وشكك هذا النقد فى جدوى عمليات البحث وإجراءات البحث السائدة فى كشف أغوار العمليات الرمزية التى تكوّن وتدعم الأبنية الاجتماعية والشخصية . وقد ادعى بلومر وآخرون أن الممارسة العملية الحاضرة تجيز لأساليب البحث أن تحدد ما ينبغى دراسته ، بدلا من ترك طبيعة العالم التجريبى تملى أنواعا من استراتيجيات البحث التى تستخدم فى الدراسة:

فبدلا من الانطلاق إلى العالم الاجتماعى التجريبى فى كل الأحوال ، نلجأ إلى مخططات نظرية أولية مسبقة ومجموعة من المفهومات لم يتحقق منها تجريبياً وبروتوكولات من إجراءات البحث لها صفة القداسة . وتصير تلك هى العوامل التى تحكم دراسة الطبيعة الحقيقية فى العالم الاجتماعى الواقعى، وتجبر البحث على خدمة أسلوبها وتلوى عنق العالم الواقعى لتوائم فرضياتها الأولية .

وكثير من تقاليع بروتوكولات البحث تخدع الباحثين والمنظرين عن الطبيعة الواقعية للعالم الاجتماعى. ومثل هذه البروتوكولات النظرية والبحثية تؤدى إلى انحراف التحليل بعيدا عن الفحص المباشر للعالم التجريبى لمحاباة مقولات قبلية تفترض ما هو حقيقى . وكيف ينبغى دراسة تلك الحقائق.؟ وعلى نقيض ذلك تملى عمليات التفاعل الرمزى على مناهج البحث ضرورة احترام طبيعة الحقيقة التجريبية والواقع التجريبى وتبنى إجراءات بحث منهجية تشجع الباحث الذى يستهدف تحقيق غرض مباشر وغير متحيز .

ولتحقيق هذه الغاية يتعين أن ينظر إلى البحث كعملية من عمليات التفاعل الرمزى يتقمص الباحثون فيها دور الأفراد الذين يدرسونهم . ويتعين للعب واكتساب هذا الدور بكفاءة أن يبدأ الباحثون دراسة التفاعل من خلال مجموعة من المفهومات تجعلهم يتأثرون بعمليات التفاعل بدلا من بناء صورة فجة مسبقة عن موضوع البحث. ويساعد هذا المدخل الباحثين على تأكيد الفرق بين مفهومات العلم والمفهومات التى تتعلق بالأفراد المتفاعلين موضوع الدراسة. وعلى هذا فإن عمليات التفسير والتعريف بالفاعلين الذين يحاولون التكيف فيما بينهم فى مواقف ملموسة قد توجه

إلى صقل مفهومات العلم ودمجها فى قضايا نظرية دمجا نهائيا لتعبر عن عمليات التفاعل التى تكون المجتمع.

ولقد دافع بلومر عن استخدام عملية البحث التى تتم علي مرحلتين، وتتضمن المرحلة الأولى الاستقصاء ، حيث يعرض الباحثون مواقف محسوسة لما يقبل ويخضع للملاحظة. ثم يراجعون ملاحظاتهم عندما تظهر انطباعات جديدة للموقف وتتضمن المرحلة الثانية أن الاستقصاء ينبغى أن تتبعه عملية التدقيق والفحص عند صياغة مفهومات علمية ، حيث يستعمل الباحثون ملاحظاتهم لمعرفة كيف يمكن أن تصقل المفهومات العلمية وتدمج فى قضايا نوعية ومجردة يمكن أن تصور العلاقات التى تكون بين المفهومات ويتعين على الباحثين فى عملية البحث هذه فهم تعريف كل فاعل للموقف وعلاقة ذلك التعريف بالموضوعات التى يدركها الفاعلون، وعلاقة الموضوعات غير المحددة والجماعات والتوقعات فى عالم الفاعل الاجتماعى سواء كان ذلك العالم فى الحاضر أو فى المستقبل. وبهذه الطريقة يرتبط البحث الذى يستفيد من صياغة مفهومات مجردة وفرضيات وقضايا النظرية الاجتماعية بالعالم التجريبى للفاعلين الذين يفسرون ويقيمون ويعرفون ويخططون أنماط السلوك تلك التى تبدع أو تحافظ أو تغير أنماط التنظيم الاجتماعى.

وقد فجر هذا الوضع المنهجي كثيرا من القضايا التى أثارت الجدل في الكتابات النظرية وفي البداية يطرأ تساؤل عن جدوى الاستخدام الكلى لهذه الطريقة المنهجية فى البحث عند صياغة نظرية اجتماعية. فمن النادر أن يدعى المدافعون عن أى منظور نظرى أن عمليات تفسير وتعريف الفاعلين لا أهمية لها وأنها غير مناسبة لفهم العمليات الاجتماعية، بل على العكس من ذلك يعتبر الفهم على مستوى المعنى أمراً ضروريا دائما. ويثور الجدل حول موقف التفاعلية الرمزية لإنكارها المستمر لأهمية الاستراتيجيات المنهجية الأخرى فى فهم عمليات البناء الاجتماعى. فلو كانت الظواهر الاجتماعية تنبثق حقيقة من عمليات نظرية أساسية فهل يمكن الاكتفاء بدراسة تلك الجماعات والتنظيمات ومختلف أشكال التنظيم الاجتماعى من خلال لعب أدوار الأعضاء. ؟ أو هل ثمة قوى اجتماعية أخرى

تنبثق وبالتالى يتعين علينا دراستها باستخدام طرق بحث مختلفة تعتمد قليلا على الحدس؟ ورغم أن تحليل هذه الظواهر المنبثقة يتضح أكثر باستخدام طرق الاستقصاء والفحص، فلا يبدو واضحاً أن الفهم على مستوى المعنى سوف يوفر الشرح والتفسير الكامل للظواهر الاجتماعية المنبثقة. وفى ذلك مبرر كاف لتشاؤم نقاد التفاعلية الرمزية من استخدام منهج واحد بعينه مالم تثبت تلك الاستراتيجية المنهجية التى يدعو لها بلومر والآخرون فائدتها فى تفسير الأشكال التنظيمية الاجتماعية الكبيرة الحجم.

ى المجال الثانى للجدل حول الوضع المنهجى الذى دافع عنه بلومر ينصب على قضية استخدام المفهومات فى التحليل العلمى وكيف يمكن استخدام مفهومات مثل الذات وتعريف الموقف بشكل علمى تمكن الباحثين فى أوقات مختلفة وبيئات متباينة من دراسة الظواهر نفسها. وقد اختار بلومر إغفال مشكلة كيف أن عمليات التفسير والتقييم والتعريف والتخطيط ينبغى أن تدرس فى إطار تعريفات إجرائية واضحة المعالم، إذ رأى أن هذه التساؤلات تبين عدم فهم أساسي للبحث العلمى والتفاعلية الرمزية. ويرى بلومر أن مفهومات وقضايا التفاعل الرمزى تسمح بالاختبار المباشر للعالم التجريبى، ومن ثم فإن قيمة وصحة هذه القضايا والمفهومات ينبغى أن تحدد من خلال هذا الاختبار وليس من خلال رؤية ما يطرأ على هذه المفهومات والقضايا عندما تخضع لمقاييس غير ملائمة للبحث. ويرى بلومر أن هذه المقاييس تتضمن مجموعة زائفة من الفروض عن كيفية ارتباط المفهومات بأحداث تقع فى العالم التجريبى ارتباطا ضروريا. وعلى العموم فإن هذه الافتراضات الزائفة تفترض أن لكل مفهوم مجرد مجموعة من التعريفات الإجرائية توجه الباحثين الذين يختبرون الحالات التجريبية التى يعرفها ويحددها التعريف الإجرائى. وبهذه الطريقة، فإن الشواهد الملموسة للمفهومات المجردة والعلاقات التى تربطها، يمكن أن تعزل وتستخدم لتوجيه صياغة النظرية الاجتماعية. ويؤدى إغفال تلك العملية إلى موقف تبقى فيه النظرية منعزلة عن الأحداث التجريبية التى يفترض أنها توجه إليها.

وقد أكد بلومر باستمرار أوجه القصور السائدة فى ربط مفهومات علم الاجتماع بالأحداث الواقعية فى العالم التجريبى .

«إن المفهومات ذات الطبيعة الغامضة هى المأخذ الأساسى على النظرية الاجتماعية فهى تمنعنا من الاقتراب من عالمنا التجريبى وفهمه لأننا لسنا على ثقة مما يحاول فهمه إذ أن عدم الثقة مما نحاول الإشارة إليه يمنعنا من طرح أسئلة واضحة ذات صلة وثيقة بالموضوع ويمنعنا كذلك من طرح مشكلات ملاءمة على بساط البحث»

وقد ادعى بلومر ردا على هذه الانتقادات أنه يمكن من خلال عمليتى الاستقصاء والفحص ربط المفهومات بالتجريب وبدلا من البحث عن معنى رائف للطمأنينة العلمية من خلال تعريفات إجرائية جامدة فإنه يتعين على النظرية الاجتماعية أن تقبل حقيقة أن إرتباط المفهومات المجردة مع العالم التجريبى ينبغى أن تكون عملية مستمرة يقوم الباحثون بها لاستقصاء الأحداث وفحصها فى العالم التجريبى

وبإيجاز فإن عرض بلومر للوضع المنهجى للتفاعلية الرمزية يثير الشك فى إجراءات البحث المتفق عليها والمقبولة ومن ثم فهو يدعو إلى بديلين هما : تكرار عملية الاستقصاء والفحص حيث يسعى الباحثون إلى فهم العمليات الرمزية التى تشكل التفاعل به إدراك أن المفهومات يرتبط بعمليات التفاعل المرنة التى تحدث فى العالم التجريبى من خلال أنشطة البحث فقط وتبعا لذلك كان لهذا الوضع المنهجى معان أساسية عند صياغة نظرية علم الاجتماع

آثار صياغة النظرية ونتائجها

وتفرض افتراضات وصورة العمليات العلية ووضع المنهج عند بلومر تصوراً خاصاً للنظرية الاجتماعية حيث يرى أن القول بأن مفهومات علم الاجتماع لا ترتبط بالعالم التجريبى إنما ترجع إلى تجاهل الأحداث الواقعية فى هذا العالم التجريبى وإلى طبيعته ورغم أن استخدام المفهومات الأكثر تحديداً والتى تشير إلى أنواع من الأحداث المحددة بدقة يعد أمراً مرغوبا فيه

عند صياغة النظرية. فهذا الأمر يبدو مستحيلا، بالنظر إلى طبيعة هذا العالم التجريبى وإذا كان هذا العالم يتكون من عمليات متغيرة باستمرار تنصب على التفاعل الرمزى بين الفاعلين فى مواقف مختلفة فإن استخدام مفهومات نابعة من هذه المواقف فقط لن تتغير إلا من خلال بعض الأحداث الواقعية وستؤدى إلى الفشل فى توضيح طبيعة العالم الاجتماعى. والأمر الأكثر أهمية أن حقيقة الواقع الاجتماعى تشيد فى النهاية استناداً إلى عمليات رمزية بين الأفراد تؤكد أن الأمثلة العقلية التى تعرفها المفهومات تتغير وتتباين دائما. ومن ثم تستعصى على أي تصنيف ميسور ، يعتمد على تعريفات إجرائية جامدة

وعلى ما يراه بلومر فإن هذه الحقائق تتطلب استخدام "مفهومات لها دلالات حسية" ورغم افتقادها الوصف الدقيق للخصائص والأحداث من خلال مفهومات محددة ، فإنها تقدم دلالات وإيحاءات وإيماءات عن كيفية البحث عن أنواع محددة من الظواهر ولذلك تقدم المفهومات التى لها دلالة حسية معنى عاما لما هو ملائم. ومن ثم تتيح للباحثين أن يقتربوا بمرونة من عالم تجريبى متغير ، وأن يتلمسوا ويفهموا طريقهم فى حقل مجهول من حقول المعرفة إن استخدام مثل هذا النوع من المفهومات لا يعكس بالضرورة افتقاد الدقة فى النظرية الاجتماعية بل يعكس التسليم بأن العالم التجريبى يقدم نفسه فى صورة أحداث ومواقف مميزة وفريدة، وإذا ما كنا ننشد إرساء مجموعة من الموضوعات والعلاقات بين تلك الفئات خلال الدراسة المباشرة لهذا العالم فإننا مجبرون على استخدام المفهومات التى لها دلالة حسية

ومع أن طبيعة العالم التجريبى يمكن ألا تؤدى إلى تطور مفهومات دقيقة محددة، فإن المفهومات التى لها دلالة حسية يمكن أن تُعدل وتُصْقَل. وبالاقتراب من مواقف تجريبية تتميز بالمرونة بحيث يتم تعريفها من خلال مفهومات لها دلالةحسية ثم اختبار كيف تتلاءم المفهومات مع الأحداث الواقعية المتراكمة لإمكان صقل المفهومات ومراجعتها، ورغم أن افتقاد الرموز والعلامات التى توجه البحث والتعريفات المحددة يصعِّب من هذه المهمة ومن ثم صياغة المفهومات ذات الدلالة الحسية، فإن الصقل المستمر

لهذه المفهومات ممكن خلال الدراسة التخيلية الدقيقة والمتأنية للعالم الصعب الذى تعرفه هذه المفهومات. ولذا يمكن للمفهومات التى لها دلالة حسية أن تترابط وتستخدم فى صياغة نظرية علم الاجتماع . ورغم أن التعريفات الصورية والتصنيفات الجامدة ليست ملائمة فإن المفهومات ذات الدلالة الحسية يمكن أن تتبادل وتتواصل بوضوح من خلال توضيح الأحداث التى تتعلق بها.

وبإيجاز فإن التحسن المستمر والصياغة الدقيقة للمفهومات ذات الدلالة الحسية لابد وأن تكون بالضرورة من مكونات بناء النظرية الاجتماعية ، ومن خلال الصياغة الدقيقة المتأنية يمكن أن تدمج هذه المفهومات فى قضايا نظرية مشروطة تحدد الظروف التى يمكن خلالها أن تتحقق أنماط مختلفة من التفاعل وبهذه الطريقة يمكن أن تعرف وتحدد المفهومات النظرية التى تصاغ من خلالها الطبيعة المتغيرة للعالم الاجتماعى، ومن ثم تقدم مجموعة من الأحكام الدقيقة المعبرة عن الظروف التى تظهر فيها أنماط التنظيم الاجتماعى وتستمر وتتغير وتتفكك

إن طبيعة العالم الاجتماعى ونمط النظرية التى يمليها هذا العالم ذات نتائج أساسية جزريةتنتج عن كيفية صياغة وتنظيم هذه القضايا فى صيغ نظرية وإن تأكيد بلومر على الطبيعة البنائية المركبة للحقيقة، وأنماط المفهومات التى تستلزمها هذه الحقيقة أديا به إلى تأكيد صياغة النظرية الاستقرائية كذلك فإن التأكيد على النظرية الاستقرائية أمر مرغوب فيه حيث إن الجهود الجارية فى مجال التنظير الاستنباطى فى علم الاجتماع لا تتضمن عادة الاشتقاقات الصارمة للقضايا من بعضها البعض ، وكذلك لا تسعى للفحص الدقيق للحالات التجريبية السلبية التى ستدحض هذه القضايا. وكما أعلن بلومر ، فإن هذه الإخفاقات المستمرة فى صياغة النظرية تؤكد أن نظريات علم الاجتماع الاستنباطية ستظل غير مرتبطة مع أحداث العالم التجريبى ، ومن ثم لن تستطيع تصحيح الأخطاء الموجودة فى قضاياها النظرية. وارتباطاً مع نزعة الولع التى استحوذت على بروتوكولات البحث لإملاء إشكاليات البحث والمناهج المستخدمة لتقصى ودراسة هذه الإشكاليات ، بدا من غير المحتمل أن تتمكن النظرية

الاستنباطية والبحث الناجم عنها من اكتشاف هذه العمليات التى ستؤيد أو تدحض قضاياها العامة . وفى مواجهة هذا المأزق النظرى يصبح من الضرورى أن يعيد التنظير الاجتماعى علاقته الوثيقة بالأحداث الواقعية فى العالم التجريبى: ومن ثم فلن يكون التنظير مهما ارتفع مستواه ومهما كانت أصالته ، ولن يكون الالتزام بقواعد البروتوكول العلمى مهما كانت دقته - بديلا عن تنمية التآلف المستمر والمتطور مع ما يحدث فى مجال الواقع أي عالم الخصائص والتجارب والأحداث التى تقع فى المجتمع الذى ندرسه. ودون هذا التآلف الاستقرائى مع الواقع فإن نظرية علم الاجتماع تصبح مجموعة من التنبؤات الذاتية عديمة الارتباط مع الظواهر التى يفترض أنها تفسرها.

ورغم أن ما يدعيه بلومر من أن المدخل الاستقرائى هو أفضل الاستراتيجيات لصياغة نظرية علم الاجتماع. ويتحدى هذا المدخل منظور النظرية الاستنباطية استناداً إلى أسس أخرى . وتتضح حالة التنافر والتعارض بين منطق التفكير الاستنباطى وبين هذه الافتراضات فى افتراضات بلومر عن طبيعة العالم التجريبى، وهذا التحدى ذو أهمية أكثر من التحدى الذى أثاره بلومر، حيث أن الشك هذه المرة موجه إلى إمكانية وجدوى النظرية الاستنباطية بالمقارنة مع الرغبة فيها وكفاءتها .

ويمكننا تحديد الشكل العام لادعاء بلومر ضد النظرية الاستنباطية فى النقاط التالية:

١- تعتمد النظرية الاستنباطية على الاشتقاقات المنطقية للقضايا من بعضها البعض. ويؤدى هذا بالضرورة إلى أن مفهومات كل قضية تعرف تعريفات إجرائية محددة بحيث يمكن وصف الظواهرالتى تعرفها مفهومات القضايا المرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً منطقيا وصفا واقيعا .

٢- يتضمن الوصف الواقعى تحديد خصائص الظواهر بحيث يمكن تصنيفها بشكل واضح دون غموض فى أى فئة منها، ويجب أن تتضمن عملية التصنيف هذه استخدام معايير ثابتة ومتفق عليها تتيح لجماعة العلماء المتباعدين التعرف على هذه الظواهر وتبعيتها إلى هذه الفئة أو تلك..

٣- وإلى الحد الذى يفترض فيه أن الحقيقة الاجتماعية هي محصلة العملية التفسيرية للتفاعل الرمزى فإنه يتعين أن توضح أوصاف العلماء لهذه العمليات الرمزية التفسيرات التى يتوصل إليها العلماء من خلال اكتساب الدور وأساليب الاستدلال الأخرى

٤- إذا كانت الطريقة الوحيدة التى يعرف بها الملاحظ نوع الأفعال التى حدثت هى التأويل المعتمد على التوثيق فإن الأوصاف الدقيقة لا يمكن التحقق منها تحققا ذاتياً بأى معنى . إذ تتطابق تفسيرات مختلف الأفراد ويتفق عليها إلا إذا كان ثمة حوار بينهم بغية الوصول إلى اتفاق حول حقيقة اجتماعية عامة

٥- ومن ثم إذا كان لابد من الحوار والاتفاق المستمر حول وصف الظواهر بين مجموعة العلماء فلا يمكن أن يكون وصف الظواهر الاجتماعية وصفا دقيقا وموضوعيا لأنه لا يمكن تصنيفها تصنيفاً خاليا من الغموض من قبل هؤلاء العلماء، وباستخدام مقاييس ومعايير واضحة محددة ، كل على حدة.

٦- وبناء على ذلك فلا يمكن تنظيم الوصف المعتمد على التأويل والتوثيق فى نسق استنباطى يتكون من قضايا نظرية.

ويبدو أن هذا البرهان حتمي طالما يفترض أن العالم الاجتماعى يبنى من عمليات تأويل يمكن وصفها باستخدام مفهومات ذات طبيعة حسية وليس باستخدام مفهومات محددة نهائية . ولما كانت النظرية الاستنباطية لابد أن تفترض مفهومات محددة ونهائية، وقادرة على إقامة علاقات منطقية فيما بينها، فإن تأكيد بلومر على أن طبيعة الواقع تجبرنا على استخدام مفهومات ذات دلالة حسية ستعوق بالتأكيد الاستفادة من النظرية الاستنباطية. ومن ثم فإن منظور التفاعلية الرمزية الذى يدافع عنه بلومر يستبعد القياس كمنهج لبناء نظرية ويقوم على المنهج الاستقرائى باعتباره ضرورة منطقية والاستراتيجية الأفضل لبناء النظرية فى الوقت نفسه

إن الافتراضات والتصورات العلية ومنهج التفاعلية الرمزية لها نتائج على الطريقة التى تصاغ بها النظرية الاجتماعية وأنماط القضايا والأحكام

التى تتضمنها هذه النظرية. وبما أن بلومر واتباعه أنصار التفاعلية الرمزية يرون أن التفاعل الرمزى يأخذ صورة نمطية متكررة ، فإن الافتراضات والصور العلُية يقللان من قيمة القدرة على إعادة التفسير والتقييم والتعريف، والتنظيم والتخطيط. وربما - اتباعا لمنهج ميد - فى عدم تحديد مفهوم الذات الفطرية ومفهوم الذات الاجتماعية يظهر منظروا التفاعلية الرمزية المعاصرون اهتمامهم بالمنتجات التلقائية والإبداعية للتفاعل الرمزى . وبما أن التفاعل الرمزى يولد عمليات إعادة التكيف الإبداعية والتلقائية الناتجة عنه ، فلا بد أذن من أن تكون الأحكام النظرية لهذا التفاعل الرمزى احتمالية، وتقدم مجموعة من الاحتمالات عن إمكانية استمرار أو تغير أنماط التفاعل المختلفة. ورغم أن معظم القضايا النظرية فى علم الاجتماع هى قضايا احتمالية فإنه يمكن افتراض أن هذه الوقائع الواقعة ناتجة من عدم اكتمال صياغتها، ونقص البيانات المتاحة لاختبارها. وعلى الجانب الآخر فإن رؤية التفاعلية الرمزية للحقيقة تجعل بالضرورة أحكامها احتمالية والتى تناقض الأحكام الحتمية - أحكاماً نظرية ، إذ أن القدرات الرمزية للفاعلين تتيح من إدخال عناصر استثنائية غير متوقعة فى الموقف مما يمكن من تغيير مجرى التفاعل.

بعض النتائج الأساسية الحقيقية :

تشير افتراضات بلومر وصورة التخيلات العلية واستراتيجياته فى البحث وصياغة النظرية إلى حقيقة مؤداها أن العملية الاجتماعية الأساسية التى تكوُن الشخصية والأبنية الاجتماعية هى عملية التفاعل الرمزى. وسواء وجهنا الاهتمام إلى بناء الشخصية أو إلى المجتمع فإن التفاعل الرمزى بين الفاعلين يعد عملية تكوينية تشكل وتبدع وتؤكد وتدعم استمرار وتغير الأبنية المنبثقة منها.

ومع أن الجوانب النمطية للشخصية أو البناء الاجتماعى قد تدخل فى مجرى التفاعل باعتبارها موضوعات من صميم الموقف تشكل العمليات التى يقوم بها الفاعلون ابتداء من التفسير والتقييم والتعريف وانتهاء بعملية التخطيط ، فإن عملية التفاعل الرمزى يبدو أنها تهتم أساساً بعملية التفاعل

فى حد ذاتها ولقد لاقت نواتج عملية التفاعل - وهى الأبنية الاجتماعية والشخصية - درجات متباينة من الإهتمام الموضوعى . وقد أعطى الاهتمام لبناء الأنماط المختلفة للشخصية أكثر مما أعطى لبناء أنماط التنظيم الاجتماعي المختلفة.

ويطرح الاهتمام الأساسى بعملية التفاعل عدداً من المزايا التى تفتقدها المنظورات الأخرى. الميزة الأولى منها تصحيح عدم اهتمام منظورات الوظيفية والصراع بالعمليات الرمزية التى تحدد كيفية تكوين واستمرار أنماط التنظيم الاجتماعى. والميزة الثانية أنه من المحتمل أن تكون مفهومات نظرية التفاعلية الرمزية أكثر شمولا من الأنماط المحددة للتفاعل والتى تهتم بها المنظورات الأخرى ، وأنه من الممكن إدراج مفهومات مثل التباد ل والاتصال والإعلام ضمن مفهومات التفاعل الرمزى. والميزة الثالثة يمكن أن تستخدم مفهومات التفاعل الرمزى لتشمل مدى واسعا من العلاقات الإنسانية - مثل الصراع والتعاون والخضوع، ومن حيث المبدأ على الأقل فإن التفاعلية الرمزية تجعل صياغة نظريات متباينة تدرس كل نمط من العلاقات الإنسانية أمراً لا ضرورة له.

بيد أن ثمة عدداً من نقاط الضعف لازالت باقية رغم الأهمية التى تضفيها تلك الحقائق على التفاعلية الرمزية. فمعظم قضاياها تتكون من تأكيدات ضخمة فضفاضة تنص على أن المجتمع تفاعل رمزى ، دون أن تشير إلى أنماط الظروف مهما كان نوع التفاعل الذي يؤدي إلي ظهور وانبثاق أي نمط من أنماط البناء الاجتماعي واستمراره وتغيره في سياق أي ظرف من الظروف . وكما هو الحال فى النقد الموجه إلى النسق الاجتماعى عند بارسونز أو الروابط المتوافقة الزاميا عند دارندورف، فإن الظواهر الاجتماعية البنائية تنبثق من شئ فيه بعض الغموض. ومن ثم تستمر وتتغير بفعل إشارات غامضة لعمليات تفاعلية ، ونتيجة لغموض الروابط بين عملية التفاعل ونواتجها البنائية الاجتماعية ، تظل التفاعلية الرمزية محملة بميراث ضخم من التأكيدات وعدد قليل من القضايا المبرهن عليها برهانا دقيقا حول متى وكيف وإلى أين وما عمليات التفاعل التى تعمل على تكوين واستمرار وتغير أنماط التنظيم الاجتماعى المتنوعة المتباينة

ومن ثم تمثل التفاعلية الرمزية رؤية للعالم الاجتماعى تقلل من شأن الأبنية الاجتماعية بحيث تجعلها موضوعات لاتجاهات الفاعلين أو أشياء تنبثق من التفاعل. إن عدم ربط التفاعلية الرمزية بين الأبنية الاجتماعية والعمليات الاجتماعية ، واقتصارها على تأكيد وجود كل منهما ، يقدم صورة لعالم متقلب ومتدفق باستمرار ، يقوم الفاعلون فيه من خلال الرمز بتفسير وتقييم وتعريف وتخطيط اتجاهات السلوك وتعطى هذه الرؤية سمات اجتماعية حاسمة حقا ، ولكن يبدو أن ذلك يتم على أساس تجاهل الأبنية الاجتماعية التى توجه العمليات الرمزية بين الفاعلين.

ومن القضايا الأخرى المتعلقة بمنظور التفاعلية الرمزية عدم قدرتها على توفير مجموعة مفيدة من المفهومات التى تصف التفاعل الذى يتم بين التنظيمات الاجتماعية . ومع أن بلومر أكد أن عمليات التفسير والتقييم والتعريف والتخطيط نفسها تميز التفاعل بين الأفراد وتكشف كذلك التفاعلات بين الوحدات الجمعية ، غير أنه لم يبرهن مثله مثل منظرو التفاعلية الآخرين على كيفية حدوث هذا. وعلى مستوى شديد من العمومية فإنه يبدو لنا أن الوحدات الاجتماعية المنبثقة تقدر حجم الموقف ، ثم تخطط لأداء السلوك. بيد أن هذا لا يقدم الكثير حول طريقة تفاعل وتمفصل الوحدات الاجتماعية. ويبدو أنه من الضرورى تطوير مفهومات جديدة لتفسير هذه الروابط الأكثر تعقيداً بين الوحدات الاجتماعية الكبرى ، ومن ثم فإن مفهومات التفاعلية الرمزية قد تنطبق فقط على مستويات التحليل حيث يكون الأفراد هم وحدات التفاعل..

ويعنى هذا عجز التفاعلية الرمزية عن البرهنة على كيف يؤدى التفاعل إلى تكوين واستمرار وتغير الأبنية الاجتماعية ويرجع ذلك العجز إلى أن مفهومات هذه النزعة تعرف عدداً محدوداً من الظواهر الصغيرة محدودة المدى . وحتى تحل هذه الإشكاليات على نحو مغاير من خلال توكيدات أخرى عن طبيعة الحقيقة والعمليات العلية التى تكشف عنها هذه الحقيقة ، فإن النزعة التفاعلية تطرح سؤالاً هاما جوهرياً دون الإجابة عنه، ومؤداه: إذا كانت الحقيقة الاجتماعية تتكون أثناء عملية نطلق عليها التفاعل الرمزى فالسؤال الملح: كيف ينشأ هذا التفاعل ويساعد على استمرار وتغيير

الخصائص المختلفة للحقيقة الاجتماعية؟ .

ملاحظات أخيرة على التفاعلية الرمزية :

تقدم لنا التفاعلية الرمزية استراتيجية واضحة لبناء نظرية اجتماعية ، تؤكد على أن العمليات التى يقوم بها الفاعلون من تفسير وتقييم وتعريف وتخطيط تفرض من خلال استخدام منهج استقرائى بناء نظرية علم الاجتماع. كذلك تستلزم الطبيعة المتغيرة لهذه العمليات الرمزية أن تكون مفهومات النظرية الاجتماعية نابعة من الإحساس بالواقع وأن تكون ذات دلالات حسية بدلا من أن تكون تعريفات جامعة مانعة مما يترتب عليها أن يحل المنهج الاستقرائى محل التنظير الاستنباطى. وسواء أكانت تلك الاستراتيجية مفضلة أو ضرورة منطقية، فإنه يتعين على استراتيجية التفاعلية الرمزية أن تستخدم مفهومات ذات دلالة حسية تعبر عن العمليات الرمزية المتطورة التى تنبثق من خلال تفاعل الأفراد فى مواقف محددة.

هذه الاستراتيجية تضبط التنظير مع الطبيعة العملية للعالم الاجتماعي. وحتي الآن لم يستطع هذا المدخل أن يربط بين عمليات التفاعل الرمزى وبين تكوين أنماط التنظيم الاجتماعي المختلفة . كذلك لم تثبت فائدة الاستقراء من التبادلات الرمزية بين الأفراد لتحليل التفاعل بين الوحدات الاجتماعية الجمعية كبيرة الحجم . ومالم تحل هذه المعضلات فليس من الحكمة اتباع استراتيجية بلومر ومن سار على دربه بشكل كامل. وإلى أن تثبت التفاعلية الرمزية وبشكل أكثر كمالا من الطريقة السائدة إن المدخل الاستقرائى الذى يستخدم مفهومات ذات دلالة حسية ، يمكن أن يفسر أشكالا أكثر تعقيداً من التنظيم الاجتماعي فإن اتباع هذه الاستراتيجية الحالية سيعوق تقدم نظرية تهتم بالعالم الاجتماعي.

ولقد أثارت التفاعلية الرمزية الاهتمام ببعض القضايا النظرية والواقعية الهامة والتى أهملت دائما. أولاً لقد بات من الضرورى أن يكون التنظير فى علم الاجتماع أكثر إرادة وأكثر رغبة فى تحمل المهمة الصعبة لربط المفهومات البنائية مع فئات العمليات الاجتماعية الكامنة خلف هذه

المقولات. وقد حققت التفاعية الرمزية ثروة في مجال المفهومات الإيحائية التى تحل هذه المعضلة . ثانيا ، بقى التنظير فى علم الاجتماع على المستوى الكبير منعزلا عن عمليات العالم الاجتماعى الذى يحاول وصفه. وقد نشأت هذه العزلة نتيجة العجز عن تعريف المفهومات تعريفات أكثر وضوحاً ، وعن عدم تقديم رموز إجرائية عن أى العمليات فى العالم التجريبى تحددها وتعرفها هذه المفهومات. وإلى الحد الذى تدعم فيه مفهومات التفاعلية الرمزية هذا التنظير فمن الممكن أن تقدم جسراً للعمليات التجريبية ، ومن ثم تساعد على ربط النظرية الاجتماعية بالأحداث التى تدعى تفسيرها.

وكما هو واضح فمن السهل ملاحظة أن التفاعلية الرمزية تحتوى على إمكانات ضخمة لتصحيح التصور السابق فى النظرية الاجتماعية، والبرهان بدقة على كيفية إجراء هذا التصحيح . وربما كان من الملائم على منظرى التفاعلية الرمزية أن يتوقفوا عن تعريف مجمل للنظرية الاجتماعية ، وأن يبدأوا المهمة الشاقة فى توضيح فائدة منظورهم وفى دعم أو تغيير المنظورات النظرية الأخرى، (مثل نظرية التنشئة ونظرية الشخصية)، وعلى وجه التخصيص تحتاج التفاعلية الرمزية التى أن تبرهن على فائدة منهجها والبرهنة على صحة قضاياها تجريبياً وخاصة فى التنبؤ بالتغيرات التى تطرأ على الظواهر البنائية الكبرى.

الفصل الثاني عشر

الوظيفية والتفاعلية

نقاط الاتفاق والاختلاف

الوظيفية والتفاعلية
نقاط الاتفاق والاختلاف

وبقدر ما ظهرت نظرية الصراع فى علم الاجتماع كرد فعل لما يوصف بأنه أخطاء النزعة الوظيفية عند بارسونز ، فإن كثيرا من قضايا التفاعلية الرمزية كان محور اهتمامها الأكبر معارضة نظرية الفعل عند بارسونز. وفى الوقت الذى هاجم فيه منظرو الصراع بارسونز فى أواخر الخمسينيات والستينيات لفشله فى صياغة مفهومات الصراع والتغير والانحراف والانقسامات والقهر داخل الأنساق الاجتماعية . فى ذلك الوقت فتح بعض أنصار التفاعلية جبهة ثانية للهجوم على بارسونز. وكان هربرت بلومر من أبرز هؤلاء المهاجمين. ويرى هؤلاء المعارضون لبارسونز أن رؤيته للسلوك الإنسانى قللت من قدرات البشر على التفسير والتقييم واتخاذ القرار وفى الوقت نفسه أعطت اهتماماً أكبر للزوميات وأساليب الشخصية والثقافة والنسق الاجتماعي.

وكان هذا الجدل مفيداً ، لأنهم اضطروا إلى إجراء دراسات نقدية حاسمة عن موضوعات كانت محل تساؤل وموضع خلاف بين أنصار المدرسة الوظيفية. وفى الوقت نفسه أدى هذا الجدل إلى توضيح وتفسير بلومر وأنصار التفاعلية الرمزية لتراث جورج ميد. بيد أن نقاط الجدل هذه أدت إلى إعادة بناء نظرية فى علم الاجتماع أكثر تماسكا . وقد أدى التركيز على الفروق والاختلافات فى الرؤى العميقة التحليلية حول حقيقة العالم الاجتماعي - وقد أدى - بنقاد النزعة الوظيفية مثل بلومر إلى تقسيم النظرية فى علم الاجتماع إلى منظورات عديدة حتى وصل الأمر إلى اعتبار أن نتائج أبحاث منظور معين تبدو مغايرة وغريبة وغير ملائمة لمنظور آخر، إذ يعرض كل منظور من منظورات النظرية الاجتماعية مفهومات شديدة التباين عن طبيعة الحقيقة الاجتماعية

ويصدق هذا الانقسام فى التنظير الاجتماعي على مجال البحوث وبصفة خاصة عند كل من منظرى الصراع مثل دارندورف ومنظرى التفاعلية

الرمزية الذين حذوا حذو بلومر . وقد انتشرت أفكارهم وأدت إلى إساءة التأويل وإلى سوء الفهم الزائد لآراء النزعة الوظيفية عند بارسونز . وقد قامت حواجز وهمية بين منظورهم ومنظور الفعل عند بارسونز . وبقدر اندفاع قضايا دارندورف النظرية فى الجدل لتغطية العديد من أوجه الشبه بين نظرية الفعل وبين منظور الصراع الجدلى فإن حجج القضايا التى أثارها بلومر حول المناقشات التى أدت إلى الغموض فى نقاط تقارب واتفاق ملحوظة هامة بين وجهتى النظر وترتب على ذلك ، أن بقيت الفروق الحقيقية بين القضايا النظرية فى نظرية الفعل وقضايا التفاعلية الرمزية على غموضها.

وسنحاول فى هذا الفصل أن نثبت خلافاً لافتراضات بلومر، أن ثمة تماثلا فى الرؤية التحليلية لحقيقة التنظيم الاجتماعي بين كل من نظرية الفعل والتفاعلية الرمزية . ويمثل أوجه الخلاف بين المنظورين خلافا استراتيجيا حول كيف ينبغى صياغة نظرية اجتماعية تدور حول طبيعة العالم الاجتماعي، وعندما يختزل هذا الخلاف الوهمى إلى سؤال عن الاستراتيجية بدلا من أن يتحول إلى سؤال عن الميتافيزيقا أو الوجود تصبح الفرصة حول الخلافات النظرية أفضل. وإذا ما تحولت النقاط الحقيقية للخلاف بين بارسونز وبلومر إلى تساؤل عن الاستراتيجية فإنه يمكن حل الخلاف النظرى بين التفاعلية الرمزية ونظرية الفعل ، استناداً إلى إجراء المقارنة بين نتائج أبحاث كل من الاستراتيجيتين مع القضايا النظرية لكل منظور. بيد أنه بقدر ما تثير الخلافات والحجج النظرية الكثير من الجدل والمناقشات ، فإنه يمكن النظر إلى الخلاف باعتباره يمثل تباينا حول طبيعة العالم الاجتماعي بدلا من التساؤل عن كيفية صياغة النظرية واستراتيجيات البحث. ولو فهمنا هذه الخلافات النظرية على هذا الشكل ، لأدركنا أنها مجرد مناقشات تدل على التعصب وأنها بعيدة كل البعد عن المناقشات الحقيقية الموضوعية.

الرؤى المتباينة للتنظيم الاجتماعي :

الفاعلون والمواقف والتوجه

لقد بدأ وصف التفاعل الرمزى عند بلومر ونظرية الفعل عند بارسونز فى إطار مرجع تحليلى واحد . فالفاعلون يوجهون إلى موضوعات فى مواقف معينة محددة. ويرى منظرو التفاعلية الرمزية أن الفاعلين قد يكونون أفراداً أو وحدات اجتماعية . ثم ينظر هؤلاء إلى الفاعلين باعتبارهم يعرفون المواقف تعريفا رمزيا على أنها تتكون من موضوعات (البشر الآخرون، والجماعات وجماعات المرجع والصور الفيزيقية) تحمل معانى عند الفاعلين (الاستعداد للفعل) ومن ثم فمن الضرورى لفهم المجتمع أن يدرك عالم الموضوعات الذى يبدعه الفاعلون والذين يريدون أن يتعاملوا معه. ومن ثم فالسلوك موجه نحو تحقيق هدف ، ولكن طبيعة الأهداف والمعانى التى تضفى عليها تنبثق من العمليات الرمزية وعمليات التعريف المتبادلة بين الفاعلين.

ولقد بدأ بارسونز نشاطه العلمى فى إطار مرجع مماثل عرضه فى نظريته عن "الفعل الإرادى" . وفى تلك المرحلة الأولى من مراحل تكوينه العلمى طرح بارسونز فكرة أن علم الاجتماع ينبغى أن يركز على وحدات الفعل التى تتضمن فاعلين يوجهون إلى أهداف ، ويبحثون عن وسائل تحقيق هذه الأهداف. ولقد كان بارسونز حريصا على الإشارة إلى أن عمليات التوجه واختيار الأهداف وانتقاء الوسائل لإدراك هذه الأهداف هذه كلها عمليات توضيحية تبغى التعريف، (تقوم بها العمليات الرمزية) وموقفية (تحددها الأبعاد الفيزيقية فى المواقف كما يفسرها الفاعلون تفسيراً رمزياً) .

إن أوجه التماثل بين التفاعلية الرمزية ونظرية الفعل أكبر من مظاهر الخلاف. فالفاعلون مخلوقات بشرية تستعمل الرمز، عندما يفسرون ويعرفون المواقف باستخدام الرموز، وتبدع مثل تلك العمليات الرمزية عوالم من الموضوعات أو الأهداف وينزع الأفراد إلى التعامل مع هذه العوالم، ويختار الفاعلون وينتخبون من بين مجموعات متعاقبة ومتبادلة من أنماط السلوك تلك التى تعتبر أكثر ملاءمة للموضوعات المختلفة التى ترمز إليها

وقد لوحظ كثيراً هذا التماثل الخاص بين نظرية الفعل ونظرية التفاعلية الرمزية ، ولكن تلك الملاحظات تواصل تكرار مايعد الآن جزءاً من تراث علم الاجتماع : وقد هجر بارسونز تلك البداية الرائدة. وبدأ في تجاهل تلك العمليات الرمزية (التعريف) التى يقوم بها الفاعلون من أجل الاهتمام باللزوميات الوظيفية وأساليب النسق الاجتماعي . بيد أنه عند مراجعة أعمال بارسونز نجد أن وجهة نظره تختلف عما فهمه نقاده ، كما نجده قد احتفظ - فقط بإطار مرجع الفاعل الموجه إلى الموقف ووسع فيه .

وعلى سبيل المثال فمن أول أعمال بارسونز - كتاب النسق الاجتماعي - الذى عرض فيه رؤيته عن مدخله البنائى الوظيفى كما حدد كيفية توجه الفاعلين نحو الموضوعات: «ويُعرّف الفاعلون الموقف باعتباره يتكون من موضوعات التوجه . ومن ثم يختلف توجه فاعل معين بالنسبة إلى الموضوعات والفئات المختلفة من الموضوعات التى يتكون منها الموقف». ولقد استمر هذا الوضع ثابتا فى عدد من المقالات وفى أعماله التحليلية الكثيرة .

إن الخلاف الأكبر بين منظرى التفاعلية الرمزية ومنظرى الفعل إزاء إطار مرجع الفاعل الموجه فى موقف ما يكمن فى أن بارسونز كان أكثر اهتماماً بالتصنيف التحليلى للمتغيرات التى توجه الفاعل فى الموقف ، بينما عارض أنصار بلومر هذه المتغيرات، وقد أدى هذا الخلاف بمانفورد كوهن وهو واحد من المفسرين والشراح البارزين إلى ملاحظة فشل منظرى التفاعلية الرمزية فى صياغة مفهومات مناسبة عن متغيرات العلاقات الوظيفية التى تحدث بانتظام بين الذات والآخر.

ومن جهة أخرى خصص بارسونز جهداً كبيراً لصياغة مفهومات عن الخصائص المجردة لتغيرات العلاقات الوظيفية بين الذات و الآخر . ولو تجاهلنا مؤقتا صحة مدى ملاءمة هذه المفهومات، وهى مشكوك فيها فى الواقع ، فإن بارسونز قد واجه الإشكالية النظرية نفسها التى يتعين علي التفاعلية الرمزية الاجابة عليها لتحقيق مفهوماتها. وقد أدى جهل بارسونز بالأغراض الحالية الملائمة لهذا التصور (والتى تشابهت معه فى الحقيقة) إلى توجيه اهتمامه إلى مشكلة نظرية هامة مؤداها أن التفاعلية ينبغى أن تبدأ من السؤال عما إذا كان ينبغى تحقيق وتفهم مفهوماتها الممكنة بوضوح.

وعلى سبيل المثال خصص بارسونز المائة صفحة الأولى من كتابه "النسق الاجتماعي" لتحديد الخصائص المجردة للعلاقات بين الفاعلين، والأنواع المختلفة من الموضوعات: فالموضوعات الاجتماعية يمكن أن تكون الأنماط المختلفة للآخرين المحددين أو الجماعات المحددة ، والموضوعات الفيزيقية وهى تلك القيود الفيزيقية المكبلة للتفاعل كما يفسرها الفاعلون أثناء التفاعل ، أما الموضوعات الثقافية فهى العناصر التى تتكون منها التقاليد والأفكار والمعتقدات والرموز التعبيرية والعناصر الرمزية الأخرى. ورغم اختلاف اللغة المستخدمة الخاصة فى كل منظور . فمن الصعوبة بمكان أن نتوسع فى تفسير البرهان من أجل إجراء المقارنة بين مفهومات نظرية الدور والتفاعلية الرمزية عن الآخر ، سواءأكان الآخر المهم أو الآخر الذي توحد بالقيم العامة أو جماعات المرجع ، مع محاولة بارسونز تصنيف موضوعات الموقف .غير أن بارسونز لم يتوقف عند تصنيف موضوعات البيئة ، بل تجاوز ذلك حيث حاول أن يصوغ مفهومات عن أنواع "العلاقات الوظيفية" أو أنماط توجهات الفاعلين إلى هذه الموضوعات باعتبارها كلها متغيرات.

وتعبر متغيرات النمط عن محاولة أولية كامنة وبسيطة لتصور اختيارات الفاعلين (المعانى أو التوجهات) نحو الأنماط المختلفة للموضوعات فى البيئة باعتبارها ظواهر متغيرة. وبالرغم من كل جوانب القصور فى "متغيرات النمط" وعدم ملاءمتها ، فإنها تشير إلي عملية اتخاذ قرار الاختيار من جانب الفاعلين (عملية التعريف والتفسير لدى منظرى التفاعلية) . وتعرف هذه المتغيرات كما حددها بارسونز بالقرارات التى يتخذها الفاعلون فعلا أثناء تفاعلهم أو مع الموضوعات فى البيئة .

ورغم أن الموضوعات الثقافية تحدد وتفرض بعض هذه الخيارات (القيم والمعايير). مثلما تحدد وتقيد الموضوعات الفيزيقية بعض الخيارات الأخري، فإن متغيرات النمط تمثل تمثيلا إراديا عملية التوجيه ، إذ أن الفاعلون – عند بارسونز – يبدعون تمثلات رمزية لأنفسهم عن موضوعات موجودة فى البيئة، ويختارون لأنفسهم مجموعة من الأفعال التى يرغبون فى التعامل معها. ومن ثم تمثل متغيرات النمط عندهم محاولة من المحاولات القليلة فى علم الاجتماع لصياغة متغيرات نوعية عامة تفسر العلاقات القائمة بين الفاعلين والموضوعات الرمزية فى البيئة – وهى استراتيجية يفرضها إطار مرجع التفاعل بالتأكيد بوصفها خطوة أولى ضرورية لكى تتحول إلى نظرية

علمية.

المجتمع والفعل المشترك وتكوين النظام :

ويكمن فى أعماق الرفض المشترك بين منظرى التفاعلية الرمزية لنظرية الفعل الفروق التي يمكن ادراكها لصور التنظيم الاجتماعي عند كل من أنصار نظرية الفعل والتفاعلية الرمزية . فعند بلومر يتكون المجتمع من الفعل المشترك. (وهو المفهوم نفسه الذى استخدمه هربرت ميد للدلالة على المجتمع). وكما أكدنا فى الفصل الحادى عشر فإن معنى التنظيم الاجتماعي عند بلومر يعنى العملية المستمرة بين الفاعلين الذين يفسرون ويلائمون جميعا بين مجموعات خاصة من الفعل ، بينما يشير مفهوم مثل المركز إلى الوضع الخاص للفاعلين المرتبطين بأعمال وأفعال مشتركة ، بينما تدل مفهومات مثل المعايير إلى بعض التوقعات من جانب الفاعلين، فالفعل الإنسانى دائما هو عملية توافق بين الفاعلين، ومن ثم لا يعد الفعل بناء متكاملا ونهائيا. وبينما يعكس قدر كبير من الفعل المشترك معان عامة ، ومن ثم يكشف عن الاستقرار والتكرار المستمر، فإن رؤية البناء كعملية مستمرة من التفسير تدل على "قابلية التغير" فى البناء كلما أعاد الناس والجماعات باستمرار تفسير وتعريف ومراجعة الأفعال المشتركة بينهم.

ويقابل هذا الوضع بالتضاد إطار مرجع بارسونز الذى يفترض الحتمية الثقافية والبنائية . وإذا كان بعض النقاد مثل بلومر صادقين ، فإن بارسونز يرى أن البناء يدفع الناس بحيث تمثل العمليات التفسيرية لديهم أداة أو وسيطاً تعمل من خلاله القوى الثقافية والبنائية واللزوميات والمطالب التى تنسب إلى هذه القوى. ورغم أنه من الصعب إنكار لزوميات النسق وهو الشئ البارز فى مخطط بارسونز، فإن بلومر وأنصار التفاعلية الآخرين أساءوا تفسير مكانة اللزوميات فى منهج بارسونز. إذ أنهم افترضوا أن هذه المفهومات تمثل رؤية ميتافيزيقية للعالم الخارجى، وفى الحقيقة فإن إنكار نسق اللزوميات يمثل استراتيجية منهجية لتوجيه البحث ، ومجموعة من الموجهات الإجرائية لصياغة النظرية أكثر مما تعبر عن رؤية ميتافيريقية للمجتمع

وعندما نعرف هذه الحقائق، فإن صور المجتمع المتواجدة فى إطار مرجع الفعل عند بارسيونز تطابق تلك التى يكشف عنها إطار مرجع التفاعليه إذ يكمن فى إطار مرجع بارسونز مكنون مفهوم تكوين النظام الذى قدم عنه دراسة شاملة فى كتابه "النسق الاجتماعي"، وقد اتفق النقاد جميعا على أن هذا المفهوم مازال مفهوماً أساسياً فى كل كتاباته سواء ما كتب قبل كتاب النسق الاجتماعي أو بعده ، ولقد تجاهل نقاد بارسونز أنه يرى فى تكوين النظام عملية يتولد عنها كل من البناء والثقافة. وعلاوة على ذلك فتكوين النظام عملية تقوم عليها أنماط التفاعل المستمرة والمستقرة، ولا توجد عملية تكوين النظام مستقلة عن عملية اتخاذ القرار الإرادى للفاعلين، بل على العكس من ذلك ففى حالة مماثلة لتحليل بلومر، فإن أنماط التفاعل المستقر تدخل فى عملية اتخاذ القرار الرمزية باعتبارها موضوعات فى البيئة يتخذ الفاعلون تجاهها مجموعة توجيهات متنوعة ، وبعض من هذه التوجيهات تتفق مع الأنماط المستقرة والبعض الآخر يتعارض معها ، بل ويرفضها. ولكن ليس هناك أى ادعاء بأن البناء يمثل وحدة ثابتة ساكنة تدفع وتجذب الفاعلين السلبيين بما يملك من سلطة.

وقد طرحت تلك الرؤية عن عملية تكوين النظام طرحا صريحا فى الفصول الثلاثة الأولى من كتابه النسق الاجتماعي ، إذ تضمنت الناحية التنظيمية العمليات المتداخلة الآتية: أ) يدخل الفاعلون (الأنا والآخر) فى التفاعل مستندين على تراث من التفسيرات التى حصلوا عليها من التفاعلات القديمة، ب) ومن خلال عمليات التأويل والتفسير التى تتزايد دوما بين الناس باعتبارهم موضوعات اجتماعية، وبإعادة تفسير الموضوعات الثقافية والفيزيقية يتحقق إعادة توافق الأنا وتوجيه الآخر من أجل إعادة تنظيم الفعل مع الموضوعات الجديدة التى يواجهها ، جـ) وبعيداً عن اعادة تنظيم الأفعال تنبثق دوماً توقعات جديدة أى معايير جديدة أو تترسخ توقعات قديمة، وتؤكد قدرتها على التوافق وتؤدى وظيفتها كنقطة بداية للمواجهة الجديدة بين الأنا والآخر. د) وفى طور المواجهة الجديدة تبدأ المراحل الثلاث السابقة من جديد ، هـ) ويعرف مفهوم النسق الاجتماعي بأنه أنماط التفاعل بين مجموعة من الفاعلين التى تحقق استقرار التوقعات

ومن ثم فإنه يبدو أن هناك فرقاً ضئيلا بين صور التنظيم هذه وبين

تفسير جورج ميد "للمجتمع" و"النظم"، أو مفهوم بلومر عن "الفعل المشترك" فهذه المفهومات متماثلة تقريبا، ولو شكك النقاد فى أن بارسونز قد نجح فى إعطاء جواب عن أهمية عمليات التفسير واتخاذ القرار عند الفاعلين. عندما صاغ مفهوم تكوين النظام، فينبغى أن يلاحظ أن بارسونز عندما تعرض لمفهوم تكوين النظام، قدم متغيرات النمط ليعرف كل من «مأزق» اتخاذ الفاعلين للقرار فى كل موقف من مواقف التفاعل الجديدة والأنماط المعيارية والثقافية الأكثر استقراراً والتى انبثقت واستمرت بفعل تفاعلات سابقة.

ومرة أخرى واتفاقا مع التزام بارسونز في تصوره للظواهر الاجتماعية باعتبارها متغيرات، اختار أن يستخدم مفهوم متغيرات النمط لتطوير شكل من أنماط تكوين النظام. وللأسف فإن هذا النوع من الأنماط قد استخدم لإدانة بارسونز بأنه منظر بنائى صريح يجهل العمليات الرمزية التى تؤدى إلى تكوين الأبنية الاجتماعية والثقافية. وعلى النقيض من هذا الاتهام أصر بارسونز بصفة دائمة على تحديد مفهومات أساسية تصور الأشكال المتغيرة لتكوين النظام أو الفعل المشترك. وفى الحقيقة فإن بارسونز قد أدرك عدم كفاية التأكيد على أن "المجتمع تفاعل رمزى"، دون أى محاولة منه لفهم وإدراك الخصائص العامة لهذا التفاعل. بيد أن قدراً كبيراً من كتابات أنصار التفاعلية السائدة الآن، تتكون من تأكيدات رنانة عن أن "المجتمع تفاعل رمزى"، وبلا أدنى اهتمام بتطوير مفهومات عامة تحدد مدى التغير فى عملية تعريف وتفسير "الأفعال المشتركة" التى تنبثق عن هذا التفاعل. دون القيام بمحاولات من أجل تحقيق هذا النوع من المفهومات، ستبقى التفاعلية الرمزية إطار عمل حدسي يوحى بالفشل دائما فى تحقيق إمكانياته الكاملة.

الذات الاجتماعية ونسق الشخصية:

وثمة إسهامات هامة قام بها كل من وليم جيمس وجورج ميد مؤداها أن الفعل الإنسانى فعل انعكاسي، يحدثه فاعلون لديهم القدرة على رؤية أنفسهم باعتبارهم موضوعات فى البيئة تضفى حولها "معان" رمزية. ولقد أدرك ميد ومعاصره تشارلز كولى أهمية تلك الحقيقة فى فهم أنماط التفاعل

بين الفاعلين من بنى البشر (المجتمع عند ميد مقابل التنظيم الاجتماعي عند كولى). وبقدر ما يفسر الفاعل "الآخرين" فى بيئته ، فإنه يرى أيضا ذاته ، ومن ثم يتعين عليه أن يكيف أفعاله وفقا "لذاته" ، ووفقا لمعنى الموضوعات الأخرى وتوجهها. وهكذا يمكن فهم المجتمع الإنسانى فقط فى ضوء حقيقة أن إدراكات الفاعلين لأنفسهم تندمج مع محاولاتهم أداء الفعل المشترك، ومن ثم يؤثر تأثيرا مستمراً على استمرار أنماط الفعل أو إعادة وضعها وتنظيمها.

وكما أكد بلومر تأكيداً ثابتا أن التنظيم الاجتماعى لايمكن تفسيره من خلال اللزوميات الثقافية والاجتماعية ، وكذلك لايمكن تفسيره باستخدام بناء ثابت للشخصية التى تنظم الفاعلين فى مواقف التفاعل تنظيما صريحا. وعلاوة على ذلك، يتعين على النظرية الاجتماعية أن تعرف أن "الذات" كموضوع يمكنها أن تمتلك معان متغيرة فى مواقف التفاعل المتباينة ، حيث أن "المعانى التى يكونها الشخص عن ذاته كموضوع هى محصلة تزايد ونمو التقييم من وجهة نظر الآخرين (وحسب عبارة كولى الشهيرة هي "مرآة الذات"). وهكذا فالشخصية ليست بناء مغلقا ، وليست بناء يحافظ على ذاته ، ولكن الشخصية حسب رأى بلومر عملية تعريف ، وإعادة تعريف، ومن ثم تؤدى الشخصية السلوك فى مواقف التفاعل المختلفة ومن ثم فالمشارك فى التفاعل الاجتماعي يعتبر إنسانا مبدعا لسلوكه، ويفترض أنه صاحب بناء للشخصية يتطور باستمرار حسب الموقف ، وليس إنسانا آليا تحركه وتبرمجه أساليب التنشئة الاجتماعية السابقة ومكونات بناء الشخصية الطارئة المنبثقة في الموقف.

وكما لاحظنا فى الفصل التاسع - ر بما كان - يتوقع من مفهوم ميد عن الذات الفطرية الكثير من المعرفة عن المرونة الممكنة للفعل الاجتماعي. وكما أكد ميد فإن الذات الفطرية لا تعرف إلا من خلال التجربة أثناء استرجاع صور الذات التى كونها بنو البشر عن سلوكهم فى مراحل سابقة. ورغم تأكيد ميد للدرجة العالية من التلقائية فى الفعل الإنسانى ، فيبدو أن ميد قد فهم أن ثمة معان طارئة تتكون باستمرار حسب الموقف، أو معان أكثر استقراراً عن الذات (مفهومات الذات) التى تنتج عن التفاعل والتى تؤثر على أنماط التفاعل اللاحق للكائنات الإنسانية الناضجة العاقلة - وهذه نقطة

أهملها بلومر على مايبدو. وتشير الذات عند ميد إلى عملية اكتساب الدور، وصور الذات المنبثقة، ومن ثم التفسير والتعريف وأداء السلوك فى مواجهة الآخر باعتباره موضوعاً، ولكن فكرة الذات فى الوقت نفسه تحدد وتعرف المعانى أو التصورات المستقرة الثابتة والمتباينة التى تكونها الكائنات الإنسانية عن ذواتها باعتبارها موضوعات.

ورغم أن بارسونز قد استفاد قليلا من مفهوم الذات عند ميد، فإن مفهومه عن نسق الشخصية، يحاول أن يجمع بين الطبيعة العملية والبنائية لشخصية الفاعل. وقد بدأ مفهوم الشخصية عند بارسونز من مجموعة افتراضات تماثل افتراضات ميد وبلومر: تؤثر طبيعة الفاعل باعتباره كائنا حيا يستخدم الرمز لكى يصل إلى استنتاج أن المعاملات الرمزية الداخلية للفاعل تؤثر وتتأثر بالتفاعل الاجتماعي. وبعبارة أخرى كيف يتداخل ويتخلل المخزون الرمزى للفاعل فيما بين المجتمع والكائن العضوى.

ورغم أن بارسونز كان راغبا أكثر من ميد فى صياغة مفهومات عن الحوافز والحاجات الأحيائية، فقد أعاد ميد النظر فى موقفه فى لحظة هامة حيث خفف من غلواء النزعة السلوكية الفطرية الفجة ونظريات الغرائز المتعددة المتباينة فى وقته. وبعيداً عن هذا الخلاف، وهو خلاف بعيد المدى بطبيعة الحال، فإن منظري التفاعلية والفعل تمسكوا بالقضية نفسها، لتفسير الطريقة التى تتوسط وتتداخل بها العمليات الرمزية الداخلية بين الفرد والمجتمع.

ورغم اهتمام بلومر ومنظرين آخرين بتفسير نسق الشخصية عند بارسونز باعتباره نسقا اجتماعيا يتكون من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وتحدده تحديداً صريحا المعايير والقيم المتوحد بها، فإنهم ركزوا على جانب واحد من مفهوم بارسونز. وعلاوة على ذلك فيبدو أن تصور ميد عن الآخر الذى يتوحد مع قيم ومعايير عامة أو أفكار نظرية الدور الأكثر حداثة عن جماعات المرجع يشير إلى عمليات توحد وامتصاص مماثلة تحددها جماعات منظمة وأنماطها الثقافية. ويعادل ذلك فى الأهمية اهتمام بارسونز بأداء الفاعلين للدور أثناء التفاعل. وبوضوح أكثر لا يفترض مفهوم بارسونز

عن تكوين النظام أن أداء الفاعلين للدور يأخذ شكل برنامج محدد كامل من أجل تأكيد المحافظة على الأنماط الموجودة. وفضلاً عن ذلك يميل الفاعلون إلى أن يأخذ السلوك شكلا محدداً ومن ثم فهم مجبرون على إعادة تخطيط السلوك وفق عمليات التفسير والتعريف (النزعة الإرادية عند بارسونز) ، رغم أنه من الصعب إنكار أن بارسونز قد أعطى اهتماماً كبيراً جداً لتحليل عمليات البرمجة أو بناء الشخصية فى أعماله الأولى كما يتضح فى كتابه "النسق الاجتماعي"، فإن مفهوم الشخصية الأساسية يعكس اهتمامه بالفاعلين باعتبارهم فاعلين يلعبون أدواراً ، ويتعين عليهم دوما إعادة توافقهم وتوجهاتهم وسلوكهم. فعلى سبيل المثال فقد أعطى بارسونز اهتماماً كبيراً لمناقشة الوظائف الوسيطة التى يؤديها الأنا ابتداء من الحاجات الأساسية الأحيائية والحاجات الاجتماعية الأساسية للفاعل ، وقواعد موقف التفاعل الحالي والإدراكات المباشرة للفاعل عن ذاته ، وعن الآخرين باعتبارهم موضوعات.

ومن الواضح أنه رغم اهتمام بارسونز بالمسائل التى اهتم بها منظروا التفاعلية وتحركه نحو تأكيد التوافق الفعال لنسق الشخصية أثناء التفاعل، فإن أوجه الخلاف تظل باقية بين نظرية الفعل والتفاعلية فى تأكيد كل منهما على صياغة تصورات تتعلق "بالذات" و "الشخصية".

ويشير هذا الخلاف إلى تحيز كل إطار من إطارى المرجع إلى رؤى معينة، فبقدر ما قلل بارسونز من الشخصية كعملية، فإن التفاعلية الرمزية عند بلومر قللت من الشخصية كبناء مستقل يشكل عمليات التفاعل الرمزى. ولما كان كل إطار من إطارى العمل قد اهتم بكيفية تأثير وتأثر أداء الدور بالمخزون الرمزى الداخلى للفاعل ، فيبدو لنا أن الجدل الحقيقى يدور حول منزلة البناء أو درجة التكيف مع البناء التى تكشفها تلك الرموز ، ودرجة تأثير هذه الرموز على سلوك الفاعل. وإذا ما أعدنا صياغة هذه العبارة وفق هذه المفهومات وتساءلنا "ما الظروف التى تشكل فيها الجوانب البنائية للشخصية مجرى التفاعل؟ والعكس صحيح؟ تصبح القضية قضية تجريبية يمكن أن تحل باستخدام البحث الإمبريقى.

وإذا ما ألقينا نظرة أخرى على إطار نظرية الفعل وإطار نظرية التفاعل الرمزي ، فيبدو لنا أنهما يؤكدان كثيراً على صورة واحدة عن التنظيم الاجتماعي، إذ ينظر كل منظور إلى توجه موقف الفاعل باعتباره وحدة التحليل الأساسية الأكثر أهمية. ورغم تباين المفهومات التى يستخدمها كل من منظرى التفاعلية والفعل، فمن الواضح أن المفهومات تحدد وتعرف تصورات تشير إلى الظاهرة نفسها: إن عملية صياغة الموضوعات صياغة رمزية تحدد الموضوعات التي يوجه إليها الفعل ، والتدريب على نحو مقنع على أداء أشكال بديلة للسلوك تجاه تلك الموضوعات. وبالمثل تماثل طريقة عملية صياغة مفهومات عن كيف تاخذ الأفعال أوالسلوكيات شكل النمط، كان مبدأ أساسيا فى كل من نظرية الفعل ونظرية التفاعل الرمزي. إذ يضبط الفاعلون ويوجهون سلوكهم من خلال معرفة بعضهم البعض كموضوعات فى موقف ما ، وبمرور الوقت يمكن أن يصير هذا السلوك منظماً ومحكوماً وفق توقعات مشتركة (القيم والمعايير) أو التعريفات المشتركة حول كيفية أداء كل فاعل لسلوكه. بيد أن هذا التنظيم والتخطيط فى السلوك يكشف عن احتمالية ثابتة لإعادة التخطيط فى ضوء قدرة الكائنات الإنسانية على إدخال موضوعات جديدة أثناء التفاعل. وأخيراً ورغم أن كلا من نظرية التفاعلية ونظرية الفعل قد صاغتا مبادئ وتعاليم عقلانية متباينة ، وأعطتنا تاكيدات متباينة إلى حد ما لقدرة العملية والبناء فى الشخصية ، فقد طرح المدخلان المسألة الأساسية ذاتها ومؤداها: بأى الطرق تتوسط وتتداخل القدرات الإنسانية على استخدام الرمز بين المجتمع والكائن الحى؟ وهكذا نجد تطابقاً حول معنى الصور الأساسية للعالم الاجتماعي بين النظرية التفاعلية ونظرية الفعل أكثر من التطابق المفترض بين بلومر والآخرين المؤيدين له . وبالرغم من تقنين بلومر الواضح والقوى لشرعية تراث ميد فإن ما يميز النزعة التفاعلية عن النزعة الوظيفية عند بارسونز هو استراتيجية تطوير قضايا نظرية عن عالم يدرك بشكل مشترك وليس إطار المرجع الأساسي.

استراتيجيات متباينة فى التنظير والبحث :

- لقد كان بلومر مميزاً ومثابراً على الاعتراف بتباين استراتيجيات البحث وبناء النظرية عند كل من نظرية التفاعلية ونظرية الفعل. وفى الوقت نفسه كان بلومر متسرعاً للغاية فى افتراض أن الفروق فى الاستراتيجيات يعكس استراتيجيات إطارات مرجعية متناقضة لا يمكنها العيش سويا. ورغم أن مناهج وإجراءات البحث وبناء النظرية تؤثر كل منهما على التصورات التى تنبثق عن العالم الحقيقى ، فمن الأهمية القصوى أن نفصل الرؤية الأساسية للتنظيم الاجتماعي المتضمنة فى إطار مرجع ما عن استراتيجية البحث واستراتيجية بناء النظرية التى يقدمها المؤيدون من أنصار كل رأى.

وإذا ما عرفنا التماثل بين إطارى المرجع وصورة الحقيقة الاجتماعية، فإن الفروق المفترضة بين المنظورات قد تثير وتطرح أسئلة كثيرة تقبل الإجابة، وفى الوقت نفسه لا تثير جدلا ميتافيزيقيا: ما الاستراتيجية التى تقدم أفضل التنبؤات عن الأحداث فى عالم يدرك إدراكاً متماثلا ؟ ومن حيث المبدأ فإن صياغة السؤال على هذا النحو يمكن أن تحل الخلافات. أما صياغة عبارات ميتا فيزيقية فقد تؤدى إلى إثارة جدل سيمتد إلى فترة طويلة ويبقى بدون حل لأن المؤيدين للمنظورات المتعارضة يؤكدون صدق رؤيتهم ، وكذب وزيف افتراضات الآخرين عن طبيعة الحقيقة.

ويعزو الفشل فى معرفة أن تطابق إطارات المرجع تشير إلى استراتيجيات متباينة فى إجراءات البحث وصياغة النظرية إلى العقم الواضح لكل من نظرية الفعل والنظرية التفاعلية عن إبداع وصياغة قضايا منظمة عن أحكام نظرية واضحة ومجموعة متراكمة من نتائج البحوث التى يتحقق منها. وقد أدى هذا الفشل إلى نشأة الموقف الحالى، حيث أن نتائج بحث أى منظور نظرى لا يلائم نتائج المنظور الآخر، مادام المنظور الآخر يؤكد على رؤى مخالفة وزائفة عن الواقع الاجتماعي. وإذا ما عُرفت أوجه التشابه بين الرؤى الأساسية للواقع فمن المحتمل أن تفيد نتائج البحث كلا المنظورين سواء فى تحديد مفهومات متماثلة تكون أكثر دقة أو إلى زيادة دعم القوة التنبؤية لقضاياهم، رغم أن نتائج البحث تنشق من مناهج

بحوث مختلفة وتتوجه إلى صياغة استراتيجيات نظرية متباينة. فإن ما قام به بلومر ونقاد نظرية الفعل البارسونية من إدماج القضايا الاستراتيجية والقضايا الميتافيزيقية دون تمييز بينها أدى إلى تقسيم بناء النظرية وأنشطة البحث إلى مدارس نظرية متباينة مستقلة كما أدى إلى الاستمرار في التأكيد بحزم على وهم كبير مؤداه أن نظرية الفعل والنظرية التفاعلية يجسمان مفهومات متباينة تباينا أساسيا وتعرفان عالمين اجتماعيين مختلفين، ويعنى هذا الاستمرار تشجيع الانقسام المتزايد للمؤيدين للمنظورات النظرية ، ومن ثم يستمر التطور البطئ الذى لا يوصلنا إلى صياغة ناضجة لنظرية اجتماعية، وينبغى أن يعرف أن بارسونز وبلومر من بين كل منظرى التفاعلية والفعل كانا يهدفان إلى صياغة نظرية عن عالم متماثل، غير أنهما مع ذلك اختلفا حول كيفية صياغة هذه النظرية.

استراتيجيات متباينة لبناء النظرية :

وابتداء من القضايا الأولى فى كتابه "بناء نظرية الفعل" اتبع بارسونز استراتيجية ثابتة لبناء نظرية فى علم الاجتماع . وقد اختار أن يطلق على هذه الاستراتيجية "النزعة الواقعية التحليلية" ، وهذه النزعة تتضمن عدداً من الأساسيات المحددة منها:

١- تطوير عدد محدد من مفهومات شاملة ومجردة تدرك إدراكاً شديدا جوانب العالم الخارجى الموضوعى. ٢- أسبقية نسق التصورات العامة على قائمة القضايا ٣- استخدام أنساق المفهومات بدلا من أنساق القضايا لتصنيف وترتيب الظواهر الاجتماعية ٤- بعد أن يأخذ نسق المفهومات فى التبلور والوضوح، يبدأ تطور نسق القضايا. وقد أدى - تأكيد بارسونز على أولوية تطوير أنساق المفهومات - إلى فتح النوافذ لمهاجمته من هؤلاء الذين يفضلون رؤية كل المفهومات مندمجة اندماجاً أساسيا فى نسق منطقى استدلالى يتكون من أحكام نظرية مجردة.

ومن الأمور الغريبة ، فإن وضع بلومر يماثل وضع بارسونز ، إذ أنه أعطى تأكيداً كبيراً على تطوير مجموعة من المفهومات ذات الدلالة الحسية تمسك بتلابيب الطبيعة الحقيقية للعالم الاجتماعي. ولكن الإجراء الصحيح لتطوير هذه المفهومات يتباين تباينا ملحوظاً عن إجراءات نظرية الفعل ، حيث دافع باسونز بإصرار عن شكل من أشكال التفكير الاستدلالي باعتباره استراتيجية مناسبة لتطوير قضايا نظرية شاملة نوعية تطويراً نهائيا.

ومن جهة أخرى فقد شكك بلومر فى صياغة مخططات تصورية محكمة يفترض أنها تؤدى إلى استدلالات منهجية عن العالم التجريبى . إذ لازال البروتوكول التقليدى للتحليل العلمى يحدد دخول المعلومات فى إطار عمل مفتعل ، مما يقلل من قيمة التحليل التجريبى الأصيل بشكل كبير.

ومن ثم اهتم كل من بلومر وبارسونز اهتماماً خاصاً بأسبقية تطوير مفهومات مناسبة بدلا من صياغة قوائم لقضايا متشابهات غير واضحة. وتؤكد استراتيجية بارسونز على بناء أنساق مفهومات مجردة نستطيع أن نستنبط منها مفهومات أكثر تحديداً بينما قدمت استراتيجية بلومر ارتباطاً استقرائيا وثيقا بين المفهومات ذات الدلالة الحسية والأحداث الإمبريقية.. وتشير هذه الاختلافات - حول الكيفية التى ينبغى بها تطوير نظرية الفعل أو النزعة التفاعلية الرمزية - إلى استراتيجيات منهجية متباينة تباينا شاسعا. وفى الحقيقة فإن هذه الفروق الأخيرة. بقدر ما تنبع من البروتوكول الذى يختص بتطوير النظرية ، فإنها كانت محور الانتقادات التى وجهتها التفاعلية الرمزية إلى نظرية الفعل.

استراتيجيات متباينة في المنهج :

وتشير إطارات المرجع عند كل من نظرية الفعل ونظرية التفاعلية الرمزية إلى تعقد العمليات الاجتماعية بقدر ما توجه مجموعة متباينة من الفاعلين أنفسهم إلى مواقف ذات درجات متباينة من الاستقرار وينظمون مجموعة الأفعال الخاصة بهم. وتدور المشكلات المنهجية التى تفرضها صورة الحقيقة هذه وخاصة عندما تؤثر فى صياغة النظرية - تدور - حول سؤال

مؤداه كيف يمكن الاعتماد على مفهومات مجردة وشاملة وأصيلة ، ثم تأتى فى المرتبة الأخيرة القضايا الخاصة بالعملية المعقدة للفعل المشترك أو تكوين النظام . وقد قدم كل من بلومر وبارسونز إجابات متباينة تباينا شديداً على هذا السؤال. وهذه الإجابات تمثل محوراً أساسيا لبناء أى نظرية موثوق بها فى علم الاجتماع.

وكانت إجابة بلومر يقينية ولافتة للنظر وأرست قاعدة ثابتة فى الهجوم على نظرية علم الاجتماع لعقود عديدة. إذ يرى بلومر أن مشكلة النظرية الاجتماعية تكمن فى انعدام الارتباط بين المفهومات والعالم التجريبى. وكذلك انعدام الارتباط بين المفهومات، وانعدام تصحيح وتعديل الذات نتيجة تاكيد نظرية علم الاجتماع على تطوير مفهومات تعرف بالمتغيرات مثل الثقافة والبناء واللذين تجهلان العملية الحقيقية للتفاعل الرمزى. ولما كان المجتمع هو محصلة التفاعل الرمزى وأنه يتضمن عمليات تفسير وتعريف متغيرة محتملة دوماً فيتعين أن تثير مفهومات النظرية الاجتماعية انتباه كل من المنظر والباحث إلى تلك العمليات التفاعلية المتغيرة على الدوام.

ومن جهة أخرى، فقد اختار بارسونز استراتيجية التركيز على الأبنية المتغيرة التى تنبثق بفعل التغير الدائم وأنماط التفاعل المختلفة بين هذه الأبنية. وحسب هذه الطريقة فيفترض أنه بالإمكان أن نفهم تعقد العالم الحقيقى الذى يتكون من الأفراد الفاعلين الذين يوجهون أنفسهم نحو مواقف متباينة. إن قضية خصائص الظاهرة المنبثقة من خلال التغير ليست هى محور النقاش والبحث إذ أن كلا من بلومر وبارسونز يصنفان على أساس أنهما من أنصار الفلسفة الواقعية. ولكن القضية محور النقاش والبحث هى نوع الظواهر التى تؤدى إلى ظهور أكبر مردود نظرى فى شكل زيادة الفهم وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحداث فى العالم الاجتماعى. ويرى بلومر أن الفهم يأتى إلى حد بعيد من دراسة عمليات التعريف وتفسير الأفراد الفاعلين. بينما يرى بارسونز أن أفضل استراتيجية تتحقق إذا ما ركزنا على التفاعل بين الأنماط الظاهرة المتغيرة الناجمة عن الفعل المشترك حسب عبارة بلومر.

ويكشف تباين الاستراتيجية أن بلومر يحاول مناقشة أن الأحكام النظرية العلية لا يمكن أن تتجاهل عمليات تفسير وتعريف وإعادة تعريف الفاعلين للمواقف ، حيث إن كثيراً مما يحدث يفسر ويوضح فى ضوء أن الفاعلين يغيرون مقاصدهم نحو أنفسهم باعتبارهم موضوعات ، أو يعدلون من هذه المقاصد نحو موضوعات أخرى فى مواقف معينة. وفى ضوء هذه الحقيقة فإنه يكون من الثابت أن هذه الأنماط الجديدة للفعل المشترك والروابط بين هذه الظواهر الجديدة ، تخضع للتغير تحت تأثير عمليات التفاعل الرمزى نفسها والمنبثقة عنها. ورغم أن بارسونز قبل القضية القائلة بأن الظواهر المتغيرة تبزغ عن العمليات الإرادية للفاعلين كما تتغير بتأثير هذه العمليات، فإنه اقترح أن استراتيجية التركيز الكلى على العمليات الإرادية ليست هى دائما أفضل استراتيجية. إن اتباع هذه الاستراتيجية يؤدى إلى إيجاد موقف تحليلى حيث يستحيل فيه رؤية الكل من خلال الجزء. ومن ثم يصعب علينا إدراك الكل من خلال الأفراد. ورغم أن ثمة متغيراً ما فى الأنساق الاجتماعية فإن النسق يبقى دائما غير مفسر مما يعطى الأولوية للتحليل فى كل المواقف المتغيرة وللظواهر المتغيرة الهامة . فقد أكد بارسونز على أنه يمكن أن نفسر قدراً كبيراً من هذا التغير فى الحياة الاجتماعية بالتوجيه إلى العلاقات العلية بين الظواهر المتغيرة دون التركيز على الكم الكبير من أفعال الوحدة الإرادية التى تبزغ منها الظواهر. ولا خلاف بين بارسونز وبلومر فى أن الحياة الاجتماعية هى محور النقاش. حتي أن بلومر قد أشار إلى أن الناس عادة ما يعرفون ويفسرون ويشيدون بالطريقة نفسها أكثر المواقف التى يواجهونها فى مجتمع معين. ومن خلا ل التفاعل السابق يكتسبون إدراكات مشتركة وتعريفات مشتركة عن كيفية أداء الفعل وأداء السلوك فى هذا الموقف أو ذاك. بيد أن القضية هى: ما مقدار التباين فى الحياة الاجتماعية الذى قد يفسر من خلال أنماط التفاعل المتغيرة والمستقرة. ويرى بلومر أن هذا لا يمكن أن يفسر إلا قدراً ضئيلا من التباين فى الحياة الاجتماعية، بينما يرى بارسونز أنه يمكن أن نفهم الكثير من الحياة الاجتماعية من خلال التركيز علي التفاعل بين الأنماط المنبثقة للفعل المشترك حسب وصف بلومر. وهذا التباين فى الاستراتيجية لا التباين فى الرؤى الأساسية للحقيقة: هو الذى يؤدى إلى تفسير الاختلافات فى اختيار المتغيرات الأساسية للدراسة من جانب منظرى الفعل ومنظرى التفاعلية الرمزية.

وتشير الفروق بين المتغيرات المختارة للدراسة إلى مداخل مختلفة لجمع المعلومات. ويرى بلومر أن جمع المعلومات يتضمن اهتمام الباحث باكتساب دور الفاعل موضع الدراسة لفهم تعريف الفاعل للموقف . ومن أجل تحقيق هذا الغرض يتعين على الباحث أن يتخلى عن كل مظاهر التحيز أثناء التحليل ، وأن يركز على ما يفكر الفاعلون فيه ، ويدركونه ، ويفسرونه، إذ لا يمكن فهم التعقيد غير المعقول فى بعض العمليات الاجتماعية إلا من خلال هذه الطريقة. بينما يرى بارسونز أن هذا التعقيد يفرض مشكلة التحليل ومشكلة المنهج التى يتعين أن ينظر إليها ويبحث عنهما فى كل عمليات الحياة الاجتماعية المعقدة. وفى ظل اختفاء معايير التحليل التى تستخدم لقياس أى العمليات هى المهمة سيضل الباحثون الطريق فى متاهات وحدات أفعال الفاعلين. ومن ثم يتعين علينا أن نفهم اهتمام بارسونز بلزوميات النسق من خلال هذا السياق حيث يفترض أن هذه اللزوميات تدل الباحثين والمنظرين على تلك العمليات التى من المحتمل أن تنتج أفضل مردود نظرى. وعادة مايرى النقاد فى هذه اللزوميات أنها وحدات ميتا فيزيقية بينما التفسير الأكثر ملاءمة لها ينص على أن اللزوميات تمثل فئات لتميز العمليات الحاسمة عن العمليات غير الحاسمة عند الباحثين. فالقضية التى هى محور الخلاف بين بلومر وبارسونز ليست صورة منفصلة عن الحقيقة الاجتماعية، ولكن المشكلة هى عما إذا كان معيار التحليل سيزيد من إدراكات الباحثين للعمليات الاجتماعية أو يخفى العمليات الاجتماعية الحاسمة عن الباحثين. ومرة أخرى وبالرغم من الإجابة على السؤال من هم على صواب ومن هم الأكثر صوابا فإن القضية هى قضية استراتيجية توجيه البحث للمساعدة على صياغة نظرية اجتماعية أكثر ملاءمة.

الخاتمة

طالب هذا الفصل دارسى نظرية علم الاجتماع بإعادة فحص بعض مظاهر الخلاف والتناقض الكثيرة عندهم، وإعطاء الأمل فى تحقيق تقدم حقيقى نحو تحطيم الحواجز التى تفصل بين مكونات النظرية ونتائج البحوث فى الوقت الحالى. ولا بد أن الأمر المريح والمطمئن أن يدرك المنظرون الاجتماعيون والباحثون أن إطارات المرجع عند كل من بارسونز وبلومر تشير إلى عالم اجتماعى متماثل ، وتوحى أوجه التماثل هذه إلى أن علماء الاجتماع يواجهون العالم التجريبى نفسه من خلال مفهومات متماثلة ، وما يدرك باعتباره خلافات ميتافيزيقية إنما هى فى الحقيقة قضايا ومناقشات حول أفضل الاستراتيجيات لبناء النظرية وتوجيه البحث. وبطبيعة الحال فإن الاستراتيجية التى يستخدمها الباحث لها معان تتعلق بالأصول ومعنى الوجود. وهذا يكمن فى طبيعة البشر الذين يبدعون تمثلات رمزية عن العالم الحقيقى . وحتى فى ضوء تلك الحقيقة فإن طبيعة العالم كما يدركها منظرو التفاعلية أو الفعل ليست متباينة تباينا كبيراً كما يدعى دائما أنصار كل نظرية.

وإذا ما اختزلنا الفروق المتعلقة بالأصول والميتافيزيقا المفترضة إلى مشكلات فى الاستراتيجية ، فإنه يكون من الواضح الآن أن النقاش الدائر على مستوى الفرضيات إنما هو عمل عقيم ، إذ أن الخلافات حول الاستراتيجيات توحى بحل ما : من خلال اتباع أى مخطط سيبرهن من هو الأكثر صوابا من الناحية النظرية عند اختبار الفرضيات بالمقابلة مع نتائج البحث. وفى الوقت الحالى، فإنه يبدو أن قدراً كبيراً من الجهد العقلى قد ضاع وتبدد فى مناقشة قضايا نظرية خاوية ونتائج البحوث عمن هو الأكثر صوابا فى تقديم البراهين، وربما لهذا السبب عجزت استراتيجية كل من بارسونز وبلومر عن صياغة وتطوير مجموعة أحكام نظرية محددة ، أو مجموعة من نتائج البحوث المتراكبة التى تقدم حلا لمسألة هوبز عن النظام وكيف يصير المجتمع ممكنا ؟ .

الجزء الرابع

الفصل الثالث عشر

الجذور الفكرية لنظرية التبادل

الجذور الفكرية لنظرية التبادل

يرجع الميراث العقلاني الذي بلور نظرية التبادل المعاصرة في صورتها الحالية الي مصادر مختلفة، ابتداء من علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا وانتهاء بعلم النفس وإن ما يميز هذا الميراث بالإضافة الي تنوعه هو غموض العلاقة بين المنظرين المعاصرين لنظرية التبادل وبين الرواد القدامي، وفي الحقيقة فإن نظريات التبادل المألوفة والشائعة إنما هي مزيج مختلط من علم الاقتصاد النفعي والأنثروبولوجيا الوظيفية وعلم النفس السلوكي. وقد ارتبط هذا المزيج بمحاولة كل باحث معاصر أن يستبدل بالنزعة الوظيفية عند بارسونز نظرية التبادل ويقدم لنا نمو وتطور نظريات التبادل في علم الأجتماع خلال العقود الأربعة الأخيرة صورة معقدة من الاستعارة المنتقاة من مبادئ ومفهومات قديمة لعلوم أخري ورد الفعل ضد عدم ملاءمة أشكال التنظير الوظيفية، ومن ثم فهذا الفصل يعبر عن محاولة لتقديم رؤية تجريبية مؤقتة توضح الإتجاهات التي تحول اليها علماء الأجتماع خلال سعيهم وراء صياغة نظرية التبادل باعتبارها بديلاً عن النظرية الوظيفية.

النزعة النفعية: ميراث علم الأقتصاد الكلاسيكي:

تظهر أسماء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، وجون ستيوات ميل وجيريمي بنثام كأسماء لامعة في تاريخ نظريات علم الأقتصاد في الفترة من ١٧٥٠ الي ١٨٥٠ ورغم أن كل واحد من هؤلاء المنظرين قدم مساهمة مميزة لربط الفكر الاقتصادي بالفكر الأجتماعي، فقد ساعدت بعض الافتراضات الأساسية عن طبيعة الإنسان وعلاقته بالآخرين وخاصة في السوق الاقتصادي علي وصف أفكارهم بالنفعية. ورغم أن القضايا المتطرفة للنزعة النفعية قد هجرت ورفضت منذ فترة طويلة ولكن فلا زالت أفكار كثيرة أساسية من أفكارها باقية ومستمرة ولها تأثير علي عملية التنظير في العلوم الأجتماعية الأخري، فعلي سبيل المثال، وكما لاحظنا عند مناقشة وعرض نظرية الفعل الإرادي عند بارسونز، فإن هذه النظرية تدين بدين واضح للفكر النفعي وكذلك الحال مع منظري التبادل المعاصرين بالرغم من

أن ديونهم الفكرية لم يبرهن عليها بوضوح ولم يتم تقصي مصادرها مثلما فعل مع بارسونز .

وتتفق كل نظريات التبادل المعاصرة علي إعادة صياغة بعض الافتراضات والمفهومات الأساسية المتداولة في النزعة النفعية ، إذ يري المنظرون الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الناس ينشدون ويسعون سعياً عقلانياً الى مضاعفة مكاسبهم المادية أو زيادة منافعهم المادية من خلال المقايضات والمبادلات مع الآخرين في سوق حر مفتوح يقوم علي التنافس ، وبإعتبار أن البشر يمثلون وحدات عقلانية في السوق الحر تتاح لهم كل المعلومات الضرورية وبوسعهم تقدير كل البدائل المتاحة ، فإنهم يختارون أختياراً رشيداً نسق الفعل الذي يحقق لهم أقصي المنافع المادية. ويدخل ضمن هذه الأعتبارات العقلانية حساب التكاليف التي يتطلبها السعي نحو البدائل المختلفة ، ويتعين أن توزن هذه التكاليف بميزان العقل في مقابل تحقيق المنافع المادية من أجل تحديد أي بديل يعطي أقصي مكسب أو أعلي ربح (أي تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من التكاليف) .

ومع ظهور علم الاجتماع باعتباره علماً قائماً بذاته ، أجريت اقتباسات كثيرة ومراجعات واقعية متعمقة وردود أفعال قوية لمفهوم الإنسان وتفاعلاته مع الآخرين ، وفي الحقيقة ومنذ ظهور علم الاجتماع فقد أستمر الحوار بين ورثة النزعة النفعية وهؤلاء الذين عارضوا هذا المفهوم النفعي وتأثروا به. ولقد كانت قضايا كونت ودوركيم محاولة لتقديم بديل للفكر النفعي كما عكست الأفكار المختلفة لهربرت سبنسر هذه المحاولة. وفي العصر الحديث يلاحظ أثناء مناقشة النزعة الوظيفية عند بارسونز أنه حاول إعادة صياغة المبادئ النفعية ودمجها مع اتجاهات نظرية أخري . وقد بذل هذا الجهد لتصويب مغالاة سبنسر . وبالمثل حاول منظرو التبادل المعاصرون إعادة صياغة المبادئ النفعية صياغة جديدة من خلال نظريات التبادل الأجتماعي المختلفة [وقد تضمنت الصياغات الجديدة ما يلي :]

أ- نادراً ما يحاول البشر الحصول علي أقصي الأرباح ، ب - ليس كل البشر عقلانيين في تصرفاتهم ، جـ- أن تفاعلات البشر جميعها سواء ما كان منها في سوق الاقتصاد أو في أي مجال آخر لا تتحرر من التنظيم

والضغوط الخارجية ، د- يفتقد البشر المعلومات الدقيقة عن كل البدائل المتاحة ، وقد أدت معرفة هذه الحقائق الي صياغة مجموعة من الافتراضات النفعية البديلة : ١- رغم أن البشر لا يسعون دوماً الي الحصول علي أقصي الأرباح ، لكنهم ينشدون دوماً تحقيق قدر من الربح أثناء تفاعلاتهم الأجتماعية مع الآخرين ، ٢- ورغم أن البشر لم يصلوا الي مرحلة العقلانية الكاملة ، فإنهم ينشغلون بحسابات التكلفة والمنافع خلال التفاعلات الاجتماعية ، ٣- ورغم أن الناس يفتقدون المعلومات الدقيقة الكافية عن كل البدائل المتاحة لكنهم يعون بعضها فقط مما يكون الشكل الأساسي لقياس وتقدير التكاليف والمنافع علي الأقل ، ٤- ورغم أن ثمة ضغوطاً تمارس علي النشاط الإنساني فإن بني البشر يعيشون في تنافس سعياً وراء الربح أثناء تفاعلاتهم. وبالإضافة الي هذه البدائل عن الفروض النفعية ، فقد حركت نظرية التبادل التفاعل الإنساني بعيداً عن حدود التفاعل المادي داخل السوق الأقتصادي ، ٥ - ورغم أن التفاعلات الأقتصادية تتم داخل سوق محدد متعارف عليه في كل المجتمعات التي يتم فيها الأتصال المنظم بين البائعين والمشترين ، فإن هذه التفاعلات الأقتصادية تعبر فقط عن حالة خاصة من علاقات ا لتبادل الاكثر شيوعاً بين الأفراد في كل البيئات الاجتماعية تقريباً ، ٦- ورغم أن الأهداف المادية تحدد التبادل في سوق الأقتصاد فإن الناس يتبادلون السلع المعنوية اللامادية أيضاً مثل المشاعر والخدمات بمختلف أنواعها .

وبالإضافة الي الميراث الحقيقي للنزعة النفعية فقد تبنت بعض أشكال نظرية التبادل الحديثة إستراتيجية النفعية لصياغة نظرية إجتماعية. فعندما يفترض أن بني البشر عقلانيون ، فإن النفعيين يدعون إمكانية قيام علم عقلاني يدرس التبادل بين الناس ، ويضع هذا العلم قوانين الطبيعةالإنسانية علي قمة نسق إستنباطي للتفسير ، وهكذا اقترضت النزعة النفعية من علم الفيزياء مفهوم النظرية بإعتبارها نسقاً من البديهيات الإستنباطية المنطقية أو نسقاً من القوانين ومجموعات من القضايا المركبة المختلفة التي يمكن أن تستنبط استنباطاً عقلانياً من خلال قوانين الإنسان الاقتصادي. وكما سيؤكد في ختام هذا الفصل فقد أثرت النزعة النفعية تأثيراً قوياً علي تطوير النزعة السلوكية النفسية والتي لم

توائم فقط بين مفهومات وافتراضات النظرية الاقتصادية التقليدية وبين أغراضها وأهدافها ولكنها تبنت أيضاً التزام علم الاقتصاد التقليدي بأشكال التنظير البديهية . وقد استمر هذا الالتزام سواء أكان موروثاً بشكل مباشر أو غير مباشر من النزعة السلوكية حتي يومنا هذا وسيطر علي أغلب الكتابات النظرية التي اهتمت بدراسة أشكال التبادل .

وتكشف مراجعة الأفكار الأساسية للنزعة النفعية عن جانب واحد فقط من الميراث التاريخي لنظرية التبادل . فبجانب التأثير في العلماء السلوكيين والذين أثروا بدورهم علي نظرية التبادل الحديثة ، فقد أثارت النفعية جدلاً كبيراً وحواراً مثمراً في مرحلة البدايات الأولي للدراسات الأنثروبولوجية ، والواقع أن الكثير من تأثير النزعة النفعية علي نظرية التبادل المعاصرة كان تأثيراً غير مباشر . وقد تحقق هذا التأثير من خلال النزعة السلوكية وأبحاث الأنثربولوجيا الأجتماعية في بداية هذا القرن في أن واحد . وهكذا ورغم أن نظريات التبادل يمكن أن تمارس تأثيراً قوياً علي نظرية علم الأجتماع المعاصرة ، فإن نظريات التبادل هذه قد قامت علي جهود الأنثربولوجيين الاجتماعيين الرواد .

نظرية التبادل في الدراسات الأنثربولوجية :

جيمس فريزر

لقد أنتهي سير جيمس فريزر[١] ١٨٥٤ - ١٩٤١ في الجزء الثاني من كتابه الفولكلور الشعبي في العهد القديم في عام ١٩١٩ الي وضع ما يمكن أن يكون بداية التحليل النظري للتبادل الواضح بين النظم الأجتماعية . وقد استوقف انتباه فريزر بعد دراسة العديد من نظم القرابة وعادات الزواج في

---

(١)عالم أنثربولوجي بريطاني ، ومن أشهر كتبه «الغصن الذهبي دراسة في السحر والدين»ترجم هذا الكتاب الي اللغة العربية تحت إشراف أ.د أحمد أبو زيد عام ١٩٧١ , صدر عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ويري أبو زيد أن موت فريزر يمثل نهاية مرحلة من أهم المراحل التي مر بها التفكير الأنثربولوجي النظري وأخصبها ونعني بها مرحله التفسير التطوري الذي سيطر علي التفكير العلمي في القرن التاسع عشر بتأثير داروين . المترجم

مجتمعات بدائية كثيرة أن سكان استراليا الأصليين يفضلون نظام الزواج المتقاطع بين بنات العمومة وأبناء الخؤولة تفضيلاً واضحاً عن نظام الزواج المتوازن بين أبناء العم وبنات الخال ومن هنا طرح سؤال لماذا يفضل الزواج بين بنات العم وأبناء الخال غالباً ؟ (نظام الزواج المتقاطع) ولماذا يحرم الزواج من أبناء العم وبنات الخال (القرابة المتوازية) .

ورغم أن البيانات الدقيقة الأساسية التي أعتمد عليها فريزر عند وصفه لأساليب الزواج عند سكان استراليا الأصليين مثيرة في حد ذاتها وغير صادقة لعدم دقتها فقط، فإن ما يميز مساهمة فريزر هو شكل التفسير الذي قدمه وبطريقة يظهر فيها واضحاً تأثير الأقتصاد النفعي حيث طرح فريزر تأويلاً اقتصادياً لتفسير أسباب ظهور أنماط الزواج المتقاطع بين بنات العمومة وأبناء الخؤولة . وقد استقي فريزر تفسيره هذا من قانون الدوافع الاقتصادية ، ذلك لأن المواطن لما كان لا يملك المهر الذي يمهر به الزوجه ، فإنه يضطر إذا أراد الزواج الي إجراء عملية مبادلة يبادل الفتاة التي يرغب الزواج منها بأحدي قريباته وعادة ما تكون أخته أو ابنته ، وهكذا تفسر الدوافع الأقتصادية والمادية للأفراد في المجتمع (نقص الملكية والرغبة في الزواج) أنماطاً أجتماعية كثيرة (الزواج المتقاطع بين بنات العمومة وأبناء الخؤولة) ، وعلاوة علي ذلك افترض فريزر أنه متي استقر نمط معين منبثق من دوافع اقتصادية في رحم ثقافة ما فإن هذا النمط الجديد يحدد ويضغط علي الأنماط الأجتماعية الأخري التي يمكن أن تظهر.

ومن ثم يري فريزر أن أنماط التنظيم التي تحدد ثقافة ما تعكس الدوافع الأقتصادية عند البشر الذين يحاولون تبادل السلع لإشباع حاجاتهم الأساسية. ورغم قلة اهتمام الأجيال اللاحقة من الأنثروبولوجيين وخاصة مالينوفسكي وكلود ليفي ستراوس بتفسير فريزر المحدد والمميز ، فإن نظرية التبادل الحديثة في علم الأجتماع تستعين بمفهوم مماثل عن التنظيم الاجتماعي :

١- إن عملية التبادل محصلة دوافع بين البشر لتحقيق حاجاتهم .

٢- عندما تؤدي عمليات التبادل الي تحقيق الربح لدي هؤلاء المتورطين في هذه العمليات فإن عمليات التبادل تؤدي الي تنظيم التفاعل.

٣- لا تخدم تلك الشبكة المنظمة للتفاعل حاجات البشر فقط بل تقيد وتحدد أنواع الأبنية الأجتماعية التي يمكن أن تظهر في المستقبل داخل النسق الأجتماعي .

وبالإضافة الي توقع اسبقية الصورة العامة للتفسيرات الحديثة عن كيف تبدع وتكوّن عمليات التبادل الأولية أنماطاً تنظيمية أكثر تعقيداً في المجتمع ، فإن تحليل فريزر يلقي الضوء علي اهتمام آخر لنظرية التبادل ، وهو : تباين الانساق الأجتماعية في إطار المزايا والسلطة . ولقد لاحظ فريزر أن أنساق التبادل تسمح لهؤلاء الذي يملكون السلع ذات القيمة الأقتصادية العالية باستغلال هؤلاء الذين لا يملكون إلا القليل من هذه السلع ويترتب علي ذلك أن الفئة الأولي تتمكن من أمتلاك مزايا رفيعة المستوي ، وفرض السلطة علي الآخرين . وقد لاحظ فريزر أن تبادل النساء بين سكان استراليا الأصليين يؤدي الي تباين السلطة والمزايا وفق طريقتين متباعدتين علي الأقل :

أولاً : لما كانت النساء في مجتمع استراليا يمثلن قيمة اقتصادية وتجارية عالية . لذا فإن الرجل الذي له أخوات أو بنات كثيرات كان يعد ثريا ، أما الرجل الذي لم ينجب بناتاً وليس له أخوات فقد كان يعد فقيراً ، ومن ثم يعجز عن الحصول علي زوجة .

ثانيــاً : قد يستغل الرجال من كبار السن نسق التبادل هذا فيتزوجون عادة من فتيات صغيرات السن ، بينما لا يستطيع الشبان الذين لا يملكون نساء يبادلون بها الحصول علي زوجة ، أويضطرون للقنوع بزوجات كبيرات السن من المرفوضات أو الأرامل أو يضطرون للبقاء بدون زواج ومن ثم فإن فريزر يكون قد استن - ولو بشكل ضمني - مبدأ رابعاً للتنظيم الأجتماعي . وقد قام منظروا نظرية التبادل المحدثين بتوضيح هذا المبدأ .

٤- تؤدي عمليات التبادل الي تباين الجماعات في إطار تأكيدها النسبي علي السلع ذات القيمة مما أدي الي اختلافات في درجات السلطة والمكانات والهيبة والتميز .

وكما يبدو فإن تحليل فريزر رغم ما يحمل من طابع استفزازي يحمل بذوراً تطورية . وقد أثر تأثيراً مباشراً وضعيفاً علي نظرية التبادل المعاصرة. وعلي العكس فإن النظرية المعاصرة في علم الأجتماع تدين لهؤلاء

الأنثربولوجيين الذين كتبوا مؤلفاتهم كرد فعل لفريزر وحاولوا تطوير وتحسين النزعة النفعية عنده .

مالينوفسكي والنزعة النفسية في تفسير التبادل :

وبالرغم من إرتباط مالينوفسكي الوثيق بفريزر ، فإنه طور منظوراً للتبادل حور فيه تحليل فريزر النفعي لنظام الزواج المتقاطع بين بنات العمة وأبناء الخال تحويراً جذرياً ، وفي الحقيقة فلقد أشار فريزر نفسه في المقدمة التي كتبها لكتاب مالينوفسكي Argonouts questerns بأهمية إسهام مالينوفسكي في تحليل علاقات التبادل ، وقد لاحظ مالينوفسكي – في دراسته الوصفية المشهورة عن سكان جزر التروبياند – جماعة من ثقافات جزر بحار الجنوب – وجود نظام للتبادل بين أفراد مجتمعات تعيش في تجمعات واسعة من الجزر . وكما لاحظ مالينوفسكي أن أهم ما يميز هذه التجمعات المغلقة هو غلبة تبادل صنفين من السلع عما سواهما من الأصناف ، وهما العقود والأساور والذين ينتقلان في اتجاهات عكسية ، الإتجاه الأول حـــول دوره الكولا [1] حيث تنتقل الاساور وتتبادل بين الأفراد في أتجاه عكسي . ومن ثم فأي تبادل يتم بين الأفراد فثمة إسورة مقابل عقد . وقد أدرك مالينوفسكي أهمية تمييز التبادلات المادية أو الاقتصادية عن

---

(١) الكولا كلمة مأخذة من لهجات السكان الأصليين في ميلانيزيا ومعناها الأصلي الدائرة . يجري العمل بهذا النظام بين السكان الأصليين لكثيرمن جزر ميلانيزيا ... ويمتاز هذاالنظام بدقته وتحقيقه لأغراض اقتصادية ذات بال وقيامه علي مبدأ توزيع العمل وتبادل الثروات بين العشائر ، إذ يتضمن تبادل الهدايا في مواسم معينة وفي مناسبات خاصة ببعض حاصلات الصيد البحري من قبائل تكثر لديهاهذه الحاصلات إلي أخري محرومة منها ومن المألوف تبادل الأساور والعقود وكانت هاتان السلعتان من أغلي السلع وأكثرها قيمة أما الأساور فكانت تصنع بمهارة من المحار أو الصدف وتنتقل في مواسم معينة من الجزر الغربية الي الشرقية، أما العقود فكانت تنظم غالباً من الصدف وتنتقل من الجزرالشرقية الي الغربية وقد قام هذا التوزيع علي أسس طبيعة وصناعية .فأهل الجزر الغربيةكانوا قدتفوقوا في صناعة الأساوروكانت موادها الأولية وفيرة لديهم ، أما اهل الجزر الشرقيةفقد برزوا في صناعة العقود. وكان يتم تقديم هدايا الكولا في فصول خاصة من العام والمناسبات الدينية وحالات الوفاة وكان يتبع في أساليب دينية كثيرة التعقيد . وكانت النساء تتولي تقديم هذه الأساور والعقود فيما عداحالات الوفاة. راجع علي عبد الواحد وافي ، قصة الملكية في العالم صفحه ٢٨ والأقتصاد والمجتمع ص ١٣١، ايضاً احمدابو زيدالبناء الأجتماعي الجزء الثاني صفحة ٢٠. المترجم

التبادلات الرمزية وغير المادية عند تفسير هذه الشبكة المعقدة من التبادلات المميزة . وعلي خلاف أنصار النفعية وفريزر الذين عجزوا عن تصور علاقات التبادل غير المادية ، عرف مالينوفسكي أن نظام الكولا لا يمثل شبكة للمبادلات المادية أو الاقتصادية وحدها ، بل علي العكس أدرك أنه تبادل رمزي يصنع شبكة من العلاقات الاجتماعية ، ولا ينهي إتمام أي صفقة علاقة الكولا ، فالقاعدة هي أنك متي دخلت في الكولا فستظل في الكولا ، فالشراكة بين الرجلين لها صفة الدوام مدي الحياة وبينما يمكن أن تحدث صفقات اقتصادية خالصة ضمن قواعد الكولا وقد لاحظ مالينوفسكي أن شعائر تبادل الأساور والعقود أهم وظائف الكولا .

وقد أكد مالينوفسكي أن المواطنين أنفسهم عرفوا الفروق بين السلع ذات القيمة الاقتصادية والأهمية الرمزية للعقود والأساور . بيد أنه لا ينبغي أن يفسر التمييز بين هذه السلع بأن أهالي جزر التروبرياند لا يضيفون قيماً متدرجة علي السلع الرمزية ، وفي الحقيقة فإنهم يعرفون هذا التدرج ويستخدمونه كتعبير عن طبيعة العلاقات بين شركاء التبادل ، وبإعتبارهم متكافئين في المكانة أو أن أحدهما يحتل مكانة عالية والآخر يحتل مكانة أدني. وقد لاحظ مالينوفسكي اختفاء أي أثر من أثار الكسب والمنفعة في كل شكل من أشكال تبادل الكولا عند أهل التروبرياند. ولا يوجد أي تبرير للنظر الي الكولا من منظور نفعي أو اقتصادي ، إذ لا يوجد أي تأكيد علي المنفعة المشتركة أثناء إتمام التبادل . وعلي العكس من ذلك فإن الدوافع التي تكمن وراء الكولا هي دوافع إجتماعية نفسية ، إذ رأي مالينوفسكي أن التبادلات في الكولا تحمل في طياتها معاني الحاجات لدي كل من الأفراد والمجتمع .

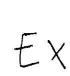
وقد فسر مالينوفسكي الكولا استناداً علي الرؤية الوظيفية ، وبين أنه نظام يهدف الي اشباع الحافز الأساسي للأداء والمشاركة والعطاء وإرضاء النزعة القوية لتكوين علاقات إجتماعية . ومن ثم يري ضرورة الاهتمام بدراسة نمط اجتماعي متواصل مثل الكولا لما يحققه هذا النمط من وظائف إيجابية تتمثل في اشباع الحاجات النفسية الفردية والحاجات المجتمعية من أجل تحقيق التكامل والتماسك الأجتماعي .

وكما أكد روبرت ميرتون وعلماء وباحثون أخرون فإن هذا الشكل من

التحليل الوظيفي يطرح صعوبات منطقية كثيرة بيد أنه وعلي الرغم من هذه الصعوبات ، فإن تحليل مالينوفسكي قدم مساهمات عديدة لنظرية التبادل المعاصرة :

١- وحسب عبارة مالينوفسكي يتضمن معني الكولا في كونه وسيلة لطرح مفهوم الكائن العقلاني الذي لا يريد شيئاً إلا إشباع حاجاته البسيطة ويفعل ذلك وفق المبدأ الاقتصادي الذي يطالب بذل أقل مجهود .

٢- إن الحاجات النفسية وليست الحاجات الاقتصادية هي القوة التي تثير وتؤكد علاقات التبادل . ومن ثم فإنها تكون حاسمة في تفسير السلوك الأجتماعي .



٣- يمكن أن يكون لعلاقات التبادل آثار ومعان تتخطي طرفي التبادل وكما يثبت نظام الكولا فإن أنماطاً معقدة من التبادل غير المباشر يمكن أن تعمل لتحافظ علي شبكة العلاقات الأجتماعية الواسعة الممتدة لفترة طويلة من الزمان .

٤- إن علاقات التبادل الرمزية هي العمليات الاجتماعية الأساسية التي تحدد التباين بين ا لمراتب في المجتمع مثلما تحدد تكامل المجتمع في وحده متماسكة متكاملة .

وهكذا حرر مالينوفسكي نظرية التبادل من الحدود النفعية الضيقة عندما وضح أهمية التبادلات الرمزية لكل من العمليات النفسية الفردية وأنماط التماسك الأجتماعي ، وعندما أنجز هذا العمل قدم الأساس التصوري لنمطين أساسيين من منظورات التبادل ، الأول يؤكد علي أهمية العمليات النفسية ، والآخر يؤكد علي أهمية القوي الثقافية والبنائية وتأثيرهما علي علاقات التبادل . وفي الحقيقة فإن نظريات التبادل في علم الأجتماع الحديث تدور حول هاتين النقطتين اللتين عرضهما مالينوفسكي، كما سيبرهن علي ذلك في الفصول القادمة.

مارسيل موس وظهور نظرية التبادل البنائية ١٨٧٢ - ١٩٥٠ :

ورد فعل لفهم موس افراط مالينوفسكي في تأكيد الحاجات النفسية علي حساب الحاجات الأولية ، قام موس بإعادة تفسير تحليل مالينوفسكي لدورة الكولا . ومن ثم صاغ الصور العريضة العامة لمنظور التبادل الجمعي أو منظور التبادل البنائي . ويري موس أن السؤال الأساسي والخطير والذي يطرح عند دراسة شبكة تبادل الكولا بإعتبارها شبكة معقدة هو :

« ما المبدأ الذي يلزم الشخص رد مقابل الهدية التي قبلها من قبل في المجتماعات البدائية ؟ وما القوة الكامنة في الشئ التي تلزم قابل الهدية أن يردها ؟ » .

يري موس أن « القوة » التي تلزم بالتبادل هي المجتمع أو الجماعة ، إذ أن الجماعات وليس الأفراد هي التي تواصل التبادل ، وتقوم بالتعاقدات وترتبط بالتزامات معينة . فالأفراد الذين يتبادلون فيما بينهم هم أشخاص يمثلون القواعد الأخلاقية للجماعة . وتتم تعاقدات المبادلات بين الأفراد وفقاً للقواعد التي تشرعها الجماعة ، بينما تدعم تعاقدات التبادل في الوقت نفسه هذه القواعد والقوانين . وهكذا يري موس ضرورة أن يحل مفهوم الأفراد بإعتبارهم ممثلين للجماعات الأجتماعية في التحليل النهائي محل المصلحة الذاتية الفردية عند النفعيين والحاجات النفسية عند مالينوفسكي ، وفي التحليل النهائي تُكُون علاقات التبادل وتدعم قواعد السلوك الأخلاقية للجماعة التي هي وحده فريدة قائمة بذاتها. وتلك عبارة مشهورة صاغها دوركيم أستاذ موس . وعلاوة علي ذلك وبطريقة تماثل طريقة فريزر - فما أن تظهر هذه المبادئ والقواعد الأخلاقية إلا وتدعم من خلال أنشطة التبادل حتى تبدأ في تنظيم الأنشطة الأخري في الحياة الأجتماعية للجماعة ، وتتخطي علاقات التبادل الخاصة بها .

ورغم أن موس كان أول من وفق بين مبادئ التبادل في النزعة النفعية والفكر البنائي الجمعي عند دوركيم ، فإن دراسات موس قد نالت اهتماماً ضئيلاً من جانب علماء الأجتماع . وحين أدرك موس أن علاقات التبادل تكون وتدعم في الوقت نفسه البناء المعياري للمجتمع ، فإنه سبق الإفتراضات البنائية التي تقوم عليها بعض نظريات التبادل المعاصرة مثل

تلك التي يدعو اليهابلاو . بيد أن تأثير موس علي النظرية الحديثة كان غير مباشر وغير محدد إذ من خلال كتابات كلود ليفي ستراوس ذات الصفة البنائية تحقق تأثير النزعة الجمعية الدوركيمية علي كل من منظري التبادل النفسي والتبادل البنائي في نظريات علم الأجتماع المعاصرة .

النزعة البنائية عند كلود ليفي ستراوس :

نشر كلود ليفي ستراوس في عام ١٩٤٩ كتابة أبنية القرابة الأولية وقد حلل هذا الكتاب نظام الزواج المتقاطع بين بنات العمة وأبناء الخال ، وفي هذا الكتاب أعاد كلود ليفي ستراوس صياغة اعتراضات دوركيم علي النفعيين مثل سبنسر ، ومن ثم فقد رفض تفسير فريزر النفعي لأنماط الزواج المتقاطع المشار اليه بين بنات العمة وأبناء الخال . وبطريقة تماثل طريقة موس في الأعتراض علي توكيد مالينوفسكي علي الحاجات النفسية قام بتطوير منظورات التبادل البنائي الأكثر تعقيداً ، والتي تسبق في الزمان الاهتمام المعاصر لنظرية علم الأجتماع بعمليات التبادل .

وكان رد فعل كلود ليفي ستراوس لتفسير فريزر للزواج المتقاطع بين بنات العمة وأبناء الخال أن رفض أولاً مفهوم المنفعة عند فريزر لأن فريزر يصور ا لمواطن من سكان استراليا الأصليين كالمسكين المتجول الذي يندب حظه ، لأنه فقد الأمل في الحصول علي زوجة ! حيث لا يمتلك سلعاً مادية يمهرها بها وهكذا يكتشف المسكين أن نظام التبادل هو الحل الأوحد لتلك المشكلة العويصة التي تؤرقه :

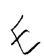
فالرجال يتبادلون أخواتهم عند الزواج ، لأن هذه الطريقة هي أسهل طريقة للحصول علي زوجة . علي نقيض فريزر يؤكد كلود ليفي ستراوس أن نظام التبادل هو المهم فهو الذي يفسر الأشياء وليس العكس ، لأن التبادل عند ستراوس كما سنري فيما بعد يجب تحليله في إطار وظائفه لتحقيق تكامل وتماسك البناء الأجتماعي الأكبر . ومن ثم هاجم كلود ليفي ستراوس إدعاء فريزر النفعي بأن المبادئ الأساسية الأولية للسلوك الأجتماعي إنما هي مبادئ اقتصادية ، فمثل هذا الأدعاء يتهاوي أمام الحقيقة القائلة بأن البناء

الأجتماعي ظاهرة ضرورية أساسية تعمل في إطار قوانين ومبادئ محددة .

كذلك رفض كلود ليفي ستراوس التفسيرات النفسية لعمليات التبادل وخاصة الافتراض الذي عرضه السلوكيون ، فعلي نقيض علماء المدرسة السلوكية النفسية الذين لم يروا فروقاً تذكر بين القوانين التي تحكم سلوك كل من الحيوانات وبني البشر ، أكد كلود ليفي ستراوس أن بني البشر يمتلكون ميراثاً ثقافياً من المعايير والقيم تميز بين سلوكهم وتنظيماتهم في أي مجتمع وبين سلوك ونظم أجناس الحيوانات . ومن ثم تختلف طبيعة السلوك الإنساني إختلافاً جذرياً عن طبيعة السلوك في عالم الحيوان ، وخاصة في المسائل التي تتعلق بالتبادل الاجتماعي . فالقيم والقواعد الأخلاقية والقوانين لا توجه سلوك الحيوانات ،وتلك القيم هي التي تحدد متي وأين وكيف تتم التبادلات الأجتماعية. وعلي خلاف الحيوان ، يحمل بني البشر معهم في مواقف التفاعل تعريفات منتظمة ومكتسبة عن كيفية أداء السلوك ، وهذا كله يؤكد تميز مبادئ التبادل الأنساني .

وعلاوة علي ذلك ، فإن التبادل يعد أكبر من محصلة الحاجات النفسية ، حتي تلك الحاجات التي تكتسب أثناء عملية التنشئة الأجتماعية . وهكذا لا يمكن أن نفهم التبادل في إطار الدوافع الفردية فقط . إذ تعكس علاقات التبادل أنماط التنظيم الأجتماعي الموجود كوحدة متميزة قائمة بذاتها بعيدة عن الأستعدادات النفسية للأفراد : ومن ثم فالسلوك الأجتماعي المتبادل تنظمه من الخارج المعايير والقيم ، وما يترتب علي ذلك من إمكانية تحليل عمليات التبادل في إطار النتائج أو الوظائف المترتبة علي هذه المعايير والقيم .

ويفترض كلود ليفي ستراوس عند مناقشة هذا الرأي عدداً من المبادئ الأساسية التي تحكم التبادل وهي :



أولاً : تتضمن كل علاقات التبادل تكاليف يتحملها الأفراد ولكن علي خلاف كل التفسيرات الأقتصادية أو النفسية ترتبط تلك التكاليف بالمجتمع ، أي ترتبط بعادات وقيم وقواعد وقوانين المجتمع . وتستلزم هذه الخصائص الأجتماعية سلوكيات تقلل من النفقات ومن ثم لا يحدد الفرد النفقات حسب حالته ، ولكن بالرجوع الي النظام الأجتماعي الذي ينهي عن السلوك الباهظ التكاليف .

ثانيـاً : تنظم المعايير والقيم كيفية توزيع الموارد النادره وذات القيمة في المجتمع ، سواء أكانت موضوعات مادية مثل الزوجات أو موارد رمزية مثل التقدير والمزايا ويصبح عملية توزيعها بلا قيود أو تنظيم عندما تتوفر الموارد في المجتمع أو عندما لا تكون لها قيمة عالية عنده . ولكن عندما تصبح هذه الموارد شحيحة وترتفع قيمتها . فسرعان ما يتدخل المجتمع لتنظيم توزيعها .

ثالثـاً : تنظم معايير التبادل كل علاقات التبادل وتفرض علي هؤلاء الذين يقبلون موارد قيمه أن يردوا مثيلاتها في القيمة إلي من قدم الهدية إن الفكرة الأساسية في مفهوم كلود ليفي ستراوس عن التبادل هي وجود أنماط مختلفة من التبادلات تحددها القيم والمعايير ويتطلب الأمر في بعض المواقف إتباع معايير للتبادل عند تقديم مكافأة مباشرة لمن قدم الهدية بينما يتطلب الأمر في مواقف أخرى أن يتم التبادل من جانب واحد يشمل أنماطاً مختلفة من التبادل غير المباشر ، حيث يتم التبادل بين أطراف التبادل من خلال طرف ثالث أو طرف رابع . وهكذا فالتبادل لا يتم مباشرة بين الأطراف ، ويمكن أن تنظم المعايير أنماطا فرعية عديدة لشبكة التبادل من خلال هذين النمطين الكبيرين للتبادل .

وقد سرد كلود ليفي ستراوس هذه المبادئ الثلاثة مرة أخرى . وصاغ مجموعة مفيدة من المفهومات لوصف أنماط الزواج المتقاطع بين بنات العمة وأبناء الخال إذ يمكن أن ينظر الي هذه الأنماط في إطار وظائفها في البناء الأجتماعي الأكبر ، ومن ثم لم تعد أنماط الزواج الخاصة وغيرها من صور تنظيم القرابة بحاجة الي تفسيرها كتبادلات مباشرة بين الأفراد ، بل يمكن فهمها باعتبارها مبادلات لها معني واحد عند الأفراد والمجتمع وبعد أن حرر كلود ليفي ستراوس التبادلات من مفهومات تجبر علي تحليل التبادلات المباشرة أو المشتركه فحسب ، خطا خطوة الي الأمام وقدم نظرية تجريبية عن تماسك وتكامل المجتمع ، ويمثل تفسيره هذا محاولة لإثراء تحليل دوركيم . مثلما يتضمن جهداً يبين كيف تدعم وتعكس الأنماط الفرعية للتبادل المباشر والأحادي الأنماط المختلفة للتكامل والتماسك الأجتماعي

إن نظرية التكامل في ذاتها لها أهمية نظرية ولكن الأكثر أهمية في

هذا السياق هو تأثير كلود ليفي ستراوس علي نظريات التبادل الشائعة والمألوفة في علم الأجتماع . وكما سيتضح في الفصول القادمة فإن كلود ليفي ستراوس قد صاغ مفهومين أثرا تأثيراً قوياً علي النظرية الحديثة في علم الأجتماع .

١- إن الأشكال المختلفة للبناء الأجتماعي وليست الدوافع الفردية هي المتغيرات الحاسمة في تحليل علاقات التبادل .

٢- لا تقتصر علاقات التبادل داخل الأنساق الأجتماعية علي التفاعلات المباشرة بين الأفراد ولكنها تتجاوز ذلك لتكون شبكات معقدة من التبادلات غير المباشرة ، فمن جهة تؤدي أنماط التكامل والتنظيم الأجتماعي الي عمليات التبادل من جهة ومن جهة أخري تسمح علاقات التبادل بظهور أشكال مختلفة من هذا التنظيم .

وتبين الإطلالة السريعة علي الميراث الأنثروبولوجي أن أعمال ودراسات كلود ليفي ستراوس تعبر عن ذروة رد الفعل ضد المنفعة الأقتصادية التي أدخلها فريزر في الدراسات الأنثربولوجية . ولقد أدرك مالينوفسكي قصور تحليل فريزر للدوافع الأقتصادية ، أو المادية عند إجراء تعاقدات التبادل . وكما أثبتت دورة الكولا فإنه يمكن تعميم التبادل داخل شبكة منظمة تتضمن إشباع دوافع غير اقتصادية لها دلالة بالنسبة لتكامل المجتمع ، وقد أثار موس الإنتباه الي الأهمية الواضحة للبناء الأجتماعي في تنظيم عمليات التبادل وأثر هذه العمليات علي استمرار البناء الأجتماعي . وأخيراً أشار كلود ليفي ستراوس الي كيفية ارتباط الأنماط المختلفة المباشرة وغير المباشرة للتبادل مع الأنماط المختلفة للتنظيم . ورغم تأثير هذا الميراث الفكري علي جوهر واستراتيجية نظرية التبادل في علم الأجتماع ، فإن هذا التأثير قد أثر بعد إجراء تعديل كبير علي المفهومات والتصورات المستعارة من فرع خاص من فروع علم النفس ألا وهو النزعة السلوكية .

النزعة السلوكية النفسية ونظرية التبادل :

النزعة السلوكية النفسية منظور نظري استخلص مبادئه من ملاحظة

الكائنات غير البشرية وملاحظة سلوك الحيوانات ابتداء من رؤية بافلوف الأولي وتجاربه حول استجابات الكلاب للضوء عند تناول الطعام وانتهاء بالتجارب التي أجريت علي الحمام والفئران في صندق سكينر [1] المشهور وقد افترض كثيرون من علماء المدرسة السلوكية أن المبادئ الأولي التي تصف السلوك الحيواني ستشكل محور النسق الأستنباطي للقضايا التي تصف السلوك الإنساني . ومن الأهمية الحاسمة لفهم الوضع عند بعض السلوكيين التسليم بعدم ضرورة التنقيب داخل الصندوق الأسود عن المعرفة والفكر الإنساني ، حيث إنه من المحتمل جداً بل ومن المرغوب فيه أن ندرس السلوك الظاهر فقط بإعتباره استجابة للمثير الذي يخضع للملاحظة داخل البيئة ورغم أن هذا الوضع المتطرف لم يكن مقبولاً عند كل السلوكيين فقد كان الافتراض الموجه لأعمال بعض المفكرين أمثال سكينر الذي أثر تاثيراً كبيراً علي نظرية التبادل في علم الأجتماع

وفي أحوال كثيرة ينظر الي النزعة السلوكية بإعتبارها تنويعه متطرفة من اتجاهات النزعة النفعية ، إذ تقوم علي مبدأ مؤداه أن الحيوانات وبني البشر كلها كائنات حيه تعمل من أجل الحصول علي المكافأة والثواب ، وتسعي وراء البدائل التي تمنح أقصي المكافآت ، وأقل العقوبات. ومن الواضح أن المكافآت تعبر ببساطة عن طريقة لإعادة صياغة المفهوم الأقتصادي عن المنفعة في شكل جديد ، وأن العقاب ما هو إلا فكرة معدلة عن التكلفة . ويري أنصار النزعة السلوكية أن المكافآة تعتبر سلوكاً يدعم أويشبع حاجات الكائن الحي ، بينما العقاب تعتبر سلوكاً يؤديه الكائن الحي أو الآخرين في البيئة لمنع الكائن الحي من إشباع حاجاته ، وكمثال نمطي حاجته الي تجنب الألم

---

(١) صندق سكينر جهاز تجريبي مصمم بطريقةتسمح بإجراءعملية التعرير علي سلوك معين من سلوكيات الحيوان وفقاً لطبيعةالإستجابة المرغوبة بحيث يتم ذلك التعزيز عقب تحقيق الإستجابةمباشرة .أي أن الجهاز مصمم بحيث يحقق مبدأ الربط بين الإستجابةوالتعزيز ولأن هناك ترتيباً بين الإستجابة الصحيحة والتعريزالموجب فهناك أيضاً ترتيب بين الإستجابة غير الصحيحة عدم التعزيز العقاب وفق هذا فإن الصندوق مزود ببعض التجهيزات التي يسمح استخدامها حل الموقف المشكل مثل وجود قضيب حديدي يسمح للحيوان الضغط عليه [illegible] بجسمه أو لولباً يجذبه أو ساقاً يدفعها وذلك وفقاًلطبيعة كل موقف [illegible] عادات الحيوان الخاصة [illegible] ص ١٢٢ [illegible]

ولقد استعارت نظريات التبادل الحديثة من السلوكيين فكرة المكافآت واستخدمتها لإعادة تفسير تراث التبادل النفعي ، وقد استبدل بمفهوم المنفعة مفهوم المكافأة . إذ يسمح هذا المفهوم الجديد لمنظري التبادل دراسة وتفسير السلوك إنطلاقاً من الحاجات النفسية ، ولكن يبدو أن مفهوم التكاليف عند النفعيين هو المفهوم المفضل لديهم مقابل مفهوم العقاب الغامض الذي صاغه السلوكيون ، حيث أن فكرة التكاليف تسمح لمنظري التبادل تفسير المكافأة البديلة التي تمنع الكائنات الحية عن السعي لتحقيق المكافأة الخاصة بهم تفسيراً كاملاً . ويبدو أن مفهوم العقاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الألم ذلك الذي لا يسمح بالضرورة بتصور البشر باعتبارهم كائنات قادرة علي اتخاذ القرار بين بدائل متعددة من المكافآت مثلما تسعي الي تجنب الألم في معظم الأحوال .

وبالرغم من هذه التحويرات التي طرأت علي المفهومات الأساسية الخاصة بالنزعة السلوكية . فقد أدمج العديد من تعميماتها النظرية الأساسية في بعض أشكال نظرية التبادل في علم الأجتماع بعد إجراء تعديلات طفيفة :

١- تصدر عن الكائن الحي في أي موقف من مواقف التفاعل أنماط سلوك تهدف الي الحصول علي أكبر قدر من الثواب وتجنب أكبر قدر من العقاب .

٢- ستكرر الكائنات أنماط السلوك التي أثبتت التجارب السابقة أنها تعود عليهم بالمكافأة .

٣- ستكرر الكائنات أنماط السلوك في تلك المواقف التي تماثل تلك التي حدثت في الماضي والتي أثمرت عن حصول الكائن علي مكافأة عن أداء هذا السلوك .

٤- تؤدي المثيرات الحالية التي ارتبطت في المناسبات الماضية بالمكافآت الي ظهور سلوكيات تماثل تلك التي ظهرت في الماضي .

٥- ستتكرر أنماط السلوك طالما يتكرر منحها المكافآت .

٦- ينفعل الكائن الحي إذا لم يكافأ عن السلوك الذي صدر عنه ، والذي كان ينال عنه مكافآت في المواقف المماثلة سابقاً .

٧- كلما تكرر حصول الكائن الحي علي المكافآت نتيجة أدائه سلوكاً معيناً قل العائد من هذا السلوك ، وازداد أحتمال أن تصدر عن الكائن الحي بدائل جديدة سعياًوراء مكافآت جديدة .

ولما كانت تلك المبادئ قد اكتشفت والتي توصل اليها العلماء في مواقف داخل المعمل ، تتيح للتجريبين مدي واسعاً من التأثير علي بيئة الكائن الحي ، فمن الصعب رؤية الموقف التجريبي باعتباره موقف تفاعل ، إذ تمنع سيطرة التجريبين الكاملة علي الموقف من أحتمال تأثير الحيوان تأثيراً هاماً علي استجابات القائم بالتجربة . وقد أجبرت تلك الحقيقة نظريات التبادل الحديثة التي تستخدم مبادئ السلوكيين علي أن تجسد اهتمام النفعيين بالتعاقدات أو المبادلات . إذ يمكن من خلال هذه الطريقة رؤية الكائنات الإنسانية بإعتبارها كائنات تتأثر تأثراً متبادلاً في فرص الحصول علي مكافآت . وعلي النقيض من حيوانات صندوق سكينر أو المواقف المعملية المماثلة فالناس تتبادل المكافآت وما يترتب علي ذلك من أن كل شخص يمثل إمكانية ظهور موقف يثير الآخرين للحصول علي المكافآة

وعندما حاول منظرو التبادل في علم الأجتماع تطبيق مبادئ السلوكية علي دراسة السلوك الإنساني واجهوا - لا محالة - مشكلة الصندوق الأسود فالكائنات الإنسانية تختلف عن الحيوانات المعملية المعقدة . وفي الحقيقة كان النفعيون هم الرواد الأوائل في التأكيد علي أن ما يميز الإنسان هو قدرته علي التجريد ، وأنه يكيف الأمور ويفكر في النتائج ، ويقلب الرأي ويقدر البدائل ، ويقوم بأداء عدد كبير من العمليات العقلية الكامنة . وعلاوة علي ذلك فقد أضطر منظرو التبادل المعاصرون عند استعارة مفهومات السلوكيين الي تقديم مفهومات علم النفس الاستبطاني وعلم الاجتماع البنائي ، إذ أن الكائنات الإنسانية تفكر وفق طرق معقدة كما يصطبغ تفكيرهم بالإنفعال وتحدده قوي اجتماعية وثقافية كثيرة (عرفت لأول مرة في نظريات التبادل عند موس وكلود ليفي ستراوس) . وإذا ما عرفنا أن المبادئ السلوكية ينبغي أن تجسد مفهومات تعرف كل من العمليات النفسية الداخلية وضغوط الثقافة والبناء الأجتماعي ، فمن الضروري رؤية التبادل باعتباره عملية تعلو بإستمرار من قدر الأنشطة

التي يتبادل الأفراد خلالها المكافآت في موقف التفاعل المباشر ، إذ يسمح تنظيم البناء الإجتماعي والثقافة للسلوك والقدرات العقلية المعقدة للإنسان علي ظهور وتكوين شبكات تبادل غير مباشرة تستغرق فترة طويلة من الزمن .

وتكشف لنا مراجعة تأثير النزعة السلوكية علي بعض أشكال نظرية التبادل المعاصرة .عن حدوث تزاوج ملفت للنظر بين المفهومات والمبادئ ورغم وضوح المبادئ العامة والمفردات اللغوية للنزعة السلوكية فقد أعيد تعريف المفهومات وعدلت المبادئ كي توائم التركيب بين رؤي النفعيين الأوائل وبين رد فعل الأنثروبولوجيين إزاء المذهب النفعي . وكانت النتيجة الأخيرة عند المدافعين عن منظور التبادل الذين يستخدمون المفهومات والمبادئ السلوكية - كانت هي - التخلي عن الكثير من البناء النظري الذي جعل من النزعة السلوكية منظوراً مميزاً ، لأن هؤلاء المنظرين تعاملوا مع التعقيدات الناجمة عن القدرات الإدراكية لبني البشر وقاموا بتنظيمها في الجماعات الاجتماعية الثقافية .

الفصل الرابع عشر

مدرسة التبادل السلوكية

جورج هومانز ١٩١٠

مدرسة التبادل السلوكية
جورج هومانز ١٩١٠

يعتبر جورج هومانز واحداً من أكثر علماء نظرية التبادل المعاصرين أهمية . وقد اهتم هومانز لفترة طويلة بالتفسير النظرى ، واقترح استراتيجية خاصة لبناء نظرية فى علم الاجتماع تؤكد على مبادئ التبادل. وقد خصص الجزء الأكبر من ادعاءات هومانز نحو تقديم بديل لنظرية ومفهومات بارسونز. والغريب أنه فى ضوء القبول المتزايد للانتقادات الموجهة ضد النزعة الوظيفية البارسونية ، وجه وابلا من الانتقادات إلى منظور التبادل عند هومانز عادة ما توجه إلى التنظير الوظيفى وحده. والأمر المهم أن هذه الانتقادات لم تصدر من المنظرين الوظيفيين وحدهم ، بل من كل المدارس المهتمة بالتنظير فى علم الاجتماع . وهكذا فإن مهمتنا فى هذا الفصل تقصى كيف تطور منظور التبادل عند هومانز، ثم نحلل ونفسر الأسباب التى وراء الانتقادات الواسعة ضد هذا المنظور

موقف هومانز من بناء نظرية فى علم الاجتماع.

الخطة الاستقرائية فى مراحلها المبكرة

عندما نشر هومانز كتابه الجماعة الإنسانية فى عام ١٩٥٠، كشف فيه عن التزام واضح باتباع خطة استقرائية تهدف بناء نظرية فى علم الاجتماع. وقد أكد فى دراساته التى بدأت من تحليل جماعة العمل فى المصنع ، ومجتمع الناصية، ونسق القرابة فى المجتمع البدائى والبناء الداخلى لمجتمع محلى فى "نيو انجلد" على أهمية ملاحظة السلوك الواقعي والأنشطة الحقيقية التى يمارسها الناس داخل أنماط مختلفة من الجماعات. ومن الممكن أن نكتشف بعد ملاحظة ما يقوم به الناس من أفعال حقيقية مفهومات ترتبط بالعمليات المستمرة للأنساق الاجتماعية وقد أطلق هومانز على هذه المفهومات "التجريدات على المستوى الأول" إذا أنها تمثل فقط أسماء يستخدمها الملاحظون لتعريف فئة وحيدة من الظواهر التى تخضع للملاحظة داخل جماعة ما وقد اعتبر هومانز عبارة التجريدات على

المستوى الأول اختيارا دقيقا ، لأنه أراد تأكيد اختلاف هذه التجريدات عن "تجريدات المستوى الثانى" التى يستخدمها علماء الاجتماع . وتشير تجريدات المستوى الثانى إلى عدة فئات من الأشياء التى تخضع للملاحظات ، ومن ثم تبتعد بعض الشئ عن الأحداث الجارية التى تقع داخل الجماعات الحقيقية ، وهذا ما يميزها عن تجريدات المستوى الأول التى يفضلها هومانز. وعلى سبيل المثال فالدور والمركز مفهومان مفضلان لدى علماء الاجتماع. وهم يستخدمون المفهومين لتعريف عمليات تحدث داخل الجماعة. ولكن فمن الثابت من خلال التفكير المتأنى أن المرء لا يلاحظ مباشرة المركز أو الدور، بل على العكس فالدور والمركز أسماء على مستوى عال من التجريد تصنف فئات وأنماط عديدة من الأحداث تحدث داخل الجماعات.

ويرى هومانز أن القفز مباشرة إلى تجريدات المستوى الثانى عند بناء النظرية عمل غير ناضج :

"فعلى علماء الاجتماع أن يتخلوا عن استخدام الكلمات الضخمة المتداولة فى العلوم الاجتماعية، وعلى الأقل بالنسبة للملاحظة المتعلقة بالحس العام. ومن ثم فلو أردنا فإنه يمكن أن نبدأ من جديد الصعود مرة ثانية باستخدام أداة يمكن الاعتماد عليها".

ومن أجل بناء قاعدة ثابتة لسلم التجريد ، قدم لنا هومانز ٣ مستويات من التجريد على المستوى الأول يدل على فئات أو أسماء لأحداث واقعية تحدث داخل الجماعات وهى: الأنشطة والتفاعل والعواطف . وتكشف الأنشطة عما يفعله الناس فى موقف معين، ويحدد التفاعل العملية التى تثير من خلالها وحدة نشاط ما عند شخص ما وحدة نشاط عند شخص آخر، وتدل العواطف على الحالات النفسية الداخلية عند الناس المرتبطين بأنشطة محددة وتفاعل معين

ويرى هومانز أن التجريدات الثلاثة على المستوى الأول، أو العناصر الثلاثة كما يفضل تسميتها توجد داخل نسق خارجى. ويضم هذا النسق بالنسبة لهومانز المتغيرات البيئية للجماعة موضوع الدراسة. ومثلما وصف هومانز هذا المدخل التحليلى فيما بعد، فإن النسق الخارجى يمثل معطيات موقف معين لم تدرس دراسة مركزة لأغراض خاصة آنية. بيد أن

الأمر الأكثر أهمية هو النسق الداخلي والذى يعمل داخل ضغوط يفرضها النسق الخارجى وهو يتكون من الأنشطة والتفاعلات والعواطف المتداخلة بين أعضاء الجماعة. ومن الحقائق ذات الأهمية التحليلية القصوى أن الأنشطة والتفاعلات والعواطف تتداخل بصورة كبيرة ، ويرى هومانز أن التغير فى عنصر ما يتبعه تغيراً فى العنصرين الآخرين داخل النسق الداخلى .

ومن المهم جداً عند تحليل الأنساق الداخلية دراسة عملية التطوير . حيث تظهر خلالها باستمرار أنماط جديدة من التنظيم بين الأنشطة والتفاعلات والعواطف نتيجة لتداخلها بعضها البعض وارتباطها مع النسق الخارجى. ومن ثم تطور الجماعة من نفسها، أو تعقد نفسها إلى ماهو أبعد من مطالب الموقف الأصلى. وإذا ما تحقق التطور أو ازداد التنظيم تعقيداً فسيترتب على ذلك ظهور أنماط جديدة من الأنشطة وأشكال جديدة من التفاعلات وأشكال جديدة من العواطف.

وكانت خطة هومانز فى كتابه الجماعة الإنسانية تقديم وصف ملخص لخمس جماعات متباينة ، وقد اتبع فى دراسته لهذه الجماعات طريقة دراسة الحالة. وقد حاول هومانز أن يستخلص من كل دراسة عناصر النسق الداخلى ويحولها إلى قضايا تصف الانتظامات التجريبية التى لاحظها عند دراسة الحالة. وكانت خطته فى دراسة الحالات هى تعميق التعميمات التى توصل إليها من كل دراسة فى الدراسة التالية، وفى الوقت نفسه جعل الدراسة التالية مصدراً لمزيد من التعميمات الجديدة.

وكان هومانز يأمل من الاعتماد على تلك الخطة اكتشاف مجموعة من التعميمات المترابطة التى تصف الأساليب المتباينة التى تطور من خلالها الأنماط المتباينة من الجماعات كيفية انبثاق أنساقها الداخلية من الأنشطة والتفاعلات والعواطف. وبهذه الطريقة يصبح بالإمكان الاعتماد على الدرجات الأولى من سلم التجريد المستخدمة فى تنظير علم الاجتماع والتى بدورها توفر أساسا صلبا قويا للتنظير التالى على مستوى أعلى من التجريد فى المرحلة القادمة.

وعلى سبيل المثال لاحظ هومانز خمسة اضطرادات منتظمة عرضها فى

الملخص الذى قدمه عن الدراسة المشهورة عن غرفة ملاحظة خطوط الأسلاك فى مصانع هاوثورن لشركة الكهرباء الغربية [1] وهذه الاضطرادات هى : -

١- إذا تزايد تكرار التفاعل بين شخصين أو أكثر تزايدت درجة احتمال التماثل بينهما والعكس صحيح.

٢-ويعبر الناس الذين تتزايد عواطف الود بينهم عن عواطفهم فى شكل تزايد الأنشطة والعكس صحيح.

٣- كلما تزايد تكرار التفاعل بين الناس سويا ، ازداد احتمال تقارب أنشطتهم وعواطفهم والعكس صحيح.

٤- كلما ارتفعت مرتبة الشخص داخل الجماعة ازداد التزام أنشطته مع معايير الجماعة والعكس صحيح.

٥- كلما ارتفعت المرتبة الاجتماعية للشخص ، اتسع مدى تفاعلاته.

وتصف هذه القضايا بعض عمليات تطوير الجماعة وتوسيع نطاقها والتى لاحظها هومانز فى غرفة ملاحظة **الأسلاك** . إذ تلخص **القضيتان الأولى والثانية** ملاحظة هومانز بانه كلما ازداد تفاعل العمال فى غرفة ملاحظة الأسلاك ظهر تزايد الود بينهم ، والذى بدوره يبدو أنه يسبب تفاعلات أخرى أبعد من مطالب عمل النسق الخارجى. وينظر إلى توسيع وتطوير التفاعلات والأنشطة باعتبارها محصلة تباين الجماعات الفرعية، والتى كشفت عن مستوياتها الخاصة من المخرجات، وموضوعات الحوار ، وأنماط العمل المساعدة وهذه النزعة تظهرها **القضية الثالثة**. رتصف **القضية الرابعة** نمطاً آخر للتباين فى غرف ملاحظة الأسلاك حيث تتحقق مراتب الأفراد والجماعات الفرعية عندما يقارن أعضاء الجماعة أنشطتهم ومعايير ومخرجات الجماعة بأنشطة الأعضاء الآخرين . وتصف **القضية الخامسة** ميل الذين يشغلون مرتبة عليا فى غرفة ملاحظة الأسلاك للتفاعل سويا بشكل متكرر مع جميع أعضاء الجماعة . كما يقدمون مساعدات كثيرة فى مجالات العمل.

---

(١) قام بهذه الدراسة فريق بحث بقيادةالتون مايو،واليه يرجع الفضل في تحديدمفهوم التنظيم الاجتماعي في الصناعة والعلاقات الاجتماعية في العمل راجع محمد ابو علي ص ١٩، المترجم .

وبعدما أثبتت هذه القضايا تجريبيا وقضايا أخرى متعلقة بالانتظامات التجريبية فى غرفة ملاحظة الأسلاك حلل البحث المشهور عن جماعة النواصي فى شارع نوثورن والتى عرضها وليم هوايت فى كتابه "مجتمع الناصية". وقد تتبع هومانز خطته الرامية إلى إثبات قضاياه الأصلية السابقة بغية الوصول إلى تعميمات جديدة:

القضية السادسة: كلما ازدادت مرتبة الشخص الاجتماعية كثر عدد الأشخاص الذين يبادرون بالتفاعل معه. سواء أكان التفاعل مباشراً أو من خلال وسطاء.

القضية السابعة: كلما ارتفعت المرتبة الاجتماعية للشخص ازداد عدد الأشخاص الذين يتفاعل معهم سواء أكان التفاعل مباشراً أو من خلال وسطاء.

القضية الثامنة: كلما تقاربت المرتبة الاجتماعية لعدد الأشخاص ازداد تكرار التفاعل فيما بينهم.

ويبدو أن القضيتين السادسة والسابعة هما مجرد روافد طبيعية للقضية الخامسة. إذ يترتب على هذه القضية أن أولئك الذين لديهم مجال واسع من التفاعلات سوف يرحبون بالدخول فى مزيد من التفاعل بيد أن القضيتين السادسة والسابعة قد استقرئتا استقراءً منفصلا عن ملاحظة هومانز. إذ أن دوك زعيم جماعة الناصية كان مركزاً لشبكة معقدة من الاتصالات ولم يلاحظ هذا النمط من الاتصال فى غرفة ملاحظة الأسلاك، إذ لم تظهر فى هذه الغرفة مراتب القيادة المستقرة. وتصف القضية الثامنة عملية أخرى لاحظها هومانز داخل الجماعة التى تتزعمها قيادة واضحة : إذ ينزع النسق الداخلى إلى الانقسام إلى جماعات فرعية مهيمنة وجماعات فرعية خاضعة والتى يبدو أن أعضاء كل جماعة يتفاعلون فيما بينهم أكثر من تفاعلهم مع أصحاب المراتب العليا أو الدنيا.

وبعد أن استخدم هومانز عمليات تطوير وتوسيع الجماعة فى جماعة الناصية لإثبات وتدعيم القضايا التى استقرأها من غرفة ملاحظة الأسلاك اختبر هومانز دراسة ريموند فيرث الاثنوجرافية المشهورة عن عائلة

تيكوبيا Tikopia . ومثلما حدث مع دراسة جماعة الناصبة: استخدم هومانز نسق عائلة تيكوبيا لإثبات قضاياه السابقة وباعتبارها حقلا لاستقراء قضايا جديدة : **القضية التاسعة**؛ كلما ازداد تكرار تفاعل الأشخاص سويا، وعندما تتكافأ معدلات التفاعل بينهم يزداد الود بينهم ويزداد الشعور بالطمأنينة والراحة عند تواجدهم معاً . **القضية العاشرة**، عندما يتفاعل شخصان سويا ، وعندما يتكرر إقدام أحدهما على التفاعل أكثر من الآخر ، ازدادت حدة مشاعر الاحترام أو العداوة نحوه ، وازداد تدنى التفاعل إلى أقل مستوى.

وتكشف هذه القضايا عن وجه آخر لخطة هومانز الاستقرائية. إذ أنها ترسخ بعض الشروط التى يجب أن تظهر فيها القضية الأولى. وقد لاحظ هومانز فى القضية الأولى تزايد التفاعل بين الشخصين اللذين يتزايد الود بينهما ، ولكن هومانز اكتشف من دراسة نسق العائلة فى تيكوبيا أن هذا التعميم لا يصدق إلا فى الظروف التى تتضاءل فيها سلطة أحد الأشخاص على الآخرين . ففى نسق عائلة تيكوبيا يكشف الإخوة عن عواطفهم ومشاعر الود نتيجة تفاعلاتهم المتكررة ، إذ لا يمارس أحد منهم السلطة على الآخرين. بيد أن التفاعل المتكرر مع والدهم والذى يمارس سلطته عليهم ، يصطبغ بالتوتر، إذ يبادر الأب بالتفاعل ، ويتضمن هذا التفاعل ممارسة الأب لسلطته.

وربما كانت الخطة المستخدمة فى القضيتين التاسعة والعاشرة أقل خطورة من موضوع القضيتين. وقد استخدم هومانز الطريقة الاستقرائية لتطوير عدد كبير من القضايا لوصف الانتظامات التجريبية، وكان قادراً على إثبات هذه القضايا من خلال الاختبارات المستمرة لها فى أنماط مختلفة من الجماعات أو أن يعدل من هذه القضايا القديمة كما حدث بالنسبة للقضيتين التاسعة والعاشرة . ولقد برهن هومانز نتيجة اتباع هذه الخطة على إمكانية تطوير مجموعة كبيرة من الأحكام التجريبية تكشف عن الشكل الآتى: تتغير س مع تغير ص . فى الظرف ١ والظرف ٢ والظرف ٣ إلى الظرف الخ. وقد يشجع صياغة القضايا على هذا النحو وارتباطها الواضح مع الأحداث الواقعية التي تطرأ داخل الجماعات الإنسانية على

تطوير مفهومات مجردة وقضايا نظرية . وبالإضافة إلى ذلك فإن هومانز كان يأمل استقراء هذه القضايا من أساس تجريبى راسخ أى أساس يسمح باختبار القضايا النظرية فى علم الاجتماع من خلال الوقائع التى تحدث فى حياة الجماعة.

وفى العقود الأخيرة يبدو أن هومانز قد هجر تلك الخطة وصار يدعو إلى الطريقة الاستنباطية بدلا عنها. ويبدو فى الظاهر أن هومانز قد اهتم بتفسير الانتظامات التجريبية مثل تلك الانتظامات التى وصفها فى كتابه الجماعة الإنسانية، وفى الدراسات التى تراكمت منذ ١٩٥٠ كما سنرى فيما بعد. فالتفسير عند هومانز يعنى بناء أنساق استنباطية من القضايا، وهذا ما يفسر اهتمام هومانز بالاستنباط للوصول إلى نتائج تجريبية مقابل الاستقراء من النتائج التجريبية. بيد أن نقاد خطة هومانز النظرية الحديثة، وما ترتب عنها من ظهور منظور التبادل يؤكدون أن التغير فى خطة هومانز نشأ من المشكلات المتضمنة فى محاولاته الاستقرائية وعادة مايحذف الحوار حول تلك المشكلات ، لأن الاهتمام الأساسى فى هذا الفصل يدور حول منظور التبادل عند هومانز ، وبالرغم من أن أسباب التخلى عن الخطة التى طرحها فى كتابه الجماعة الإنسانية ، فكما يدعى النقاد فإن هومانز كرر نفس الأخطاء النظرية الكثيرة المتضمنة فى الخطة الاستقرائية عند تطبيق طريقته الاستنباطية عند بناء النظرية .

وتتطلب الخطة الاستقرائية فى بناء النظرية أداء مهمتين أساسيتين باستمرار: أ - ضرورة استمرار التعميمات التى تستقرأ من مجموعة المعطيات وأن يقارن بينها مع المعطيات الأخرى، ومن ثم يمكن التدليل على القضايا التى تجرد من دراسات قديمة ، وتعديلها وتطويرها وتنقيحها فى دراسات تالية أخرى. (مثلما فعل هومانز تقريبا فى دراسة الحالات الخمس فى كتابة الجماعة الإنسانية) ب - إذ ينبغى باستمرار صقل وتنقيح مجردات المستوى الأول فى النظرية الاستقرائية لتوفر قضايا مثل هذا التنظير مؤشرات دقيقة عن الأحداث الواقعية فى العالم التجريبى ، ومن ثم تقدم مفهومات وقضايا على مستوى عال تقوم على أساس تجريبى قوى. وقد بذل هومانز بعد صدور كتابه الجماعة الإنسانية محاولات قليلة لأداء

مهمة واحدة من هاتين المهمتين مع ما يترتب على ذلك من أن التعميمات التى ذخر بها كتاب الجماعة الإنسانية تقدم لنا مجموعة عقيمة من التعميمات سواء للخطة الاستقرائية أو للخطة الاستنباطية.

وتنبع المشكلات فى كتاب الجماعة الإنسانية أساساً من عدم دقة المتغيرات الهامة التى اشتمل عليها ألا وهى النشاط والتفاعل والعواطف. ولقد كانت محاولة هومانز الانسحاب من برج الكلمات الرنانة وتجريدات العلوم الاجتماعية محاولة ناقصة تفتقد الكمال. وفى الواقع، فإن تجريدات هومانز على المستوى الأول كانت أكثر تعقيداً وأكثر تجريداً مما ادعى. وعلى سبيل المثال، فقد استخدم مفهوم العواطف ليضم الوجدان أو التعاطف أو الغضب الشديد أو العطش أو الجوع أو الحنين إلى الماضى أو الاحتقار أو أى حالة أخرى داخلية تطرأ على جسم الإنسان. ويبدو أن تباين الظواهر التى جمعت تحت مفهوم العاطفة يجعل هذا المفهوم على مستوى عال من التجريد. ومن ثم فهذا المفهوم فى حاجة إلى صقل وتنقيح حسب عبارة هومانز فقد تشير أنماط مختلفة من العواطف إلى فئة واحدة من المعطيات التى تخضع للملاحظة، واستناداً على الخطة الاستقرائية كان على هومانز أن يبدأ المهمة الصعبة بتطوير مجردات المستوى الأول الحقيقية ذات المؤشرات التجريبية الواضحة ثم دمجها فى مجموعة من القضايا التجريبية أكثر تحديداً. ولكنه بدلا من ذلك اختار تجنب هذه المهمة، وبدأ فى تفسير مجموعة من التعميمات التجريبية كانت فى أشد الحاجة إلى مزيد من الصقل والتنقيح باستخدام مصطلحات النظرية الاستنباطية.

وثمة مشكلات مماثلة كامنة فى مفهومات هومانز عن النشاط والتفاعل. ولما كانت الأنشطة سلوكيات، والتفاعل نشاط يثير أنشطة أخرى عند الآخرين، فينبغى أن يكون التفاعل نمطا من النشاط، يتضمن تبادل الإثارة. ومن ثم فالنشاط لا يمكن أن يكون تجريداً على المستوى الأول، إذ حسب عبارة هومانز، فالتجريدات على المستوى الأول "لا تشير إلى فئات متعددة من الحقيقة فى وقت واحد بل إلى فئة واحدة فقط". وقد أدى غموض تجريدات هومانز على المستوى الأول والإخفاق فى التمييز بين المفهومات

الأساسية مثل الأنشطة والتفاعلات إلى غموض القضايا التى تضم هذه المتغيرات غموضاً شديداً. وعلاوة على ذلك يتزايد احتمال ظهور القضايا التى تثير اللغو، وخاصة عندما ينظر إلى النشاط باعتباره عاملا متغيراً مع مفهوم التفاعل، والذى يعرف الأخير باعتباره نمطاً خاصاً يعبر عن الشئ ذاته الذى يتغير معه، أى النشاط. وتتعقد هذه المشكلة عندما تصير الدلائل التجريبية لهذه المفهومات غير واضحة، ولا تصاغ صياغة محكمة دقيقة. إذ فى حالة عدم وجود دلائل امبريقية واضحة تميز نمط التفاعل عن نمط النشاط الذى يوصف فى القضية، تصبح القضية دائرية ومجرد تحصيل حاصل. وعلى سبيل المثال فالقضية "أن الأشخاص الذين يتفاعلون سويا وباستمرار يحبون بعضهم البعض من خلال ممارسة أنشطتهم أكثر مما يحبون الأشخاص الآخرين الذين يتفاعلون معهم تفاعلا قليلا" يمكن أن تفسر باعتبارها لغواً، إذ من الصعب أن نثبت أن متغير الأنشطة المماثلة يختلف اختلافاً حقيقيا عن متغير تكرار التفاعل. ورغم أن السياق الاجتماعى الذى تستقرأ منه القضية قد يقدم بعض المعلومات الموثوق بها لمعرفة كيف يمكن أن نميز بين المتغيرات، فإن التعميم المستخدم لا يكشف إلا عن القليل مما يحدث فى عالم الواقع، ومن ثم لا يفيد كثيراً كل من التنظير الاستنباطى أو التنظير الاستقرائى.

ولقد أنفق هومانز وقتا طويلا فى تنقيح مفهومى التفاعل والنشاط ليصيرا مجردين من المستوى الأول الحقيقى ولوصف الأنماط المختلفة من التفاعل والنشاط، وترتب على ذلك أنه كان بالإمكان ارجاع الأنشطة غير المتفاعلة إلى مختلف أنماط التفاعل دون ظهور الغموض الحالى الشائع ودون الوقوع فى هذا اللغو. ومرة ثانية دون هذا التحديد تصبح الفائدة الناجمة عن ربط القضايا الاستقرائية مع قضايا النظرية على المستوى الأعلى مجرد كم مهمل، إذ أن غموض التعميمات التجريبية سيجعل من العسير رفض تعميمات المستوى الأعلى، وإن لم تفند الأحكام التجريبية الأحكام النظرية فإنها لن تكون جزءاً من بناء أى نظرية علمية.

وبالرغم من أوجه النقص التى تغلف كتاب الجماعة الإنسانية فإنه يقدم بداية واعدة مبشرة بالنجاح للتنظير الاستقرائى. والأمر اللافت للنظر هو

إخفاق هومانز فى تتبع الخطوات التالية التى فرضتها خطته وبدأ فى تنقيح وتمحيص مفهوماته وقضاياه على المستوى الأول. ويبدو فى الظاهر أن الحاجة إلى "تفسير" هذه التعميمات الغامضة غير الدقيقة قد استهلكت الوقت والجهد عندما بدأ فى تطوير المبادئ المجردة التى تقوم عليها نظرية التبادل، بيد أن الأمر المثير للسخرية هو الغموض الشديد الذى يحيط بالتعميمات التجريبية فى كتاب الجماعة الإنسانية والتى استخدمها هومانز فى خطته الاستنباطية المعاصرة مماجعل التفسير العلمى الحقيقى والذى دافع عنه هومانز دفاعاً بالغا أمرا مستحيلا. إذ لا تستطيع هذه التعميمات الغامضة والمتكررة بلا فائدة أن تفند مبادئه المجردة عن التبادل.

الخطة الاستنباطية الجديدة :

يشير منطق خطة هومانز الاستقرائية ، بعد محاولاته العقلانية لإضفاء تحسينات تهدف صياغة مفهومات دقيقة محكمة وصياغة القضايا على المستوى الأول ، أنه قد بذل جهداً ليستقرئ قضايا أكثر عمومية وأكثر تجريداً بعد مسح أجراه هو وآخرون على تعميمات تجريبية. وسواء أكان السبب يرجع إلى عدم دقة تعميماته التجريبية أو إلى اهتمام مفاجئ بمبادئ قادرة على التبادل المجرد ، فقد تبنى هومانز خطة أكثر سهولة لتطوير التنظير فى مجال علم الاجتماع ، أى أنه استعار بعض المبادئ الأساسية من علم الاقتصاد وعلم النفس وجعل منها بديهيات يقوم عليها نسق الأحكام النظرية الاستنباطية. وفى محاولة من هومانز ليحافظ على وهم التواصل بين خطة الجماعة الإنسانية والخطة الجديدة التى يدعو إليها اختار أن يطلق على تطور مبادئ التبادل المجردة مصطلح الاستقراء

"إننى أطلق على عملية استعارة أو اختراع القضايا الأكثر عمومية الاستقراء. سواء أكان ذلك استقراء الفلاسفة أم لا، إننى أسمى عملية اشتقاق القضايا التجريبية من القضايا الأكثر عمومية التفسير، وهذا هو تفسير الفلاسفة".

وبلا ريب فإن فكرة هومانز عن الاستقراء ليست مطابقة لفكرة الفلاسفة

وليست متفقة مع فكرة الجماعة الإنسانية، ولكن صورة التفسير عنده تماثل وصف بعض الفلاسفة، وخاصة هؤلاء الذين دافعوا عن تأويل العلم الطبيعي باعتباره تفسيراً علمياً.حيث أن هذه الفكرة المشوهة عن الاستقراء ومفهوم التفسير الأكثر دقة قد قادتا تطوير منظور التبادل عند هومانز ، لذا يصبح من الحكمة أن نبين ما يقصده هومانز من التفسير فى العلوم الاجتماعية.

ومنذ نشر هومانز كتابه الجماعة الإنسانية ، وهو يوجه نقداً محدداً متزايداً للتنظير فى علم الاجتماع ، وكان يأمل بذلك "أن تتوافق النظرية مع الواقع . ومن ثم يضع نهاية للهراء الفكرى السائد بيننا". إن أول خطوة للتخلى عن الهراء الفكرى هى رفض استراتيجية بارسونز لتطوير أنساق من المفهومات وخطط التصنيف :

يشعر بعض الطلاب بالطمأنينة الفكرية الشديدة بسبب هذه الخطة لأنها تسمح لهم باطلاق مسميات وتحديد أى ظاهرة اجتماعية غالبا ، حتى أنهم يترددون فى الدخول مباشرة مياه البحر الهائج التى تطالبهم بأن يقولوا شيئا عن العلاقات بين الظواهر ، لأن هذا يجعلهم يخاطرون بالوقوع فى الخطأ".

ويرى هومانز أن الاستراتيجية الأكثر ملاءمة هى التى تسمح بإثبات النظريات ودحضها وتفنيدها، وتشييد أنساق استنباطية من القضايا، وتقع البديهيات الهامة فى قمة هذا النسق الاستنباطى، والتى تستنبط منطقيا منها قضايا المستوى الأدنى. وقضايا المستوى الأدنى فى الخطة هى تلك التى تتكون من تجريدات على المستوى الأولى التى تصف الأحداث الواقعية فى العالم التجريبى ، ولما كانت هذه التعميمات التجريبية ترتبط سويا ارتباطاً منطقيا يتكون من قضايا مفرطة فى التجريد تصل إلى قمتها فى تفصل منطقى مع البديهيات فإنه يفترض إمكانية تفسير التعميمات التجريبية من خلال البديهيات. وهكذا يرى هومانز أن استدلال الانتظام استدلالا منطقيا من مجموعة من القضايا شديدة العمومية والبديهيات يساوى تفسير هذا الانتظام التجريبى.

نموذج التبادل :

منابع منظور التبادل النفسى عند هومانز :

لقد أظهرت خطة التبادل عند هومانز لأول مرة رد فعل عنيف مقابل التحليل البنائى لأنماط الزواج المتقاطع بين ابنة العم وابن الخال الذى طرحه كلود ليفى ستراوس. وقد جدد هومانز فى عام ١٩٥٥ بالاشتراك مع شنايدر ما يعتبر الأفكار الأساسية فى الكتابات الحديثة :

١- نظرة الشك لأى شكل من أشكال التنظير الوظيفى

٢- التأكيد على المبادئ النفسية باعتبارها بديهيات للنظرية الاجتماعية

٣- الاهتمام المسبق بمفهومات نظرية التبادل.

وقد اعترض كل من هومانز وشنايدر عند تقييمهما لنزعة التبادل الوظيفية عند كلود ليفى شتراوس على كل ما يجعل نظرية كلود ليفى ستراوس مساهمة هامة فى النظرية الاجتماعية: **أولا** لقد رفض العالمان تصورات الأشكال المختلفة للتبادل العام غير المباشر، إذ أن كلود ليفى ستراوس قد أفرغ مفهوم التبادل من معناه ، ثانيا أن ثمة شكا وارتيابا فى افتراض كلود ليفى ستراوس بأن الأشكال المختلفة للتبادل تعيد التأكيد على تكامل أنماط التنظيمات المختلفة من الناحية الرمزية ، لأن النظام هو ماهو عليه ، لأنه ينشأ عن الحوافز. أو يفى بالحاجات المباشرة للأفراد أو الجماعات الفرعية فى المجتمع ، ثالثا، وكانت النتيجة النهائية لرفض هومانز وشنايدر لفكر كلود ليفى ستراوس هو الادعاء بأن نظرية التبادل ينبغى أن تؤكد تأكيداً أساسيا على التبادلات المحدودة والمباشرة بين الأفراد، وأن تدرك الحوافز النفسية لعلاقات التبادل التى تعارض وتقاوم دوافع البناء الاجتماعي.

وفى مقابل هذا الهجوم العنيف على الاتجاه الانثروبولوجى ، والذى كان قد ازدهر رد فعل ضد النزعة النفعية، أعاد هومانز إحياء اهتمام النزعة النفعية بمصالح الذات النفعية من خلال الزخارف اللفظية للسلوكية النفعية. وفى الحقيقة وكما أكد هومانز وشنايدر" فنحن نستطيع أن نسمى هذه النظرية نظرية مصالح الفرد الذاتية. إذا ما تذكرنا أن المصالح قد تكون

مصالح غير اقتصادية" وقد ثبت منذ بداية الستينيات أن نظرية المصالح الذاتية هذه قد ضمها سكينر إلى قاموس اللغة السلوكية، وربما كان من المحتم أن يتجه هومانز إلى سكينر وأن يستعير بعض المفهومات والمبادئ من تجاربه العملية المضبوطة التى أجراها زميله على الحيوانات نظراً لالتزام هومانز ببديهيات التنظير واهتمامه بالتفاعل المباشر بين الأفراد. وكما يفضل هومانز إذا ما جردت النزعة السلوكية فإنها تقرر كمبدأ من مبادئها الرئيسية - أنه إذا أراد الحيوان إشباع حاجة مالديه فإنه سيؤدى أنشطة كانت تشبع هذه الحاجات فى الماضى. والنتيجة الأولى التى تستخلص من هذا المبدأ هى أن الكائنات الحية ستحاول تجنب التجارب المؤلمة ، ولكنهم سيتحملون قدراً محدوداً من هذه التجارب ثمنا لحدوث أنماط السلوك التى تشبع هذه الحاجات الغامرة عندهم. والنتيجة الثانية، أن الكائنات ستستمر فى إنتاج أنماط سلوك معين بقدر ما استمرت تلك الأنماط فى إنتاج الآثار المرغوبة والمتوقعة. وتؤكد النتيجة الثالثة لعلم النفس عند سكينر أنه بقدر ما يشبع سلوك معين الحاجات ، فثمة احتمال ضئيل فى أن تنتج هذه الحيوانات هذا السلوك. وتقرر النتيجة الرابعة إنه إذا نجم عن أداء سلوك ما فى الماضى القريب الحصول على مكافآت. ثم توقفت هذه المكافآت فجأة ، فسيغضب الكائن الحى ويتوقف تدريجيا عن أداء السلوك الذى كان يشبع تلك الحاجة من قبل، وتؤكد النتيجة الخامسة أنه إذا حَدَثَ حَدَثٌ ما باستمرار فى نفس وقت حدوث هذا الحدث كسلوك يستحق المكافأة أو كسلوك يستحق العقاب ، فإن هذا الحدث يتحول إلى مثير، ومن المحتمل أن يؤدى إلى تكرار حدوث هذا السلوك أو تجنبه.

وقد استنتجت هذه المبادئ من ملاحظات علماء النفس السلوكيين الذين أجروا تجارب مضبوطة ودقيقة على الحيوانات والتى يمكن استنباط حاجاتها من مظاهر الحرمان التى يفرضها الباحثون. ورغم أن إثبات الحاجات الإنسانية أكثر صعوبة من إثبات حاجات الحمائم والفئران فى المعمل ورغم حقيقة أن التفاعل الإنسانى داخل الجماعات يقاوم السيطرة التجريبية فإن هومانز أدرك أن مبادئ علم النفس الإجرائى يمكن أن تطبق على تفسير السلوك الإنسانى فى الجماعات البسيطة والمعقدة. . إن أحد مظاهر التوافق الأكثر أهمية فى مبادئ سكينر التى تتلاءم مع حقائق التنظيم الاجتماعى الإنسانى ، تتضمن معرفة أن الحاجات يتم اشباعها عن طريق الناس الآخرين ، وأن الناس يتبادلون الثواب والعقاب . وعلى خلاف

تجارب سكينر على الحيوانات والتى تتفاعل تفاعلا لا مباشراً مع سكينر من خلال أجهزة المعمل والذين لديهم قدرة ضئيلة على إثابة سكينر فإن الكائنات الإنسانية تعطى وتأخذ باستمرار ، أو تتبادل المكافآت والعقوبات.

وقد قاد إدراك هومانز أن السلوك الإنسانى باعتباره مبادلات للمكافآت والعقوبات بين الأفراد المتفاعلين إلى استخدام المبدأ الأول فى علم الاقتصاد ولو كان بصورة مختلفة : يقول هذا المبدأ إن البشر يحسبون بشكل عقلانى عواقب سلوكهم بعيدة المدى فى داخل السوق. ويحاولون الحصول على أقصى منفعة مادية فى تعاملات السوق . بيد أنه وكما أكد هومانز ، فثمة حاجة إلى إعادة صياغة هذا المبدأ الاقتصادى البسيط:

وفى الحقيقة فإننا لسنا فى موقف رد اعتبار الإنسان الاقتصادى والمشكلة مع هذا الإنسان لا تكمن فى كونه إنساناً اقتصادياً وأنه يستخدم الموارد للحصول على بعض المزايا ، ولكن المشكلة تكمن فى أنه اجتماعى ومادى ويهتم فقط بالمال والسلع المادية وعلى استعداد لأن يضحى بأمه العجوز للحصول على هذه السلع المادية. وهكذا فثمة حاجة إلي تغيير هذا الافتراض الاقتصاد ى لكى تقدم تفسيراً ملائما عن السلوك الإنسانى وفق أربعة أساليب :

أ- لا يحاول الناس دائما أن يحصلوا على أقصى ربح، ولكنهم ينشدون فقط تحقيق بعض المنفعة أثناء علاقات التبادل.

ب – عادة لا يقوم الناس بإجراء حسابات عقلانية رشيدة أو عمليات حسابية على المدى الطويل أثناء عمليات التبادل . إذ أن الحياة اليومية تعلمهم أن نظرية الألعاب (١) تقدم نصيحة طيبة صادقة للسلوك الإنسانى ، ولكنها لا تصفه وصفاً دقيقا.

---

(١) وتحاول نظرية الألعاب هذه أن تحدد أفضل استراتيجية للفرد أو أحسن أسلوب للفعل يتعين عليه اتباعه ليزيد من احتمال الوصول إلي أهدافه أو أن يقلل من خسائره . وهذا يستلزم التنبؤ بالأفعال المحتملة للآخرين في موقف التنافس أو الصراع في ظروف معينة. وتفترض هذه النظرية أن كل المشاركين سيسلكون سلوكاً عقلانياً - أي يقيمون سلوكهم وفق عمليات حسابية تقيس المكسب والخسارة فقط وذلك بفرض أيجاد حل للموقف ومن ثم لن يقدموا علي أداء السلوك اللاعقلاني والذي يترتب عليه تحقيق خسائر لهم . وقد استخدم المصطلح لتحليل مجموعة من المواقف التي ينظر إليها باعتبارها ألعاباً استراتيجية مثل لعبة البوكروالاستراتيجيات الحربية والمساومة الجمعية المترجم :

جـ - لا تتضمن الأشياء المتبادلة مجرد النقود ، بل تشتمل على سلع أخرى غير مادية بما فى ذلك القبول والتقدير والإذعان والحب والعاطفة والسلع الماديه الأقل قيمة من الناحية المادية والأكثر روحانية.

د - ليس السوق المجال الوحيد للمبادلات الإنسانية ، فكل مواقف التفاعل تتضمن أفراداً يتبادلون المكافآت والجزاءات، ومن ثم يحاولون الحصول على منفعتهم.

المفهومات الأساسية لمنظور التبادل عند هومانز:

ورغم أن هومانز قد اقتبس الكثير من افتراضات ومبادئ النزعة السلوكية فقد صاغ لنا مفهومات سلوكية جديدة. وأعاد تعريف المفهومات السلوكية القديمة والتى حددها من قبل فى الجماعة الإنسانية. ويبدو أن هومانز كان مهتما بملاحظة أنماط السلوك الظاهرة من الخارج ومن ثم وسع من مجال مفهوم النشاط ، واستخدمه فى تعريفاته التى صاغها عن مفهومات التبادل الأساسية:

١ - **النشاط** - سلوك إنسانى يهدف الحصول على مكافآت

٢ - **المكافآت** - هى أى شئ يتلقاه الشخص أو أى نشاط يوجه إليه ، ويعرفه الشخص بأنه شئ له قيمة

٣ - **القيمة** - درجة التدعيم أو القدرة على إشباع حاجات أى نشاط عند الفرد. سواء أكان نشاطاً صادراً عنه أو نشاطاً موجهاً نحوه.

٤ - **المشاعر** - هى أنشطة يتواصل من خلالها الأفراد سويا باستخدام مكنوناتهم الداخلية مثل الحب والكراهية والقبول والرفض.

٥ - **التفاعل** - أنماط السلوك التى يوجه الأفراد من خلالها أنشطتهم للحصول على مكافآت وتجنب العقوبات من بعضهم البعض

٦ - **المعايير** - أحكام لفظية - ونمط نشاط - ويعرف الناس من خلالها أنواع النشاط التى يجب أن تحدث فى الموقف أو التى لا ينبغى أن تحدث.

٧ - **الكم**. عدد وحدات النشاط . (سواء أكان مكافاة أو عقوبة) الناتجة عن

نشاط ما خلال فترة محددة من الزمان.

ورغم أن التزام هومانز بعلم النفس عند سكينر كان كبيراً وواضحا، فيبدو أن المفهومات المنبثقة من نظريته قد تأثرت بمبادئ وأساسيات علم الاقتصاد أكثر من تأثرها بعلم النفس

التكاليف - نشاط عقابى أو مكافأة بديلة تستثمر للحصول على مكافأة أخرى.

الاستثمارات - أنشطة ماضية تتعلق بالشخص (مثل المهارة والتعليم والخبرة والمعرفة) وخصائص اجتماعية (الجنس والعمر والعرف) والتى تستحضر فى الموقف ويقيمها كل من الشخص وهؤلاء الذين يتفاعل معهم.

المكسب - حساب المكافآت بعد خصم التكاليف والاستثمارات والتى ارتبطت بالمشاركة فى نشاط معين.

عدالة التوزيع - أنشطة تتضمن حساب ما إذا كانت التكاليف والاستثمارات تؤدى إلى حصول الأفراد على مكسب عادل فى موقف التبادل.

المبادئ التفسيرية للتنظيم الاجتماعى:

ومن خلال تلك المفهومات التى تحدد الدعامات النظرية الجديدة، أحصى هومانز البديهيات الخمس الأساسية أو القضايا الحقيقية التى قد تستخدم لتفسير أنماط التنظيم الاجتماعى.

١- إذا ما أدى مثير معين - حدث فى الماضى - إلى الحصول على مكافأة عن نشاط فردى معين، فإن تماثل المثير الحالى مع المثير السابق يؤدى فى الأغلب إلى ممارسة الفرد للنشاط نفسه أو نشاط مماثل فى الزمن الحاضر.

٢- كلما أدت أنشطة فرد ما إلى مكافأة أنشطة فرد آخر، فهذا الآخر سيؤدى هذه الأنشطة باستمرار.

٣- كلما ازدادت قيمة وحدة النشاط التى يقدمها الآخر للفرد، ازدادت ممارسة النشاط الذى يثاب عليه.

٤- كلما ازداد حصول الشخص على مكافأة من الآخر مقابل أداء نشاط ما فى العهد القريب ، أصبحت أى وحدة نشاط أخرى قليلة القيمة.

٥- كلما ازداد تضرر الفرد من فشل تحقيق قانون عدالة التوزيع ازداد احتمال صدور سلوك عاطفى من الفرد يعرف بالغضب.

وتبسط القضايا الثلاث الأولى مرة أخري مبادئ علم النفس عند سكينر تبسيطا شديداً جداً . كلما ازدادت قيمة النشاط (٣) ، كلما تكرر مكافأة هذا النشاط (٢) وكلما اقترب موقف ما من موقف آخر، ونال فيه هذا النشاط مكافأة ما (١) ازداد احتمال صدور هذا النشاط فى المستقبل. وتشير القضية الرابعة إلى الحالة التى تفشل فيها القضايا الثلاث الأولى فشلا مؤقتا. إذ حسب مبدأ تدعيم الإشباع أو قانون المنفعة الحدية [(١)] الاقتصادى يعرف الناس فى آخر الأمر الأنشطة ذات المكافآة الأقل قيمة ، ويبدأون فى ممارسة أنشطة أخرى سعيا وراء مكافآت أخرى. (بيد أنه ومرة ثانية ووفقا للمبادئ التى حصرت فى القضايا الثلاث الأوائل) تطرح القضية الخامسة مجموعة من الشروط الأكثر تعقيداً تحدد القضايا الأربع الأوائل. واستناداً على ملاحظة سكينر فإن الحمائم تغضب وتشعر بالإحباط عندما تحرم من مكافأة متوقعة ، ومن ثم استنبط هومانز بأن بنى البشر يظهرون على الأغلب السلوك نفسه.

بيد أن بنى البشر أكثر عقلانية من الحمائم أو الفئران ويرتبطون سويا فى سلسلة من الحسابات الكامنة قبل أن يغضبوا غضبة الحمائم. وأهم هذه الحسابات هى حسابات عدالة التوزيع، ووفقا لعبارة ضمنية فالناس تحدد

---

(١) المنعفة الحدية لأية كمية من أى سلعة ، بالنسبة للفرد ، هى الزيادة فى المنفعة الكلية التى تترتب على الزيادة فى الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة ، وكلما زاد ما فى حوزة الفرد من أية سلعة معينة، قلت منفعتها الحدية نتيجة لسريان "قانون تناقص المنفعة الحدية". وعلى ذلك فالمنعفة الحدية للبرتقالة الخامسة بالنسبة للفرد هى الزيادة فى المنفعة الكلية التى تضفيها البرتقالة الخامسة ، ومن المحتمل أن المنفعة التى تضفيها البرتقالة الخامسة أقل من المنفعة التى تضفيها البرتقالة الرابعة راجع حسن عمر :موسوعه المصطلحات الاقتصادية القاهرة الطبعةالثانية مكتبة القاهرة. ١٩٦٧ ص ١٠٨ المترجم .

وتقيّم عما إذا كانت المكافآت التى يحصلون عليها تناسب التكاليف الداخلة فيها والاستثمارات المستخدمة. وهكذا فعدالة التوزيع تعنى النسبة المتوقعة بين الاستثمارات والتكاليف إلى المكافآت . وعندما لا تتحقق هذه التوقعات فإن الناس مثلهم مثل نظائرهم من الحيوانات البسيطة فى صندوق سكينر سيغضبون.

وتهدف مبادئ أو قوانين السلوك الإنسانى الأساسية إلى تفسير أنماط التنظيم الإنسانى وفق التفسير الاستنباطى. وكما هو واضح فهذه القوانين نفسية فى جوهرها. يضاف إلى ذلك أن هذه البديهيات النفسية هى التى تكوّن قضايا علم الاجتماع العامة فحسب. إذ لا توجد قضايا عامة فى علم الاجتماع تصدق فى كل المجتمعات أو كل الجماعات الاجتماعية.

بيد أن حقيقة أن القضايا النفسية هى القضايا الأكثر عمومية تقلل من أهمية قضايا علم الاجتماع التى تحدد العلاقات بين خصائص الجماعات بعضها البعض أو بين خصائص الجماعة وخصائص الأفراد. وعلى النقيض من ذلك فتلك هى القضايا الهامة الحقيقية التى تستنبط من البديهيات النفسية وهكذا فقضايا علم الاجتماع المنبثقة من مبادئ نفسية ستكون قضايا واضحة فى النسق الاستنباطى.

وقد يؤكد هومانز أن علم الاجتماع سيطابق بين القول والفعل فى الواقع عندما ينظم كل من أحكام علم الاجتماع المجردة والتعميمات التجريبية الخاصة فى نسق استنباطى يضع البديهيات النفسية على قمة هذا النسق. وكما سيؤكد دوما فإن استنباط قضايا من قضية أخرى يعنى تفسيرها.

طريقة هومانز فى بناء الأنساق الاستنباطية.

لا ينبغى أن تكون البديهيات الأساسية المستخدمة فى تفسير علم الاجتماع والتى تبدو كحقيقة واضحة سببا فى إثارة الخوف. وقد أكد هومانز دائما بأن العلماء الاجتماعيين يفترضون أن القوانين الأساسية للتنظيم الاجتماعى ستكون أكثر تجريداً وبلا شك أقل ألفة . إذ أن لعبة العلم بالنسبة لعلماء الاجتماع تعنى الاكتشاف المروع لمبادئ جديدة مألوفة غير شائعة ،

ويفترض أنها راسخة وأساسية. وقد كتب هومانز عن هؤلاء العلماء الاجتماعيين فقال "لقد ولدت كل هذه الألفة الإزدراء الذى سد الطريق أمام تطور العلم الاجتماعى. ويبدو أن القضايا الأساسية للعلم الاجتماعى واضحة وضوحاً مثيراً للضجر. والإنسان المفكر بالتحديد هو رجل موهوب خبر العالم وسيقطع شوطاً كبيراً لتجنب كل ماهو واضح.

بيد أنه وإذا كانت المبادئ الأولية لعلم الاجتماع واضحة، بالرغم من جهود العلماء الكبيرة لاضفاء الغموض عليها، فقد بين هومانز أنه يتعين على علم الاجتماع أن يتوقف عن سعيه العقيم بحثا عن الغريب وعليه أن يبدأ فى بناء أنساق استنباطية تعرف حقيقة أن القضايا الأكثر عمومية والمألوفة هى القضايا النفسية. وفى الحقيقة فإذا ما تطلع علماء الاجتماع إلى التعقيدات فقد تكون هذه المهمة مُرضية، إذ ستلقى ظلال الشك على تعقيدات الأنساق الاستنباطية التى تنبثق عن هذه المبادئ البسيطة من أجل ملاحظة الانتظامات التجريبية.

ومن ثم فإن المهمة النظرية للعلم الاجتماعى ، هى صياغة نظرية حقيقية، تتضمن فى هذه النقطة ملء الفراغ بين التراكم السريع لمجموعة القضايا التجريبية فى أبحاث علم الاجتماع والمبادئ العامة لعلم النفس. وحسب رأى هومانز فإن الالتزام بهذه الاستراتيجية يعد مكسبا نظريا أكثر من البدائل الأخرى، سواء أكانت تلك البدائل هى توضيح المفهومات كما فى نظرية بارسونز أو البحث عن المبادئ الأولية الخاصة بعلم الاجتماع. ولقد حاول هومانز فى عدد كبير من أعماله صياغة أنساق استنباطية تتوافق مع استراتيجيته المعلنة ، ورغم أنه من الصعب أن نلخصها كلها فقد عرضت أمثلة عديدة لتوضيح جهود هومانز لسد الثغرات بين الأحداث التجريبية التى تخضع للملاحظة والبديهيات النفسية.

الجهود الاستنباطية الرائدة التى تتعلق بالمركز والتوافق:

نجد فى كتاب "الجماعة الإنسانية" قضية من أكثر قضايا هومانز وضوحاً ومؤداها أنه كلما ارتفعت مكانة الشخص داخل الجماعة ازداد توافق أنشطته مع معايير الجماعة ، والعكس صحيح. وقد استنتجت هذه القضية من دراسة

هومانز عن غرفة ملاحظة الأسلاك ، وخاصة دراسته لتايلور قائد هذه الجماعة ، ويلتزم قائد هذه الجماعة التزاماً صارماً مع كل معايير انتاج الجماعة. بالإضافة إلى مكانته العالية.

ولقد كان تايلور قادراً على المبادرة والدخول فى تفاعلات متكررة ودائمة مع الآخرين الذين يبدو أنهم جميعا يحبونه. وأثناء محاولة هومانز شرح أسباب توافق تايلور ، توقع هومانز ظهور منظور التبادل بعد عقد من الزمان: وبقدر ما تمتع تايلور بمكانته وروابطة وعلاقاته وتأثير نفوذه ، فإن أى تغيير يطرأ على معدل إنتاجه سيؤذيه ويضر به ، وبعبارة أخرى فإن تكاليف الخروج عن المعايير باهظة ، كما أن المكافآت التى تعود من التوافق عظيمة وكبيرة للغاية، وهكذا فإن التوافق هو المتوقع.

وتكشف ملاحظة هومانز اللاحقة إزاء هذا الفرض القديم عن العكس تماماً: إذ ربما كان القادة هم الأكثر احتمالا للانحراف عن معاييز الجماعة. ومن ثم فقد سعى هومانز من خلال عمله الكبير فى التفسير ، إلى توضيح التناقض الظاهر بين ملاحظاته فى الجماعة الإنسانية ونقده ومراجعته للدراسات اللاحقة. ولقد توصل هومانز بعد أن قام بتلخيص بحوث حقلية أجريت فى مجالات أخرى ومجموعة من الدراسات التجريبية أجريت حول مكانة الجماعة والتوافق الشخصى إلى هذا الانتظام التجريبى: إن أعضاء الجماعات الذين يشغلون مراكز عالية أو مراكز متدنية هم أقل الأعضاء احتمالا للتوافق داخل الجماعات. بينما الأعضاء الذين يشغلون مكانة وسطى هم الأكثر احتمالا للتوافق . وقد استشهد هومانز بمبادئ التبادل لتفسير هذا الانتظام ، مثلما فسر حالة تايلور فى غرفة ملاحظة الأسلاك. بيد أن مبادئ التبادل فى هذه الحالة قد تمت صياغتها صياغة أكثر وضوحا، ومن ثم تسمح بتفسير أكثر ملاءمة من التفسير الذى طرح لتفسير سلوك تايلور. ومن أجل تفسير هذا الانتظام. قام هومانز فى البداية بتعريف المتغيرات المتضمنة فى التبادل وحدود تفسيره. وقد تقبل هومانز الحقيقة التى تؤكد أن قيام الجماعات على نظام تعدد المراتب أمر مسلم به - مراتب عليا ووسطى ودنيا - . وهذه الخطة التى تنظر لبنية الجماعة كشئ مسلم به ينبغى أن تكون شائعة ، ففى الواقع فالمحددات التي تفرض علي السلوك هى

اسم آخر للنسق الخارجى استخدم فى كتاب الجماعة الإنسانية .

ويستطيع هومانز بعد تعريف متغيرات معينة محددة باستمرار وقبولها باعتبارها معطيات تحليل متغيرات خاصة تحليلا أكثر دقة ، تلك المتغيرات التى لها قيمة عنده من أجل الأغراض المتاحة لهذا البحث . ويقود هذا المدخل هومانز لإحصاء أنواع المكافآت التى تنجم عن التوافق أو عدم التوافق (نشاط ببغي المصلحة) ، من خلال النتائج التجريبية التى يلخصها. **والمكافـــأة الأولى** بوضوح هى التقدير المرتبط باحتلال المكانة العليا فى الجماعة، وتماثل هذه المكافأة تماثلا كبيراً مكافأة تايلور فى غرفة ملاحظة الأسلاك ، إذ يجد الناس أن التقدير والمكانة المرتبطة بهذا التقدير يجلبان المكافـأة **والمكافأة الثانيـة** هى أن التوافق قد يعد مكافأة ، إذ وفق البديهية الأولى عند هومانز أدى التوافق فى الماضى إلى حصول أغلبية الناس على مكافأة. وثمـة **مكافأة ثالثة** تبدو فى "تقبل الجماعة" للفرد باعتباره عضواً، إذ يفترض أن الناس قد تعطى قيمة لعضوية الجماعة وتقبلها للعضو. وتحتاج المكافأة الأخيرة التى سردها هومانز إلى إيضاح أكثر، إذ أنها تنبثق إلى حد ما من أنواع المعالجات التجريبية التى قام بها فى الدراسات التى حدد خلالها الانتظام التجريبى الذى يحاول تفسيره. وبشئ من التبسيط لطرح هومانز ، فالنتائج التى ذكرها تهتم اهتماماً أساسيا بالمواقف التجريبية التى يستطيع أعضاء الجماعة خلالها التوافق أو عدم التوافق مع قرار الجماعة الذى سيكتشف فيما بعد باعتباره قراراً صائبا أو خاطئا ، وهكذا فالتوافق مع قرار الجماعة وشعور العضو بخطئه يعنى أن العضو قد ضحى باحترام الذات الذى يتحقق من أداء الفعل الصائب ، وهو شعور كان يعد مكافأة فى الماضى عند معظم الناس . ومن ثم أصبح احترام الذات هو آخر المتغيرات التى أدخلها هومانز فى تفسيره لنمط المكافأة.

ورغم أن هومانز لم يكن واضحا تماما فى حصره لهذه المتغيرات ، فإن هذه المتغيرات الأربعة – التوافق (عدم التوافق)/ والتقدير/أو المرتبة/ والتقبل من أعضاء الجماعة/ واحترام الذات / قد أدخلت فى تفسير الانتظام التجريبي ، وهكذا أصبحت متغيرات أساسية فى استدلالاته. بيد أن الخطوات الأساسية فى تحليل هومانز واضحة تماما ومن ثم ينبغى الاستدلال

عليها. وحيث أن هومانز لم يصرح بذلك بوضوح فيبدو أن تفسير العلاقة بين المرتبة والتوافق ترد إلى البديهيات الأولى والثالثة والرابعة والمتضمنة فى خطته العامة للتبادل.

البديهية الأولى ، كانت المرتبة العليا والتقبل من الجماعات والتوافق مع آراء الجماعة واحترام الذات فرص ملائمة فى الماضى توجب منح المكافآت، وهكذا فكل سلوك يسعى وراء هذه المكافآت مقبول.

البديهية الثالثة "كلما وجد الشخص أن ثمة مكافأة أو قيمة أو توافق أو احترام الذات أو عضوية الجماعة أو المرتبة العليا ازداد احتمال أن يؤدى نشاطاً يتيح له الحصول على مكافأة من الآخرين . ولكى يفسر هذا الانتظام يتعين على هومانز طرح رؤية فرعية أو لو فضلنا طرح استنباط يستنبط من هاتين البديهيتين:

الاشتقاق الأول: عندما تكون النسبة بين قيم المكافأتين أعلى من النسبة بين احتمال إدراك هاتين المكافأتين ، فمن الحكمة أن تحاول الحصول على القيمة الأعلى بدلا من التحمس للاحتمالات .

ولكى نترجم ذلك إلى لغة سهلة ، فإذا كانت بعض الأنشطة أكثر قيمة من أنشطة أخرى ولكن فرص الحصول على مكافآت منها متساوية ، فإن الشخص يستطيع الحصول على المكافأة الأكبر بالارتباط بالنشاط الذى يعد بالحصول على المكافأة الأكبر. وإذا ما سألنا ما الذى يحدد ما إذا كان التوافق أو عدم التوافق هو الأكثر مكافأة أو الأكثر قيمة؟ وإذا ما سلمنا بأن قيمة عضوية الجماعة والتقدير العائد من المرتبة أو احترام الذات الذى يرتبط بمعتقدات الشخص ستحدد كلها قيمة الأنشطة المتوافقة أو الأنشطة غير المتوافقة، فإن قيمة هذه الأنشطة تعد وظيفة للمبادئ التى حصرت فى البديهية الرابعة:

البديهية الرابعة: كلما ازداد التشبع بالتقدير والمرتبة واحترام الذات وعضوية الجماعة قل احتمال تورط أعضاء الجماعة فى الأنشطة التى يحصلون منها على مكافآت.

ولكن التشبع ليس مبدأ التبادل الوحيد الذى يؤثر على معدل القيم بين التوافق وعدم التوافق. (**الاشتقاق الأول**) ، وبجانب ذلك كان على هومانز

توضيح افتراض ترتكز عليه البديهية الثالثة، لأن درجة قيمة نشاط ما تعكس التكاليف الأقل مكافأة ، أو الكسب ، الناجم عن التعبير عن هذا النشاط.

الاشتقاق الثانى: إن قيمة نشاط ما، هى وظيفة للمكاسب التى يدرك الفرد أنه يستطيع الحصول عليها من أداء هذا النشاط.

وقد استطاع هومانز استنادا على هذا البناء من التصورات غير الملائمة اشتقاق النتائج التى قررها عن المرتبة والتوافق ، ومن ثم يستطيع أن يقدم تفسيراً لها. ولكى يقوم بهذه المهمة فمن الضرورى أن يستخدم الاشتقاقات من البديهية الثالثة والبديهية الرابعة لتحديد النسبة بين قيم الأنشطة المحتملة المختلفة - وفى هذه الحالة ، أى التوافق وعدم التوافق. ومن ثم يمكن بواسطة الاشتقاق الأول من البديهية الثالثة بالإضافة إلى الافتراض الذى تقدمه البديهية الرابعة تفسير الأسباب التى تدفع أعضاء الجماعات العليا والوسطى والدنيا إلى إظهار درجات مختلفة من التوافق. وقد قام هومانز بهذه المعالجات وفق طريقة منطقية من خلال تقديم المكاسب الممكنة المحتملة من قبل الأعضاء الذين يحتلون مراتب مختلفة داخل الجماعات والذين يوافقون أو يعارضون رأى الجماعة.

المكانة العليا : إذا كانت الجماعة رفيعة المستوى على حق ، وأخطأ عضو من أعضاء هذه الجماعة ، فإنه لن يفقد تقديراً كبيراً أو مكانة عليا ، إذ أن لديه فائضا من التقدير والمكانة ومن المحتمل أن يتوفر لديه ما يكفى لأن يتلاعب به ويفكر فيه. وعلى الأقل قد يحافظ على المكافأة الأكثر قيمة فى مواجهة التشبع بالتقدير: ألا وهو احترام الذات. وإذا كان عضو الجماعة مصيبا ، وكانت الجماعة مخطئة ، فسيتزايد تقديره من الآخرين باعتباره ذا بصيرة ثاقبة. وإذا ما ساير الشخص هواه ومعتقداته ، وكان مخطئا مثله مثل الجماعة، أو مصيبا مثله مثل الجماعة ، فإنه سيكسب احترام الذات ولن يفقد تقدير الجماعة وقبولها له.

وهكذا فوفقا للاشتقاقين الأول والثانى اللذين اشتقا من البديهية الثالثة بالإضافة إلى البديهيتين الأولى والرابعة فإن المكسب الأكثر احتمالا يتحقق من التزام الشخص مع معتقداته. وهكذا ولما كان القادة هم أكثر الناس احتمالا للتشبع بالتقدير والشعور بالقبول من الجماعة فإنهم لا ينزعجون

من الخطأ لأنهم قد يحققون المكسب الكبير بالمحافظة على معتقداتهم والتى يمكن تحويلها إلى رصيد كبير من التقدير إذا أصابوا هم وأخطأت الجماعة.

المكانة الوسطى: وإذا كانت الجماعة محقة وكان الشخص على خطأ ، فإنه يلحق الضرر بمركزه ، فهذا الشخص ليس بعيداً عن أعضاء الجماعة الذين يحتلون المراكز الدنيا، ومن ثم فأى خطأ فردى قد يردى به الدرك الأسفل. إما إذا كان مصيبا والجماعة على خطأ ، فإنه سيكسب مكانة أعلى ، ولكن ليس بما يكفى فى حالة واحدة لدفعه إلى مرتبة أعلى. أما إذا كان مخطئا والجماعة مخطئة فلن يعدو الأمر إلا أن يكون شخصا ساذجا ضمن زمرة من الساذجين. أما إذا كان الشخص والجماعة على حق فإنه يؤكد ويدعم مركزه باعتباره عضواً فى الجماعة.

وهكذا وبناء على الاشتقاقين الأول والثانى يحصل الفرد الذى يشغل على مكانة متوسطة على المكانة الكبرى نتيجة التوافق. إذ لا يؤدى عدم التوافق وكون الشخص مصيبا فى حالة ما إلى تزايد كبير فى التقدير أو الشعور بالانتماء إلى الجماعة . بينما يؤدى عدم التوافق وكون الشخص مخطأ إلى احتمال وقوع خسارة كبيرة وفقدانه التقدير والقبول باعتباره عضواً كامل العضوية. وهكذا فبالنسبة للأعضاء الدين يشغلون مكانة متوسطة والذين يشكك فى تقديرهم وعضويتهم فى الجماعة ، فإنه يتحمل مخاطر كونه مخطئا وما يصاحب ذلك من تكلفة عالية مقابل المكافآت القليلة النسبية التى تتحقق من كون الشخص مصيبا. ومن ثم فمن المحتمل أن يتوافق هؤلاء الأفراد ليحافظوا على مكانتهم المشكوك فيها وشعورهم بالانتماء إلى الجماعة كأعضاء يحظون بالعضوية الكاملة.

المكانة المتدنية: وإذا كانت الجماعة صائبة وكان العضو مخطئا ، فإنه لن يخسر تقديراً كثيراً ، لأنه ليس لديه ما يفقده ولكنه اكتسب احتراماً متزايداً لنفسه بالتزامه بمعتقداته ، إذا ما اتفق مع جماعته فإن حالة التوافق هذه لا تعنى إلا القليل ليزيد من التقدير الذى يحصل عليه وقبوله كعضو كامل العضوية فى الجماعة ولكن التوافق يتضمن التضحية باحترام الذات.

وهكذا فوفق الاشتقاقين الأول والثاني اللذين اشتقا من البديهية الثالثة فإن عدم التوافق هو الأكثر احتمالاً حيث يعني استمرار المحافظة على احترام الذات، وتلك هى المكافأة الحقيقية الوحيدة التى قد يحصل عليها الأفراد الذين يحتلون مكانات دنيا فى الجماعة التى تضفى عليهم تقديراً متدنيا.

إن ما يترتب على هذا الإسهاب فى الشرح هو الطبيعة المفهومة ضمنا فى المشتقات التى صاغها هومانز ، إذ أن هومانز يطبق مفهومات نظريته بطريقة مراوغة على النتائج التجريبية. وتنجم عدم ملاءمة النسق الاستدلالى فى هذا المثال من حقيقة أنه من الضرورى بناء المشتقات وفق طريقة كتابة هومانز المثيرة فى البرهان و لكن رغم كونها واقعية فإنها لا تزال غامضة. وبالإضافة إلى افتقاد ما وعد به هومانز - النسق الاستنباطى - فإنه لم يستخدم مفهوماته وفق مبدأ ثابت . وعلى سبيل المثال فقد ناقش احترام الذات باعتباره ثمن التوافق عند الناس الذين يحتلون المراكز العليا والدنيا ، ولم يناقش احترام الذات عند أى عضو من الذين يشغلون المراكز الوسطى . وعلاوة على ذلك فإن مبدأ التشبع "البديهية الرابعة" يستخدم للدلالة على المكانة العليا، ولكن مظاهر الحرمان لم تطبق أبداً على الأفراد الذين يحتلون المراتب الدنيا. وثمة نتيجة تستخلص من هذه الحقائق هى أن هومانز لم يستدل على أية استدلالات نظرية حقيقية من دراساته النظرية الكبيرة ، مما أدى بجيمس دافيد إلى أن يعلن عن أن العلاقة بين المركز والتوافق لا يمكن أن يستنتجا من النظرية ولكنهما ينتجان منطقيا من مبادئ غير واضحة تقبل لذاتها. بيد أنه وقبل تقويم مدى ملاءمة استدلالات هومانز تقويما صحيحا فربما من الحكمة اختبار مثال حديث عن استراتيجيته الاستدلالية ، حيث عانت جهود هومانز الاستنباطية المبكرة من حقيقة أنها تمثل ابتعاداً جذريا عن استراتيجيته الاستقرائية المبكرة.

الجهود الاستنباطية الحديثة: استخدام قانون جولدن :

ولقد أثارت الطبيعة النفسية لمفهومات التبادل عند هومانز واندماجها فى بديهيات موجة شديدة من النقد. ولقد كان افتراض أن كل قضايا علم

الاجتماع تختزل إلى هذه البديهيات محل خلاف واضح. إذ أثار شك علماء الاجتماع حول دقة التفسيرات الاستنباطية التى تقوم على بديهيات نفسية. ولقد كانت استجابة هومانز لهذه المسألة تحدى علماء الاجتماع ومطالبتهم بتحديد قانون يقوم عليه علم الاجتماع ويكون هذا القانون أكثر عمومية من المبادئ النفسية ولا يشتق منها.

واستجابة لهذا التحدى، اقترح روبرت بلاتين أن قانون جولدن ليس قانوناً عاماً فقط بل قانون لا يختزل إلى أى بديهية من القضايا البديهية النفسية لدى هومانز، ومن ثم يمكن أن يعتبر قضية تفسيرية عامة - وهكذا يدحض ادعاء هومانز بأن كل قضايا علم الاجتماع تختزل إلى مبادئ نفسية.

وبإيجاز يقرر قانون جولدن "أن مستوى التعليم فى المجتمع ترتبط ارتباطاً إيجابيا مع مستوى تصنيع المجتمع". وقد اكتشفت هيلدا جولدن فى أبحاثها أن ثمة متغيرين يرتبطان سويا ارتباطاً وثيقا هما التعليم والتصنيع، وافترضت أن الارتباط بينهما قانون اجتماعى بحت يعارض قوانين علم النفس. ومن ثم تحدت هومانز أن يختزل تلك القضية إلى مبادئ علم النفس.

وقد قام هومانز ببناء النسق الاستنباطى التالى:

١-أن الناس أكثر احتمالا لإنجاز نشاط ما إذا ما ازداد ادراكهم بقيمة المكافأة التى تعود من هذا النشاط.

٢- إن الناس أكثر احتمالا لإنجاز نشاط ما إذا ما ازداد إدراكهم بأن هذا النشاط سيحصلون منه على مكافأة.

٣- إن إجراء المقارنة مع المجتمعات الزراعية يبين أن نسبة عالية من الناس فى المجتمعات الصناعية على استعداد لمنح المكافأة مقابل الأنشطة التى تستلزم التعليم وتتأثر به. (فرجال الصناعة على استعداد لتشغيل الكتبة والسكرتاريين والأشخاص الذين يقرأون ويكتبون مخططات العمل وبرامجه).

٤- ومن ثم تدرك نسبة عالية من الناس فى المجتمعات الصناعية أن

التعليم يعود بمكافأة.

٥- بناء على القضية (١) تحاول نسبة عالية أن تتعلم.

٦- إن تدبير التعليم يتكلف مالا سواء مباشرة أو لا مباشرة.

٧- بالمقارنة مع المجتمعات الزراعية نجد أن نسبة عالية من الناس فى المجتمعات الصناعية قادرة ماليا.

٨- ومن ثم فنسبة عالية قادرة على توفير نفقات التعليم (من خلال المدارس الحكومية أو المنح الخاصة) ونسبة عالية تتكفل بدفع نفقات تعليمها كاملة.

٩- تدرك نسبة عالية أن الجهد للحصول على التعليم يترجم إلي نجاح.

١٠- وحسب القضيتين الأولى والثانية تحاول نسبة عالية من الناس أن تتعلم.

١١- وعلى العموم وحيث أن إدراك الناس بشكل عام دقيق وصحيح، فستزداد نسبة الناس فى المجتمعات الصناعية الذين يعرفون القراءة والكتابة ومن ثم فلا بد أن يكون معدل التعليم فى المجتمع الصناعى أعلى منه فى المجتمع الزراعى.

ويماثل هذا النسق الاستنباطى المحاولات الحديثة التى قام بها هومانز لتفسير تعميمات علم الاجتماع وفق مبادئ علم النفس. وتبرز من خلال هذا النسق خصائص عديدة إزاء استراتيجية هومانز الاستنباطية:

أ- تمثل القضايا ذات المرتبة العالية (القضيتين الأولى والثانية) اشتقاقات من بديهيات هومانز. لكن كما هو الحال فى أعماله المبكرة حول المرتبة والمركز والتوافق فإن الخطوات المنطقية التى قام بها للوصول إلى هذه المشتقات لم تكن واضحة. ومن ثم يمكن أن يستدل على أن هاتين القضيتين تعبران عن اشتقاقات من البديهية الأولى والبديهية الثالثة.

ب - تقبل القضيتان الثالثة والسابعة باعتبارهما مسلمتين، إذ لا يوجد تفسير للتساؤلات عن لماذا وأين وتحت أى الظروف يكافئ الناس المتعلم، كما لا توجد أى محاولة لتفسير لماذا يزيد التعليم الثروة. جـ) ويتبع

القضايا التى تأخذ كمعطيات استنتاجات منطقية هامة ، يشار إليها باستخدام كلمة "ومن ثم" كمقدمة للقضيتين الرابعة والثامنة.

وخصائص النسق الاستنباطى هذه - الفشل فى تقديم مشتقات واضحة من البديهيات والرغبة فى تقبل مسائل علم الاجتماع الهامة كمسلمات ثم نردفها باستدلالات منطقية هامة توحى بأن استراتيجية هومانز الاستنباطية الحديثة والتى تبدو أكثر وضوحاً تشابه جهوده المبكرة. ومثل النسق الاستنباطى عن المرتبة والتوافق ، فالحسابات المنطقية لىسن تبدو غامضة . ويكشف هذان المثالان اللذان قدمهما هومانز عن استراتيجية هومانز الاستدلالية، وربما كان هومانز قد استخدم لغة البديهيات والتنظير الاستنباطى ، رغم أنه فشل فى إنجاز المطالب المنطقية الناجحة لهذا التنظير . وفى النهاية فقد أثير عدد من المشكلات تتعلق بالدقة المنطقية فى استراتيجية هومانز الاستنباطية ، وهى مشكلات ينبغى استكشافها لتحديد فائدة استراتيجية هومانز.

المعانى المنطقية التى يوحى بها منظور التبادل عند هومانز

مفهومات التبادل عند هومانز : هل هى واقعية أم من قبيل اللغو

لقد رفع هومانز من قدر مفهوم النشاط عندما استعار لغة النزعة السلوكية والتى اهتمت فقط بالسلوك الذى يخضع للملاحظة باعتباره الموضوع الوحيد للعلم. وتعرف كل المفهومات الأخرى باعتبارها نشاطاً . ولكن فى الواقع استخدم هومانز مفهوم النشاط لتعريف ظواهر علم النفس الاستبطانى - الحب والكراهية والتقدير والاحترام والمشاعر الأخرى. وهذا الاحتواء للحالات الداخلية للكائن الإنسانى يُرعب معظم علماء السلوكية الملتزمين ، والذين حاولوا بدقة بالغة فى تجاربهم تجنب الصندوق الأسود الخاص بالوظائف النفسية الداخلية. ولكن علينا أن نرحب بأن تجنب الصندوق الأسود يعنى تجاهل كل ماهو إنسانى . بيد أن هومانز استعار مفهومات غير دقيقة لمحاولة تفسير تلك العمليات النفسية الداخلية فى إطار مفهومات النزعة السلوكية لأنها لم تطور تعريفا للعمليات النفسية التى كانت محور اهتمام هومانز.

وبدلا من التنقيب فى الصندوق الأسود عن المعرفة الإنسانية ، حاول السلوكيون إجراء تجاربهم باستخدام أكبر قدر ممكن من الضوابط المستقاة من العوامل البيئية . وعلاوة على ذلك ، فقد كان السلوكيون قادرون على أن يستدلوا على مدى تدعيم أنشطة مختلفة بحرمان الحيوانات من الضروريات الأساسية مثل الطعام والماء لفترة محددة من الوقت. وهذا يساعد على استخدام مفهوم الحرمان باعتباره مؤشرا إجرائيا لقيمة الأنشطة التى تستحق المكافأة. وعلى خلاف ذلك فإن مفهوم القيمة عند هومانز أو درجة دعم النشاط يشير إلى أى نشاط يحدده الشخص ويدرك أنه يستحق مكافأة. وبعد تعريف مفهوم القيمة والمعنى المتضمن فى المكافأة (النشاط ذو القيمة) بطريقة فضفاضة عامة، واجه هومانز مشكلة كيف يعرف الشخص الشئ القيم أو الذى يعود بالمكافأة على الشخص ولما كان هومانز لا يستطيع أن يعرف القيمة تعريفا إجرائيا باعتبارها مدة الحرمان القهرى من بعض الضروويات المعروفة مثل الغذاء والشراب ، فإنه يمكن الاستدلال على القيمة من طبيعة مقدار الأنشطة التى يؤديها الشخص للحصول على مكافأة معينة. وقد يؤدى هذا التصور إلى قضايا من قبيل اللغو ، حيث يصعب قياس القيمة مستقلة عن النشاط الحقيقى المفترض أن تفسره. وقد حاول هومانز تجنب هذه المشكلة المنطقية بتأكيده أن قيم الشخص ينبغى أن تحدد وفق تاريخه الشخصى أو أنشطته السابقة ، وبهذه الطريقة ، افترض هومانز أن مفهوم القيمة ومفهوم النشاط قد يندمجان معاً فى قضايا ليست من قبيل اللغو. وكان قياس القيمة الحالية من خلال مصدر النشاط الذى بذل فى الماضى لا يجنب الانزلاق إلى اللغو، إذ لازال من الضرورى تأكيد أن البرهان على القيم يخضع للقياس بصرف النظر عن الأنشطة التى تفسر من خلال هذه القيم.

وثمة مشكلات مماثلة متواجدة فيما يتعلق باستعارة هومانز لمفهومات اقتصادية مثل التكلفة والمكسب . ففى الدروس التمهيدية لعلم الاقتصاد يشير هذان المفهومان إلى ظواهر تتم من خلال مبادلات السوق. ويستخدم فى الجانب الأعم مفهوم النقود الواضح المعنى والذى يخضع للقياس. ويندر تطبيق هذين المفهومين فى علم النفس الاستبطانى ، حيث يصعب تعريف وقياس العملة المتداولة مثل النقود ، ومن ثم أصبح المفهومان غامضين.

فالتكلفة مكافأة عن شئ مضى ، والمكسب يعنى المكافأة منقوصا منها التكلفة. ولكن كيف يقاس كل منهما بصرف النظر عن الأنشطة التى يفترض أنها تفسرها؟ رغم أنه من الممكن فى بعض الأوقات قياس التكاليف الموضوعية لنشاط ما بصرف النظر عن الأنشطة التى ينبغى أن تفسره ، وليس هذا هو الحال دوما ، إذ تشير كل من التكلفة والمكسب إشارة أساسية إلى الحسابات الداخلية للقيمة عند كل من الفاعل الفرد أثناء التفاعل المتبادل ، ومن ثم يعرفان بعد التعبير عن الأنشطة التى يفسرها كل منهما.

وبالإضافة إلى مخاطرة توليد قضايا من قبيل اللغو ، تعرف مفهومات هومانز الأساسية - النشاط والقيمة والمكافأة والتكلفة والمكسب تعريفات عامة وتستخدم لأى غرض خاص . وقد اختار هومانز اختياراً نموذجياً استخدام هذه المفهومات ليقدم تفسيرات ذات أثر رجعى للدراسات التجريبية (مثل تفسيره لدراسات المرتبة والتوافق التى عرضنا لها من قبل) فمع كل دراسة يعاد تعريف مفهومات النشاط والقيمة والمكافأة والتكلفة والمكسب (وأحيانا الاستثمار) ليتلاءم مع الوقائع موضوع الدراســـة . وقد قادت هذه الاستراتيجية بينت ابراهامسون إلى أن يصف "التفسيرات" ذات الأثر الرجعى بأنها "لعبة تلعب" تشبه كثيراً الدراسات التجريبية التى يستشهد بها هومانز لإثبات مبادئه على الطريقة الآتية:

اللاعب الذى يستهل اللعبة . ولنطلق عليه اسم الشخص ، يدعو بعض الأصدقاء (على سبيل المثال الآخر والرجل الثالث) ليسردوا كل الدراسات التى يعرفونها عن السلوك الاجتماعى . وينبغى على الآخر والطرف الثالث أن يكونا ملمين ومتبحرين فى علم النفس الاجتماعى لضمان تأكيد الإثارة القصوى . ويراهن الآخر والطرف الثالث بدولار واحد عن كل دراسة ذكرها واستشهد بها بشرط أن يدفع الشخص لكل واحد منهما ١٠ دولارات مقابل كل دراسة يعجز الشخص عن تفسيرها فى إطار المكافأة والتكاليف . وعندئذ يبدأ الشخص التفسير. ويفترض بأنه يتبع القواعد التى وضعها هومانز (أى تعريف المكافأة والتكلفة بطريقة تشمل كل الحالات الممكنة) . وسيتحدد الحد الأعلى لمكسب الشخص من خلال عدد الدراسات التى يستطيع كل من الطرف الثانى والثالث سردها . وتختفى الأخطار التى تترتب على فقد الشخص أمواله طالما استمر زميلاه فى كرمهما أو سذاجتهما مما يتيح له الاستمرار فى استخدام تعريفات هومانز الفضفاضة للغاية.

تفسيرات هومانز وهل هى استنباطات زائفة؟

إن الحملة الموجهة إلى مفهومات هومانز باعتبارها مفهومات غامضة وأنها محصلة تفسيرات خاصة من قبيل اللغو وغير واقعية، تعكس حملة خطيرة ، إذ أن الهدف من أعمال هومانز تقديم تفسيرات علمية للظواهر الاجتماعية ، وقبل القبول الساذج لهذا الهجوم الخطير، فمن الحكمة أن تختبر بتفصيل أكثر عما إذا كان هومانز قد واجه التحديات التى وجهها إليه نقاده فى استنباطاته الحقيقية

وفى البداية فمن الضرورى أن نسأل هل بديهيات هومانز من قبيل اللغو؟ تبين دراسة القضايا الأربع الأولى الأساسية فى خطة هومانز أن النشاط والمكافأة متغيراين متساوين مشتركان فى ظروف المتغيرات الأخرى: **القضية الأولى:** سيؤدى الموقف الحالى المثير الذى يشبه مواقف الإثارة الماضية حيث تمت مكافأة النشاط إلى نشاط مماثل فى الوقت الحالي: **القضية الثانية** : وكلما ازداد حصول النشاط على مكافأة فى فترة زمانية محددة، ازداد التعبير عن هذا النشاط .**القضية الثالثة:** كلما ازداد النشاط قيمة ، ازداد أداء هذا النشاط. وتؤكد كل قضية من هذه القضايا المكافآت باعتبارها المتغير الأساسى العلّى وراء النشاط، إذ تفسر التغيرات فى النشاط بترجيح استخدام المكافآت فى موقف ما، ومقدار المكافآت فى هذا الموقف ، وقيمة هذه المكافآت. وتحدد **القضية الرابعة:** تلك البديهيات بتقديم مبدأ الإشباع والمنفعة الحدية : كلما ازداد حصول مقدار النشاط على مكافأة فى الماضى القريب ، قلت قيمة النشاط، ومن ثم وحسب القضية الثالثة قل احتمال التعبير عن إنتاج هذا النشاط فى المستقبل. وهكذا ورغم أن القضية الرابعة أكثر تعقيداً من القضايا الثلاث ، فإنها تحدد وضعا آخر - الإشباع والمنفعة الحدية - والذى فى إطاره تسبب المكافأة تغيراً فى النشاط . كما أن القضية الخامسة أكثر تعقيداً ، إذ قدم مفهوم هومانز عن عدالة التوزيع باعتباره متغيراً مشتركا مع السلوك العاطفى أو الغضب. بيد أنه ولما كان السلوك العاطفى نشاطاً ، وأن عدالة التوزيع تهتم بالحسابات الداخلية عند الأشخاص مثل عدالة المكافآت بالنسبة إلى التكاليف والاستثمارات ، فلا زالت القضية الخامسة تنظر إلى النشاط باعتباره دالة على المكافآت. وهكذا

ورغم التعقد الظاهر للقضية الخامسة فإنها تشبه القضيا الأربع السابقة، إذا لا تعدو عدالة التوزيع إلا أن تكون شرطاً آخر (مدى توفر العدالة) تؤدى فيه المكافآت إلى التفاوت فى مظاهر النشاط.

ومن ثم فالمشكلة الأساسية لتحديد ما إذا كانت هذه البديهيات من قبيل اللغو تكمن فيما إذا كان بالإمكان تعريف كل من المكافأة والنشاط تعريفا مستقلا. أما المتغيرات الأخرى فى القضايا - الموقف المثير والكمية والقيم والإشباع والعدالة - فإنها تحدد أوضاعاً هامة تؤثر على البنيرة العلية للأنشطة المرتبطة بالمكافآت ولكنها فى الوقت نفسه لا تتجنب اللغو الممكن.

ومن الواضح أن التعريفات الدقيقة الواضحة لكل من المكافأة والنشاط هى التى تحدد ذلك. ولسوء الحظ فإن تعريفات هومانز لا تفند اتهامات نقاده، إذ كانت تعريفات هومانز لهذه المفهومات الأساسية غامضة إلى حد ما. ففى البداية يعرف النشاط باعتباره وحدة من السلوك الظاهر، ولكنه فى دراساته اللاحقة يستخدم مفهوم النشاط ليشير إلى السلوك الهادف للحصول على المكافآت، ومن ثم تعرف المكافآت باعتبارها أى شئ يتلقاه الشخص ويدرك أنه ذو قيمة، وبالتالى تعرف القيمة باعتبارها المدى الذى يدعم نشاطا ما. وهكذا يبدو النشاط باعتباره سلوكا يسعى إلى الحصول على المكافآت. (رغم أن هومانز كان غامضا بعض الشئ فى هذه النقطة)، وأن المكافآت أنشطة مدعمة. وهكذا يبدو أن ثمة دورة فى هذه التعريفات. ورغم أن هومانز لم يقصد ذلك، فقد أخفق أسلوبه البلاغى الفصيح فى توضيح غرضه الحقيقى. ولما كان النشاط والمكافأة هما المتغيران الأساسيان فى خطة التبادل، فلسوء الحظ يبدو دائما أن كلايهما يُعرف الآخر، إذ لا يعرف أى واحد منهما تعريفا مستقلا عن الآخر، ومن ثم صار هومانز عرضة للاتهام بأن بديهياته فى الواقع ما هى إلا تعريفات دائرية من قبيل اللغو.

ولتفنيد هذا الاتهام يتعين على أنساق هومانز الاستنباطية تطوير مشتقات من البديهيات حيث ينظر إلى فئات أو أنماط الأنشطة باعتبارها تعريفات مشتركة مع فئات أو أنماط من المكافآت تعرف تعريفا مستقلا، ومن ثم فعند دراسة الانتظامات التجريبية، قد ينظر إلى الحالات التجريبية للنشاط باعتبارها مؤشراً لفئة معينة من النشاط تحدث نمطاً

معيناً من المكافأة المعرفة تعريفا مستقلا وإجرائيا، وبهذه الطريقة فإن أنماط الأنشطة التى تفسرها هذه البديهيات يمكن أن تميز عن أنماط المكافآت - المستخدمة فى تفسيرها. وهكذا فإنه يمكن تجنب الحشو فى البديهيات المجردة على مستو عال فى النسق الاستنباطى إذا ما اشتقت مشتقات واضحة ومحددة من البديهيات حيث إن هذه العملية توفر تعريفات ومؤشرات مستقلة للمفهومات الأساسية . بيد أننا لو تركنا هذه الخطوات الاستدلالية جانبا ووفقنا بين البديهيات الغامضة والأحداث التجريبية بطريقة عملية خاصة ، صار التفسير من قبيل اللغو. ولسوء الحظ فإن هومانز لم يقدم المشتقات الضرورية من البديهيات التى طرحها. إذ تبين من خلال الدراسة المحكمة الدقيقة أن أنساقه الاستنباطية تمثل محاولات للتوفيق بين البديهيات التى طرحها والتعميمات التجريبية المختلفة.

وعلى سبيل المثال ، فاثناء تفسير هومانز فى نسقه الاستدلالى لقانون جولدن نجده لا يشتق قضيتى التبادل الأساسيتين اللتين تحتلان قمة النسق الاستنباطى اشتقاقا واضحا من البديهيات ، بل يتم إدخالهما ببساطة بأسلوب خاص : ١- كلما ازداد احتمال أداء نشاط معين ازداد إدراك قيمة مكافأة هذا النشاط (يفترض أن هذه القضية نتيجة طبيعية للبديهية الثالثة) ٢- إذا ازداد إدراك الأفراد لإنجاز نشاط معين ازداد إدراكهم لنجاح هذا النشاط للحصول على هذه المكافأة (نتيجة طبيعة هامة أخرى للبديهية الثالثة والقضية السابقة). وقد عرضت خلال هاتين القضيتين ذات المستوى العالى متغيرات عديدة هامة ، ولكنها لا ترتبط ارتباطاً منهجيا مع بديهيات التبادل. إن الحصول على المكافأة متغير رئيسى فى القضية الأولى سالفة الذكر ولكنها لم تعرف فى أى مكان تعريفا منهجيا أو واضحا يتعلق بالبديهيات . وبالأحرى فإنها عرضت بطريقة عملية خاصة لتفسير الانتظام التجريبى الذى وضعه قانون جولدن. وفى القضية الثانية سالفة الذكر ، فثمة مفهوم أساسى آخر" إدراك أو بلوغ النجاح " عرض بطريقة خاصة لتفسير أسباب سعى الناس للحصول على التعليم. ويحتاج كل من المفهومين "الحصول على المكافأة" و «بلوغ النجاح» أن يشتقا اشتقاقاً محدداً وواضحا من البديهيات ، إذ إن لم نبرهن كيف يشتق كل مفهوم من هذه

المفهومات من البديهيات فسيبدو أن هومانز قد أقحمهما لتفسير مجموعة محددة من النتائج. وعلاوة على ذلك فليس من الواضح عما إذا كان الحصول على المكافأة أو بلوغ النجاح مكافآت أم أنشطة، إذ يبدو أن إدراك نشاط أو فئة معنية أو قسط معين من النشاط يحتاج أن يشتق كنتيجة طبيعية من البديهيات .

هذا من جهة .. ومن جهة أخرى قد ينظر إلى بلوغ النجاح والحصول على مكافأة باعتبارهما نمطاً من المكافآت – ولنقل مكافأة تمهيدية – تحافظ على نشاط الأفراد سعيا وراء التعليم ، والمكافأة بعيدة المدى التى تشتق من هذا النشاط المستمر (المال أو المكانة أو غير ذلك). وهكذا دون اشتقاقات محددة ومنطقية للنتائج من البديهيات ، ودون التعريفات الواضحة للمفهومات المتضمنة فيها فإن النتائج تتشابه مع البديهيات لصعوبة تمييز كل من الأنشطة والمكافآت عن بعضها البعض ، وهكذا يبدو أن استخراج المشتقات مثل البديهيات من قبيل اللغو.

وتوضح الخطوات الاستنباطية اللاحقة لتفسير هومانز لقانون جولدن اجراءات خاصة جديدة .حينما حاول هومانز أن يستنبط نتائج من الأحداث التجريبية . فالقضايا الثلاث ابتداء من القضيةالثالثة إلى القضيةالخامسة كافية لتفسير أسلوب هومانز: فالقضية الثالثة تتعلق بالمقارنة مع المجتمعات الزراعية ونجد أن ثمة نسبة عالية من الناس في المجتمعات الصناعية مستعدة أن تكافئ الأنشطة التي تتضمن التعليم فرجال الأعمال في المجتمع الصناعي يفضلون تشغيل السكرتارين والاداريين وموظفي الاداره القادرين على قراءة وكتابة التقارير والالتزام بالقيد في السجلات . أما القضية الرابعة فتبين أن نسبة عالية من الناس في المجتمعات الصناعية تدرك أهمية الحصول على التعليم كعملية يتم بسببها منح المكافآت.ومن القضية الأولى تستنتج القضية الخامسة أن نسبة عالية من المواطنين ستحاول أن تتعلم .

ويبين تحليل القضيةالثالثة من النسق الاستنباطي أنه لم تتم الإجابة على تساؤل علم الاجتماع الهام والمثير للاهتمام والذي اعتبر كقضية مسلم بها بلا إجابة . وبكل بساطة فلقد مر هذا التساؤل مرورالكرام على العمليات

التنظيمية المعقدة المترابطة التي تؤدي إلى أن ظهور الصناعة يولد الطلب على توسيع مجالات التعليم وأن البشر على استعداد لاعطاء مكافأة عن أنشطة تستلزم التعليم بسبب عبارة اعتراضية قصيرة عن حاجة رجال الصناعة الى السكرتاريين ، والاداريين ، والمحاسبين .ولقد دافع هومانز بالحاح عن هذا النوع من المناورات بتأكيده أنه يتعين على أي نسق استنباطي أن يأخذ قضايا معينة كمسلمات: ويطلق عليها المسلمات أو مجموعة الشروط المحددة التي تطبق عليها القضايا العامة . ورغم أنه لايمكن دحض منطق البرهان بأنه لا «توجد نظرية تفسر كل شئ» . فإن أنساق هومانز الاستنباطية التي تحدد وتوضح الآثار المعقدة للتغيرات الاجتماعية قد أضفت على أنساقه مظهر الاستمرارية. ولكن توضيح الفئات الهامة للتغيرات الاجتماعية يساهم في تكوين الانطباع بأن هومانز لم يقدم حقيقة نسقا استنباطيا مفيداً. لكن على العكس قدم توفيقاً عملياً خاصاً بين بديهيات غامضة ونتائج مبهمة مع مجموعة من التعميمات التجريبية .

إن عبارة العلية التي تتصدر القضية الرابعة في الخطة ، تقلل من أهمية تجاهل هومانز مجموعة مفيدة هامة من مشكلات علم الاجتماع : لماذا يدرك الناس اكتساب التعليم كمكافأة؟ وعند أي مستوي يكُون مستوي التصنيع هذا الادراك ؟ وما مستوي التطور التعليمي وما النتائج التي تعود على تطور التعليم نتيجة الرغبة في التعليم؟

بالمثل تتجاهل القضية الخامسة قضاياهامة في علم الاجتماع ،إذ على الفرد أن يطرح أسئلة مثل كيف يترجم الحصول على المكافآت التي تنجم عن التعليم محاولة حقيقية للحصول على التعليم ؟ وما القوي التي تحدد أو تتوسط هذه العملية ؟ ألم يحدث احيانا أن يسبق الالتزام بالتعليم إدراك الفوائد من التعليم (وخاصة بين الاطفال الذين تجبرهم الحكومة والاسرة على الالتحاق بالمدارس) .

وثمة عدد من المشكلات المماثلة ينجم عن بقية الخطوات الاستنباطية في النسق . ومن الممكن ومن خلال هذا الموجز غير النمطي أن تدرك كيف منح هومانز لنفسة مزاياه (أ) تقديم مفهومات جديدة باعتبارها ضرورة كلما دعت الحاجة (الادراك والمكافأة والنجاح) ، (ب) اقحام نتائج جديدة إلي

البديهيات الخاصة بها والتي طرحها دون أن تشتق اشتقاقاً دقيقاً (القضيتان الاولي والثانية) (جـ) تعريف مجموعة عمليات علم الإجتماع المعقدة بحيث تحل محلها مجموعة من المفردات اللغوية البسيطة المستخدمة في قاموسه السلوكي التبادلي (المكافأة والنشاط).

وإتساقاً مع طابع اللغو في بديهيات هومانز ومحاولته اشتقاق نتائج بالطريقة نفسها يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن هومانز قدم استدلالات زائفة. بيد أنه لو استفاد هومانز من فائدة الشك في قضية اللغو، فإنه يمكن أن نتساءل عما اذا كانت أنساقه الاستنباطية مفيدة عندما تعرف العمليات المركبه التي تهم معظم علماء الاجتماع بوصفها معطيات أو تتجاوزها باستخدام المفردات البسيطة في نزعته التبادلية السلوكية. ولقد أدعى هومانز على نحو نموذجي بأننا عندما نتكلم في إطار المتغيرات وقضايا علم الاجتماع، دون أن تستنبط هذه المتغيرات من قضايا نفسية، فإننا نرضي أنفسنا بشكل ساذج بما نطلق عليه «التفسيرات» ولكن عندما نعرف نفس المتغيرات وقضايا علم الاجتماع باعتبارها مسلمات أو عندما نترجم العمليات المعقدة إلى كلمات بسيطة قليلة لتستنبط قضايا علم الاجتماع المتراكبة من بديهيات نفسية تصاغ صياغة غامضة، فربما غمض الأمر علي نقاذ هومانز الذين قبلوا بسهولة ما يعني به مفهوم عملية التفسير.

إن هذا التقييم لأنساق هومانز الاستنباطية بعيد كل البعد عن الاحكام التي تضبطها قيم الشرف التي يصدرها النقاد، حيث تصبح فائدة الأنساق الاستنباطية موضع تساؤل، عندما تعبل كمسلمات، وعندما تعرف المفهومات تعريفات غامضة. ومن الناحية المنطقية فلا خطأ يذكر في استراتيجية هومانز الاستنباطية وربما يستحق التقريظ لمحاولته ترتيب وتنظيم أحكام نظرية في صيغة شبة بديهية في الظاهر، ولكن يمكن أن نقول بأن أسلوبه الخاص لم يكن نافعاً كما يدعي لتحقيق أهداف العلم فثمة عدد من الأسئلة يتعين أن تطرح. فهل قدمت مفهوماته أسلوباً واضحاً هاماً مفيداً ومفسراً لتنظيم وتصنيف الظواهر في أنماط محددة ؟، وهل أدت مفهومات النشاط والمكافأة والاشباع والتكرار والعداله - إلي زيادة الوعي

وإدراك العلماء الاجتماعيين بالعمليات الاجتماعية والثقافية المعقدة ؟ وهل تسمح أنساق هومانز الاستنباطية بتنبؤات مسبقة ملاءمة ؟ ورغم أن منظور التبادل عند هومانز يكشف عن إيحاءات كثيرة فإنه يفشل في تقديم أنماط تصنيف .. ويرجع ذلك أساساً لفشل المفهومات الغامضة في الخطط في تحديد أنماط أو فئات الأحداث في العالم التجريبي ، وبدلاً من ذلك تستغل المفهومات لتقديم تفسيرات خاصة . ورغم أن مفهومات هومانز تقدم شعوراً بالفهم عند تحليل الأحداث الواقعية ، وخاصه على مستوي العمليات الصغيرة فلم تتحقق الفائدة الكاملة من هذه المفهومات بغية تحقيق هذا الفهم . وعلاوة على ذلك ، فيبدو أنه من غير المحتمل التحقق من هذه الإمكانية الكامنة حتى يأخذ هومانز الخطوات الآتية في استراتيجيته الاستدلالية: (أ) - تعريف مفهوماته الأساسية تعريفاً أكثر تحديداً لتدل بشكل مسبق على أنماط وفئات الأنشطة والمكافآت (ب) - اشتقاق النتائج من البديهيات بالالتزام بطريقة محددة تتضمن هذه المفهومات المحددة والدقيقة والواضحة . ولكن حتي ولو اتبعنا هذه الخطوات فإن الصياغات البديهية تفرض دائماً مشكلة توليد الاحساس بالفهم حيث أن السلسلة العلية الحقيقية عادة ما تطمس نتيجة الحاجة إلى ترتيب القضايا في شكل نسق استدلالي ، بيد أن يجب عند صياغه القضايا المنطقية البديهية عندما تبني بناء صحيحاً أن تؤدي إلى تنبؤات شديدة الدقة عن الأحداث المقبلة ، حيث أن قضايا التسلسل الاستنباطي تتدفق منطقياً من البديهيات إلى القضايا المحددة حول ما ينبغي أن يحدث في موقف تجريبي معين .

ورغم أن بديهيات هومانز والأنساق الاستنباطية التي توحي بها هذه البديهيات ، تطرح بعض المشكلات الواضحة إلا أن ما يعوض عن بعض هذه المشكلات هو أن هذا النسق يسبب تنبؤات بالأحداث المقبلة . ورغم أن هومانز قد فضل بناء التفسيرات بعد بناء الحقائق ، فإنه قد حاول استخدام منظوره التبادلي لإجراء التنبؤ قبل تقييم البيانات الواقعية ، وعلينا أن نمدح هومانز لقيامه بهذه المهمة ، إذ أن القيام بالتنبؤ يعني أن يترك نفسه عرضه لإثبات خطاه الأمر الذي نادراً ما يسمح به علماء الاجتماع .

وفي دراسة من دراسات هومانز . قام بزيارة مصنع من المصانع الكثيرة

في الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد كبير من زملائه ، وقاموا بإجراء دراسة علمية فجمعوا معلومات حول طبيعة العمل من قسم شئون العاملين بالمصنع ، وقارنوا هذه المعلومات مع معلوماتهم عن المجتمع الصناعي الأمريكي ، ومن ثم استدلوا بعض النتائج وتنبؤا ببعض التنبؤات معتمدين على مبادئ التبادل حول العلاقة بين مركز العامل خارج مجتمع العمل والتقدير الذي تضفيه عليه جماعة العمل . وكان الهدف من استشارة قسم شئون العاملين بالمصنع توكيد بعض مسلمات التفسير ، إذ حرص هومانز والباحثون الآخرون علي عدم جمع بيانات عن السلوك الحقيقي من داخل جماعات العمل ، ولما كانت هذه الدراسة أجريت قبل توضيح بديهيات هومانز ، فإن فروضه لم يستدل عليها استدلالاً صورياً من البديهيات . ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المراوغة بعض الشئ لاستدلالات هومانز الدائمة من بديهياته الخاصة يمكننا التوفيق بين القضية التي طورها في دراسته وبين البديهيات ومن ثم يمكن أن تنظم في إطار أنساق هومانز الاستنباطيه . والأمر الجدير بالإهتمام هو أن هومانز كوَّن تصوراً واضحاً عن مبادئ التبادل في ذهنه في مرحلة مبكرة عندما صاغ القضايا ، ويبدو أنه استنبط القضايا استنباطاً حسياً من هذه المبادئ (ولا يختلف هذا ا الأمر كثيراً عما قام به عندما وضح مشتقاته) . وكانت الفرضية الأساسية هي : ترتبط المكانات العالية خارج مجال العمل بالتقدير الكبير الذي يحظى به العامل داخل جماعة العمل. ويعتقد أن هذا التعميم صادق ، إذ يربط المكانة العالية خارج العمل بالتجارب التي تمكن الأفراد أصحاب المكانات العليا من مكافأة الآخرين في جماعة العمل ، وهكذا مما يسمح لهم بانتزاع التقدير من هؤلاء الذين يكافؤنهم ، وفي البداية ولإختبار هذه القضية رتب هومانز وزملاؤه ، الأقسام الفرعية داخل القسم الكبير في المصنع الى أربعة مراتب ترتيباً هرمياً وفق مكانتهم التي يحظون بها خارج مجال العمل : المرتبة الأولى الاسطوات الميكانيكيون ذو الأجر المرتفع . المرتبة الثانية جماعة العمل في خط التجميع ذو الأجر المرتفع . المرتبة الثالثة جماعة العمال الميكانيكيون ذو الأجرالمنخفض . المرتبة الرابعة عمال خط التجميع ذو الأجر المنخفض، وقد شعر الباحثون أن ترتيب هذه المراتب ملاءم لسببين : السبب الأول أن الأجر هو المقياس الاكثر أهمية لتحديد المكانة ؛ والسبب الثاني

يتطلب العمل الماهر تدريباً أكثر من العمل غير الماهر. ومن ثم لا بد أن يأتي الميكانيكي في مرتبة أعلي من مرتبة عمال التجميع ، طالما لم تكن هناك فروق كبيرة في الآجر ، ومن ثم ووفقاً للتنبؤات المتضمنة في الفرضية ، فإن ترتيب المراتب يعني التقدير الذي تضفيه جماعات العمل على المرتبة ، ولكن الأبحاث اللاحقة كشفت عن تقدير مخالف للمرتبة . ففي المرتبة الأولى الميكانيكيون الذين يحصلون على أجور عالية ثم يأتي في المرتبة الثانية عمال التجميع الذين يحصلون على أجور مرتفعة ثم عمال التجميع الذين يحصلون على أجور منخفضة (ولا توجد فروق حقيقية بين مراتب الفئتين الثانية والثالثة) ثم يأتي في المرتبة الرابعة الميكانيكيون الذي يحصلون على أجور منخفضة .

وبالرغم من أن المرتبة الثانية على عكس المرتبة الرابعة ، وغموض المرتبتين الثانية والثالثة . فقد شعر هومانز أنه تنبأ نبؤة صادقة بالمستوي الأعلى ، وفسر هذا التباين في المراتب في ضوء متغير جديد وهو تنافر المكانات. وهذا المتغير لم يدخل في تنبؤات الباحث السابقة . ومن ثم أعاد هومانز تحليل النتائج في إطار هذا المتغير ولسوء الحظ لم تقدم تنبؤات جديدة ، ولم يقم بإجراء اختبارات لتلك التنبؤات . وهكذا فثمة تفسير خاص لا يقبل المناقشة لتفسير حدوث استمرار الأحداث . وهذا الأمر مقبول تماماً طالما أدت إعادة التفسيرات هذه إلى ظهور قضايا جديدة ترتبط ارتباطاً منهجياً مع القضايا على المستوى الأعلى التي تستخدم كأساس لتنبؤات أخرى. بيد أن هومانز تخلى عن القضية باستخدامه تفسيرات خاصة ، ربما لأنه شعر شعوراً واضحاً أنه على صواب الى حد ما ، وأنه يكفي أن يفسر لماذا هو مخطئ الى حد ما . وبإيجاز فلم يكن من الواضح كيف تقدم خطة التبادل عند هومانز تنبؤات تستطيع أن تعوض أوجه النقص المنطقية الأخرى .

قضية الإختزالية :

ثمة عدد من القضايا الفلسفية القديمة يبعث للحوار والجدل بشكل دوري، ويناقش مناقشات حامية الوطيس . وقد أثار منظور التبادل عند هومانز واحداً من هذه الخلافات من جديد ، إذ ثار الخلاف حول قضية الاختزال ،

وكانت أحكام هومانز حول هذه القضية قوية في بعض الأوقات وفي أوقات أخرى اتخذت الطابع الجدلي ، ولكن قوة برهانه كانت واضحة وضوحاً قوياً .

ويستطيع علماء الإجتماع دائماً دراسة وتحليل النظم والتنظيمات والمجتمعات من خلال تحليل سلوك الناس غير أنهم لا يجدون فروقاً محسوسة في النتائج . ومن ثم ينبغي أن تفسر القضايا التي تتعلق بالسلوك الإنساني هذه النظم والتنظيمات ، وقد أثار هذا الوضع قلق بعض علماء الإجتماع. إذ يبدو أنه يطرح مشكلة مؤداها إذا ما قبلنا إختزال قضايا علم الإجتماع الى قضايا تتعلق بالإنسان فإن قضايا الإنسان هذه تختزل الى قضايا فسيولوجية ، والتي بدورها تختزل الى قضايا كيميائية حيوية ، ومن ثم تنتهي حسب تتابع الإختزال إلى القوانين الأساسية للمادة الفيزيقية. ولم تكن أعمال هومانز مقنعة في تخفيف قلق علماء الإجتماع الخاص عما إذا كان يدعو إلي هذا النوع من الإختزالية ، إذ أنه كان يبشر في الواقع بمقولة أن البديهيات النفسية لا يمكن أن تنبثق من القضايا الفسيولوجية ومن غير المحتمل أن تستمر هذه الحالة الى الأبد .

بيد أنه ولحسن الحظ تجنب هومانز قضية فلسفية قديمة بالمثل ألا وهي قضية الواقعية مقابل الأسمية أي قضية الشكل والمضمون وبوضوح تام فإن هومانز لم يكن من أنصار الأسميه . إذ أنه لم يؤكد أن المجتمع وأشكاله الجمعية المختلفة (الجماعات والتنظيم والتنظيمات) مجرد أسماء يطلقها علماء الإجتماع على الظاهرة الحقيقية الوحيدة المتعينة في الواقع ، أي الفرد : «إنني لن أتراجع إلى الوضع الذي أنكر فيه واقعية النظم الإجتماعية ... والمشكلة ليست عما إذا كان الفرد هو الحقيقة أو عما إذا كان السلوك الإجتماعي يضمن شيئاً أكثر من سلوك الفرد فالمسألة دائماً هي كيف ينبغي أن تفسر الظواهر الإجتماعية» .

إن قيمة الفقرة الأخيرة الآنفة الذكر والتي كثيراً ما يقلل من شأنها عند انتقاد إختزالية هومانز هي التي جعلت النقاد دائماً يظنون أن نزعته الإختزالية تجبره على اعتناق نوع من النزعه الإسميه [1] لكن القضية عند هومانز كانت دائماً قضية كيف يفسر علماء الإجتماع الجماعات والنظم باستخدام الأنساق الاستنباطية أو البديهيات .

١ - الاسمية تعارض الواقعية - راجع بوبر : عقم المذهب التاريخي ترجمه عبد الحميد صبره ص ٢٨ - والأسمية مذهب يقول بأن الكليات لا وجود لها لا في الواقع ولا في الذهن ، وإنما هي مجرد الفاظ وأسماء تدل على عدد غير محدد من الأشياء، والأسمية العلمية اتجاه يري أن النظريات والقوانين العلمية ليست إلا صيغاً يتواضع عليها . ابراهيم بيومي مدكور المعجم الفلسفي ص ١٤ . فالمعني الكلي لدي الاسميين قائم في عقل العارف ولا مقابل له في الخارج يوسف كرم وآخرون / المعجم الفلسفي / دار المعارف ص ١٤ المترجم.

هومانز والغلط الناشئ عن وضع الواقع الملموس في غير موضعه :

لقد دارت أكثر الإنتقادات المتواصلة ضد استراتيجية هومانز الإختزالية حول تأكيد أنه انزلق في شباك الغلط الناشئ عن وضع الواقع الملموس في غير موضعه. ولقد كان الفيلسوف وايتهد أول من أدرك أن العلماء قد سقطوا في وقت من الأوقات في مصيدة التفكير في قدرتهم على تحليل العالم إلى الأجزاء المكونه له ، ومن ثم يكتشفون في نهاية الأمر العناصر الأساسية أو المكونات الأساسية للموضوع كله . وبمجرد اكتشاف حجر الاساس للبناء لن يتبقى إلا إدراك قوانين تشغيل هذا البناء لكي نفهم كل شئ آخر في الكون . وحسب رؤي وايتهد والآخرين فقد افترض هؤلاء العلماء إفتراضاً خاطئاً مؤداه أن الأجزاء الأساسية التي يتكون منها العالم هي الحقيقة الوحيدة للظواهر وبناء على هذا التفسير أخطأوا في وضع واقعية الظواهر إذ أننا نجد في الواقع أن العلاقات بين الأجزاء التي تشكل الكل هي حقيقة واقعية مثل الأجزاء المكونة للكل ، إن تنظيم الأجزاء يعني تشكيل لنوع جديد من الحقيقة ولا يعني مجموع هذه الأجزاء. ولكن هل انزلق هومانز في هذه الغلط ؟يعتقد نقاد كثيرون أنه أنزلق في هذا الغلط عندما أثار ضمناً أن سلوك الأشخاص أو الناس هو الوحدات الأساسية ويحتاج فقط الى فهم قوانينها لتفسير الإتفاقات الإجتماعية الثقافية الأكثر تعقيداً . ويبدو أن هؤلاء النقاد أفرطوا في رد الفعل إزاء إختزاليه هومانز، وربما خلط الإختزال عنده مع الإفتراض الخاطئ بأن هومانز إسمي مُقنع. وفي الواقع فإن هومانز لم ينكر قط أهمية قوانين علم الإجتماع التي تصف العمليات الإجتماعية والثقافية المعقدة ، بل على النقيض من ذلك ، فإن هذه القوانين تعد قضايا حاسمة في أي نسق استنباطي يحاول تفسير هذه العمليات. إن كل ما حاول هومانز التأكيد عليه هو أن قوانين علم الإجتماع ليست القوانين الأكثر عمومية إذ أنها تخضع لقوانين نفسية أكثر عمومية (البديهيات) والتي في نهاية الأمر تخضع بدورها من خلال أساليب عقلانية محكمة ومعرفة أكثر تعقيداً وأكثر عمومية. ولا توجد إشارة في هذه الفلسفة الإختزالية تبين تأكيد هومانز أن القضايا التي تصنف من خلال مجموعة عامة من القوانين هي قضايا بلا فائدة وعديمة الأهمية . وهكذا فإن هومانز لم يضع الواقعية الحقيقية في

غير موضعها لأنه لم ينكر الوجود الميتافيزيقي للخصائص الظاهرة الهامة مثل الجماعات والتنظيمات والنظم ، ولم ينكر الأهمية النظرية لهذه القوانين التي تصف هذه الظواهر التي تنبثق بإستمرار ، في الحقيقة فلم يكن هومانز أسمياً مقنعاً بل عالم إجتماع واقعي يدعوا الى نشر إستراتيجية خاصة لفهم الظواهر الإجتماعية الثقافية .

فائدة إستراتيجية هومانز الإختزالية :

وعندما يتضح أن إختزالية هومانز هي استراتيجية نظرية لا تنكر الوجود الميتافيزيقي أو الوجودي للظواهر الهامة المتجدده التي تنبثق بإستمرار يطرح السؤال التالي نفسه : هل تفيد هذه الإستراتيجية في تفسير الظواهر ؟ لقد أكد بعض النقاد أن استراتيجية الإختزالية قد تؤثر على أنواع أسئلة البحث التي يسألها علماء الإجتماع وأنواع الأسئلة النظرية التي يطرحونها ، فإذا ما اهتم علماء الإجتماع اهتماماً أساسياً بالقوانين النفسية باعتبارها مبادئ للتفسير ، فمن المحتمل أن تدور أسئلة البحث والتعميمات النظرية حول الظواهر النفسية والظواهر النفسية الإجتماعية، إذ يسهل اشتقاق هذه الظواهر بيسر من البديهيات النفسية ، وهكذا فرغم معرفة أن ظواهر علم الإجتماع المعقده واقعية ، فإن تبني استراتيجية اختزالية لبناء النظرية سيؤدي حتما الى تجنب دراسة أنماط التنظيم الإجتماعي الكبيرة التي يدرسها معظم علماء الإجتماع . وحيث أن بناء النظرية احادي الجانب والبحث أحادي الجانب محصلة لهذه الإستراتيجية الإختزالية ، فإن هذه الإستراتيجية تصبح غير مرغوب فيها ، ويمكن رفضها فقط لهذه الأسباب وحدها. بيد أن ثمة قواعد أساسية هامة يستند عليها لرفض استراتيجية هومانز ، إذ يؤدي الإلتزام بهذه الإستراتيجية في الوقت الحالي إلى صياغة قضايا نظرية فارغة من المعني التجريبي وغير دقيقة.

وبطبيعة الحال فهذا الاتهام قاس ويحتاج الى البرهنة عليه ويمكن أن يكون هومانز محقاً في تأكيده أن استراتيجيته البديهية الاستنباطية تستلزم منطقياً النزعة الإختزالية ، إذ أن هدف هذه الإستراتيجية ه أن نصف ماكنا نعتبره في السابق من البديهيات العامة ضمن بديهيات

جديدة أكثر عمومية . وقد تقود هذه العملية من التصنيف إلى ، تصنيف البديهيات الاجتماعية ضمن البديهيات النفسية ، ثم يأتي تصنيف لاحق لهذه البديهيات الأخيرة ضمن القوانين الفيزيولوجية والكيمائية الحيوية والطبيعية ، وبقدر ما يمكن أن نصف قوانين الكيمياء ضمن قوانين الفيزياء فإن قوانين علم الإجتماع يمكن أن تصنف ضمن قوانين علم النفس . بيد أنه قد يتحقق استدلال قوانين علم الإجتماع من قوانين علم النفس من خلال عمليتين تتمان على خطوتين : **الخطوة الأولى**؛ ينبغي تطوير مجموعة من قوانين علم الإجتماع التي تثبت صدقها في عالم الواقع ، والتي يمكن أن يستنبط منها مجموعة كبيرة من قضايا علم الإجتماع تلقى دعماً تجريبياً مستمراً ، **الخطوة الثانية**؛ وبعد أن يتحقق من ذلك يمكن أستخدام مجموعة متجانسة واضحة من البديهيات النفسية لتفسير القوانين الإجتماعية . وهذه البديهيات النفسية تخضع بدورها لعمليات إختزال مماثلة ، تلقي بدورها دعماً تجريبياً مستمراً . وينبغي أن تتحقق الخطوة الأولى قبل الخطوة الثانية كما هو الحال على نحو نموذجي في علوم الفيزياء ، وقد أدرك هومانز واقع أن العلوم الإجتماعية لم تنجز الخطوة الأولى عندما لاحظ أن قضية العلوم الاجتماعية ليست مجرد أن تكون إختزالية ، بل بالأحرى فالقضية في العلوم الاجتماعية هي أننا لو كنا إختزاليين فما هي القضايا التي سنختزلها ؟

بيد أن هومانز قد أخفق في تحقيق المعاني الكاملة في مقولته هذه ، إذ في غياب قوانين صادقة لعلم الإجتماع قابلة للتصنيف ، يطرح النقاد السؤال التالى : ما الفائدة من محاولة تصنيف ما هو غير موجود ؟ ثم أليس من الاجدي أن نبذل جهودنا في تطوير قوانين علم الإجتماع ونترك قضية الإختزال تتولى أمر نفسها ؟ عند استقرار هذه القوانين. ويؤدي المحاولة الفجة لتطوير البديهيات النفسية ثم استدلال قضايا علم الإجتماع من هذه البديهيات في غياب قوانين علم الإجتماع المستقرة - تؤدي- الى- توليد بديهيات لغوية واستدلالات تفتقد الدقة كما ثبت ذلك في مرحلة سابقة . إن ما قام به هومانز في استدلالاته على نحو نموذجي هو : أ- في بعض الحالات الخاصة العينية لا تشتق القضايا النفسية العامة اشتقاقاً

منطقياً من البديهيات ، ب- لا تقبل كمسلمات كل مسائل علم الإجتماع الهامة التي ستقود الإجابة عليها الى تطوير قوانين علم الإجتماع الضرورية التي يحتاج إليها لتملأ فراغ هذا النسق الاستدلالى الى حد بعيد . وكانت النتيجة النهائية لاستدلال هومانز الزائف هي صياغة تعميمات تجريبية يمكن تفسيرها - مثل قوانين جولدن- دون أي مكونات ضرورية منطقية للنسق الاستدلالى - اي دون وجود بديهيات نفسيه ومن ثم افتقاد قوانين علم الإجتماع الواضحة .

وقد تكون هذه الأنساق الإستدلالية عديمة القيمة من الناحية المنطقية وتفتقد الدقة التجريبية ومن ثم ستقودنا لا محالة الى أحكام مثل الأحكام التالية : تصبح الأمور على ما هي عليه ما دامت المكافآت تمنح. إن ما يقرره هذا الحكم هو أن نكرر التعميم التجريبي المراد تفسيره بإستخدام كلمات علم النفس السلوكي ، دون أن تختزل التعميمات اختزالا منطقياً الى بديهيات نفسية واضحة. وعلى العكس فإنه قد يخلط التعميم بكلمات وعبارات علم النفس السلوكي . ومن ثم يلتبس الأمر .

ومن الصعب إنكار أن استراتيجية هومانز الإختزالية لها فائدة على المدى البعيد ، فالزمن هو الذي سيحدد ذلك . أما على المدى القصير فسيساعد استخدام استراتيجية هومانز الاستدلالية علماء الإجتماع على تعريف تلك المعطيات باعتبارها مشكلات علم الإجتماع التي تحتاج إلى أن تدرس لو أردنا تطوير قوانين حقيقية لعلم الإجتماع. إذ دون هذه القوانين التي تكوّن الأنساق الإستنباطية التي يدافع عنها هومانز تصبح هذه الأنساق غير ملاءمة منطقياً . وتختلط فيما بينها في عالم التجربة وتحاول الإستراتيجية الإستنباطية الأكثر وعياً تطوير قوانين علم الإجتماع التي يمكن أن تصنف تصنيفاً منطقياً وفق مجموعة مبادئ عامة تكون نقاطا مختلفة في المستقبل ، ومن ثم تماثل هذه المبادئ تلك المبادئ التي بشر بها هومانز ، ويعني الإستمرار في تتبع نصائح هومانز المبسطة من أجل بناء نظرية علم الإجتماع تأكيد أن هذه النظرية لن تتطور .

صورة المجتمع عند هومانز :

لقد أخفق دفاع هومانز عن استراتيجيته النظرية رغم فصاحته في إقناع علماء إجتماع كثيرين وتغيير أفكارهم ، ويرجع ذلك إلي أن خطة التبادل عنده مملؤة بمشكلات كثيرة منطقية ومشكلات تتعلق بالمفهومات بالإضافة الى الصعوبات المنهجية التي يواجهها عند استخدام المفهومات الإجرائية مثل القيمة والمكافآت والتكلفة والمكسب وعدالة التوزيع بصرف النظر عن الأنشطة . ولذا فليس من الغرابة في شئ أن توجه إنتقادات كثيرة الى مفهوم التبادل عند هومانز . ومن المحتمل أن يكون هومانز محقاً في تاكيده علي العمليات التي تعرفها مفهومات تحدث فعلاً على المستوي الاولي للتفاعل . وتحتاج الى قدر قليل من الاستبطان لإكتشاف ذلك.

وربما كانت الحقيقة الأخيرة هي التي تميز الإحتكام إلى جهود هومانز النظرية . إذ رغم كل الصعوبات المنطقية والمشكلات المنهجية التي صاحبت تلك الجهود فقد قدم هومانز صورة مقبولة عن المجتمع والعمليات الاجتماعية ولو بشكل حدس نسبي . فالخطة النظرية في ذاتها مبسطة وسهلة، ولكن الرؤيه العميقة للعالم الإجتماعي التي ظهرت لأول مرة في كتاب الجماعة الانسانية، وأمتد شرحها في أعماله اللاحقة عن التبادل كانت مثيرة، ومن المحتمل أن تكون الصورة الأكثر استمراراً في منظور هومانز النظري. وفي كتاب هومانز الجماعة الإنسانية وصفت التعميمات التجريبية العديدة التي توصل إليها هومانز والعمليات التي تؤدي الى نشأة الجماعة ونموها تفككها . وقد لاحظ أن الجماعات تنقسم الى جماعات فرعية وتكون مراتب قيادية وتقنن المعايير وترسي توازنات وقتية ، وقد كشف في أخر دراسة حالة اجراها حول اندثار بلدة في نيوانجلد عن عمليات تخالف العمليات التي سبق وأن حددها. وقد أعاد هومانز في دراساته وأعماله المتأخرة عن التبادل تعريف مفهومات الأنشطة والتفاعلات والاحاسيس ، تلك المفهومات التي ادمجت في القضايا التي وصفت تطور الجماعة لكي يمكنه تفسير لماذا تحدث هذه العمليات، ولقد نظر الى النشاط الإنساني بإعتباره سلوكاً موجها يبغي الحصول علي المكافآت وتجنب العقوبات. وصار التفاعل سلوكاً اجتماعياً حيث تتضمن

الأنشطة المتبادلة بين الأفراد أطراف التفاعل التكلفة ومعاني المكافأة. وينظر الى الناس باعتبارهم يعبرون عن تلك الأنشطة التي قد تزيد من احتمال المكسب - المكافآت ناقص التكاليف - والذي يقاس ويضبط أحيانا ضد بعض معايير عدالة التوزيع . ولم ينظر إلى تلك الأنشطة المتبادلة التي تؤدي إلى الحصول علي مكافآت وتكلف بعض التكاليف بوصفها تتضمن بالضرورة تبادل المكافآت والعقوبات المادية ولكنها عادة تؤدي إلى ارتياح ومكاسب نفسية أو انشطة يطلق عليها «العواطف» .

وكما فعل هومانز في كتابه الجماعة الإنسانية عدد لنا في أعماله الحديثة مفهومات تساعده علي تعريف عمليات ظهور الجماعة وتطورها . وفي كتابه السلوك الإجتماعي كانت التفسيرات العينية الخاصة أقل أهمية من وصف هومانز بالمقارنة بالتفسيرات التي تتعلق بتفسير كيفية ظهور وإنحسار وتدفق العمليات الحيوية للجماعة - التفاعل والتأثير والتوافق والتنافس ومنح التقدير والعدالة والمنزلة والتحديث - بقدر ما ينشد الفاعلون تحقيق مكاسب نفسية أثناء تبادلاتهم للمكافآت والعقوبات . ويظهر بوضوح في تلك الأوصاف حدس عميق يتبصر في العمليات الأساسية للتفاعل الإنساني . وكان هذا الحدس هو الذي جعل كتاب الجماعة الإنسانية كتاباً له قيمة وجعل من كتاب السلوك الإجتماعي عملاً هاماً .

بيد أنه وبالرغم من الإيحاءات المتضمنة في أوصاف هومانز للعمليات الأساسية فإن الفصل الأخير من كتاب السلوك الإجتماعي ، هو الجزء النظري الهام والأكثر إثارة. وقد عاد هومانز بالرغم من ذلك إلى أطروحة سبق أن أثارها في كتابة الجماعة الإنسانية وهي علاقة العمليات داخل الجماعات مع أبنية المجتمعات الكبري أو الحضارات ، كما صاغ القضية في هذا الوقت ، وكما أكد في الفقرة الأخيرة من كتاب الجماعة الإنسانية فإن تطور الحضارات يقوم به الأشخاص أعضاء الجماعات في النهاية .

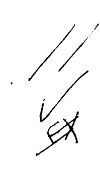
وعلي مستوي الجماعة الصغيرة ، فالمجتمع قادر دوماً على التماسك. وبناء علي ذلك فنحن نستدل أنه إذا ما قامت الحضارة واستمرت فإنه يتعين عليها المحافظة علي بعض خصائص الجماعات الصغيرة نفسها من خلال العلاقات بين الجماعات التي تكون المجتمع وتشكل الإتجاه الرئيسي للمجتمع .

وقد قدم هومانز في كتاب السلوك الإجتماعي إجابة أكثر إحكاماً عن السؤال الآتي : لماذا يبدو أن المجتمع متماسك حول الجماعة الصغيرة ؟ ويقصد بالقضية أن المجتمع يشبه الجماعة أنه يتكون ثم يتطور مستنداً الى عمليات التبادل الأساسية نفسها التي تقوم عليه الجماعة ومن ثم تؤدي إلى ظهورها وتطورها . وهكذا تقام كل الأبنية الإجتماعية الصغيرة علي عمليات التبادل نفسها ، وقد قدم هومانز صورة ممتعة وهامة عن كيف تنشأ أنماط التنظيم الإجتماعي وتستمر وتتغير وتتفكك عندما فسر أسباب حدوث تلك الصور ، ولا تتطور هذه النظرية إلى ما يعتبر نظرية دقيقة محكمة ، كما أظهرنا ، ولكنها تقدم رؤية عن العالم الاجتماعي الذي ربما يؤدي إلى منظورنظري عن التبادل أكثر فائدة من العمليات التي تحدد أنماط التنظيم الإجتماعي المختلفة .

ومن أجل تحليل العلاقة بين عمليات التبادل الأولية وأنماط التنظيم الإجتماعي الأكثر تعقيداً قدم هومانز صورة وصفية لعملية تكوين النظام ، تشبه إلى حد كبير ، صورة تكوين النظام التي قدمها بارسونز الذي سبقه بعقد من الزمان : ففي لحظات تاريخية محددة يمتلك بعض الناس رأس المال الكافي لتدعيم أو تقديم مكافات للآخرين سواء أكانت من ملكية فائض الطعام الذي يمتلكونه أو رأس المال الفائض أو تقديم القواعد الأخلاقية التنظيمية ، أو الخصائص القيادية ذات القيمة . ويمكن أن يتحقق النمو التنظيمي من خلال رأس المال هذا حيث يتاح لأحد من الناس أو لبعضهم استثمار أموالهم بإقناع أناس آخرين (من خلال المكافات أو التهديد بالعقوبات) بالإشتراك في أنشطة جديدة . وقد تتضمن هذه الأنشطة الجديدة تناغماً داخلياً (تداخل سلوك عدد كبير من الأشخاص بطريقة معقدة أو ملتوية أكثر من الطريقة المعتادة) . وفي تلك الفترة الحالية سواء تضمن هذا الأستثمار الإستيلاء علي الأرض بالقوة أو إقامة تنظيم دولة أو إنشاء شكل جديد من التنظيمات، فعلي هؤلاء المستثمرين إمتلاك الوسائل - سواء أكانت هذه الوسائل تتمثل في جيش يهدد بالعقاب أو شخصية ملهمة تقنع الاتباع بشكل أخلاقي أو القدرة علي توفير الناجات الأساسية لوجود الناس - من أجل المحافظة علي هذه الموارد منظمة في موقف ما يتيح لهم بعض

الكاسب .

وثمة نقطة أساسية في هذه العملية هي أن يصير هذا التنظيم أكثر كفاءة ومن ثم تمنح المكافآت للجميع عندما تحدد المكافآت تحديداً واضحاً في إطار امدادات عامة ، مثل النقود ، وعندما تصبح الأنشطة التي تبذل للحصول علي المكافآت محددة تحديداً واضحاً ، في حالة ظهور معايير وقواعد واضحة . وتبعاً لذلك تسمح هذه الكفاءة المتزايدة بتنظيم أكثر للأنشطة ، وهذا يزيد من احتمال استخدام التعزيزات العامة ، والمعايير الواضحة لتنظيم علاقات التبادل ، ومن ثم زيادة مكاسب هؤلاء المشتركين في هذه العلاقات . وأخيراً تتضمن شبكات التبادل امدادات عامة وشبكة يتزايد تعقدها تتطلب التباين أو وحدات جزئية - مثل النسق التشريعي والنظام المصرفي من أجل المحافظة علي استقرار التدعيمات العامة وتكامل المعايير .



ومن خلال عملية التبادل تلك تبني التنظيمات الاجتماعية - سواء علي مستوي المجتمع أو الجماعة أو التنظيم أو النظام - وعادة فإن أغلب أنماط التنظيم تتدفق من أعماق التاريخ ، ولكن هذا الانبثاق يجسد ويحدد وفق العمليات التالية التي تتزايد بسرعة : ١- إن الناس الذين لديهم رأس المال (القدرة علي المكافأة) يستثمرونه في تكوين علاقات اجتماعية أكثر تعقيداً . ومن ثم تزيد من مكافآتهم مما يسمح بتحقيق الكسب لهؤلاء الذين ينظمون أنشطتهم ، ٢- وعندما تتزايد مكافآتهم يستطيع هؤلاء الناس استثمارها في أنماط تنظيمات معقده ، ٣- وقبل كل شئ تتطلب أنماط التنظيم المتزايدة التعقيد استخدام تعزيزات عامة ، ومن ثم تقنين المعايير لتنظيم النشاط ، ومن ثم يصير الأمر ممكناً ، ٤- ومع وجود هذا الأساس التنظيمي يصير بالإمكان توضيح نمط التنظيم ، وتعيين الرغبة الملحة في التمييز بين الوحدات الرئيسية التي تؤكد استقرار التدعيمات العامة وتكامل المعايير ، ٥- ومن خلال هذا التمييز يمكن أن توسع أيضاً شبكة التفاعل ، حيث توجد وسائل مقننة للمكافآة علي الأنشطة ، وتقنين معايير جديدة . وتدعيم المعايير القديمة .

بيد أنه لا يمكن أن تتوقف أنماط التنظيم الإجتماعي المعقدة هذه والتي

تستخدم قواعد شكلية وتدعيمات ثانوية أو عامة لإشباع الحاجات الأولية للأفراد . فالنظم تتكون وتنبثق في البداية من أجل إشباع هذه الحاجات ، ومهما أصبحت الاتفاقات التنظيمية بالغة التعقيد ، ومهما توسعت المعايير والقواعد الشكلية ، فينبغي أن تدعم شبكة التفاعل الممتدة الحاجات الأولية للإنسان وعندما تكف هذه الاتفاقات عن إشباع الحاجات الأولية التي تنشأ عنها ، يصبح التنظيم عرضه للإنتقاد وقابلاً للتفكك والإنهيار ، إذا ما ظهرت أنشطة بديلة تقدم هذه المكافآت الأولية ، وفي مثل هذه المواقف فإن الأشخاص الذي يمثلون المكافآت الدنيا أو ا لعليا أو شخص ما لا يمتلك شيئاً ليفقده من خلال عدم التوافق مع القواعد السائدة ، سيعطلون الأساليب المستقرة ويعتدون عليها ويواجهون أساليب بديلة تمنح مكافأة أكبر. ورغم أن النظم قد تستمر لفترة من الزمان وتحقق التوافق ، فإنها ستكف عن أداء ذلك عندما تفقد القدرة علي توفير ا لمكافآت الأساسية ، وهكذا يتعين أن تكون الاتفاقات التنظيمية مقبولة لدي الأفراد في النهاية ، لوجودها أصلاً لخدمة الناس كبشر ولنفوذ الثقافة وسلطان المعايير .

«لا تستمر النظم في الوجود لكونها غنية بالمعايير ، ويبدو أنه من المستغرب أن يتكلم المرء عن ثراء النظم . فالنظم تستمر لأنها تمنح الأفراد مكافآت . فالمجتمع ليس آله دائمة الحركة تزود وقودها بنفسها ولا يمكنها الاستمرار عن طريق غرس الرغبة لدي الشباب نحو هذه السلع ، تلك السلع التي يمكن توفيرها ، ولابد أن توفر السلع التي يجد فيها الناس المكافآة لمجرد أنهم بشر لا بإعتبارهم يشتركون في ثقافة معينة .

وتهيأ الحقيقة القائلة بأن نظم المجتمع ينبغي أن تشبع الحاجات الأولية المناخ لنشوب صراع مستمر بين توسع النظم وزيادة عددها والحاجات الأولية للإنسان وبقدر ما يشبع شكل ما من التوسع التنظيمي مجموعة من الحاجات ، فإنه يمكن أن يمنع الناس من المكافآت الهامة الآخرى، إذ تفسح باباً للإنحراف والتجديد أمام هؤلاء الذي يعرضون المكافآت البديلة التي قيدتها الاتفاقات التنظيمية المهيمنة . وبدورها فإن التوسعات التنظيمية الجديدة التي يبدعها المجددون الذين يمتلكون رأس المال لمكافآة الآخرين سوف تكبح حاجات أخرى ، والتي سوف تقيم عمليات توسع تنظيمي أخرى من خلال عمليات مماثلة لتلك العمليات التي أدت لوجودها .

وبايجاز يقدم هذا النموذج عن كيف يرتبط التنظيم الإجتماعي مع عمليات التبادل الأولية منظوراً هاماً مفيداً ونافعاً لتحليل كيفية قيام أنماط التنظيم الإجتماعي ، وكيف تستمر وتتغير وتتفكك . ورغم وجود مشكلات واضحة عن المفهومات - أي علي سبيل المثال صعوبة التمييز بين المكافآت الأولية للناس بإعتبارهم بشراً وأنماط المكافآت الآخري التي تقدمها النظم - فإن صورة المجتمع التي يعرضها هومانز مثيرة . إذ ربما تقود هومانز إلى استراتيجية مثمرة لتطوير نظرية عن علاقات التبادل .

استراتيجيات إعادة توجيه منظور التبادل عند هومانز :

كانت الخطوة الأولي في إعادة صياغة منظور التبادل ، التخلي عن ملاحظات هومانز التافهة عن الشكل العادي للنظرية . وبطبيعة الحال ينبغي أن تستمر جهود التنظير الإستدلالى ، ولكن محاولة اشتقاق تعميمات علم الإجتماع من البديهيات النفسية محاولة غير ناضجة سابقة لأوانها ، حتي ولو قبلنا استراتيجية الاختزال. ويستطيع هومانز أن يعود إلي استراتيجية الجماعة الإنسانية الاكثر ثراء ، حيث يستخدم صياغة تعميمات الجماعات الإنسانية أو غيرها من أشكال التنظيم الإجتماعي باعتبارها قاعدة لإستقراء قضايا نظرية أكثر تجريداً .

وقد بدأ هومانز استخدام منظوره عن التبادل من أجل تطوير قضايا علم الإجتماع التي تحاول الإجابة علي بعض مشكلات علم الإجتماع والتي قبلت كمسلمات في استراتيجيته الإختزالية الحالية عند فحص الظواهر الإجتماعية وفق طريقته اللماحة والمألوفة .

ولقد كان هومانز مجبراً عند ربط التعميمات الاكثر تجريداً بعمليات علم الإجتماع علي تحديد الفئات وأنماط القيم والمكافأة والتكلفة والأستثمار والعدالة التي قد تتلائم مع وتؤثر علي عمليات محددة داخل أنماط مختلفة من الوحدات الإجتماعية سواء الجماعات والتنظيمات والنظم وأنماط التنظيم الجمعي الآخري. وعلي سبيل المثال فقد بدأ هومانز بتحديد فئات المكافآت والتكاليف المناسبة لتباين المراكز المتدرجة الهرميه في الجماعات الصغيرة ، أي علي سبيل المثال التقدير واحترام الذات والشعور بالإنتماء

إلى عضوية الجماعة ثم صياغة تعميمات عن كيف تعمل هذه المتغيرات علي تشكيل وبقاء وتغير هذه المراتب الهرمية . وكما هو واضح فقد بدأ هومانز هذه المهمة في كتابة السلوك الإجتماعي ولكنه أنجزها بطريقة متنافرة منطقياً ، إذ ظهر أن هومانز قد اهتم بتدعيم المبادئ النفسية أكثر من اهتمامه بتطوير منظومة منطقية من الانشطة المتشابكة والتي قد تشتق في المستقبل البعيد من البديهيات النفسية (النفسية الاجتماعية أو الكيميائية الحيويه... وهكذا) . ويبدوا أن الإخفاق في تحديد فئات وأنماط متغيراته الأساسية قد صار أكثر وضوحاً عندما حاول هومانز اختزال تعميمات علم الإجتماع بشكل فج إلى بديهيات نفسية مثلما حدث مع قانون جولدن . وفي الفترة الحالية يتضمن التفسير الهادف لقانون جولدن استخدام مفهومات التبادل المعرفة تعريفاً أكثر وضوحاً عن كيف تجعل عمليات تكوين النظام في مجالات الاقتصاد والسياسة والتربية والتشريع والأسرة والمجالات الآخري، البشر يدركون أن التعليم يقدم مكافأة . وقد طرح هومانز مفهوماً مثيراً لعملية تكوين النظام ، ولو وجه جهوده لتحديد فئات وأنماط المكافآت المتضمنة في الأشكال المختلفة للنظم ، من أجل تفسير العلاقات بين هذه المفهومات المعرفة تعريفاً واضحاً للغاية ، لكان قد حقق تعميمات اجتماعية هامة أكثر فائدة في علم الإجتماع يشتق من البديهيات التي طرحها . إن قبول عمليات تكوين النظام كمسلمات سيؤدي لا محالة إلى خلل منطقي وتشويه تجريبي في استنباطات هومانز

ورغم أن صياغة هذه الأنساق الإستنباطية تثير هجوماً عنيفاً ضد أشكال التنظير الآخري وخاصه هدف هومانز المفضل أى النظرية الإجتماعية ، فإنها تقدم بديلاً عقيماً لأنماط التنظير التي أكتشف هومانز عدم ملاءمتها . وعلاوة على ذلك فالمنطق الذي تفرضه استراتيجيته الاستدلالية والإختزالية يتطلب من هومانز أن يركز جهوده علي تطوير قوانين علم الإجتماع والتي نستدل عليها من بديهيات علم النفس إذا ما وجد أن مهمته مرضيه .

وقد قال هومانز مراراً إذا ما صاغ علماء الإجتماع قوانين علم الإجتماع خاصة بهم ، فإنم سيصبحون أقل إهتماماً بما إذا كانت ستختزل الى قضايا

أكثر عمومية في علم النفس . ولقد كان هومانز مصيباً في تلك القضية ، ولكن المرء يشك فيما إذا كان هومانز والآخرون قد انفقوا جهودهم في تطوير هذه القوانين بدلاً من الجدل حول إمكانية إختزالها في النهاية الى قوانين علم النفس ، إذ يبدو أن استنباط هذه القوانين من بديهيات علم النفس . مهمة أقل ضرورة حتي لدي هومانز .



الفصل الخامس عشر

نظرية التبادل البنائية

بيتر بلاو ١٩٤٨

الفصل الخامس عشر
نزعة التبادل البنائية
بتير بلاو ١٩١٨

وفيما يبدو فقد حدثت أغلب التطورات النظرية الرئيسية في علم الاجتماع كرد فعل مغالي فيه أحياناً ضد أشكال التنظير الوظيفية. وكما حاولت بعض الفصول السابقة أن تثبت وتوثق ، فقد نظر المدافعون عن نظريات جدلية الصراع والصراع الوظيفي والتفاعلية الرمزية ، والتبادل النفسي عند هومانز إلي هذه النظريات باعتبارها بدائل مفضلة عن النظرية الوظيفية وخاصة النزعة الوظيفية عند تالكوت بارسونز عامة . ولكن ، وكما سيبرهن في مواضع مختلفة ؛ فثمة نقاط مشتركة تجمع بين النزعة الوظيفية عند بارسونز والبدائل المقترحة أكثر من النقاط التي اعترف بها منظرو نظريات الصراع والتفاعلية وبعض أشكال نظرية التبادل. وإذا كان ثمة منظور نظري واحد من بين النظريات يكون جديراً بأن يناقش في هذا الكتاب ، فإنه يكون المنظور الذي يحاول أن يستفيد من الخصائص المشتركة الكامنة من أجل صياغة صرح بديل للوظيفية يجسد ويدمج المفهومات المستقاة من بارسونز ونظرية الصراع والتفاعلية والتبادل .

ولقدم قدم بيتر بلاو هذا المنظور وعلي الرغم من أن مخططه النظري يعد نموذجاً تبادلياً، فإنه يسعي جاهداً لدمج الكثير من افتراضات ومفهومات كل من النظريات الوظيفية والصراع والتفاعلية . وبهذه الطريقة يحاول منظور التبادل عند بلاو أن يعبر الفجوة بين كل من عمليات التفاعل والصراع والتبادل بين الأفراد علي المستوي الصغير وبين الوحدات البنائية المتجددة التي تنبثق أثناء التفاعل علي مستوي تحليل الوحدات الكبيرة مثل الجماعات والمجتمعات المحلية والتنظيمات والنظم . ورغم وجود مشكلات عديدة أساسية في المخطط فإنه يقدم تركيباً وتوفيقاً قيماً لمفهومات علم الاجتماع. ومن ثم تنصب الأسئلة النظرية حول كيف ولماذا تظهر وتستمر وتتغير وتتفكك أنماط التنظيم الاجتماعي المتنوعة ؟

استراتيجية بلاو النظرية

وعلي نقيض اهتمام هومانز بتطوير التفسيرات الاستدلالية ، قدم بلاو ما يمكن أن نطلق عليه مقدمة نقدية نظرية أو بعبارة أخري خطة تصورية، يمكن أن تستخدم باعتبارها تمهيداً لأشكال تنظير أكثر نضجاً. وفي أحوال كثيرة تتشابه استراتيجية بلاو مع استراتيجية بارسونز . إذ يبدو أن اهتمامه بتطوير نسق محكم من القضايا كان أقل من اهتمامه بحصر مفهومات يمكنها التعبير عن العمليات الأساسية التي تحدث علي مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي ، باستخدام قضايا سلسة العبارة تعبر عن هذه المفهومات . ورغم قلة الفئات المصنفة الموجودة في جهود بارسونز النظرية ، فإن بلاو اهتم بتطوير مجموعة أولية من المفهومات والقضايا التي يمكن أن تقدم رؤية عن كيف تعمل عمليات علم الاجتماع علي مدي واسع ، ابتداء من سلوك الأفراد في سياق جماعات صغيرة إلي كيف تعمل المجتمعات الكبيرة .

ولانجاز هذه الاستراتيجية ، قام بلاو بمهمتين أساسيتين في أعماله الكبري هما : ١- تصور بعض عمليات التبادل البسيطة المباشرة التي تحدث داخل شبكة من التفاعلات البسيطة نسبياً . ٢- ثم توسيع الصرح النظري ليضم بعض التراكمات المتأصلة في عمليات التبادل المباشرة في نطاق أصغر داخل الانساق الاجتماعية الكبري . وبطريقة تماثل طريقة هومانز ، فقد درس بلاو أشكال التبادل الأولية بغية معرفة كيف أنها تساعد علي تحليل السلوك داخل «النظم الصغيرة» ومن حيث أنهي هومانز تحليله، وقدم عرضاً صاخباً من المفهومات في الفصل الأخير من كتابه السلوك الاجتماعي ، بدأ بلاو في تدعيم مفهومات التبادل حيث وصف العمليات الأولية ، وبذل جهداً من أجل مزيد من فهم العمليات المعقدة التي تكون النظم .

وهكذا ووفق طريقة تُذكر بطريقة بارسونز لتحليل عمليات تكوين النظم داخل النسق الاجتماعي ، بدأ بلاو من تصورات عن عمليات التفاعل الأساسية ثم استخدم هذه المفهومات ودعمها ثم تطورت خلال هذا التحليل ، ثم تحول إلي تقديم مفهومات عن كيف تتكون وتستمر وتتغير وتتفكك النظم الأكثر تعقيداً .

المبادئ الأساسية للتبادل

لم يعرف بلاو تعريفاً واضحاً المتغيرات في مخططه عن التبادل مخالفاً في ذلك هومانز ، وبالأحرى فثمة قدر كبير من الاهتمام وجهه إلي تعريف التبادل باعتباره نمطاً خاصاً من الترابط ، ليتضمن أفعالاً تتوقع مكافآت من الآخرين كرد فعل ، وتتوقف هذه المكافآت عندما لا تتحقق ردود أفعالهم المتوقعة. ويرى بلاو أن التبادل لا يتحقق إلا في إطار تلك العلاقات التي يتم من خلالها توقع وتلقي المكافآت من آخرين محددين مميزين . ومثلما قدم بارسونز مفهوم الإرادية ، قام بلاو بصياغة مفهوم الأنشطة المتبادلة ليصور تلك السلوكيات التي توجه إلي أهداف محددة أو للحصول علي مكافآت وهذا يتضمن أن الفاعلين يختارون - من بين عدة بدائل محتملة - مجموعة خاصة من الأفعال التي ستؤدي إلي منح مكافآت متوقعة.

ومن ثم يصور الفاعلون نظرياً في سعيهم الحصول علي المكافآت واختيارهم مجموعة بديلة من السلوك باعتبارهم فاعلين يسعون إلي الكسب (مكافآت بأقل التكاليف) من خلال علاقاتهم مع الآخرين . وهكذا استخدم بلاو المفهومات الأساسية في كل نظريات التبادل - المكافأة والتكلفة والربح - ولكنه حد من تطبيقها في مجال العلاقات مع الآخرين الذين يتوقع منهم المكافآت. وتعريف التبادل هذا ضيق ومحدود بشكل أكثر من تعريف هومانز الذي يتضمن كل الأنشطة باعتبارها تبادلاً بصرف النظر عما إذا تم توقع المكافأة أو استلامها بالفعل .

بيد أن بلاو قد اتفق مع هومانز في أن التركيز علي الروابط التي تتضمن تبادل أنشطة محسوسة أو غير محسوسة ، وسواء حقق أداء شخصين هذه الأنشطة الحصول علي مكافآت أو تقديم تكاليف غالية فإنما يعني ذلك استخدام نموذج اقتصادي بسيط . وفي الحقيقة فإن الحياة الاجتماعية تدرك باعتبارها سوقاً يتفاوض الفاعلون فيه ويساوم بعضهم بعضاً ، ويبذلون الجهد لتحقيق الربح . ولكن بلاو يشارك هومانز في نزعة الشك تلك التي قادته إلي رفض نظرية الألعاب باعتبارها نصيحة مفيدة . وفي الحقيقة فإنها تعد وصفاً سيئاً للسلوك الإنساني مما دفع بارسونز في أحد أعماله المبكرة «بناء الفعل الاجتماعي» إلي نبذ نزعات النفعيين

المتطرفة. وعلي خلاف نموذج الإنسان الاقتصادي البسيط في علم الاقتصاد الكلاسيكي وكذلك النماذج العقلانية الأكثر حداثة عن السلوك الإنساني أدرك بلاو أن البشر نادر ما ١- يجرون وراء هدف محدد ويستبعدون أهدافاً أخري ، ٢- وأنهم عادة ما يغيرون الأشياء التي يفضلونها، فهم لا يثبتون علي حال واحدة ؛ ٣- نادراً ما تتكون لديهم معلومات كاملة عن البدائل ؛ ٤- أن البشر لن يتحرروا من الإرتباطات الاجتماعية التي تحد من البدائل المتاحة. وعلاوة علي ذلك وعلي نقيض النموذج الاقتصادي المجرد عن المعاملات الإنسانية ، فإن الروابط الاجتماعية تتضمن تبادل المكافآت التي تختلف قيمتها من صفقة إلي أخري خارج نطاق القيم التي يحددها السوق والتي لايمكن أن تعبر قيمها تعبيراً محدداً في إطار استخدام وسيط وحيد مقبول للتبادل (مثل النقود) . وفي الحقيقة فإن غموض القيم المتبادلة في الحياة الاجتماعية ، ظاهرة حقيقية واقعية ، وليست مجرد مشكلة منهجية وكما أكد بلاو فإن القيم التي يتمسك بها الناس متغلغة بشكل متأصل في المجتمع ، ولكنها في الوقت نفسه غائمة المعني وغير محكمة.

وعلي نقيض هومانز لم يعرض بلاو مجموعة من مبادئ التبادل الصورية، ويرجع ذلك أساساً إلي عدم اهتمامه بتطوير بديهيات المستوي الأعلي للنسق النظري الاستدلالي . وبطريقة أقل وضوحاً استخدم بلاو سلسلة من مبادئ التبادل . ولما كانت هذه المبادئ غير محددة دائماً ، فلم يكن واضحاً عما إذا كانت تمثل افتراضات أو أحكاماً تعبر عن متغيرات تسهم مع متغيرات أخري داخل نسق التبادل في إحداث التغير . وبالرغم من الغموض الذي شاب هذه المتغيرات، فإن منظور بلاو النظري لن يكون شاملاً ولن يؤدي إلي فهم المبادئ أو القوانين التي يري أنها توجه ديناميكية عملية التبادل . ومن الملائم أن تصاغ هذه المبادئ كأحكام متغيرة لتسهم مع متغيرات أخري في إحداث التبادل بالرغم من أن بلاو يفضل طرحها كافتراضات .

المبدأ الأول: كلما ازداد المكسب الذي يتوقعه الشخص من الآخر عن أداء نشاط معين ، ازداد احتمال أدائه لهذا النشاط .

ويرتبط هذا المبدأ مع بديهيات هومانز الثلاث الأوائل ؛ حيث يحفز الحصول علي المكافأة مواقف ١- تكرار المكافآت ؛ ٢- وقيمة المكافآت ؛ ٣-

ومن ثم يزداد احتمال أداء الأنشطة . وفي الواقع وعلي سبيل المثال وحسب أنساق هومانز الاستدلالية وهو النسق الذي أقامه لتفسير قانون جولدن نجد هومانز يطرح هذه البديهيات الثلاث جانباً ويقرر ببساطة : أنه كلما ازداد احتمال أداء الناس للنشاط ازداد أدراكهم لقيمة المكافأة التي يحصلون عليها نتيجة أداء هذا النشاط .

ومن ثم يتبع هذه القضية نتيجة طبيعية مماثلة : وهي أن الناس أكثر احتمالاً لأداء نشاط ما كلما ازداد نجاحهم في إدراك نوع النشاط الذي يؤدي إلي الحصول علي مكافأة . وهكذا فمن الناحية العملية يستخدم هومانز وبلاو المبدأ الأساسي نفسه . لأن استخدام بلاو لمفهوم "توقع المكافأة" يتضمن الظواهر نفسها التي يعرفها استخدام هومانز لمفهوم "إدراك المكافأة" ، "وإدراك النجاح في الحصول علي المكافأة"

المبدأ الثاني : كلما ازداد تبادل الشخص للمكافآت مع الآخرين ، ازداد احتمال إثبات الالتزامات المتبادلة التي توجه التبادلات اللاحقة بين هؤلاء الأشخاص .

واعتماداً علي الدراسات التي انطلق منها في البداية كل من مالينوفسكي وكلود ليفي ستراوس والتي أعاد تفسيرها ألفين جولدنر ، افترض بلاو أن الحاجة إلي التبادل تتم من أجل تقبل المكافآت ولكي يستمر في تلقيها تستخدم باعتبارها أسلوباً تبدأ منه التفاعل الاجتماعي . ويعادل ذلك في الأهمية أنه متي حدث التبادل فإنه ينبثق معيار أساسي ودائم للتبادل ينظم التبادلات اللاحقة . وهكذا نجد أنه يكمن في طبيعة عملية التبادل ذاتها مبدأ التبادل والذي يصير خلال تطور الزمان ، باعتباره شرط استيفاء المبدأ الأول : ويقنن هذا المبدأ باعتباره معياراً اجتماعياً يحكم التبادل ويؤدي انتهاكه إلي استهجان اجتماعي وفرض عقوبات سلبية أخري .

ولما كانت الانتهاكات مع التي تقع علي معيار التبادل أصبحت أمراً ذا دلالة في تحليل بلاو اللاحق للمعارضة والصراع ، فمن الحكمة أن نصوغ صياغة واضحة نتيجة طبيعية تنجم عن المبدأ الثاني ! وتعرض هنا كمبدأ مستقل .

المبدأ الثالث : كلما ازداد انتهاك التزامات التبادل أثناء علاقات التبادل ،

// ازداد اتجاه الأطراف المحرومة لفرض عقوبات سلبية على هؤلاء الذين ينتهكون معايير التبادل .

واقتداء بالتحليل الاقتصادي لأعمال المقايضة في السوق ، استخدم بلاو في مبدئه الرابع "القانون" الاقتصادي عن المنفعة الحدية . كلما ازداد تقبل الشخص للمكافأة ، ازداد شغفه بهذه المكافأة ، وقلت قيمة الأرباح الأخرى المكافئة .

(المبدأ الرابع يعادل البديهية الرابعة عند هومانز) ومن ثم يسعى الفاعلون إلى المكافآت البديلة حتى يتناقص مستوى الإشباع .

المبدأ الرابع : كلما ازداد توقع المكافآت نتيجة أداء نشاط معين . قلت قيمة النشاط ، من ثم قل احتمال أدائه بالتالي .

ولقد انتقد بلاو هومانز لافتراضه الضمني بأن مبدأ عدالة التوزيع يمكن أن يعمل بصرف النظر عن معايير الجماعة.

ويرجع هجوم بلاو على هومانز افتراض الأخير أن عدالة التوزيع شعور طبيعي . ومن ثم قلل من أهمية ظاهرة أن ما يعتبر نسبة عادلة من التكاليف والاستثمارات إلى المكافآت التي تتم بين أطراف التبادل إنما صفة مميزة تنجم عن البناء الاجتماعي . ولقد لاحظ بلاو أن الأمر الذي لاشك فيه هو أن الناس جميعهم لديهم شعور بالعدالة ، إلا أن نسق القيم والمعايير الذي يسود المجتمع هو مايعطي فكرتهم عن العدالة معناها الخاص ومضمونها المحدد . وهكذا فمن الضروري إعادة صياغة بديهية هومانز الخامسة عن عدالة التوزيع ليوضح معرفة أن معايير التبادل العادل هي التي تقيد كل التبادلات ، كما تحدد للفاعلين النسبة العادلة بين المكافآت والتكاليف والاستثمارات . وهكذا تحدد هذه المعايير أقل التوقعات لما يجب أن يتلقاه أطراف التبادل من خلال أنماط علاقات التبادل المتنوعة . ومن ثم قدم بلاو المبدأ الخامس :

المبدأ الخامس . كلما ازداد رسوخ علاقات التبادل ازداد احتمال سيطرة تأثير معايير التبادل العادل على هذه العلاقات .

وثمة نتيجة تتفرع عن هذا المبدأ وهذه النتيجة تحور من تأكيد هومانز

علي أن الغضب هو النتيجة الطبيعية لاختفاء العدالة . ولكن من الملائم صياغة هذه النتيجة علي أنها مبدأ مستقل .

المبدأ السادس . عندما لا تتحقق المعايير التي تحكم العدالة أثناء التبادل ازداد ميل الأطراف المحرومة إلي معاقبة هؤلاء الذين ينتهكون المعايير .

ولما كان نموذج بلاو عن التبادل يهتم اهتماماً حيوياً بالظروف التي يظهر فيها الصراع والتغير داخل الانساق الاجتماعية ولذا يصبح المبدأ السادس تعميماً هاماً . وقد رأي بلاو في تحليلاته اللاحقة أن مظاهر الحرمان التي تنجم عن انتهاك معايير التبادل العادل في ظروف خاصة تتحول إلي عملية انتقام رادعة ممن انتهكوا هذه المعايير . ولقد قلل مبدأ التبادل الأخير الذي عرضه بلاو من هذا الاهتمام بحصر مبادئ التبادل العديدة التي يمكنها أن تفسر صراع العلاقات الاجتماعية .

المبدأ السابع . كلما ازداد استقرار وتوازن علاقات التبادل بين الوحدات الاجتماعية ، ازداد احتمال تحول علاقات التبادل الأخري إلي حالة عدم استقرار وخلل وعدم توازن .

وتتضمن كل علاقات التبادل المستقرة تكاليف أو مكافآت بديلة مسبقة، ولما كان يتعين علي أغلب الفاعلين الارتباط بأكثر من علاقة تبادل فمن المحتمل أن يؤدي توازن واستقرار أي علاقة من علاقات التبادل (وفق المبدأ ١ ، ٢ ، ٤ ، إلي إيجاد حالة من عدم التوازن والتوتر تسود علاقات التبادل الضرورية الأخري . ويري بلاو أن الحياة الاجتماعية مملوءة بالمعضلات مما يفرض علي الناس أن يتنازلوا عن حالات الاستقرار والتوازن المتتابعة أثناء تبادل علاقات معينة أو يقابل ذلك الشعور بالتوتر في علاقات أخري في محاولاتهم التغلب علي تنويع العلاقات التي يتعين أن يحافظوا عليها . وقد ألح هومانز في الفصل الأخير من كتاب السلوك الاجتماعي الذي تحدث فيه عن العملية التنظيمية ؛ ألح إلي هذا المبدأ عندما أكد علي أن العلاقات التنظيمية تنكر بعض الحاجات عند إشباع بعض الحاجات الإنسانية الأخري ، ومن ثم تشعل شرارة حركة جدلية دائبة بين النظم المهيمنة وأفعال التجديد والأفعال التي تدعو إلي التمرد والإنحراف . والتي تهدف إلي حدوث التغير . وقد انطلق بلاو من هذه الرؤية الأخيرة لدي هومانز حول الطبيعة الجدلية

للعلاقات بين الأنماط الاجتماعية المستقرة والقوي المتعارضة ، ثم بدأ تحليلاته لمظاهر التبادل في الحياة الاجتماعية .

و عندما صاغ بلاو مفهومات التبادل وأدمجها في هذه المبادئ السبعة الأساسية . هيأ المناخ العلمي لتحليل العمليات الاجتماعية ، ذلك التحليل الذي يضم عناصر متعددة من الوظيفية والصراع والتفاعلية وأشكال أخري إلي نظرية التبادل .

ويشبه افتراض بلاو الأساسي صياغة بارسونز الأولي عن "وحدة الفعل" في كون السلوك الناجم عن التبادل يتضمن سلوكاً موجهاً نحو الهدف ، ويشمل اختياراً من بين البدائل سعياً وراء المكافآت المتوقعة . وعلاوة علي ذلك فإن اهتمام بلاو في المبدأ الثاني بإثبات كيف أن أفعال التبادل تُنظم داخل انساق للتبادلات ، قد سبق الاهتمام بالقضايا التي تشبث بها في أول الأمر وأثبتها التحليل الوظيفي في الدراسات الأنثربولوجية وعلم الاجتماع . ونجد في مفهومات بلاو حول السعي وراء المكافآت تأكيداً علي أهمية العمليات المترابطة "اكتساب الدور وصورة الذات" في مواقف التبادل حيث ينظم الفاعلون سلوكهم ويعيدون تنظيمه في إطار شبكات التبادل . ورغم أنه لم يطور لنا منظوراً واضحاً للتفاعل ، فإنه أدرك أن كل تبادل يكوّن مجموعة من التوقعات ، وأن التبادل يتضمن محاولات متبادلة يقوم بها الفاعلون لفهم تعريفات لهذا الموقف . ومن السهل أن نفهم الحياة الاجتماعية عندما تتم صياغة مفهومات توضح تعريفات الفاعلين لمواقف التبادل ثم صياغة مفهومات إعادة تعريف هذه المواقف باستمرار. إن تأكيد بلاو كيف تولد عمليات التبادل عدم الاستقرار ، ومن ثم مظاهر الحرمان من خلال انتهاك معايير التبادل والتبادل العادل ، سبق اهتمامه بادراك مصادر عمليات الصراع الجدلي ، وعمليات التغير في النسق الاجتماعي . وقد يساعد اهتمام بلاو التحليلي بمشكلة النظام وكيف تتكون أنماط النظام وتستقر من خلال جدليات الصراع علي إدراكه الوظائف الإيجابية التي يحققها الصراع بطريقة تذكرنا بزيمل وكوزر .

وقد سبقت هذه الأحكام إدراك بلاو للعمليات الاجتماعية والبناء ومن ثم فهي تمثل مقدمة القصة المراد روايتها . ولكن ينبغي أن توضع هذه الأحكام في الاعتبار مع ظهور نموذج التبادل عند بلاو ،حيث أن بلاو حاول محاولة صريحة أن يوفق بين الأفكار والنقاط الأساسية الصحيحة في معظم منظورات علم الاجتماع المهيمنة .

عمليات التبادل الأساسية في الحياة الاجتماعية
الانساق الأولية للتبادل

ولقد استهل بلاو مناقشته لعمليات التبادل الأولية بافتراض مؤداه أن الناس يدخلون في تبادل اجتماعي ، لأنهم يدركون إمكانية الحصول علي مكافآت (المبدأ الأول) . ولقد أطلق بلاو علي هذا الإدراك التجاذب الإجتماعي . وافترض أنه مالم تتضمن العلاقات هذا التجاذب ، فلن تصبح عنده العلاقات علاقات تبادل ، إذ يفترض كل فاعل - عند الدخول في علاقات تبادل مشاهدة الآخر . ومن ثم يستنتج بعض حاجات الآخر . وبعد ذلك يقدم كل فاعل ذاته ليقنع الآخر بانه يمتلك أفضل الصفات المؤهلة ذات القيمة والتي يرغب فيها الآخر . ويلتزم الناس في تعاملاتهم بمبدأ التكامل لتحقيق توافق سلوك الدور في محاولة منهم للتأثير علي الآخرين بما لديهم من موارد ، إذ يحاول كل شخص أن يرسخ حق مطالبة الآخرين بتلقيه المكافآت منهم بإظهار أنه يحوزعلي خصائص موضع تقدير كل المبادلات بتأثير افتراض مؤداه : أن الناس الذين يمنحون المكافآت سوف يتلقون المكافآت بدورهم كأجر للقيمة المدفوعة .

ويحاول الفاعلون التأثير في بعضهم البعض من خلال التنافس حيث يظهر كل فاعل المكافآت التي قد يقدمها ليجبر الآخرين علي تبادل مكافأة أكثر قيمة وفقاً لمعيار التبادل . وهكذا فإن الحياة الاجتماعية حافلة بجهود التنافس بين الناس والتأثير في بعضهم البعض وما يترتب علي ذلك من الحصول علي مكافآت قيمة . ولكن كلما تواصل التفاعل أصبح من الواضح لامحالة لكل أطراف التبادل أن بعض الناس يمتلكون مصادر أكثر قيمة من الآخرين ليقدموها ، مما يرفعهم إلي وضع مميز للحصول علي مكافآت من الآخرين الذين يُقيمون الموارد التي يمكنهم تقديمها ..

شرح ✓ وحول هذه النقطة في علاقات التبادل تتمايز جماعات الأفراد في إطار الموارد التي يمتلكونها وأنواع المطالب المتبادلة التي يفرضونها علي الآخرين . ومن ثم يطرح بلاو سؤالاً تحليلياً جهله هومانز ومؤداه : ما الأنماط الأساسية أو ماهي أنماط أو فئات المكافآت الشاملة التي يحصل عليها هؤلاء

الذين يملكون الموارد في مقابل منح مواردهم القيمة للآخرين؟ ولقد تصور بلاو أربعة فئات عامة لهذه المكافآت وهي : النقود ، والقبول الاجتماعي ، والتقدير أو الاحترام ، والإذعان . ورغم أن بلاو ناقش مناقشة مستفيضة كل مكافأة من هذه المكافآت ، فإنه أخفق في تصور المكافآت ؛ باعتبارها تصنيفاً كاملاً لأنماط المكافآت ، يمكن أن يدمج في قضايا نظرية مجردة . ولقد وجه بلاو اهتماماً كبيراً لهذا الغرض ورغم أنه لم يستخدم استخداماً كاملاً تصنيفه لفئات المكافآت الهامة ، فإنه قدم مفاتيح إيحائية عن كيف تصاغ هذه الأحكام النظرية المجردة .

وفي البداية فقد رتب هذه التدعيمات العامة في إطار قيمها عند هؤلاء الذين يحتلون وضعاً يمكنهم الحصول علي مكافآت من الآخرين عند تبادل الخدمات المقدمة . وفي معظم العلاقات الاجتماعية يعد المال مكافأة غير مناسبة ومن ثم فإنه يعد أقل المكافآت قيمة . ويعد القبول الاجتماعي والاستحسان مكافأة ملائمة لكنه ليس بذي قيمة حقيقية عند أغلب الناس ، وهكذا يجبر الذين يحصلون علي خدمات قيمة علي أن يقدموا باستمرار المكافآت الأكثر قيمة ، ألا وهي التقدير أو احترام هؤلاء الذين يقدمون الخدمات القيمة . وفي مواقف كثيرة لا تستحق الخدمات المقدمة أكثر من احترام وتقدير أولئك الذين حصلوا علي هذه الخدمات القيمة . وأحياناً قد تكون الخدمات التي تقدم قيمة بما يكفي لكي يطلب ممن يحصل عليها أن يقدم أكثر فئات المكافآت قيمة ألا وهي : الإذعان لمطالب الآخر وذلك وفقاً لمبادئ التبادل والتبادل العادل .

وقد رأي بلاو أنه عندما يستطيع شخص ممارسة الإذعان علي شخص آخر في علاقة التبادل ، فهذا يعني أنه يمتلك السلطة لأن لديه القدرة علي منح المكافآت في مقابل الخدمات . ومن ثم يعاقب أو ينزل خسائر ثقيلة بهؤلاء الذين لا يذعنون لإرادته . وقد صاغ بلاو أربع قضايا عامة تصور درجة القوة التي يمتلكها الأفراد ، والتي تحدد قدرة الأفراد الأقوياء علي ممارسة الإذعان:

القضية الأولي : كلما ازدادت الخدمات التي يقدمها الأشخاص مقابل تلقي خدمات ذات قيمة خاصة . قلت قدرة هؤلاء الذين يقدمون هذه الخدمات علي فرض الإذعان علي الآخرين .

القضية الثانية: كلما إزدادت الموارد البديلة لمكافآت الأشخاص . قلت قدرة هؤلاء الذين يقدمون الخدمات القيمة علي فرض الإذعان .

القضية الثالثة: كلما ازدادت قدرة ممارسة هؤلاء الذين يقبلون الخدمات ذات القيمة من أفراد متميزين بالقوة الجسمانية أو القهر . قلت ، قدرة هؤلاء الذين يقدمون الخدمات علي فرض الإذعان .

القضية الرابعة: كلما ازدادت قدرة هؤلاء الذين يتقبلون الخدمات ذات القيمة بدلا من الاستغناء عن هذه الخدمات ، قلت قدرة هؤلاء الذين يقدمون الخدمات علي فرض الإذعان .

وتحدد هذه القضايا الأربع الأوضاع التي تؤدي إلي تمايز قوة أعضاء الجماعات الاجتماعية . وحسب قدرة أعضاء الجماعة علي تقديم خدمات مقابل البحث عن مكافآت بديلة أو قدراتهم المحتملة علي استخدام القوة الجسمانية أو قدراتهم علي العيش دون بعض الخدمات القيمة ، فإن الأفراد الذين يمكنهم تقديم خدمات قيمة يصبح باستطاعتهم الحصول فقط علي التقدير والاستحسان والقبول من أعضاء الجماعة ؛ ومن ثم تتمايز الجماعات في إطار ترتيب هرمي تحتل الهيبة لا القوة قمته. والأمر الطبيعي كما أكد بلاو فإن أغلب الجماعات الاجتماعية تكشف عن أنماط معقدة من تمايز السلطة والمكانة والهيبة وأنماط القبول ؛ ولكن الأمر الهام بالنسبة له : هو الديناميكية المتضمنة في توليد القوة والسلطة والمعارضة.

وعندما ركز بلاو تركيزاً كاملاً تقريباً علي مشكلات القوة والسلطة والمعارضة أخفق في استكمال تحليله عن كيف يؤثر تبادل فئات المكافآت المختلفة علي الأنماط المختلفة من الأبنية الإجتماعية . وقد يتطلب منطق برهان بلاو قضايا جديدة تشير إلي كيف تقود الأنماط المتنوعة من المكافآت إلي تمايز الجماعات في إطار القوة والسلطة والتقدير وشبكات القبول الاجتماعي . وتتضمن المشكلات النظرية المثيرة التي تركت بغير حل أسئلة مثل :

١- ما الظروف الملائمة لانبثاق الأنماط المختلفة لترتيب المكانة ؟ ،

٢- ما الظروف الملائمة لتكوين الأنماط المختلفة من شبكات القبول

والاستحسان؟ . وقد يفترض أن هذين السؤالين قد تركا دون إجابة ليجيب عنهما الآخرون ، إذ ركز بلاو تركيزاً أساسياً علي مشكلات مثل كيف تتحول القوة إلي سلطة وكيف أصبحت أنماط التكامل والمعارضة راسخة في الجماعات الإنسانية وذلك وفق مبادئ التبادل الأساسية السبعة .

ويري بلاو أن تمايز القوة داخل الجماعات يؤدي إلي تكوين قوتين متعارضتين : ١- التوترات التي تؤدي إلي التكامل ٢- التوترات التي تفضي إلي المعارضة والصراع .

التوترات التي تؤدي إلي التكامل

وتؤدي الفروق في القوة بالضرورة إلي امكانية انفجار الصراع . بيد أن هذه الإمكانية عادة ما تتوقف علي سلسلة من القوي التي تدعم تحويل القوة إلي سلطة ، حيث يقبل التابعون مطالب القادة بالإذعان باعتبارها مطالب شرعية . ويعرف كل من المبدأين الثاني والخامس عمليتي تدعيم تكامل الجماعة وتعمل علاقات التبادل عادة تحت افتراض التبادلية ، ويجبر أولئك المستفيدين من الخدمات ذات القيمة علي تقديم مكافآت أخري في المقابل (المبدأ الثاني) . وعند تقديم هذه الخدمات توجه معايير التبادل العادل التابعين ، حيث تتناسب التكاليف التي يقدمونها مقابل الإذعان مع قيمة الخدمات التي يتلقونها من القادة (المبدأ الخامس) . وهكذا ووفق المدي الذي يرتبط الفاعلون فيه بالتبادلات مع القادة . وحسب مدي الخدمات المقدمة منهم فإنه يتعين عليهم قبول الرضوخ باعتباره أمراً مشروعاً وفقاً لمعايير التبادل ومعايير عدالة التبادل التي تتحقق في كل التبادلات. وفي هذه الظروف تطور الجماعات معايير جديدة تحدد كيف تتم التبادلات مع القادة لتنظيم مطالب التبادل لتحافظ علي معدلات العدالة أثناء التبادل . ويؤكد القادة الذين يتوافقون مع هذه المعايير المنبثقة عادة لأنفسهم بأن قيادتهم شرعية . وفي الواقع فقد أكد بلاو أنه إذا التزم القادة بالمعايير التي تنظم تبادل خدماتهم مقابل الإذعان ، فستظهر حتماً معايير تتضمن جزاءات سلبية نمطية بين التابعين تؤكد الحاجة إلي الإذعان لمطالب القادة. ومن خلال تلك العملية يمارس التابعون ضبطا اجتماعياً كبيراً علي أفعال بعضهم

البعض ومن ثم يسمحون بالتكامل بين الجماعات التي تحتل القمة وبين الجماعات الخاضعة (يسمحون بالتكامل بين الطبقات العليا وبين الطبقات الأقل منها مرتبة) .

ومن ثم فالسلطة تقوم علي المعايير المشتركة لجماعة من التابعين يجبر أعضاؤها فرداً فرداً علي التوافق مع أوامر القائد الأعلي صاحب المكانة الرفيعة . وفي أنماط كثيرة من التنظيم الاجتماعي تنبثق هذه المعايير خلال تبادلات تهدف المنافسة بين جماعات الفاعلين . بيد أنه ولكي تتجذر تلك الاتفاقات المعيارية يتعين أن يتآلف المشاركون في أي تبادل حول مجموعة مشتركة من القيم تحدد معني التبادل العادل في موقف معين . كما تحدد الطريقة التي يتعين أن تنظم بها المعايير هذا التبادل لدي كل من القادة والتابعين ورغم أنه من الممكن جداً أن يصل الفاعلون إلي اتفاق تنظمه المعايير في خضم عمليات التفاعل نفسها ، فإن وجود مجموعة أولية من القيم المشتركة ييسر عملية إضفاء الشرعية علي القوة . ومن ثم يمكن أن يمارس الفاعلون التبادلات . وفي أذهانهم تعريف عام عن الموقف مما يوفر إطاراً عاماً للتنظيم المعياري لمظاهر تباين القوة التي أخذت في الظهور. وفي غياب القيم المشتركة يحتمل أن يصبح التنافس علي القوة شديد القسوة . أيضاً في غياب الخطوط العامة الموجهة عن ماهية التبادل والتبادل العادل يستمر الوهن طويلاً ويسود التوتر كثيراً حتي يتم الاتفاق علي تعريف التبادل العادل والمبادلة . ويري بلاو أن الشرعية تؤكد كلاً من القبول القادر علي التسامح والتأكيد الفعال علي ظهور أنماط اجتماعية من خلال القيم المشتركة سواء القيم الموجودة مسبقاً أو تلك التي تظهر في الجماعة أثناء التفاعل الإجتماعي .

إن إضفاء الشرعية علي القوة من خلال تنظيم التفاعلات تنظيماً معيارياً كما تؤكد ذلك القيم المشتركة ، يؤدي إلي تغير بنية التنظيم الجمعي . إن أحد أهم التغيرات هو تقلص المنافسة بين الأفراد ، إذ تتحول صور الفاعلين لذواتهم من الاهتمام بالتأثير علي الآخرين من خلال خصائصهم البارزة إلي التأكيد علي إثبات مراكزهم باعتبارهم أعضاءاً مخلصين للجماعة . ويصل التابعون إلي مرحلة قبول مراكزهم ويؤدون السلوك المرتبط بادوارهم في محاولة منهم لضمان حصولهم علي القبول الاجتماعي

من نظرائهم كمكافأة على التوافق مع معايير الجماعة . وقد يفترض القادة افتراضاً نموذجياً صورة ذهنية أقل من حجمها الطبيعي ، إذ لم يعد من الضروري أن يبرهنوا في كل مواجهة مع الاتباع على خصائصهم الرفيعة - خاصة وأن المعايير تعرف في الفترة الحالية متى وكيف يحققون التوافق والتقدير من أجل الحصول على خدمات ذات قيمة . وهكذا ومع تقنين القوة باعتبارها سلطة ، تطرأ تغيرات هامة على عمليات التفاعل التي تشمل الطريقة التي يعرف بها أعضاء الجماعة الموقف ومن ثم تقديم أنفسهم للآخرين ، وتقلل هذه التغيرات من درجة المنافسة وتقوي تكامل الجماعة .

ووفق هذه الشواهد . يتضاءل عادة مقدار التفاعل المباشر بين القادة والأتباع ، إذ لم يعد من الضروري التفاوض باستمرار على القوة وعلو المرتبة . ويميز هذا الضمور في التفاعل المباشر تشكيل الجماعات الفرعية المميزة ، إذ ينشد الأعضاء التفاعل مع هؤلاء الذين ينتمون إلى نفس مكانتهم الاجتماعية ، ويتجنبون أعباء التفاعل مع من هم دونهم في المرتبة أوالقادة الأرقى منهم مكانة . وعندما يتحقق التفاعل فيما بينهم يتجنب الخاضعون التكاليف الباهظة نتيجة تفاعلهم مع ا لقادة حيث إن القبول الاجتماعي من نظرائهم لا يعد مكافأة ذات قيمة عالية ، ويمكن الحصول عليها بأقل التكاليف - مما يتيح لهم الحصول على مكسب كاف - وبالمثل قد يتجنب القادة التكاليف الباهظة (بحسابات الوقت والطاقة) للتنافس المتواصل والتفاوض مع من هم أدنى منهم حول كيف ومتى يتم فرض الإذعان وإضفاء التقدير عليهم . وبدلاً من ذلك فقد يمكنهم الحصول على أعلى المكافآت ، التي تنجم عن الإذعان والتقدير دون تقديم تكاليف باهظة أثناء التفاعل مع الأتباع من خلال الاتصال المباشر والمحدد معهم مما يتيح لهم مكسب أكبر .

التوترات التي تفضي إلى المعارضة

وبلا جدال فإن منظور التبادل عند بلاو منظور وظيفي ، بمعنى أن هذا المنظور ينظر إلى عمليات التبادل الاجتماعي - على أنها عمليات التجاذب والتنافس والتباين والتكامل - في إطار كيفية مساهمتها في تكوين مجموعة شرعية من العلاقات المنظمة وفق المعايير . وبطريقة تماثل مناقشة بارسونز لكيفية تكوين التنظيمات ، أكد بلاو أيضاً أهمية القيم المشتركة باعتبارها قوة هامة في تكوين أنماط التنظيم الاجتماعي ، بيد أن بلاو كان

واعياً وعياً شديداً بأن التنظيم الاجتماعي حبلي دائماً بالصراع و المعارضة مما يكوّن حالة جدلية لامفر منها بين التكامل والمعارضة داخل البناء الاجتماعي . وقد أدت معرفة تلك الظاهرة ببلاو إلي تأكيد

أن المدخل الوظيفي يدعم التأكيد المفرط علي القوي الاجتماعية التكاملة ... بينما يعارض المنظور الجدلي المدخل الوظيفي عندما يعطي اهتماماً واضحاً بالنزعات التخريبية داخل الأبنية الاجتماعية . إن تتبع التحليل المنظم وتبني المنظور الجدلي يؤدي إلي وقوع عالم الاجتماع في مأزق عندما يتعين عليه أن يوجه اهتمامه إلي اتساق الأنماط الاجتماعية اقتداء بالمدخل الوظيفي أو يوجه الاهتمام إلي التناقضات وفقاً لمنظور الصراع . ومن المحتمل أن تؤدي هذه المشكلة - مثل مشكلات أخري - إلي ظهور تطورات بديلة ، تجعل عالم الاجماع يميل إلي اتجاه معين في وقت ما ثم إلي النقيض في و قت أخر .

وخلافاً لدارندورف الذي تبني افتراضات جدلية ، لم يرفض بلاو تماماً المعتقدات المفيدة في النزعة الوظيفية ، إذ أتاح الفرصة للفكر الوظيفي أن يعود مرة أخري داخل منظوره . ولقد عرف بلاو أن أنماط التنظيم الاجتماعي تتكون وتستمر مثلما تتغير وتتفكك ، مما أدي به إلي البحث عن المبادئ التي قد تفسر هذه السلسة من الأحداث . و هكذا وعلي خلاف نموذج الصراع عند دارندورف الذي تقبل فيه تنظيم علاقات السلطة داخل الروابط المتوافقة إلزامياً و معارضة للجماعات الزائفة كمسلمات وسعي بلاو إلي أن يوجه سؤالاً محدداً عن كيف تتكون هذه الأبنية مثل أبنية السلطة مثل الروابط المتوافقة إلزامياً ومن خلال أية عملية تظهر هذه الأبنية، وعندما أنجز هذا العمل ، وطرح هذا السؤال صاربلاو في وضع تحليلي أفضل من وضع دارندورف . مما أتاح له البرهنة علي كيف أن تكوين البناء الاجتماعي يستطيع أن يحرك قوي معينة في ظروف خاصة من أجل الصراع و التغير . وكما أكدنا في الفصول السابقة عند عرض نظرية الصراع ، فإن التأكيد علي ارتباط الصراع ارتباطاً شديداً بعلاقات السلطة داخل البناء الاجتماعي ، ومن ثم تحليل كيف أن هذا الصراع يغير هذا البناء، هو التحديد الواضح للسؤال النظري الهام التالي

ما الظروف وما أنماط الأبنية التي ستكشف عن أنماط السلطة ، التي تظهر خلال عمليات معينة ، وطبيعة نمط الصراع الذي يحتمل أن ينبثق ويتفجر ؟ . وتمثل مناقشة بلاو للتوترات التي تسعي إلي تحقيق التكامل محاولة للإجابة عن هذا السؤال ، وتقديم إطار عمل نظري أكثر توازناً لناقشة المعارضة والصراع داخل الأنساق الاجتماعية .

وكما أكد بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي علي أن فشل أساليب التنشئة الاجتماعية وأساليب الضبط الاجتماعي عن أداء وظائفهما قد يولد الانحراف والصراع والتغير ، أكد بلاو علي أن الفشل في الدخول في مبادلات أو الفشل في تطوير عملية التبادل من خلال مجموعة مشتركة من القيم و المعايير التنظيمية سيؤدي إلي الكشف عن كيف أن هذه العمليات التي تكوّن أنماط التنظيم الاجتماعي تستطيع أيضاً أن تعمل علي حدوث المعارضة و الصراع والتغير داخل الانساق الاجتماعية . و خلافاً لبارسونز فقد صاغ بلاو أحكاماً نظرية مجردة ساعدت علي إضفاء طابع تجريدي أكثر تحديداً للأحداث التي تعمل علي ظهور الفشل في تلك العمليات التي تحافظ علي الأنماط التنظيمية . ويمكن أن نلمس أول هذه الأحكام النظرية المجردة في المبادئ ٣ و ٦ و ٧ . وكما يظهر المبدأ الثالث فإن تقبل المكافآت المتوقعة مقابل أداء أنشطة متباينة يؤدي إلي محاولة الفاعلين القيام بتطبيق عقوبات سلبية . وعندما تصبح هذه الجزاءات عاجزة عن أداء وظيفتها ، يمكن أن تقود الناس إلي الثأر العنيف من هؤلاء الذين أنكروا عليهم حقهم في المكافأة المتوقعة . وقد يشدد المبدأ الخامس حول التبادل العادل علي هذا الثأر ، إذ عندما تنتهك هذه المعايير يفرض هؤلاء الأقوياء تكاليف باهظة علي الاتباع ويكونون موقفاً يؤدي علي الأقل إلي عقوبات سلبية أو إلي الثأر في أغلب الأحيان . وأخيراً يؤكد المبدأ السادس الذي يهتم بعدم التوازن الحتمي الذي ينبثق من علاقات التبادل المتعددة ، علي أن تحقيق علاقات متوازنة في سياق تبادلي لمواجهة التزامات المبادلة والتوافق مع معايير العدالة يعني اختلال توازن علاقات أخري ، ومن ثم يشجع عدم التوازن هذا علي تكوين عملية دائرية حيث يسعي الفاعلون إلي تحقيق توازن بين العلاقات المختلة السابقة ، ومن ثم يضاف إلي علاقات عدم التوازن اختلال توازن التبادلات السائدة في الفترة الحالية . وهذا بدوره يعني انتهاك علاقات التبادل مما

يؤدي إلي حالة عدم توازن معايير التبادلات والتبادل العادل . وهذا يؤدي إلي محاولات فرض العقوبات السلبية والانتقام في ظل ظروف معينة . ويري بلاو أنه تكمن داخل كل علاقات التبادل منابع لاختلال التوازن ، والتي يمكن أن تفتح الباب للصراع بين الأفراد داخل الجماعات عندما تنتهك بشدة معايير التبادل والتبادل العادل .

بيد أنه وعلي هذا المستوي من العمومية تقرر هذه المبادئ الإيحائية ما يمكن أن يحدث دون تحديد الظروف التي تتحرك فيها القوي التي حددتها . ولسوء الحظ ، ورغم هذه الخطوة التحليلية الواعدة فإن بلاو قدم مجموعة قليلة من القضايا الواضحة التي تحدد متي ينشط الميل إلي المعارضة . وعند هذه النقطة ربما يمكن إثبات فائدة بعض القضايا التي تماثل قضايا دارندورف إذ يمكن تحديد بعض الظروف التي تقود فيها عمليات التبادل إلي أنماط التنظيم الاجتماعي التي تسبب الصراع . وليس هذا من قبيل الصدفة ، إذ عندما تحدث بشكل محدد عن الظروف التي تؤدي إلي تزايد عنف أشكال المعارضة ، تشابه تحليله مع تحليل دارندورف لظروف التقنية والظروف السياسية و الأوضاع الاجتماعية لتنظيم جماعة الصراع :

١- عندما يتزايد اختلال توازن علاقات التبادل بين القادة والأتباع ، يتزايد بالتالي احتمال معارضة الأتباع للقوة .

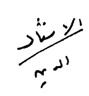
أ- كلما تزايد انتهاك القيادات لمعايير التبادل ، ازداد اختلال التوازن.

ب- كلما تزايد انتهاك القادة لمعايير التبادل العادل ، ازداد اختلال التوازن.

٢- كلما ازدادت تجربة الأفراد كمجموعة لعلاقات اختلال التوازن مع القادة ، ازداد الشعور بالحرمان ، وازداد احتمال المعارضة لهؤلاء الذين يمكسون بالقوة.

أ- كلما قل تشتت الأتباع في المكان ، ازداد احتمال معاناتهم أجمعين بسبب اختلال علاقات التوازن مع القادة .

ب- كلما ازدادات قدرة الأتباع علي اتصال بعضهم ببعض ، ازداد احتمال معاناتهم كجماعة من تفاوت العلاقات مع القادة واختلالها



٣- كلما ازدادت خبرة الأتباع لمظاهر الحرمان من خلال علاقات التبادل مع القادة ، ازداد احتمال تقنين مظاهر الحرمان أيديولوجياً وازدادت معارضتهم لهؤلاء الذين يمسكون بالقوة .

٤- كلما ازداد التقنين الأيديولوجي لمظاهر حرمان الأتباع ازداد الشعور بالتماسك بين الأتباع ، وازداد احتمال المعارضة .

٥- كلما ازداد الشعور بالتماسك بين الأتباع ، وازدادت القدرة علي إظهار معارضتهم باعتبارها هدفاً نبيلاً وسامياً ازداد احتمال معارضتهم للذين يمسكون للقوة .

٦- كلما ازداد الشعور بالتماسك الأيديولوجي ، ازداد احتمال إدراك الأتباع للمعارضة باعتبارها غاية في ذاتها ، وازداد احتمال المعارضة لهؤلاء الذين يمسكون بالقوة.

ويكشف هذا العدد القليل من القضايا أن بلاو أخفق في تخصيص قضايا منفصلة تبين مراحل عملية الصراع . وعلي سبيل المثال يكشف تحليل كل من دارندورف وكوزر فائدة تحليل أسباب ودرجة شدة وعنف ومدة ونتائج الصراع . وفي أحسن الأحوال فإن ما ينجم من قضايا بلاو والسياق المنطقي الذي تتجسم فيه القضايا ، هو الإدراك العام لكيفية تصور انبثاق المعارضة ، ويبدو أن بلاو قد افترض أنه كلما ازدادت معايشة الجماعة لعلاقات المبادلة غير المتوازنة ، ازدادت تجربة الحرمان وازداد احتمال المعارضة . ورغم أنه لم يقرر صراحة تلك القضية لكنه يبدو أنه أكد أن تزايد التقنين الأيديولوجي لمظاهر الحرمان . وتكوين جماعة متضامنة ، وانبثاق الصراع كطريقة حياة سيزيد من شدة المعارضة - أي زيادة اندماج الأعضاء عاطفياً أمام معارضة هؤلاء الذين يمسكون بالقوة ، والتزامهم بهذه المعارضة .

ونتيجة لغموض نموذج بلاو عن الأنماط المختلفة للمعارضة والفئات المتنوعة التي يمكن أن تنبثق عن علاقات التبادل غير المتوازنة ، فلن نحصل علي دليل ولو كان من قبيل الإيحاء لصياغة نظرية عن عمليات المعارضة الكامنة في علاقات التبادل . وعلي خلاف نموذج دارندورف الجدلي ، قدم نموذج بلاو رؤي نظرية هامة عن كيف يسبب تكوين علاقات السلطة المعارضة أيضاً ، بيد أنه فيما عدا المفاتيح التحليلية التي تقدمها البادئ ٢ ،

٧٠٦ من منظور التبادل العام عند بلاو فقد بقيت المتغيرات التي تحدد مجري المعارضة التالية غير محددة وعلي سبيل المثال - شدة وعنف ومدة ونتائج المعارضة .

ويقدم تصور بلاو عن عمليات تكوين النظام والصراع في إطار مبادئ التبادل المجردة نفسها تحسيناً هاماً لنموذج تكوين النظام الذي قدمه بارسونز ، غير أنه يفتقد الصياغة الواضحة للمبادئ التي تحكم الصراع والتغير . ويتجاوز هذا النموذج نموذج داندورف الذي أخفق في تحديد كيف تنبثق أولاً الأنماط المنظمة أو مظاهر الصراع الكامنة داخل أنساق السلطة، وعلاوة علي ذلك فإن عرض بلاو يمثل تحسيناً، لتحليل هومانز للتنظيم والصراع الكامن بين النظم والنظم الفرعية إذ نجد في مخطط بلاو تطوراً أكثر ملاءمة لعملية تنظيم علاقات القوة التي تنبثق عنها المعارضة و التجديد و الانحراف في النهاية.

وبالرغم من ضعف مناقشة بلاو للقوي الجدلية التي تكمن وراء المعارضة فإن جهوده كشفت عن أساليب لتحسين النموذج ؛ أ- صياغة أكثر دقة للظروف التي من المحتمل أن تحدث عدم توازن التبادل بين أنماط الوحدات الاجتماعية المختلفة ، ب - تحديد الظروف المؤدية إلي المستويات المختلفة لشدة وعنف ومدة علاقات المعارضة بين أنماط الوحدات الاجتماعية المختلفة .

وإذا ما التفتنا مرة ثانية إلي مناقشة بلاو لعمليات التبادل علي مستوي الو حدات الصغيرة فإننا نجد أنه رأ ي سلسلة من عمليات التبادل الاساسية تحدث داخل الجماعات الإنسانية مثل : التجاذب والتنافس والتمايز والتكامل و المعارضة . ولكن العمليات التي لها أهمية خاصة هي عمليات التمايز في إطار القوة ، وكيف يكوّن هذا النمط من التمايز التوترات التي تؤدي إلي التكامل أو المعارضة ومن ثم أعطي الحقيقة الاجتماعية طابعاً جدلياً . والأمر الجدير بالأهمية في هذا المنظور هو محاولة الاستفادة من المفهومات التي ظهرت في خضم تحليل عمليات التبادل الأساسية لدراسة عمليات تبادل أكثر تعقيداً بين الوحدات الاجتماعية الكبيرة داخل النسق الاجتماعي والأمر الجدير بالاهتمام هو إدراك بلاو ضرورة إعادة صياغة ودعم مفهومات التبادل الأساسية عند تحليل العمليات الاجتماعية الأكثر تعقيداً .

وكما سيظهر فيما بعد فإنه أدرك أن العمليات الإجتماعية الأساسية للتجاذب والتنافس والتمايز و التكامل وا لمعارضة تصبغ التبادلات بصبغة نمطية حتي بين الو حدات الاجتماعية الكبيرة الحجم - وهذا يعطي الحياة الاجتماعية طابع الاستمرارية .

أنساق التبادل المتراكبة

ورغم وضوح العمليات العامة من التجاذب والتنافس والتكامل والمعارضة فى التبادلات على مستوى الأبنية كبيرة الحجم، فثمة فروق أساسية عديدة بين هذه التبادلات، وتلك التى تحدث على مستوى الأبنية الصغيرة .

١ - يتزايد مغزى القيم المشتركة داخل التبادلات المتراكبة بين الأبنية الكبيرة إذ من خلال هذه القيم تتم التبادلات بين الأبنية الكبيرة.

٢ - تأخذ شبكات التبادل بين الأبنية الكبيرة عادة شكل تنظيمي نموذجي ورغم أن التبادل التلقائى يعد صور مميزة للحياة الإجتماعية. فثمة عادة اتفاقات تاريخية راسخة تحدد إجراء عمليات التبادل الأساسية للتجاذب والتنافس والتمايز والتكامل وحتى المعارضة.

ولما كانت الأبنية الكبيرة هي محصلة عمليات تبادل أساسية كبيرة فإن تحليل الأبنية كبيرة الحجم يتطلب تحليل أكثر من تنظيم إجتماعى واحد.

القيم الوسيطة :

يرى بلاو أن القيم المشتركة على المستوى الكبير يحل محلها التجاذب المتبادل بين الأشخاص أثناء عملية التبادل الأولى. ويمكن أن تدرك هذه القيم باعتبارها وسائط للمعاملات الاجتماعية، بمعنى أنها توفر مجموعة من المعايير العامة لتوجيه سلسلة التبادلات المعقدة غير المباشرة بين الأبنية الإجتماعية وأعضائها من الأفراد. ويرى بلاو أن هذه القيم توفر وسيطاً فعالاً لمجموعة من التبادلات المركبة استناداً إلى الحقيقة القائلة بأن أعضاء الأبنية الإجتماعية ينشئون عادة وفق مجموعة من القيم العامة، تدفعهم إلى قبولها باعتبارها قيماً ملائمة. وعلاوة على ذلك فإن القيم المشتركة تقدم وسائل مباشرة لتوصيل التبادلات المعقدة وغير المباشرة على مستوى الأبنية الكبيرة للأنساق الكبيرة، وذلك عندما تتحول إلى قوانين وإجراءات تدعيم من قبل الجماعات والتنظيمات التى تمسك بالقوة. وعند توفير القيم المشتركة للمعايير اللازمة لحساب كل من : المكافآت المتوقعة (المبدأ الأول)، والتبادلية (المبدأ الثانى) والتبادل العادل (المبدأ الخامس) عند تحقيق التبادلات غير المباشرة بين الجماعات والتنظيمات.

وهكذا فإن اقتبسنا عبارة هومانز التى تنص على "أن البشر باعتبارهم بشراً" ليسوا هم وحدات التبادلات المتراكبة، فإن بلاو يؤكد أنه من الضروري وجود تكافؤ وظيفى للتجاذب المباشر بين الأشخاص من أجل إستمرار وظهور أنماط التنظيمات الإجتماعية المتراكبة، ويؤكد هذا التكافؤ الوظيفى إمكانية حدوث التبادل وإستمراره وفقاً للمبدأ الأول والمبدأ الثانى والمبدأ الخامس. وحتى إذا ما تضمنت التبادلات المتراكبة بشراً فإن تفاعلاتهم عادة ما تكون غير مباشرة وغير مخطط لها. حتى إن مكافآت الفرد تتوقف على الآخرين البعيدين عنه جداً، مما يتطلب أن ترشد وتوجه القيم المشتركة عمليات التبادلات.

وثمة قدر كبير من التماثل بين إهتمام بلاو بالقيم الوسيطة وإهتمام بارسونز الجديد بالوسائل العامة للتبادل التى يتوحد بها أعضاء الجماعة. ورغم إختلاف التصورات الخاصة التى تتعلق بأنواع وسائل الإتصال العامة، فإن كل واحد منهما وجه اهتمامه إلى كيفية الأستفادة من إستخدام العلاقات

الإجتماعية فى سياقات مختلفة لرموز مميزة لإرساء قيم تختص بالأفعال بين وحدات التبادل ولتحديد كيف ينبغى إجراء التبادل، ويتضح التماثل فى استراتيجيتى كل من بارسونز وبلاو فى واقعة محددة هى أن بلاو يستخدم متغير النمط عند بارسونز "العمومية مقابل الخصوصية" فى محاولة منه لتصور النمط الأكثر شمولاً أي النظرة الكلية مقابل النظرة التجزئية للقيم الوسيطة فى عمليات التجاذب والتنافس والتمايز. ويرى بلاو أن قيم الخصوصية إنما هى وسائط التكامل والتماسك فى أنساق تبادل متراكبة. إن إعطاء أطراف علاقات التبادل المتراكبة مجموعة من المعايير المتفردة لتقييم وتقدير أنفسهم والحكم عليهم باعتبارهم مميزين عن باقى أعضاء الجماعات الأخرى يعنى أن قيم الخصوصية تربط أعضاء أى تجمع فى تضامن مشترك وتوسع من مجال روابط التكامل بعيدا عن مشاعر التجاذب الشخصية. وهكذا تمثل قيم الخصوصية الخاصة بجماعة معينة مجموعة من الرموز لتحديد وتمييز جماعة ما عن التجمعات الأخرى. ومن ثم تقدم وسيطاً يربط الأعضاء معاً فى مجتمع محلى متماسك. ومن ثم فإذا ما قبلت قيم الخصوصية وإشترك أعضاء الجماعة فى توحدهم بها. فإنها تستخدم بديلاً وظيفياً لمشاعر التجاذب الشخصى التى تؤدى إلى تلاحم أعضاء الجماعة الأولية في وحدة متماسكة. والقيم العمومية تعتبر وسائط "للتبادل والتباين" في أنساق تبادل متراكبة. وتدور إحدى المشكلات الأساسية التى تواجه علاقات التبادل غير المباشرة حول كيفية تقنين قيمة أنماط الانشطة المختلفة . وتؤدى قيم العمومية وظيفة التقنين هذه، ومقارنة قيم الأنشطة خلال شبكة ممتدة من علاقات التبادل. مثلما تمثل النقود فى المعاملات الاقتصادية مقياساً للقيمة عبر التبادلات الممتدة المتشعبة والمتنوعة تنوعاً كبيراً . ومن ثم تقدم قيم العمومية معايير عامة لقياس مساهمات الناس فى نشاط الجماعة وأنواع ومقادير المكافآت ذات القيمة المتنوعة التى يجب أن يتلقوها. ومن ثم عندما يتحقق ذلك فإن قيم العمومية تسمح بوجود توزيع غير متكافئ للكافآت والمزايا، حتى وإن كان هذا التوزيع عادلاً عبر شبكات التبادل الممتدة. وفى حالة إفتقار هذه القيم فلن يتحقق التنافس الإجتماعى والتمايز لكل من الرؤساء والأتباع إلا فى مجال العلاقات الأولية المباشرة، لعدم وجود طريقة لقياس قيم الخدمات التي يقدمها الرؤساء داخل الجماعات

الاجتماعية الكبيرة أو المكافآت التي يتقبلونها مقابل توفر هذه الخدمات، ومن ثم تسمح قيم العمومية بتعدد المراتب وتدرج المكافآت تدرجاً هرمياً داخل الأنساق الكبيرة، حيث تسود علاقات التبادل غير المباشرة.

وهكذا يوفر تصور بارسونز عن الخصوصية مقابل العمومية لبلاو طريقة لتصنيف القيم الضرورية لحدوث العمليات الأساسية مثل التجاذب والتنافس والتبادل داخل أنساق تبادل معقدة. وتجذب قيم الخصوصية أعضاء التجمعات نحو بعضهم البعض. وتسهل توقع المكافآت . وترسخ قيم العمومية المعايير لتقويم الفائزين والخاسرين في مباريات المنافسة، وتحدد معدل التبادل بين الخدمات والمكافآت بين الرؤساء والأتباع في التجمعات الكبرى.

ولم يجد بلاو عند مناقشة العمليتين الاجتماعيتين الأساسيتين وهما التكامل والمعارضة مقابلاً ملائماً لهما في متغيرات النمط عند بارسونز . وهكذا فرض نمطين إضافيين للقيم الوسيطة : القيم التي تضفي الشرعية وقيم المعارضة . والقيم التي تضفي الشرعية علي السلطة هي وسائط للتنظيم وتوسع من مجال الضبط الاجتماعي المنظم ، عند إجراء التبادلات الشخصية المباشرة وتتم ممارسة القوة علي الأشخاص(طلباً للإذعان مقابل تبادل الخدمات القيمة) ومن خلال معايير يدعمها بشكل مباشر المشاركون في التبادل . وتنزع القيم التي تضفي الشرعية علي السلطة إلي تنظيم القوة التي بين أيادي الأفراد عند التبادل ، من خلال إضفاء حق الإذعان في مواقف معينة ووظائف بعينها ومناصب متباينة وليس علي الأفراد. وعند تحريك القوة من مجال التأثير الشخصي واستثمارها في وظائف وأوضاع بعينها ، يمتد مجال مدي وغرض السلطة بحيث يصير بالإمكان تحقيق السلطة التي تنظم دولة بأكملها علي سبيل المثال مثلما يحدث عند إضفاء الشرعية علي الحكومة أو علي مجموعة من الإدارات الحكومية مما يعطيهم الحق في ممارسة القهر علي الآخرين في مواقف التبادل مقابل خدمات معينة يقدمونها .

وقيم المعارضة هي وسيط لتحقيق التغير الاجتماعي وإعادة التنظيم داخل أنساق التبادل المتراكبة . وتسمح مثل هذه القيم بتنظيم المعارضة ،

متجاوزة حدود التأثير الشخصي ، وتتيح لها التواجد من خلال توفير مجموعة من الرموز العامة التي يمكنها التعبير ضمنياً عن مشكلات قطاعات كبيرة ومتنوعة من التجمعات وتحويل هذه المشاكل إلي قوي دافعة ضد السلطات الراسخة والتنظيمات القائمة في المجتمع . وتوحد هذه الرموز هؤلاء الذين قاسوا من مظاهر الحرمان خلال تبادل العلاقات ، ومن ثم تعبئتهم في ظروف متنوعة ومغايرة للتضحية بالرفاهية المادية الحالية سعياً وراء تغير نسق التبادلات المعاصر وإعادة تنظيمه .



وتعتمد أنساق التبادل المتراكبة هذه علي قيم مشتركة تتوسط علاقات التبادل بين الأفراد والأبنية الكبيرة من جهة ، وبين أنماط الأبنية الكبيرة المتعددة من جهة أخري ، وفي غياب القيم المشتركة يرتبط التبادل بالتفاعلات الشخصية المباشرة بين الأفراد . وتتضمن كل الأنساق الاجتماعية المعروفة تقريباً علاقات تبادل غير مباشرة بين أنماط مختلفة من الوحدات الاجتماعية - ابتداء من الأفراد ومروراً بالجماعات وانتهاء بالتنظيمات والمجتمعات المحلية . فمن الضروري إذن إدراك كيف يمكن أن يحدث ذلك ، ويري بلاو أن القيم الوسيطة تمثل شروطاً ضرورية لانبثاق أنساق التبادل المتراكبة واستمرارها وتفككها . أما في حالة افتقاد هذه القيم فلن نصل إلي تعميم اجتماعي يتجاوز التفاعلات الأولية المباشرة .

عملية تكوين أو إقامة النظام

ورغم أن القيم تسهل عمليات التبادل غير المباشر بين أنماط متعددة من وحدات اجتماعية فإن عملية إقامة النظام تعرف تلك العمليات التي تنظم وترسخ عمليات التبادل المتراكبة ، وبقدر اعتماد الناس والأشكال المختلفة للتنظيمات الجمعية علي شبكات خاصة من التبادلات غير المباشرة من أجل توقع الحصول علي مكافآت ، بقدر ما تتزايد الضغوط لتقنين شبكات التبادل من خلال معايير واضحة تضفي عليها طابع الرسمية . وثمة ثلاثة شروط علي الأقل تلزم لكي يصير تقنين وتنظيم وضبط أنساق التبادل المتراكمة فعالاً :

١ - ينبغي أن تحقق شبكات التبادل الرسمية أعلى قدر من الأرباح لدي

أغلب أطراف التبادل .

٢ - يتعين أن يتوحد أغلب الأفراد المنظمين في وحدات اجتماعية مع القيم الوسيطة التي تستخدم لتكوين شبكات التبادل من خلال عملية التنشئة الأولية .

٣- ويتعين أن تتلقي وحدات القوة داخل نسق التبادل مستوي من المكافآت يحفزهم للبحث عن قواعد تحكم علاقات التبادل .

إن النظم ماهي إلا منتجات تاريخية تنتقل معاييرها وقيمها الوسيطة الكامنة خلف هذه المعايير من جيل إلي جيل، ومن ثم تقيد وتحدد أنبثاق أنواع شبكات التبادل غير المباشرة التى يمكن أن تظهر أثناء ممارسة النظم لنوع من الضغوط الخارجية على الأفراد والأنماط المختلفة للوحدات الجمعية لتجبر عمليات التبادل على التكيف مع العادات والنواهى والمحرمات القائمة. وهكذا تمثل النظم مجموعة من المعايير العامة والمستقرة نسبياً والتى تنظم الأنماط المختلفة للتبادلات المتراكبة وغير المباشرة بين وحدات إجتماعية متنوعة .

ويماثل هذا المفهوم عن عملية تكوين النظم صياغات متباينة عند كل من بارسونز وهومانز. ورغم أن النظم تمثل عند كل من بارسونز وهومانز الناحية التنظيمية من خلال معايير أنماط التفاعل فإن بارسونز رأى النظم باعتبارها أبنية معيارية معباة بالقيم. مما يتيح للتفاعل أن يأخذ شكلاً نمطياً بين الفاعلين الذين توجههم أهداف متعددة والباحثين عن أغراض مختلفة، أما هومانز فقد أدرك النظم باعتبارها تشكيلا تتكون من خلالها المعايير، والقوى العامة التي تدعم علاقات التبادل التى تحقق المكسب الأقصى لكل شخص اشترك فى هذا التبادل.

بالرغم من النقاط التى أكد عليها كل منهما، فقد اهتما معاً بالعملية الأساسية التى تنبثق من خلالها المعايير لتسهيل عملية إدراك الأهداف والحصول علي المكافآت من خلال الوحدات الإجتماعية. وقد رأى كل منهما أن تشكيل المعايير النظامية يسمح بانتشار شبكات التفاعل أو التبادل بين الوحدات الإجتماعية المختلفة : وهى الشخص عند هومانز والفاعل عند بارسونز وقد استنتج بلاو تصوره من هذين المنظورين عندما أكد بطريقة

تماثل طريقة هومانز أن الأنماط التنظيمية للتفاعل ينبغى أن تحقق مكاسب للأفراد الساعين إلى المكافآت والمشتركين فى التبادل. كذلك أكد بلاو بطريقة تماثل طريقة بارسونز أن القيم المشتركة ينبغى أن توجد قبل تكوين التنظيم الفعال الذى يحكم علاقات التبادل غير المباشرة. وحسب هذه الطريقة سعى بلاو سعياً حثيثاً لتحقيق التلاحم بين مبادئ التبادل النظرية والاهتمام الوظيفى ولمعرفة كيف تؤدى القيم والمعايير إلى انبثاق الأنساق الاجتماعية المتراكبة وإلى استمرارها.

ومن ثم فعندما حقق بلاو هذا الأمر أدرك إدراكاً واعياً فشل هومانز فى صياغة مفهومات تصف الأنماط والأنواع المختلفة لأنساق التبادل التنظيمية. وفي محاولة منه لتصحيح هذا الخطأ طور بلاو نموذجاً لأنواع من النظم تتضمن مضمون وطريقة صياغة بارسونز. وبقدر ما إستخدم بارسونز متغيرات النمط لوصف القيم التى توجه عملية تكوين النظم، فقد حاول بلاو تصنيف النظم فى إطار القيم التى يبدو أنها تجسمها داخل البناء المعياري. وقد أفترض بلاو ثلاث نقاط أساسية من النظم :

١ - النظم التكاملية وهى التى تخلد قيم الخصوصية وتحافظ علي التماسك الاجتماعي، وتصون الهوية الخاصة المميزة للبناء الإجتماعي.

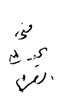
٢ - نظم التوزيع وهي التي تجسم قيم العمومية التى تعمل على المحافظة على الاتفاقات الاجتماعية التى ظهرت وتطورت لإنتاج وتوزيع التسهيلات والهبات والمكافآت الاجتماعية الضرورية المتعددة الأنواع.

٣- النظم التنظيمية وهي التى تستفيد من القيم التي تضفى الشرعية علي السلطة وتستخدم لتخليد السلطة والتنظيم الضروريان لحشد المصادر وتنسيق الجهود الجمعية سعياً وراء الأهداف الاجتماعية.

بيد أن بلاو أدرك أيضاً أن ثمة احتمالاً كبيراً فى هذا الشكل من صياغة النموذج لإعطاء صورة ضمنية عن المجتمع باعتباره ساكناً ومتوازناً. واستناداً على معرفة هومانز بأن النظم تُقبل بمقدار ما تشبع الحاجات الأساسية لبنى البشر فقط، ومن إهتمام دارندورف بالمنابع الكامنة الموروثة للصراع والتغير داخل علاقات السلطة ، فقد أكد بلاو أن عملية تكوين أنساق

التبادل المنظمة تكشف عن عناصر مضادة داخل النظام ، وهذه العناصر تتكون من القيم الأساسية والمثل التى لم تتحقق ولم تجد تعبيراً عنها فى الأشكال التنظيمية الواضحة والتى تمثل المنبع الأخير للتغير الإجتماعى وإلى المدى الذى تظل فيه هذه القيم غير متحققة داخل علاقات التبادل المنظمة سيشعر الأفراد الذين توحدوا مع تلك القيم غير المتحققة وعلاقات التبادل داخل التنظيم بالحرمان لأنهم يحققون مكسباً ضئيلاً ومن ثم يسعون إلى بدائل تحل محل النظم السائدة المهيمنة. وحتى عندما تتحول هذه القيم غير المتحققة إلى ايديولوجياً معارضة تدعو علانية إلى الثورة ، فإن هذه القيم تتضمن على الأقل بعضاً من المثل والأهداف الأساسية التى تشرعها الثقافة السائدة، مما قد يشير إلي أن الاتفاقات التنظيمية تحتوى على بذور لتخريبها المحتمل نظراً لعجزها عن إشباع كل التوقعات والمكافآت التى تطرحها القيم التنظيمية.

وبينما لم يحصر بلاو حصراً شاملاً ودقيقاً الظروف التى تحشد الأفراد فى جماعات الصراع وتحفزهم إلى التغير، فإن منهجه يعرف تعريفاً واضحاً مصادر الصراع والتغير ألا وهى : القيم التنظيمية المتعارضة التى تعجز عن إثبات نفسها من خلال الإتفاقات التنظيمية السائدة وإيجاد شعور بالحرمان قد يؤدى فى ظل ظروف غير محددة إلى تفجير الصراعات وحدوث تغير داخل الأنساق الاجتماعية. وبهذه الطريقة حاول بلاو تجنب كل الاتهامات المعروفة التى قد توجه ضد أى شكل من أشكال التحليل الوظيفى لعجزة عن تفسير مصادر الصراع والانحراف والتغير داخل الأنساق الإجتماعية. وعلى خلاف نموذج الصراع الجدلى الذى طرحه دارندورف لم يكتف مخطط بلاو بالتأكيد على طبيعة الصراع المراوغة والتغير داخل الأنساق الإجتماعية، ولكنه حاول أن يبرهن على كيف أن العمليات نفسها التي تؤدى إلى تنظيم القوة في أنساق التبادل المتراكبة هى التى تؤدى إلى تكوين قوى المعارضة التى تنتهى إلى تفجير الصراع وحدوث التغير.



ويمكن أن تفسر نزعات أنساق البناء المتراكبة لتوليد المعارضة في إطار مبادئ التبادل الأساسية. وعندما تفتقد القيم الوسيطة الناحية التنظيمية داخل نسق إجتماعى معين، فلن ينظر حينئذ إلى علاقات التبادل باعتبارها علاقات متبادلة بين هولاء الذين توحدوا بهذه القيم، وهكذا ووفقاً لمبدأ بلاو

الثالث عن التبادلية يتزايد إحتمال شعور تلك القطاعات من التجمعات بالحرمان ومن ثم تبحث عن طريق لانتهاك الاتفاقات التنظيمية التي أخفقت في إتمام التبادل حسب المنظور الذى تمليه تلك القيم التى توحدوا بها. ومن المحتمل أن يعتقد هؤلاء الذين توحدوا بقيم غير منظمة، أن مبادئ التبادل العادل قد إنتهكت، مما يدفعهم وفق المبدأ السادس إلى محاولة إنزال عقوبات سلبية على تلك الاتفاقات التى إنتهكت معايير التبادل العادلة البديلة. وأخيراً ووفق المبدأين السادس والسابع حيث يؤدى توازن علاقات التبادل بين بعض قطاعات الجماعة فى شبكات التبادل المنظمة إلى إختلال توازن علاقات التبادل مع أطراف أخرى، ومن ثم يمكن الأعتداء على معايير التبادل والعدالة وتُولِّد قوى المعارضة. وتؤكد هذه الحقيقة المبدأين الثالث والسادس في أنساق التبادل المتراكبة.

بيد أنه على خلاف التبادلات الشخصية المباشرة فإن المعارضة داخل أنساق التبادل المتراكبة تتم بين وحدات التنظيم الجمعية الكبيرة. والتى تكشف خلال حركتها الداخلية عن نزوعها نحو التكامل والمعارضة. وتتطلب تلك الحقيقة تحليل التكامل والمعارضة فى شبكات التبادل المتراكبة لتتناغم مع مستويات متنوعة من النظم الإجتماعية.

ويحتاج هذا التحليل إلى أن يظهر وبخاصة كيف أن عمليات التبادل بين الأبنية الكبيرة سواء من أجل تحقيق التكامل أو المعارضة - تتأثر جزئياً بعمليات التبادل التى تتم بين الأبنية الفرعية المكونة لها.

مستويات التنظيم الإجتماعي :

وإلى حد كبير تعتمد ديناميكية الأبنية الكبيرة على الاعتماد المتبادل المتعدد المظاهر بين القوى الإجتماعية داخل الأبنية الفرعية أو فيما بينها. وثمة أنواع عديدة من الاعتماد المتبادل بين الأبنية الفرعية والأبنية الكبيرة وهذه الأنواع تشمل :

أ - اشتراك بعض أعضاء الأبنية الكبيرة فى عضوية الأبنية الفرعية المكونة لها.

ب - حراك الاعضاء بين الأبنية الفرعية المختلفة المكونة للأبنية الكبيرة.

جـ - علاقات التبادل المباشر بين الأبنية الفرعية المكونة للأبنية الكبيرة المتنوعة.

والتمييز ديناميات الأبنية الفرعية وكيف تؤثر على التبادلات داخل الأبنية الكبيرة. طرح بلاو سؤالا مؤداه : ما الأنماط الرئيسية العامة للأبنية الفرعية الموجودة والتى قد تؤدى إلى انعزال أربعة أنواع من الأبنية الفرعية. وهذه الأنواع هى الفئات أو الطبقات والمجتماعات المحلية والتجمعات المنظمة والأنساق الاجتماعية. وتشير الطبقات إلى خاصية مميزة مثل العرق والجنس والعمر، وهي التى تحكم فعلاً العلاقات بين الناس وتوجهاتهم نحو بعضهم البعض، وتدل المجتمعات المحلية على تجمعات منظمة فى بلدان معينة لها حكوماتها الخاصة بها وحدودها الجغرافية بحيث تمنع أى أحد من تخطى حدودها، ورغم هذا فكل مجتمع محلى ينطوى على تنظيمات مكانية صغيرة وعلى تنظيمات كبيرة. والتجمعات المنظمة هى روابط من البشر لها تنظيم إجتماعى مميز قد يمتد من زمرة الأصدقاء غير الرسميين صغيرة الحجم إلى تنظيم مركب رسمى بيروقراطى كبير الحجم وتتكون الأنساق الإجتماعية من العناصر التحليلية التى يقوم عليها التنظيم مثل اقتصاد المجتمع ونظمه السياسية، وليس من العلاقات الإجتماعية التي تنسج تجمعات محدودة.

وتقوم القيم بنقل العمليات داخل تلك الأنماط المختلفة من الأبنية الفرعية، وتسمح القيم التى تؤكد التجزئية والخصوصية لكل بناء فرعى بتكوين حدود فاصلة له ، كما تسمح القيم التى تؤكد الكلية والعمومية بتمايز الوحدات داخل الأبنية الفرعية، وترسخ القيم التشريعية علاقات السلطة، وتولد قيم المعارضة داخل الأبنية الفرعية المصادر الداخلية الذاتية للتغير الجدلى، وسيواجه العلاقات المتراكبة بين القيم الوسيطة داخل الأبنية الفرعية وقيم الأبنية كبيرة الحجم مشكلة من أكبر مشكلات التحليل صعوبة، وهى أنه ينبغى أن تتغلغل بعض قيم الأبنية الفرعية داخل البناء الكبير، هذا إذا كان من الواجب على البناء الإجتماعى أن يحافظ على الحد الأدنى من التكامل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيم الأبنية الفرعية قد تستطيع

أن تفصل الأبنية الفرعية عن بعضها البعض. وتولد الصراع فيما بينها. وعلاوة على ذلك تتضمن العلاقات بين الأبنية الفرعية عمليات التبادل الأساسية نفسها من تجاذب وتنافس وتمايز فى إطار الخدمات التى يقدمها كل بناء فرعى لبناء آخر. وهكذا يصبح من الثابت أن تحليل شبكات التبادل بين الأبنية الكبيرة يفرض اختبار عمليات التبادل بين الأبنية الفرعية. ويضاف إلى ذلك أن العلاقات السائدة بين تلك الأبنية الفرعية إنما هى علاقات متراكبة وفقاً للحقيقة الواقعة من أنها تضم عضويات متداخلة، أو أنها تسمح بتحرك الأعضاء فيما بينها مما يجعل من تحليل التجاذب والتنافس والتمايز والتكامل والمعارضة أمراً صعباً.

وقد بسط بلاو المهمة التحليلية المتراكبة ألا وهى دراسة ديناميات الأبنية الفرعية من خلال افتراض أن التجمعات المنظمة وخاصة التنظيمات الرسمية هى أكثر الأبنية الفرعية أهمية عند تحليل الأبنية كبيرة الحجم، وهذه التنظيمات الرسمية هى المسؤول الرئيسي عن ديناميات الأبنية الكبرى، حيث انها تهدف إلى الحصول على مكافآت بشكل واضح، وهذا يؤدي عادة إلى تداخل الفئات الاجتماعية والتجمعات المحلية التى تكون الأبنية الفرعية للأنساق الاجتماعية التحليلية. وهكذا يتطلب التحليل النظرى لأنساق التبادل المعقدة بين الأبنية الكبيرة في الحجم ضرورة اعطاء اهتمام رئيسي إلي علاقات التجاذب والتنافس والتمايز والتكامل والمعارضة بين الأنماط المختلفة للتنظيمات المتعددة ، ولقد أفترض بلاو عند تاكيد الأهمية المحورية للتنظيمات المتراكبة صورة خاصة للمجتمع قد ترشد فى النهاية إلى بناء النظرية الاجتماعية.

صورة المجتمع عند بلاو:

ينبغى على التنظيمات فى المجتمع أن تحصل على المكافآت من بعضها البعض وأن تردها، ومن ثم ينشأ موقف تتجاذب فيه التنظيمات كما تتنافس سويا . ومن خلال هذه المنافسة ينبثق التمايز والتباين الهرمى بين التنظيمات الفائزة والتنظيمات التي حققت فوزاً أقل والتى تعمل فى

المجال نفسه. ويؤدي هذا التمايز إلى حالات من التوتر بين التنظيمات المتخصصة التي تعجز عن توفير سلع خاصة وخدمات معينة للتنظيمات المهيمنة، ولبعضها البعض، وإذا ما حقق هذا التمايز التخصصي بين التنظيمات وسائل فعالة لتحقيق التكامل بينها فينبغى أن تتكون تنظيمات سياسية مستقلة لتنظيم تلك التبادلات. وتمتلك هذه التنظيمات السياسية القوة، وينظر إليها باعتبارها تنظيمات شرعية بقدر مايرى الأفراد والتنظيمات أنها أوامر ونواهي تتبع القيم الثقافية المشتركة التى يحترمها الجميع سواء الأفراد أو التنظيمات وعادة ما يعهد إلى هذه التنظيمات السياسية بأداء عدة أغراض :

أ - تنظيم شبكات التبادل غير المباشر المتراكبة من خلال مجموعة من القوانين.

ب - السيطرة والضبط من خلال قوانين تحكم التنافس بين التنظيمات المهيمنة ومن ثم ضمان توفير المصادر النادرة لتلك التنظيمات.

جـ - حماية شبكات التبادل الموجودة بين التنظيمات المختلفة ، وخاصة تلك التى تمتلك القوة ، من التجاوزات التى يمكن أن تحدث من بعض التنظيمات التى تعارض نظام توزيع المصادر السائد.

بالنسبة لبلاو يحدث التمايز والتخصص بين الأبنية ذات الحجم الكبير، نتيجة المنافسة بين التنظيمات داخل المجتمع . ورغم أن القيم الوسيطة تسمح بحدوث التمايز والتخصص بينها، فمن الضرورى اذن أن توجد التنظيمات السياسية المستقلة التى تنظم أنماط التبادلات الموجودة بين التنظيمات بفرض القوانين وإستعمال القوة. وينظر إلى هذه التنظيمات السياسية باعتبارها شرعية بقدر ما تنظم التبادلات تنظيماً معيارياً ينعكس على معتقدات القيم الوسيطة وتحمى مكاسب أغلب التنظيمات وبخاصة الأكثر قوة ونفوذاً منها. بيد أن وجود السلطة السياسية يشجع حتماً الحركات المعارضة، إذ تحدد جماعات المعارضة لنفسها هدفاً واضحاً ألا وهو توجيه الإتهامات إلى التنظيمات السياسية. وبقدر ما تبقى هيمنة السلطة السياسية منتشرة فإن التنظيمات المعارضة ستفشل فى منافسة التنظيمات المهيمنة المختلفة. وعندما تضفي الشرعية على التنظيمات

السياسية الواضحة المعالم المسؤلة عن المحافظة على أنماط التنظيمات السائدة، فيمكن لحركات المعارضة أن تركز طاقاتها ضد تنظيم واحد ألا وهو النسق السياسي.

وبالإضافة إلى أن التنظيمات السياسية تحدد للجماعات المحرومة هدفاً فإنه ينبغي تفريغ شحنات العداوة المتغلغلة في نفوس أفرادها، والأمر الذي لا مفر منه أن التنظيمات السياسية تزيد من مظاهر الحرمان لدى قطاعات مختلفة من الجماهير، لأن السيطرة السياسية تتضمن القهر والتوزيع غير العادل للمصادر. وتعاني تلك القطاعات من الجماهير التي تتحمل عبء تلك الضغوط والتوزيع غير العادل للموارد شعوراً متزايداً من الحرمان في إطار مبادئ التبادلية والتبادل العادل، وهما تحت ظروف معينة يؤديان إلى تحريك التنظيم في تيار معاكس للسلطات السياسية المتواجدة. وبالقدر الذي يجبر المعارضة المنظمة على إعادة توزيع المكافآت، فمن المحتمل أن تشعر القطاعات الأخرى من السكان بالقهر والحرمان، مما يؤدي بها إلى تنظيم حركة معارضة. وتشير تلك الحقائق إلى أن تنظيم السلطة السياسية يؤكد وفقاً للمبدأ السابع أن محاولات تحقيق توازن مجموعة واحدة من علاقات التبادل بين التنظيمات يدفع إلى عدم توازن علاقات التبادل الأخرى، ويؤدي إلى تكوين تنظيمات معارضة وهكذا يكمن داخل بناء السلطة السياسية في مجتمع ما قوى معارضة، مما يعطي المجتمع طابعاً جدلياً وحركياً.

وصدى لافتراضات دارندورف وكوزر أدرك بلاو المعارضة باعتبارها تمثل قوى محددة تضخ الحيوية بإستمرار داخل البناء الإجتماعي وتصبح أساساً لاعادة التنظيم الاجتماعي. بيد أن المدى المسموح به الذي تؤدي فيه المعارضة إلى تغير اجتماعي موثر وفعال تحدده قوى معارضة عديدة كامنة في أنماط التنظيم داخل أنساق التبادل المتراكبة بين التنظيمات:

أ - إن الإعتماد المتبادل بين غالبية التنظيمات من أجل الحصول على المكافآت يعطي كلا منها عائداً مفيداً ثابتاً في الوضع الراهن. وهكذا يقاوم التنظيم المعارض مقاومة عنيفة.

ب - تعطي التنظيمات المهيمنة التي تمتلك قوة كبيرة لمنح المكافآت

تفوق قوة التنظيمات الأخرى بعيداً عن التنظيم السياسى اهتماماً قوياً بالاتفاقات القائمة، ومن ثم تؤكد مقاومتها للتنظيمات التى تسعى إلى التغيير .

جـ - ومن خلال السيطرة على توزيع المصادر القيمة، تصبح التنظيمات السياسية والمهيمنة فى وضع استراتيجى يسمح لها بتقديم تنازلات ضرورية لجماعات المعارضة، ومن ثم تبدد تنظيمهم الفعال.

د - يتعين على حركات المعارضة أن تتخطى مرحلة توحد الأغلبية مع القيم، وإن لم توجه أساليب التنشئة توجهاً معيناً. فمن المحتمل ألا تجد شعاراتهم ونداءاتهم الايديولوجية للتنظيم آذاناً صاغية.

هـ -تكشف المجتمعات التى تتكون من شبكات تبادل بين التنظيمات المتراكبة عن مستويات عالية من الحراك الإجتماعى على سلم التنظيم الهرمى. وهذا يزيد من الصعوبات المتضمنة فى تنظيم جمهور دائم من الأتباع.

وتبين مراجعة تحليل بلاو للتبادل بين التنظيمات فى المجتمع، أنه حاول أن يجمع كثيراً من افتراضات وقضايا بارسونز ودارندورف وكوزر فى منظور تبادلى ليوسع من رؤى هومانز إلى أبعد حد ليتجاوز تحليله للبشر باعتبارهم بشراً. ولقد ركز بلاو عند مناقشة تطور أنساق التبادل بين التنظيمات وانبثاق السلطة على كيفية تكوين نظام العلاقات التى أسماها بارسونز الأنساق الإجتماعية، وفى الواقع فإن اعتماد تكوين نظام العلاقات هذا على توحد القيم المشتركة وإمكانية تصنيف وتنميط الأنماط التنظيمية فى إطار مجموعات متعددة من القيم قد يقلل من دين بلاو التحليلى لبارسونز. وعلى خلاف تحليل بارسونز الأقل وضوحاً، فلقد اهتم تحليل بلاو بأساليب التغير الإجتماعى، وبعدما تقبل افتراضات ماركس ودارندورف عن القوى الجدلية المعارضة الكامنة فى كل علاقات القوة والسلطة على المستوى الكبير والمستوى الصغير، رأى أن منابع الصراع باعتبارها كامنة فى علاقات تبادل غير متوازية وهى التى تنتهك معايير التبادل والعدالة كما تصاحب بعض التنظيمات التى تمتلك سلطة غير متوازية على المصادر القيمة.

ولم يحصر بلاو حصراً واضحاً مثلما فعل ماركس ودارندورف الظروف التى تؤدى إلى تنظيم المعارضة (الجماعات المتصارعة عند دارندورف و الطبقات عند ماركس) لكنه يدين دينا واضحاً إلى تحليل ماركس العميق -راجع الفصل الخامس - لكيفية تأثر مظاهر الحرمان بالعوامل الآتية :

أ - درجة تركز الكثافة السكانية فى البيئة، والقدرة على الاتصال بالمحرومين،

ب- القدرة على تنظيم الأيديولوجيا المعارضة ودرجة التماسك الإجتماعى بين المحرومين.

د - درجة الوعى السياسى لدى التنظيم المعارض، وتوجيه هذا الوعى ضد التنظيم السياسى القائم، وعلاوة على ذلك يظهر أن إستخدام بلاو لقضايا دارندورف الأساسية يبدو فى معرفة الأول أن قدرة الفئات المحرومة من الجماهير على تنظيم المعارضة تتأثر بعدة متغيرات مثل معدل الحراك الإجتماعى وقدرة الجماعات المهيمنة على تقديم تنازلات استراتيجية وعدد حالات الصراع المضادة التى تنجم عن تعدد الإنتماءات داخل المجتمع .

وأخيراً فرغم أن بلاو لم يطور وجهة نظره تطويراً شاملاً، فمن الواضح أنه اتبع بدقة وصراحة خطى زيمل وكوزر عندما أكد على أن كلا من الصراع والمعارضة يمثلان قوى حيوية داخل المجتمعات. ويشيدان قوى متوازية ضد تكوين مظاهر الجمود داخل التنظيم التى تمتد جذورها إلى القوى الراسخة والقيم التقليدية ومن ثم فإنهما يعدان ضروريان لزيادة سرعة التغير الاجتماعى.

وبإيجاز فلقد قدم بلاو صورة للمجتمع أكثر تنوعاً عن كل الصور التى ظهرت فى المنظورات النظرية السائدة فى علم الإجتماع . عندما دمج بلاو النتائج المستمرة الفعالة لمنظورات علم الإجتماع السائدة الأخرى، فإنه قدم حقاً مقدمة نظرية حقيقية مثيرة تعمل كمرشدة لصياغة قضايا نظرية أكثر وضوحاً. وبالرغم من وجود ايحاءات كثيرة فى مخطط بلاو، فإنه عرض مشكلات تحليلية لكن يلزم حلها فى نهاية الأمر. وبالرغم من أن حلول بلاو أكثر تميزاً من جهود هومانز الشكلية، فثمة مشكلات عديدة خطيرة لازالت باقية فى هذا المخطط.

الإنتقادات التى وجهت إلى منظور التبادل عند بلاو

لقد وجهت إلى مخطط بلاو النظرى مجموعة انتقادات قليلة نسبياً، وخاصة عندما تقارن هذه الانتقادات بالانتقادات التى وجهت إلى منظور هومانز عن التبادل. ويرجع قلة الانتقادات هذه إلى أنه حين صاغ منظوره عن التبادل أرضى الجميع ووفق بين الإتجاهات النظرية المتباينة وقد أخذ بلاو من الوظيفية مفهومات القيم الوسيطة وأنماط النظم وأساليب التنشئة المغايرة، وأساليب الضبط التى تعمل لتحافظ على الكليات الاجتماعية الكبيرة. كما قدم بلاو لمنظرى الصراع منظور الصراع الجدلى، وأكد على قوى المعارضة التى لا مفر منها فهى التى تواجه، القوة والسلطة أما بالنسبة للتفاعلية فقد أكد تحليل بلاو لعمليات التبادل الأساسية على أكتساب الدور وأدائه وصور الذات باعتبارها ذاتاً فاعلة تنافس الفاعلين الآخرين للحصول على المكافآت. أما بالنسبة للنقد الذى وجه إلى إختزالية هومانز، فقد قدم بلاو وصفاً لماحاً للتبادلات بين الأبنية الاجتماعية الظاهرة التى تضمن الحفاظ على تكامل التنظير فى علم الاجتماع. كما قدم بلاو موضع ارتكاز نظرى للمنظورات الكبرى فى علم الإجتماع وقدم مفتاحاً لحل لغز مؤداه كيف ينبغى أن يتقدم التنظير فى علم الإجتماع. وبدلاً من الغوص فى مستنقع المناقشات والمجادلات العقيمة بين المدافعين عن المدارس المختلفة، رأى أنه من الأفضل إستخدام المفهومات والقضايا القيمة فى المنظورات المتباينة وإدماجها فى نظرية واحدة متكاملة تصف لنا كيف ولماذا تظهر وتستمر وتتغير وتتفكك أنماط التنظيم الاجتماعى ؟ ، بيد أنه ورغم تقديم هذا البديل من أجل إستمرار وتواصل الحوار، فثمة عدد من القضايا النظرية تركها بلاو بلا حل معتمداً على مهارته الفائقة فى التوفيق بين المنظورات ولكن حلها يمثل خطوة نقدية تالية فى استراتيجية بلاو النظرية.

هل قدم بلاو نسق مفهومات أم نسق قضايا ؟

يعد تحليل بلاو مزيجاً من البديهيات والتعميمات النظرية الضمنية. وكما أظهر الحصر الأول لمبادئ التبادل السبعة أن هذه المبادئ المجردة لم توضح فى قضايا محكمة. أما لماذا حدث هذا رغم أنها تقود تحليل بلاو؟ فربما

يرجع ذلك إلى خشية بلاو من قوانين وبديهيات علم الاجتماع وأن تثير عليه موجات غير علمية من النقد الذى صاحب جهود هومانز عندما عرض المبادئ الأولية لعلم الاجتماع. ويرجع سبب إخفاقة فى توضيح هذه المبادئ إلى سبب خفى أخر إلى حد بعيد : إذ يتطلب الأمر لحصر قوانين علم الاجتماع ضرورة وجود مفهومات أخرى تتحول إلى قضايا تتم صياغتها صياغة منطقية فى شكل قوانين.

وكان واضحاً أن بلاو لم يكن مستعداً لأداء تلك المهمة وفضل عليها تعريف مجموعات كبيرة من المفهومات مثلما فعل بارسونز، وتسمح هذه المجموعات الكبيرة من المفهومات لبلاو بكثير من المرونة عند اجراء التحليل ، إذ أن مفهومات مثل القيم الوسيطة والتكامل والتوزيع والنظم والتنظيمات والقوى المعارضة لتكوين النظم والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية والتجمعات المنظمة والأنساق الاجتماعية التحليلية، ستتداخل سوياً تداخلاً شديداً دون تحديد واضح للظواهر التى تشير إليها. ويمكن أن تصاغ هذه المفهومات أو يعاد تعريفها بطريقة عينية تتلائم مع ما تمليه الوقائع . وهكذا يفتقد نسق المفهومات عند بارسونز إلي الترابط الوثيق داخل نسق منطقى، مما يسمح بتعدد مجالات إستخدامها، فإن المقدمة النظرية عند بلاو توفر الترف نفسه أى استخدام مفهومات مرنة غير محكمة لوصف الظواهر التجريبية دون إمكانية دحضها .

ولقد كان بلاو مستعداً لمواجهة هذا النقد، إذ كان هدفه تطوير مخطط يستخدم باعتباره خطة أولية لصياغة هذه النظرية وليس هدفه تطوير نظرية تامة النضج، وهذا الدفاع له مشروعيته بسبب غموض منظور بلاو. ومن الصعب أن تحدد لماذا أصبح الوضع على هذا النحو. ولسوء الحظ لم يحاول الكثيرون إتمام الصياغة النظرية، وربما يكمن السبب فى إخفاق بلاو فى التعامل بنجاح مع عدة قضايا إضافية.

قضية اللغو :

كشف بلاو منذ البداية أنه حدد تعريف تبادل العلاقات بقصد توقع الحصول على المكافآت والمساعدة، ليمكن أن يتجنب منظوره الإتهامات باللغو. وعلاوة على ذلك فإنه إذا كان المنظور النظرى يسمح بصياغة فروض قابلة للاختبار. فهذا ليس من اللغو فى شئ، إذ فى نهاية الأمر تعتمد المسألة على أن المبادئ النظرية التى تعتمد على إمكانية استنباط فروض قابلة للاختبار التجريبى من بعضها - تعد لغواً أم لا، إذ أن بعض الفروض الإجرائية تستنبط لتوضح وجود هذه الإمكانية. أن إفتراض بلاو المستمر للصرامة المنطقية عند صياغة إستدلالات تجريبية فى مبادئ التبادل الأكثر تجريداً لا يجنب إمكانية اللغو، إذ دون إستخدام واضح لقواعد الأستدلال المنطقية، فإنه لا يمكن أن تشتق الفروض التجريبية من النظرية.

وهكذا تصمد النظرية امام اتهامها باللغو، إذ أن الافتراضات التجريبية التى تنفى تهمة اللغو لا ترتبط أرتباطاً منطقياً بالنظرية. وبغض النظر عن ردود بلاو فإن قضية اللغو فى نظرية التبادل تتعلق بمسألة تحويل قيمة المكافأة إلى مفهوم يمكن قياسه مستقلاً عن الأنشطة التى يفترض أن القيم تنظمها، وكما أوضحنا فى الفصل السابق فإن هومانز قد أخفق فى أن يقدم تلك المفهومات والمؤشرات التجريبية التى تحددها بصرف النظر عن طبيعة هذه المفهومات. بيد أن خطة بلاو تكشف عن حل أفضل لهذه المشكلة. إذ أنه حاول أن يعرف أنماط المكافآت العامة - المال والقبول والتقدير والإذعان - فى إطار قيمتها عند المشاركين فى التبادل والأكثر إحتمالاً عند تحديد الفئات المميزة للمكافآت بشكل تحليلى، أن تحدد المكافآت مستقلة عن الأنشطة التى تؤثر فيها المكافآت.. وحسب مخطط بلاو، فمن المحتمل أن تكون تلك هى القضية، إذ يحاول بلاو أن يعرف الأنماط العامة للأنشطة التنظيمية وهى أنشطة التكامل وأنشطة التوزيع وأنشطة التنظيم داخل أنماط الوحدات الاجتماعية العامة المختلفة التى تتمثل فى الفئات والمجتمعات المحلية والتجمعات التنظيمية والأنساق الاجتماعية . ورغم أنه لم يطور القضايا النظرية المجردة التى تعرف ماهى أنماط المكافآت داخل أى نمط من أنماط الوحدات الإجتماعية سوف يؤثر على أى نمط من أنماط

الأنشطة التنظيمية ، فستظل ثمة إمكانية لحل تلك المشكلة النظرية. وفى الواقع وبدلاً من أن يوضح مستعيناً بالأمثلة مبادئ التبادل الكامنة كما تطبق على أنماط العلاقات التنظيمية المختلفة فى سياقات إجتماعية مختلفة، كان من الممكن أن يوجه بلاو جهوده بشكل أكثر فائدة لربط مبادئ التبادل عنده بشكل واضح مع القضايا النظرية المجردة حول العلاقة بين أنماط المكافآت المختلفة فى مختلف أنماط الأنشطة داخل بيئات إجتماعية عديدة. وعندما تتحقق هذه المهمة التحليلية الصعبة، تبدأ نظرية التبادل فى تجنب مشكلة اللغو. وربما كانت صعوبة تلك المهمة هى التى منعت منظرى علم الإجتماع السير فى طريق بلاو غير الناضج للابتعاد عن الأتهام باللغو.

عبور الهوة بين الوحدات كبيرة الحجم والوحدات صغيرة الحجم.

وتدور أهم المشكلات التحليلية التى تواجه نظرية علم الإجتماع حول التساؤلات الآتية : إلى أى مدى تخضع أبنية وعمليات التنظيم الاجتماعى على المستويات الكبيرة والصغيرة للتحليل وفق المفهومات نفسها، وكيف يمكن وصفها وفق قوانين علم الإجتماع نفسها؟ وفى أى مستويات التنظيم الاجتماعى تظهر خصائص تتطلب استخدام مفهومات جديدة وأوصاف إضافية فى إطار قوانينها الاجتماعية المميزة؟ ووفق أى الأساليب تتماثل وتتباين الجماعات والتنظيمات والمجتمعات المحلية والأنساق الإجتماعية، وهذه المشكلات صعبة بالنسبة لمنظرى علم الاجتماع، وتكون مشكلة دائمة ولا حل لها وقد حاول بلاو أن يحل تلك المشكلة وفق طرق عديدة منها :-

أ - افتراض أن عمليات التبادل الأساسية من تجاذب وتنافس وتباين وتكامل ومعارضة تحدث فى كل مستويات التنظيم الإجتماعى.

ب - شرح مبادئ عامة للتبادل تجسد مفهومات تبادل مجردة، تستطيع أن تفسر إنتشار هذه العمليات على كل مستويات التنظيم.

جـ - حصر مفهومات جديدة إضافية مثل القيم الوسيطة وعملية تكوين النظام لتفسير الظواهر المنبثقة على مستويات التنظيم الاجتماعى الكبير الحجم والمتكاثرة.

د - تصنيف أنماط التنظيم العامة - الفئات أو الطبقات أو المجتمعات المحلية والتجمعات المنظمة والأنساق الإجتماعية - التى تعرف مختلف مستويات التنظيم، مما يتطلب مفهومات متباينة بعض الشئ لتفسير عملها.

وهذا الجهد يمثل بداية لعبور الفجوة بين تحليل الوحدات الكبيرة وتحليل الوحدات الصغيرة والتى تشتمل عليها نظرية علم الإجتماع . غير أنه يبقى عدد من المشكلات بدون حل ، ولكى تحل هذه المشكلات يتعين توجيه الجهود لتحسين مخطط بلاو. وفى البداية يعرف بلاو التجمعات المنظمة تعريفاً فضفاضاً حتى أنها تتسع لتشمل ظواهر تمتد من الجماعات الصغيرة إلى التنظيمات المركبة. ومن المحتمل أن تكون المفهومات والتعريفات النظرية التى تناسب الجماعة الأولية الصغيرة والجماعة الثانوية والحشد والحركة الإجتماعية والنظم الصغيرة والمؤسسات الحكومية الكبيرة المتباينة. وبالتأكد فثمة خصائص ظاهرة للتنظيم الاجتماعى تميز الجماعة الصغيرة عن التنظيم المركب. وفى الحقيقة وبعيداً عن دراسة المجتمعات المحلية، فإن أغلب المحاولات الفرعية فى علم الاجتماع تقع ضمن مقولة بلاو المسماه «التجمع المنتظم». وهكذا لم يحل لنا مشكلة الخصائص الظاهرة، بل على العكس من ذلك فقد عرف هذه الخصائص الظاهرة بشكل فضفاض وجعلها فئة كبيرة تشمل معظم الخصائص الظاهرة المهمة لدى علماء الاجتماع.

ثانياً : يؤكد تعريف المفهومات الجديدة الإضافية من أجل تفسير الفروق بين مستويات التنظيم الهوة بين المستويات الكبيرة والمستويات الصغيرة دون أن يقدم حلاً لماهية المفهومات الضرورية التى يحتاج إليها لفهم مستويات التنظيم الإجتماعى الكبيرة. إن ما قام به بلاو وهو تأكيد وجود عمليات تبادل أولية تحدث بالتأكيد على مستويات التنظيم الكبيرة، ومن ثم يتطلب إضافة مفهوم القيم الوسيطة إذا ما أردنا فهم مستويات التنظيم الظاهرة. ولكن مثل هذا التحليل يتجنب الإجابة عن السؤال الأساسى وهو متى وعلى أى مستوى من التنظيم تصبح هذه المفهومات حاسمة؟ وهل يتحقق ذلك على المستوى الثنائى؟ أو على مستوى أشخاص ثلاثة؟ أو على مستوى الجماعة الأولية أو الجماعة الثانوية أو التنظيمات الصغيرة أو

التنظيمات الكبيرة. وبعبارة أخرى، عند أى نقطة من النقاط تصبح أنواع القيم المختلفة التى تعمل وفق قوانين معينة ذات أهمية تحليلية؟ ويقول بلاو ببساطة إنه عند نقطة معينة تصبح القيم الوسيطة حاسمة ومن ثم فإنه يتجنب الإجابة على هذا السؤال النظرى الهام.

ثالثا : وكما يؤكد دوما فإن عرض بلاو لمفهومات التبادل وإدماجها فى مبادئ التبادل الغامضة ، ولقد حاولت تحليلات كثيرة فى هذا الفصل أن توضح أكثر المبادئ الغامضة المستخدمة فى التحليل، دون تقرير القضايا الواضحة لقوانين التبادل التى تخترق كل مستويات التنظيم. ولقد فشل بلاو فى مواجهة قضية ادعى أنها ذات شأن كبير فى الصفحات الأولى من عمله الكبير «التبادل والقوة».

«إن المشكلة هى أن يستدل على العمليات الاجتماعية التى تحكم الأبنية المركبة فى المجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة من عمليات بسيطة تسود التفاعلات اليومية بين الأفراد وعلاقاتهم الشخصية».

وعند إجراء عملية الاشتقاقات هذه، يتعين صياغة القوانين صياغة واضحة لتحديد كيف يتم الاشتقاق من الأبنية البسيطة إلى الأبنية المتراكبة وعادة ما يتجنب هذا الموقف ويتخفى قائلاً "ليس هدفنا تقديم نظرية منهجية عن البناء الإجتماعى" ، وإنما هدفنا أكثر تواضعاً من ذلك. ورغم أن كل نظرية فى ضوء الحالة السائدة للعلم تبدأ متواضعة، فإن إحدى الخطوات الأولى التى يجب أن يخطوها بلاو هى تحديد وحصر المفهومات والقضايا التى تخترق كل مستويات التنظيم وتؤثر على إجراء العمليات الأساسية للتجاذب والتنافس والتباين والتكامل والمعارضة. وتتضح هذه الرؤية عندما تطرح مقابل مناقشة بلاو المسهبة للمفهومات الأخرى فى مخططه، ورغم أن مبادىء التبادل الأساسية عند بلاو قد تكون أكثر وضوحاً من خلال كتابات المعلقين المدافعين عنه، فسيصبح من المرغوب فيه أكثر أن يقوم بذلك من أبدعها ودافع عنها. وعندما توضح هذه المبادئ يمكن أن تفرز المشتقات باعتبارها قضايا عامة تطبق على مستويات عامة من التنظيم تعرف تعريفاً واضحاً. وعند محاولة الربط المنظم بين مبادئ التبادل المجردة الواضحة وبين القضايا التى تصف عمليات تحدث فى وحدات اجتماعية متباينة سواء أكان نمط الجماعة أو التنظيم أو المجتمع المحلى – فستتضح

الرابطة عندما تحدد المشتقات من مبادئ التبادل المجردة الظواهر الاجتماعية الظاهرة، والتي تتطلب مجموعة مميزة من القضايا المجردة. وعندما تترك مبادئ التبادل ضمنية فستتضح صعوبة عبور الفجوة من المستويات الكبيرة والمستويات الصغيرة وفق مجموعة عامة من المبادئ تشتق منها قوانين مميزة تصف المستويات المختلفة للتنظيم الاجتماعي.

وبإيجاز فإن بلاو لم يقرر تقريراً واضحاً المبادئ العامة التي تخترق مستويات التنظيم أو القوانين الملائمة لأي مستوى من التنظيم، وبسبب هذا الفشل لم يستطع إستثمار ما يبدو أنه بداية واعدة لحل تلك المشكلة الملحة التي تواجه التنظير في علم الإجتماع. وعلى المستوى الأدنى، فإن الدفاع عن منظور التبادل لا بد وأن يبدأ من صياغة أكثر وضوحاً لمبادئ التبادل الأساسية، وعلى العكس من هؤلاء الذين يعملون في مجالات أساسية مثل الجماعات الصغيرة والسلوك الجمعي والتنظيمات المركبة. والمجتمعات المحلية حيث بدأوا بطرح التساؤل عن كيف ترتبط القضايا النظرية الأكثر تجريداً ارتباطاً أساسياً في كل مجال مع مبادئ التبادل. ومن خلال هذا النشاط سوف يمكننا رؤية كيف تساعد مبادئ التبادل على تفسير الأنماط المختلفة أو مستويات التنظيم الإجتماعي المختلفة؟ إن الأستمرار في تجاهل هذه المهمة سوف يؤكد أن البدايات الإيحائية قد تستمر في التراكم دون حل القضايا النظرية الهامة التي تواجه التنظير في علم الاجتماع.

الفهرس

